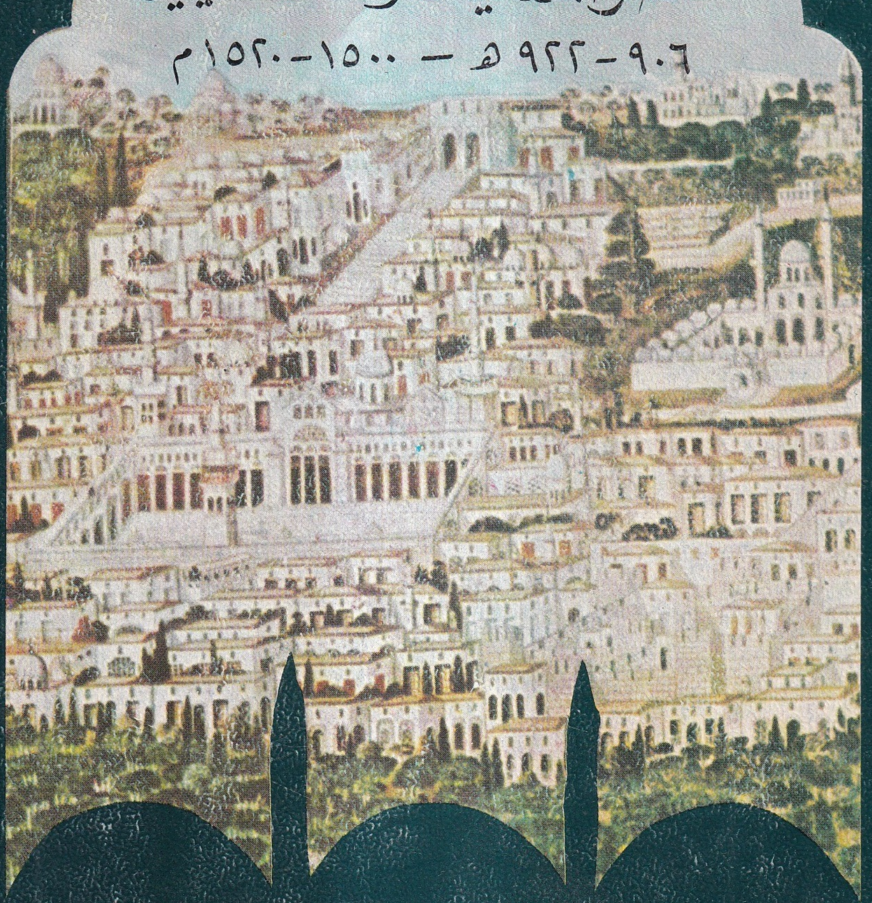
اكرم حسن العلبي

دمشق

بين

عصر المماليك والعثمانيين

٩٠٦ - ٩٢٢ هـ - ١٥٠٠ - ١٥٢٠ م



دراسة تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية

الشركة المتحدة للتوزيع

دمشق

بين

عصر المماليك والعثمانيين

٩٠٦-٩٢٢ هـ ، ١٥٠٠-١٥٢٠م

دراسة تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية



تأليف

أكرم حسن العلبي

الطبعة الأولى
١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ

الشركة المتحدة للطباعة والنشر
دمشق - سوريا هاتف : ١١٢٧٧٣ ص.ب : ٢٦٢٥ - ١١٧٢١
برقياً : بيوشران

٥٤

دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لم يحظ العصر المملوكي الأخير في بلاد الشام — حتى الآن — بدراسات علمية جادة وكافية .

والذين تحدثوا عن تلك الحقبة — على قلتهم — لم ينظروا إليها على أنها فترة متميزة وهامة ، وقائمة بذاتها ، وإنما تحدثوا عنها ، على أنها ملحقة بالعصر العثماني ، وتابعة له ، فاعتمدوا في كتاباتهم على مصادر عثمانية ، أو على مصادر موضوعة في العصر العثماني ، فجاءت دراساتهم سطحية ، وفيها كثير من الأحكام العامة والحوادث التي لم تثبت صحتها .

وحتى أولئك الذين كتبوا عن عصر المماليك ، سواء من المؤرخين المتقدمين أو المعاصرين ، فإنهم لم يعنوا كثيراً بتاريخ الشام ، وإنما انصرفوا إلى تاريخ مصر ، كما أنهم كتبوا عن عصر المماليك كله على وتيرة واحدة ، دون التمييز بين فتراته المتباينة وبخاصة الفترة الأخيرة منه ، تلك الفترة التي سبقت الفتح العثماني مباشرة[1] .

---

(١) انظر ما كتبناه عن المصادر في آخر البحث .

وقد نشرت حديثاً بعض المخطوطات التي تعالج تاريخ دمشق في أواخر عصر المماليك وأوائل العصر العثماني ، وكان أهمها ما كتبه المؤرخ الدمشقي المشهور محمد بن طولون كـ « مفاكهة الخلان » و « إعلام الورى » و « تاريخ الصالحية » وغيرها ، فألقت هذه المؤلفات القيمة قبساً من نور على تلك الفترة المجهولة .

لكن ذلك لم يكن كافياً ، لأن هذه المؤلفات في غاية الاختصار ، كما أن فيها نقصاً فادحاً يشمل في بعض الأحيان أخبار سنوات كاملة ، وفوق ذلك فإنها من نوع « اليوميات » التي تقدم الحوادث يوماً بيوم ، الأمر الذي يجعل الاستفادة منها تبدو أمراً صعباً .

زد على ذلك أن بعض هذه المخطوطات ، كـ «مفاكهة الخلان» لم يحقق تحقيقاً علمياً صحيحاً ، ولم تشرح المصطلحات والعبارات الكثيرة الغامضة التي وردت فيه[1] .

من أجل ذلك كان لا بدّ من إعداد دراسة شاملة عن تاريخ دمشق في الفترة المذكورة ، وقد كان مما دفعنا إلى ذلك ـــ علاوة عن الأسباب سالفة الذكر ـــ أسباب كثيرة أخرى ، نذكر منها :

أولاً : أن عصر المماليك ، يعتبر آخر عصر حافظت فيه « الشخصية العربية الإسلامية » ـــ إن صح هذا التعبير ـــ على وجودها ، وتمتع العرب فيه بقسط وافر في إدارة شؤونهم ، فأقاموا منظمات إدارية دقيقة وعملية ، وأداروها بكفاءة تامة . ولما كان قد جرى العرف على إطلاق

(١) انظر حديثنا عن مفاكهة الخلان في آخر هذا البحث .

لفظ « عصر الانحطاط » على تلك الفترة ، فقد كان ضرورياً تبيان مدى انطباق هذا اللفظ على الواقع ، لا سيما وأنه لم تتح لتلك التنظيمات أن ترى النور بعد سقوط المماليك، لأن العثمانيين استبدلوا بها تنظيمات من لدنهم ، كما أن الدول العربية بعد تخلصها من الاستعمار الأوربي في أواسط هذا القرن وما بعده ، اعتمدت في غالبيتها على القوانين والنظم الإدارية الغربية .

ثانياً : أن حدود بلاد الشام الطبيعية ، المتاخمة للعثمانيين كانت مثار نزاع وجدل على مدى قرون ، فكان ضرورياً — والحالة هذه — معرفة تلك الحدود معرفة دقيقـة ، كما كانت عشية الفتح العثماني ، ولا سيما وأن هذا النزاع ، لا يزال قائماً إلى اليوم بين سورية وتركية حول هذه الحدود .

ثالثاً : تباينت الآراء في أسباب الفتح العثماني ، فقال بعضهم : إنهـا تكمن في التحالف المملوكي ـ الصفوي ، الذي كان موجهاً ضد العثمانيين ، وقال آخرون : إنهـا كانت في تخوف السلطان سليم من انقضاض المماليك على جيوشه المتجهة إلى الشرق ، إلى آخر ما قيل [١] .

وكما تباينت الآراء في أسباب الفتح العثماني ، فقد تباينت أيضاً في أسباب الهزيمة ، فقال بعض المؤرخين — بل أكثرهم — : إنها تكمن في خيانة بعض أمراء المماليك ، ولا سيما خاير بك وجان بردي الغزالي . وقال آخرون : إنها ناجمة عن تداعـي المؤسسات المملوكية وضعفها ، وإفلاس الدولة بحيث إنه لو لم يأت السلطان سليم في الوقت المناسب ،

---

(١) انظر الفصل الثامن عن العلاقات العثمانية ـ المملوكية .

لانهارت الدولة من تلقاء نفسها ، وقال غيرهم : إن المماليك قد انهزموا لأنهم آثروا استخدام السيف على المدافع والبنادق .

وإزاء ذلك كله ، كان لا بدّ من العثور على الأجوبة القاطعة لكل تلك التساؤلات .

رابعاً : لم نجد ـ فيما لدينا من مؤلفات عن أواخر العصر المملوكي، وأوائل العصر العثماني ـ أخباراً كافية عن الحياة الاجتماعية في دمشق . ولا عن وضع الناس الاقتصادي ، ولم تتحدث المصادر عن موقفهم من المماليك أو العثمانيين ، لذلك كان لا بدّ من دراسة الأوضاع الاجتماعية دراسة مفصّلة ، وإماطة اللثام عن أخلاق أهل الشام وطبائعهم وعاداتهم، ومدى تغير ذلك بين العصرين العثماني والمملوكي .

خامساً : شاعت عن العثمانيين فكرة تقول : إن حكمهم للبلاد العربية اتّصف بالسطحية ، وإنهم « أبقوا ما كان على ما كان » فكان ضرورياً معرفة مدى صحة هذه الفكرة ، وذلك بالتعمق في دراسة الفروق المختلفة بين العهدين المملوكي والعثماني .

وقد اخترنا عصر قانصوه الغوري ونائبه بدمشق « سيباي » كبداية لدراستنا ، ولم يخل الأمر ـ بطبيعة الحال ـ من استدراكات واستطرادات اقتضتها طبيعة البحث . أما نهاية تلك الفترة ، فلم تكن مع دخول السلطان سليم إلى دمشق ، وإنما امتدت حتى سقوط الحكم المملوكي بصورة نهائية ، مع سقوط جانبردي الغزالي في دمشق ، لأن عهده ـ وإن كان بداية للعصر العثماني ـ فإنه يعتبر ـ كما سنرى ـ امتداداً للعصر المملوكي ، من وجوه كثيرة .

وقد كانت ندرة المصادر ، وصعوبة الحصول عليها ، تأتي في مقدمة المشكلات التي تعرقل تحقيق الدراسة المنشودة ، ذلك لأنه كان لا بدّ من التركيز على المصادر الأصلية المعاصرة لتلك الفترة .

وقد كانت مؤلفات ابن طولون تعدّ حجر الأساس في هذه الدراسة ، لأنها تقدم الإطار العام لها ، ولكن يؤخذ عليها ـ كما يؤخذ على معظم مؤلفات ذلك العصر ـ أن أصحابها يوردون فيها أحكاماً متناقضة ، توقع من يتصدّى للكتابة في حيرة مربكة . فالذين تحدثوا عن موقف أهل الشام من المماليك والعثمانيين اقتبسوا بعض عبارات من ابن طولون أو ابن إياس ، واستدلّوا بها على أن الناس كانوا يكرهون المماليك ، ويحبذون العثمانيين ، دون أن يتنبّهوا إلى ما ذكره ابن طولون وابن إياس في مواضع أخرى من مؤلفاتهم ، ولو فعلوا ذلك لخرجوا بأحكام أكثر دقة واتزاناً . من أجل ذلك كله فقد كان ضرورياً الإحاطة بالمصدر وقراءته أكثر من مرة ، قراءة هادئة للخروج بأحكام أقرب ما تكون إلى الصحة والدقة .

وبالإضافة الى مؤلفات ابن طولون ، فقد كانت ثمة مصادر أخرى هامة لكن الوصول إليها كان في غاية الصعوبة . ذلك لأن معظم المفهرسين العرب ، الذين تصدوا للحديث عن المخطوطات ، لم يذكروا شيئاً للتعريف بالمخطوط الذي يفهرسونه ، فهم يذكرون عدد صفحاته ، وعدد الأسطر في كل صفحة ، ونوع الخط ، واسم الناسخ ، وتاريخ النسخ ، دون أن يعطوا ـ وهو الأهم ـ أي فكرة عن مضمونه .

والذي يزيد الأمور تعقيداً أنه جرى العرف على فهرسة المخطوطات

بحسب عناوينها ومواضيعها ، فجعلوا لكل فرع من العلوم ـ كالتاريخ ، والفقه ، والتفسير ، وما إلى ذلك ـ فهارس خاصة ، وهذا أمر قد يبدو سليماً في الظاهر ، لكنه ـ في الواقع ـ على الضّد من ذلك .

فالعلوم لم تكن تعرف في تلك الفترة ـ أوائل القرن السادس عشر الميلادي والعاشر الهجري ـ ذلك التمايز الذي نعرفه اليوم ، فقد توجد المادة التاريخية في كتاب الفقه أو التصوف ، في حين قد لا توجد أية معلومات تاريخية في بعض المخطوطات المصنفة في قسم التاريخ ، كما قد يحتوي المخطوط الواحد على عدة علوم .

من ذلك مثلاً أن كتاب « نسمات الأسحار » لمؤرخ الشام علوان الحموي ، الذي وجد في قسم التصوف ، يحوي أفضل وأدق وصف لمجتمع الشام في أوائل القرن السادس عشر ، مما لم نجد له مثيلاً في أي مرجع تاريخي آخر[١] .

وكتاب « صبّ الخمول » لابن المبرّد ، عثرنا عليه في قسم الحديث مع أنه من أفضل المصادر التي تناولت التطورات السياسية الهامة التي مرت في دمشق قبيل عهد سيباي ، فقد كان المؤلف شاهد عيان لما يكتب ، حيث تحدّث عما كان يُعرف في تلك الفترة بـ « فتنة آقبردي الدوادار » ، وقد اجتمع المؤلف بالدوادار المذكور وناظره فيما يدّعيه ، وترك وصفاً دقيقاً لمحاولاته الفاشلة في السيطرة على دمشق تمهيداً لإعلان سلطنته فيها[٢] .

---

(١) انظر المصادر .
(٢) انظر الفصل السابع .

وكذلك فإن كتاب « ذم الهوى والذعر » لابن المبرد أيضاً ، والذي عثرنا عليه في قسم الأدب يكاد يكون المصدر الرئيسي لما يعرف بأوضاع « الزعران » في دمشق في مستهل القرن السادس عشر .

ومن ناحية أخرى ، فإن بعض المكتبات ليست لها فهارس أصلاً ، وإن بعضها قد فقد منها العديد من المخطوطات القيمة،أو منعت إعارتها .

وهكذا فإن على الباحث — في المكتبات العربية — أن يطلع على عشرات المصادر التي لا تهمه ، حتى يعثر على مصدر واحد ، يُعدُّ أساساً لبحثه .

والخلاصة ، فإنه قد أمكن — عن طريق البحث أحياناً ، وعن طريق المصادفة في أحيان أخرى — العثور على مجموعة نادرة من المخطوطات ، كان مما ضاعف من قيمتها أن مؤلفيها كانوا يكتبون ما يرون ، وأن معظم كتبهم وصلت إلينا بخطهم ، دون أن تحرفها أيدي النساخ ، فكانت بذلك مصادر تاريخية من الدرجة الأولى .

وبالإضافة إلى تلك المخطوطات ، فقد عثرنا في مركز الوثائق التاريخية في دمشق ، على مجموعة قيمة من المخطوطات التي تعود إلى أواخر العصر المملوكي ، وبالتحديد إلى شهر جمادى الأولى سنة ٩١٣ هـ / سبتمبر ١٥٠٧ م ، وكانت هذه المخطوطات — على قلتها — بالغة الأهمية لأنها كانت وثائق رسمية مملوكية ، تلقي ضوءاً على مجتمع دمشق المملوكي ، وعلى طرق المحاكمات ، مما لم نجد له مثيلاً في المصادر الأخرى .

وعلاوة على ذلك ، فقد كانت هنالك النقوش الأثرية التي تركها

المماليك على الأبنية الرئيسية في دمشق ، كالجامع الأموي ، وجامع التوبة ، والجامع الجديد ، وفي بعض الأسواق والخانات والميادين الرئيسية ، وقيمة تلك النقوش في كونها مراسيم مملوكية أصدرها السلطان أو نائبه بدمشق ، لرفع مظالم أو غرامات عن أهل الشام ، وكان آخرها ما نقشه جانبردي الغزالي على واجهة الجامع الجديد بدمشق .

وقد ساعدنا على قراءة تلك النقوش ، ما كتبه المؤرخ الفرنسي J. Sauvaget في مجلة المعهد العلمي الفرنسي بدمشق ، حيث صور تلك النقوش وترجمها إلى الفرنسية .

هذا عن المخطوطات أما المطبوعات العربية ، فإننا لم نعتمد عليها إلا إذا كانت معاصرة للحوادث ، أو تتضمن وثائق معاصرة[1] ، وأما الكتب المؤلفة حديثاً ، فإننا لم نقتبس منها إلا على سبيل المقارنة .

أما المصادر الأجنبية ، فإنها لا تشكل — على أهميتها — إلا المصدر الثاني من مصادر دراستنا ، وذلك بخلاف العصر العثماني ، وأهم تلك المصادر على الإطلاق تقارير الرحالة والحجاج والتجار والطلبة والقناصل ، فقد ترك هؤلاء عدداً كبيراً من المذكرات ذات القيمة العلمية العالية ، والتي تمتاز بأنها تعالج شؤون الشرق ، بعقلية غربية ، ولكن مشكلتها الرئيسية أنها ليست جميعا تحت تصرف الباحث العربي .

أما بقية المصادر الغربية ، فليست لها قيمة كبرى ، لأنها — كما سنرى — تعتمد على المصادر العربية .

---

(١) انظر مثلاً : الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر من واقع المصادر المعاصرة لأحمد فؤاد متولي ، القاهرة سنة ١٩٧٦ .

وبشكل عام فإن معظم هـذه المصادر الأجنبية تشوبها مسحة واضحة من التعصب الأعمى ضد المماليك ، وبغض النظر عن السبب في ذلك ، فإنه يجب الأخذ منها بحذر .

وبدراسة هذه المصادر جميعاً ، ومقارنة بعضهـا ببعض استطعنا الخروج بدراسة موضوعية عن فترة من أخطر فترات تاريـخ العرب الحديث ، تلك الفترة التي سبقت الفتـح العثماني لبـلاد الشام والتي أعقبته .

وقد بيّنا في هذه الدراسة التقسيم الإداري لبلاد الشام في عهد المماليك ، ثـم تحدّثنا عن الأوضاع الاجتماعية والعلميـة والقضائية والاقتصادية في دمشق المملوكية ، ومن ثم تحدثنا عن نظـام الحكم المملوكي في نيابة دمشق ، ودور دمشق السياسي في دولـة المماليك ، وختمنا البحث عن العلاقات العثمانية ـ المملوكية حتى سقوط دولة المماليك .

ورغبة منا في أن تكون الوثائق التي اعتمدنا عليها تحت تصرف من يريد التأكد من أمر ، أو التوسع فيه ، فقد توسعنا في التعريف بالمصادر ، ولا سيما الهامة منها ، ونقدناها نقداً علمياً ، وبيّنا صفاتها ومحتوياتها وأماكن وجودها وقيمتهـا العلمية ، كما ألحقنا بالبحث مصوراً لبـلاد الشام في أواخر عهد المماليك ، وآخر لمدينة دمشق في الفترة نفسها .



الفصل الأول

التقسيم الإداري لنيابة الشام
في نهاية عهد المماليك

أولاً ـ قيام دولة المماليك، وانضمام بلاد الشام لمصر المملوكية.

ثانياً ـ موقف بلاد الشام من الانضمام لدولة المماليك.

ثالثاً ـ التقسيم الإداري لبلاد الشام في العصر المملوكي :

١ ـ نيابة حلب. ٢ ـ نيابة حماة.

٣ ـ نيابة طرابلس. ٤ ـ نيابة صفد.

٥ ـ نيابة الكرك. ٦ ـ نيابة دمشق :

أ ـ مناطق دمشق.

ب ـ دمشق عاصمة النيابة :

أولاً ـ تطور مدينة دمشق.
ثانياً ـ سور المدينة وأبوابها.
ثالثاً ـ المباني الحكومية الرئيسية.
رابعاً ـ معالم دمشق المملوكية.
خامساً ـ أحياء دمشق الكبرى.



اولا : قيام دولة المماليك وانضمام بلاد الشام لمصر المملوكية:

في يوم السبت ٣٠ ربيع الآخر سنة ٦٤٨ هـ / ٣٠ يوليو سنة ١٢٥٠ م اتفق أمراء المماليك في القاهرة على تنصيب « أتابك الجيش » عز الدين أيبك سلطاناً على مصر والشام[1] ، ريثما يبلغ الملك الأيوبي « الأشرف موسى » رشده .

وفي الواقع فقد كان وجود هذا الملك صورة يستطيع بها «المماليك» تبرير حكمهم المباشر ذلك أنه للمرة الأولى في تاريخ الخلافة الإسلامية ينفرد المماليك بالحكم شكلاً وفعلاً. ولذلك رفض «الأمراء القيمرية» ـ وهم فرقة من المماليك ـ وكانوا بدمشق ، رفضوا الاعتراف بما حدث في القاهرة ، وبايعوا الملك الأيوبي « الناصر يوسف » صاحب حلب ، الذي توجه بهم إلى مصر لمنازلة المعز أيبك، لكنه هزم امام العسكر المصري في العباسية ، يوم الخميس ١٠ ذي القعدة سنة ٦٤٨ هـ / ٣ فبراير سنة ١٢٥١ م[2] .

وقد انحصر حكم المعز ، والمماليك البحرية في مصر ، وبقي الأيوبيون والمماليك القيمرية في دمشق ، مع بقاء الأشرف موسى الأيوبي ملكاً اسمياً في مصر ، وكان يحميه ويدافع عنه فارس الدين

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير ، طبع القاهرة جـ ١٧٨/١٣ ، لا تاريخ للطبع . وقد صور هذا الكتاب سنة ١٩٦٧ وسنرمز له بـ « البداية والنهاية » ، وتاريخ أبي الفداء ، طبع القسطنطينية سنة ١٢٨٦ جـ ١٩٠/٣ وما بعد ، وسنرمز له « أبو الفداء » .

(٢) أبو الفداء ١٩٢/٣ .

أقطاي الجمدار . ولذلك فقد اغتاله المعز أيبك رغبة في الانفراد بالسلطنة . فهرب المماليك البحرية ، وانضموا إلى مماليك دمشق القيمرية ، وقامت مناوشات بين مصر والشام ، استمرت إلى أن تم عقد الصلح بينهما بوساطة الخليفة العباسي المستعصم[1] ، وبذلك بدأ حكم المماليك الفعلي لمصر ، واستمر حتى شنق آخر ملوكهم طومان باي على باب زويلة سنة ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م ، وقد حكم في هذه الفترة سبعة وأربعون سلطاناً من الأتراك والجراكسة[2] .

أما عن انضمام بلاد الشام إلى دولة المماليك ، فإنه عندما قرر الأمراء المماليك في القاهرة تنصيب شجرة الدر والمعز أيبك ، أرسلوا إلى دمشق لأخذ موافقة الأمراء فيها على إجرائهم هذا ، لكن هؤلاء رفضوا ، وكانوا ــ كما قدمنا ــ يعرفون بالأمراء القيمرية ، ولم يكتفوا بالرفض بل بادروا للاتصال بالناصر يوسف الأيوبي الذي دخل دمشق يوم السبت ٩ ربيع الآخر سنة ٦٤٨ هـ / ١١ يوليو ١٢٥٠م ، وبعد أن هزم عسكره في مصر ، تصالحوا سنة ٦٥١ هـ / ١٢٥٣ م على أن يكون للمصريين إلى نهر الأردن ، وللناصر ما وراء ذلك ، ثم عدلت الحدود ، وجعلت العريش آخر حدود بلاد الشام مع مصر ، واستمر الأمر على هذه الحال: المعز أيبك وأنصاره في مصر ، والناصر يوسف الأيوبي والمماليك البحرية والقيمرية معه بدمشق ، حتى وصل الملك المظفر سيف الدين قطز إلى الحكم في ذي الحجة سنة ٦٥٧هـ / ديسمبر ١٢٥٩م ، حيث استطاع بعد

---

(١) المصدر السابق ٣/١١٩ .

(٢) بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة سنة ١٩٦٠ ، ٥/١٧٦ وسيكون رمزه « بدائع » .

انتصاره الساحق على التتار في عين جالوت ـ الجمعة ٢٥ رمضان سنة ٦٥٨ هـ / ٣ سبتمبر سنة ١٢٦٠ م أن يدخل دمشق دخول الظافرين ، وبذلك دخلت دمشق تحت الحكم المملوكي المباشر لأول مرة ، وعهد الملك المظفر للأمير علم الدين سنجر الحلبي بنيابة السلطنة فيها ، ليكون أول نائب للمماليك[1] .

وقد بقيت في بلاد الشام جيوب للصليبيين ، إلى أن قضى عليها نهائياً الملك الأشرف خليل بن قلاوون ، سنة ٦٩٢ هـ ـ ١٢٩٢ م .

أما « الدولة الدرزية » فقد احتفظت بكيانها حتى سنة ٧٠٠ هـ ـ ١٣٠٠ م ، وبقيت دولة « النصيريين » مستقلة حتى سنة ٧٠٦ هـ ـ ١٣٠٦ م عندما دخلت[2] تحت حكم المماليك ، وبذلك تمت سيطرتهم على جميع أنحاء بلاد الشام باستثناء بعض المماليك الأيوبية في الكرك وحمص وحماة ، حيث اخضعت لحكمهم المباشر ، فاعتقل المغيث صاحب الكرك في جمادى الأولى سنة ٦٦١ هـ ـ ابريل سنة ١٢٦٣ م بتهمة التعاون مع التتار وضمت الكرك للدولة، ثم ضمت حمص في العام نفسه بعد وفاة ملكها الأشرف موسى ، أما حماة فقد بقيت في البيت الأيوبي حتى سنة ٧٤٥ هـ ، ١٣٤١ م حيث عزل الملك الأفضل ابن أبي الفداء ، وعين « طقزدمر » الحموي نائباً للسلطنة بها[3] .

---

(١) أبو الفداء ٣/١٩٠ـ٢١٤ ، والبداية والنهاية ١٣/١٧٩، ١٨٥، ٢٣٨.

(٢) الإقطاع لبولياك طبعة سنة ١٩٤٩ ، بيروت ص ٥٥ ـ ٥٧ وسنرمز له بـ « بولياك » .

(٣) أبو الفداء ٣/٢١٥ ـ ٢٢٧ ، والسلوك للمقريزي : طبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٣٤ ـ ١٩٧٢ الجزء الاول ـ القسم الثاني ـ ٤٣٣ ـ ٤٨٢ وسنرمز له بـ (السلوك) ، ومسالك الأبصار لابن فضل الله العمري ٤٣ مجلدا وهو مخطوط مصور في دار الكتب بالقاهرة قسم ٢/جزء ١٣ الأوراق ٤٠٣ ـ ٤٠٤ ، وسنرمز له بـ (مسالك) .

ثانيا : موقف بلاد الشام من الانضمام لدولة المماليك في مصر :

يقول « وليم موير »[1] في أثناء حديثه عن انضمام الشام لمصر في العصر المملوكي :

« إننا نعجب أشد العجب من أن نيراً أجنبيا يثقل كاهل الناس ويخوفهم طويلا ، ثم لا يحاولون القضاء عليه •••

والحق أنني لم أستطع تفهم السبب في استمرار هذا الحكم••••• وكذلك من العسير أن نجد سببا لخضوع سورية خضوعاً تاماً ، ولكن لكونها ميدان حروب العالم، لم تكن تستطيع أن تسير على خطة سياسية مستقلة متحدة ، إذ كانت حاميات المماليك مستحوذة على القلاع •• وكان حكام المماليك يحكمون البلاد ، ولم يفكر أحد مطلقاً في جعل الحكم في أيدي وطنيين ، ثم يختم حديثه بالقول :

« على أن سيادة المماليك لن تزال ظاهرة من الظواهر الغريبة التي تجل عن الاستقراء في هذه البلاد الكثيرة العجائب » •

إن ما يذكره « موير » وغيره من الغربيين الذين كتبوا عن المماليك، يدل على عدم تفهمهم لطبيعة الشعب الذي يدافعون عنه ، فقد رحب أهل الشام بقدوم الملك المظفر إلى دمشق بعد انتصاره على التتار ، وقد أجمع مؤرخو تلك الفترة على هذه الحقيقة ، وهي أن الناس في بلاد الشام قد رحبوا بانضوائهم تحت حكم المماليك ، لسبب بسيط ، وهو

---

(1) انظر : تاريخ دولة المماليك وليم موير طبع القاهرة سنة ١٩٢٤ ص ١٨٩ و ١٩٠ •

أن العالم الإسلامي كان يتعرض في تلك الحقبة لخطرين جسيمين هما : خطر الصليبيين الذين كانوا يسيطرون على أجزاء كثيرة من بلادالشام ، وخطر التتار الذين دمّروا بغداد واجتاحوا بلاد الشام ، ولذلك ، فقد كان محتماً أن يدين الشعب بالولاء لتلك القوة الإسلامية التي استطاعت دحر هذين العدوّين وتخليصه من شرورهما . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فإنه بعد طرد الصليبيين نهائياً من جزيرة أرواد ، مقابل طرطوس، وهي آخر معاقلهم ، سنة ٧٠٢ هـ / ١٣٠٢ م[١] لم ينقطع خطرهم وتآمرهم ، وتفكيرهم بغزو صليبي جديد لمصر قلعة الإسلام ، ولذلك بادر المماليك إلى فتح جزيرة قبرص سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٦ م كما حاولوا فتح رودس التي كانت تنطلق منها سفن القراصنة الصليبيين في محاولات مستميتة للقضاء على دولة المماليك باعتبارها القوة الإسلامية الكبرى في المنطقة[٢] .

والأمر نفسه بالنسبة للتتار إذ عادوا بعد هزيمتهم في عين جالوت إلى بلاد الشام، واحتلوا حلب ودمشق أكثر من مرة ، طيلة القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، وعلى ذلك ، فقد كانت دولة المماليك هي الدرع الذي يرد عن المسلمين في مصر والشام هجمات الصليبيين وحلفائهم التتار ، ولذلك فقد كان من البديهي أن يلتف الشعب من حولها ما عدا أقليات دينية كانت ترى مصلحتها في الطرف الآخر .

وإزاء ذلك كله ، لا نرى وجهاً لاستغراب « موير » والواقع أنه

---

(١) أبو الفداء ٤/٢٥ و ٣٩ .

(٢) عن مؤامرات الصليبيين على المماليك انظر : المماليك والفرنج ـ احمد دراج القاهرة ١٩٦١ .

كان يعبر عن استغرابه هو لأنه كان متأثراً بوجهة النظر الصليبية الغربية المتعصبة ، فلم يسهل عليه أن يرى شعباً مسلماً ــ فيه أقليات غير إسلامية ــ يحكمه مسلمون ، ولعل نظريته كانت تبدو معقولة لو كان يقصد تلك الأقليات .

إن الغرابة ليست في الخضوع لحكم المماليك المسلمين ، ولكنها في عدم فهم هذه الظاهرة الواضحة : ظاهرة اتحاد المسلمين طوعاً لمواجهة خطر يتهددهم جميعاً ، لسبب واحد فقط : وهو أنهم مسلمون .

وعلى هذا فقد حافظت بلاد الشام في عهد المماليك على وحدتها ، ودانت بالولاء التام للسلطان المملوكي في القاهرة طوعاً واختياراً ، وقد بقي هذا الولاء حتى أواخر عهد الدولة ، ولا أدل على هدوء بلاد الشام التام في تلك الفترة من رحلة الملك الأشرف قايتباي إلى بلاد الشام سنة ٨٨٢ هـ - ١٤٧٧ م ، فقد غادر القاهرة في نفر قليل من أتباعه ، فزار بلاد الشام كلها ، بدون حماية أو حراسة ، وكان الناس يتسابقون لتحيته حيثما حل[1] .

أما ما ذكره البعض من أن السكان في بلاد الشام ، قد بعثوا الوفود إلى السلطان سليم ليخلصهم من حكم المماليك (الكفار)فهذا لا تؤيده المصادر الأصلية ، لأن المماليك قد تركوا قسطاً وافراً من من الحرية للشعب في حكم نفسه ، سواء في مصر أو الشام ، ولم تكن سيطرتهم عليه شديدة ، وأما ما كان يحصل أحياناً من تذمر الناس من

---

(١) انظر : القول المستظرف في رحلة الملك الأشرف ، مخطوط مصور في دار الكتب بالقاهرة تأليف محمد بن إبراهيم الطيبي ، رقمه ٢١٠ تاريخ ونرمز له بـ « القول المستظرف » .

الظلم والاعتداءات فهو بسبب عبث جنود المماليك لا قادتهم ، ولم يكن غرض الناس من هذا التذمر استبدال الحكم العثماني بحكم المماليك .

وقد اعتمد الذين ذهبوا إلى القول بأن أهل الشام استنجدوا بالعثمانيين ليخلصوهم من المماليك على وثيقة وجهها أبو البقاء شمس الدين بن جمال الدين نائباً عن القضاة الأربعة في حلب ، وسبعة وعشرون من أعيانها وأشرافها إلى السلطان سليم[1] . وهذه الوثيقة لا تعبر عن رغبة أهل الشام ، بقدر ما تعبر — إن صحت — على وجهة نظر خاصة ، ولا يجوز تعميمها بحال من الأحوال .

ولم تكن اعتداءات جنود المماليك ، مثار شكوى من الشعب فحسب ، بل إن خاير بك نفسه — نائب حلب — قد غادرها ، احتجاجاً على تعديات « التجريدة » التي أرسلها السلطان قانصوه الغوري إليها . أما ما يقال من أن جنود الغوري اعتدوا على أهل حلب ، أثناء مقامهم فيها عشية معركة مرج دابق ، فهو خطأ ، لأن الذين اعتدوا على أهل حلب ، هم جنود « تجريدة » مملوكية سابقة على مرج دابق بسنوات[2] .

خلاصة القول ، إن وضع بلاد الشام في ظل دولة المماليك كان وضعاً طبيعياً ومألوفاً ولا وجه للغرابة فيه ، وإن الشعب قد تمسك بهذا الوضع بملء إرادته ، وذلك رغماً عن الانحراف والظلم الذي كان يقع عليه بين الفينة والأخرى .

---

(1) الفتح العثماني ومقدماته ، احمد فؤاد متولي ، القاهرة ١٩٧٦ص١٢٦، ١٢٧ وسنرمز لهذا الكتاب بـ « الفتح ومقدماته » .

(2) عن استياء أمراء المماليك أنفسهم من تصرفات جندهم ، انظر الفصل الثامن من هذه الرسالة .

ثالثا : التقسيم الاداري لبلاد الشام في العصر المملوكي :

قسم المماليك بلاد الشام إلى ست « نيابات » هي : نيابة حلب ، وحماة ، وطرابلس ، ودمشق ، وصفد ، والكرك ، فما هي العوامل التي أدت إلى هذا التقسيم ؟

إن إلقاء نظرة على خارطة بلاد الشام في العصر الأيوبي ، تبين أن المماليك لم يأتوا بجديد في هذا التقسيم ، فقد كانت بلاد الشام في العصر الأيوبي بعد وفاة صلاح الدين تتألف من :

١ ـ مملكة دمشق ، وكان يحكمها ابنه الأفضل علي .

٢ ـ مملكة حلب ، وكان يحكمها غياث الدين غازي .

٣ ـ مملكة الكرك والشوبك والبلاد الشرقية ، وكان يحكمها الملك العادل أبو بكر .

٤ ـ حماة وسلمية والمعرة ومنبج وقلعة نجم ، كانت بيد المنصور ناصر الدين .

٥ ـ بعلبك ، وكان فيها الملك مجد الدين .

٦ ـ أما حمص وتدمر والرحبة ، فكانت تحت حكم شيركوه بن محمد[1] .

وقد أجرى المماليك تعديلات على الحدود فضموا بعلبك وحمص،

---

(١) أبو الفداء ٢/٩٣ .

إلى دمشق ، كما أوجدوا نيابات جديدة كطرابلس التـــي حرروها من الصليبيين .

وهكذا أصبحت عبارة « بلاد الشام » في عصر المماليك تشمل ما يسمى اليوم بالجمهورية العربية السورية ، ولبنان وفلسطين والأردن بالإضافة إلى المناطق التي تقع بين خط الحدود الحالي مع تركيا وبـين سفوح جبال طوروس والتي اغتصبتها تركيا من سورية إبان الاستعمار الفرنسي .

وكما هو واضح من المصور الملحق ، فإن خط الحدود يبدأ جنوباً من ميناء العقبة ، ثم يتجه نحو الشمال الغربي حتى يصل إلـى رفح ــ وهي آخر حدود بلاد الشام مع مصر ــ وعند الساحل من رفح حتى مدينة طرسوس .

أما خط الحدود الشرقي ، فينطلق من العقبة شمالاً حتى يصل إلى نهر الفرات عند مدينة الرحبة ، ثم ينحرف ليصل إلى مرعش ومنها يتجه إلى طرسوس .

ويصل أقصى امتداد لهذه البلاد من الجنوب للشمال إلى ما يقارب الـ ٨٥٠ كـم ، وعرضها حوالي ٣٥٠ كم ، وطول ساحلها ٧٥٠ كـم ، ومساحتها الإجمالية حوالي ٤٠٠,٠٠٠ كم٢ [١] .

---

(١) المصادر الرئيسية لهذا الفصل هي :
ــ صبح الأعشى للقلقشندي ، وهو أشهر من أن يعرّف ، وقد طبع في القاهرة في أربعة عشر مجلداً بين ١٩١٣ و ١٩١٨ وسنرمز لـه =

ويلاحظ أن العمري والظاهري والقلقشندي ، قد أخرجوا المنطقة الشمالية عن حدود بلاد الشام ، وقالوا : إنها لا ترتبط مع بلاد الشام في شيء ، وإنما هي من بلاد الأرمن المسماة قديما ببلاد العواصم والثغور ، ويرجع سبب ذلك إلى أن المسلمين قد أخذوا تلك البلاد من الأرمن إبان الحروب الصليبية ؛ من ذلك مثلاً « قلعة المسلمين » فقد كان اسمها « قلعة الروم » حتى حررها الملك الأشرف خليل منهم .

ويقول الظاهري : « وكثير من الناس يظن أنها من جملة البلاد الحلبية وليست كذلك » .

وقد أشار مؤلف القول المستظرف إلى معنى قريب من ذلك حينما قال :

« إن أهل البيرة يتحدثون بالعربي اللطيف أكثر من التركي ، بخلاف ما تقدم من البلاد ؛ فإنه من حين توجهنا من اللاذقية وإلى البيرة ؛ لم يكن كلامهم إلا التركي »[1] .

= بـ « الأعشى » ومعلوماته عن التقسيم الإداري تقع في الجزء الرابع ص ٩٨ وما بعد .

ـ المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا للخالدي ، مخطوط مصور في جامعة القاهرة ، وسنرمز له بـ « المقصد » .

ـ مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري .

ـ التعريف بالمصطلح الشريف له أيضاً وقد طبع في القاهرة سنة ١٣١٢هـ ورمزه « التعريف » .

ـ زبدة كشف الممالك لغرس الدين الظاهري ، طبع باريز سنة ١٨٩٤، وسنرمز له بـ « الزبدة » .

وقد اعتمدنا في هذا الفصل أيضاً على « الفتح العثماني لسورية » ، ليلى الصباغ، رسالة ماجستير في جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠ وعلى كتاب:
Description of syrian . Cuy le Strangé - London 1886 .

(١) التعريف ١٨٠ ، الزبدة ١٥٢ ، القول المستظرف ورقة ٣١ .

هذا عن خط الحدود الشمالي ، وأما عن خط الحدود الشرقي ، فقد كان بادية الشام على مدى التاريخ ، ولم يكن فيه نزاع أو خلاف ، وكذلك خط الحدود الجنوبي .

ومهما يكن من أمر ، فلقد شكلت سورية الطبيعة على مدى التاريخ وحدة طبيعية تدعمها روابط اقتصادية .

ويقـول « Demombynes »

« لقد كانت سورية وحدة جغرافية لها شخصيتها المستقلة ، مع شعب من أصل واحد ، قادر في كل الأحوال على الاتحاد ، مع عاصمة تاريخية قديمة ......

ولقد كان ممكناً بالنسبة لها قيام وحدة اقتصادية ، مع نوع من الحماية الأجنبية ... إن هذين العاملين هما اللذان يستطيعان وحدهما بسط الأمن في ربوعها »[1] .

وكما قدمنا ، فقد قسمت بلاد الشام في العهد المملوكي إلى ستة أقسام أو نيابات ، وكان يطلق على النيابة أسماء مختلفة مثل : كفالة ، وبلاد ، وممالك ، فكان يقال : « الممالك الحلبية » ويقصد بها نيابة حلب ، وهكذا ... كما كان يطلق اسم « الممالك الشامية » ويراد بها نيابة دمشق .....

وكانت كل نيابة تقسم بدورها إلى أقسام أصغر ، لكنها لم تكن

(1) La Syrie à l'époque des Memlouks, Par G. Demombynes. Paris 1923, P. 106.

ذات أسماء محددة ، كما كان الأمر في العصر العثماني ، فنجدهم يطلقون عبارات مثل : قاعدة ، وجملة ، ونيابة ، وحاضرة ، وولاية ، وصفقة . وعمل ، وهذا كله يعادل عبارة «سنجق» في العصر العثماني وقد آثرنا استخدام عبارة «منطقة» أما اجزاؤها فقد أطلقنا عليها الاسم الغالب عليها في العصر المملوكي وهو « عمل » والعمل بدوره يضم مجموعة من المدن والقرى ، وعلى هذا ، فنيابة دمشق تتألف من خمس مناطق رئيسية ، وكل منطقة تضم جملة أعمال ..... وهكذا .

أما حاكم النيابة فيسمى بالنائب ، والكافل ، وملك الأمراء .. ، وهي جميعاً تقابل لقب « الوالي » أو الباشا ، في العصر العثماني .

ولم تكن حدود النيابات ثابتة تماماً ، ولكنها إذا ما قورنت بالعصر العثماني بدت ثابتة ، والتعديلات التي كانت تطرأ عليها طفيفة جداً ، من ذلك مثلاً أن قلعة جعبر كانت تتبع نيابة دمشق ، ثم ألحقت بنيابة حلب[1] .

والشيء اللافت للنظر هو الدقة المتناهية في ذكر النيابات وحدودها وأبعادها ، بحيث يبدو عسيراً معرفة الطريقة التي استطاع القلقشندي بها تعيين الحدود بكل تلك الدقة .

وقد كان لكل نائب من هذه النيابات طريقة خاصة في التخاطب

---

(١) المقصد لوحة ٩٣/ب ، وقد ذكرها « الأعشى » مع دمشق .

معه من قبل السلطان ، وكان أعلاهم مرتبة نائب دمشق ، يليه نائب حلب ، كما سيأتي تفصيل ذلك .

وسنتحدث عن التقسيم الإداري لنيابة حلب ، ثم نلقي نظرة فيها بعض التفصيل عن هذه النيابة لأهميتها ، ولأنها كانت تبين « الحدود التاريخية » للوطن العربي ، ولأن الصراع العثماني ـ المملوكي كان على هذه الحدود ، ولما كان الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر بسبب هذا النزاع ، فإن التبسط في تبيان حدود حلب يصبح ضرورياً لتكامل الموضوع .

ثم سنتحدث باختصار شديد عن بقية النيابات ، لأنه لا يمكن فهم طبيعة العلاقات بين نيابة دمشق ونيابات الشام الأخرى بدون أخذ فكرة عن حدود كل منها ، وأشهر مدنها ، وسنعتمد في ذلك على الوثائق المعاصرة لبداية القرن السادس عشر الميلادي / العاشر الهجري نظراً لما طرأ على الحدود من تغييرات .

وأخيراً سنتحدث عن نيابة دمشق ، ثم نبسط الحديث على مدينة دمشق ذاتها باعتبارها عاصمة بلاد الشام والمدينة الثانية في دولة المماليك .

١ ـ نيابة حلب (١) :

تضم نيابة حلب ثلاث مناطق كبرى هي :

أ ـ ما هو داخل في البلاد الشامية ويشمل ٢٨ عملا هي :

١ ـ مدينة حلب : عاصمة النيابة ، وهي غنية عن التعريف ، وقد

---

(١) انظر الأعشى ١١٦/٤ وما بعد ، المقصد لوحة ٩٠ ـ ٩٣ ، مسالك ق ٣/ج ٣ لوحة ٤٤٦ ـ ٤٤٨ ، التعريف ١٨٠ ـ ١٨١ ، الزبدة ٥٠ .

دمّرها هولاكو ودمّر أسوارها إلى أن جددها الأمير كمشبغا في سلطنة الظاهر برقوق ، ولها سبعة أبواب ، وقد كانت في غاية الجمال والبهجة .... وتتصل ببلاد الروم ، وسيس ، وديار بكر ، والعراق .

٢ ــ قلعة المسلمين : وكانت تسمى قلعة الروم .

٣ ــ بهسني : قلعة شمالي حلب ، وعسكرها من الأكراد والتركمان ، ولحاكمها مكانة جليلة .

٤ ــ عنتياب .

٥ ــ كركر : قلعة شمالي حلب ، تشرف من بعيد على نهر الفرات .

٦ ــ الكختا : قلعة شمالي حلب .

٧ ــ الراوندان : شمالي غربي حلب .

٨ ــ الدربساك : قلعة شمالي حلب ، يمر بها النهر الأسود .

٩ ــ بغراس : شمالي حلب، وقد انتزعت من أيدي الأرمن .

١٠ــ القصير : قلعة غربي حلب تتبع أنطاكية .

١١ــ الشغر وبكاس: قلعتان جنوبي أنطاكية .

١٢ــ شيزر[١] : قلعة مشهور غربي حماة .

---

(١) يلاحظ أن الأعشى لم يذكر مرعش على أنها من أعمال حلب ، وذكر شيزر، في حين أن العالمي ذكر مرعش وأهمل شيزر . وقد أثبتنا الاثنتين معاً ، ولمعرفة المزيد عن عنتياب والشغر وبكاس انظر القول المستظرف ورقة ١٩ و ٢٠ .

١٣ـ شغلان : قلعة قرب بغراس .

١٤ـ قلعة أبي قبيس: غربي حلب .

١٥ـ قلعة حارم : غربي حلب .

١٦ـ كفر طاب : بين المعرة وشيزر ، وهناك أفامية ، وسرمين ، والجبول ، وجبل سمعان ، وعزاز ، التي تعرف اليوم باسم اعزاز ، وتل باشر ، ومنبج ، وتيزين ، والباب ، وبزاغا ، ودركوش على العاصي ، وأنطاكية وهي قاعدة الكنيسة الشرقية ، وأخيراً مرعش[1] .

ب ـ البلاد المعروفة باسم بلاد الأرمن :

وقد ضمت إلى حلب بعد أن استخلصت من أيدي الأرمن زمن المماليك وتشمل :

١ ـ آياس : قرب مصب نهر جيحان ، استعيدت زمن الناصر محمد سنة ٧٣٢ هـ ـ ١٣٣١ م .

٢ ـ سيس : قاعدة بلاد الأرمن ، استعيدت منهم زمن الأشرف شعبان سنة ٧٣٨ هـ ـ ١٣٣٧ م وكانت نيابة مستقلة ثم الحقت بحلب .

٣ ـ درندة : غربي ملاطية .

---

(١) القول المستظرف ، الاوراق ٢١ ـ ٢٣ .

٤ ـ وهناك طرسوس ، وأدنة ، وسرقند كار ، وملطية ، ودوروكي ، والأبلستين ، وقيسارية ، والمصيصة[1] .

وتتبع هذه المنطقة عدد من القلاع الهامة هي : قلعة باغروك ، وكاورا ، وكولاك ، وكرزال ، وتل جيرون ، والهارونية .

وقد أضاف الأعشى قلاعاً أخرى لم يذكرها المقصد ، لذلك أهملناها .

جـ ـ ما أضيف إلى حلب من الجزيرة الفراتية :

١ ـ البيرة : شمال شرقي نهر الفرات .

٢ ـ قلعة جعبر : قلعة من ديار بكر ، وقد أعيد تجديدها .

٣ ـ الرّها : شمال شرقي الفرات ، وهي من مدن ديار بكر .

هذه حدود نيابة حلب ، وقد تعرض القسمان الأخيران ـ بلاد الأرمن والفرات ـ إلى هجمات مستميتة من قبل شاه سوار ، الأمر الذي أدى الى استيلائه على قسم غير قليل منها ، وبالرغم من هزيمته

---

(١) لم تذكر الأبلستين وقيسارية كأعمال لحلب في الأعشى ولا الزبدة ، إلا أنهما ذكرتا في المقصد ، ولما كانت كتاباته أحدث فقد أثبتناهما ، انظر المقصد / ٩٣ .
أما ملاطية ، فإن مؤلف كتاب « هدية الناصر إلى الملك الناصر » عبد الصمد الصالحي ، الذي ألفه سنة ٩٠٣هـ يقول: إنها نيابة مستقلة انظر ورقة ٤ ، وقد ذكر صاحب الزبدة ما يؤيد ذلك عندما قال : « هل هي مدينة بمفردها أو مدينة بإقليم ... ونائبها من جملة مقدمي الألوف ...... » ص ١٣٥ .

وإعدامه ، على باب زويله مع إخوته سنة ٨٧٧ هـ ـــ ١٤٧٢ م فإنه سرعان ما سقطت الرّها بيد سيف أميرال الفضل سنة ٨٨٥ هـ ـــ ١٤٨٠ م وقتل يشبك الدوادار قائد الحملة ، وقتل معه وأسر معظم الجيش المصري[١] .

وكما سترى فقـد كانت المحافظة على حدود حلب هـي الشغل الشاغل لسلاطين المماليك في أواخر عصر دولتهم ، ولكنهم مع ذلك لم يفلحوا في حمايتها لأسباب نشرحها في موضع آخر[٢] .

٢ ــ نيـابة حمـاة :

حدها الرستن من الجنوب ، والعاصي من الغرب ، والخط الموازي لتدمر من الشرق ، ومدينة المعرة وما يوازيها من الشمال ، وهي من النيابات الصغيرة ، قليلة الأهمية لكنها غنية بإنتاجها الزراعي .

ويتبعها معرة النعمان في الشمال ، وبارين في الغرب ، وكانت المعرة في عصر المماليك تتبع حماة تارة وحلب تارة أخرى ، ثم ضمت لحماة نهائياً سنة ٧٤٢ هـ ـــ ١٣٤١ م[٣] .

٣ ــ نيابة طرابلس[٤] :

حدها من الغرب من شمال مدينة بيروت إلى اللاذقية، ومن الشمال

---

(١) بدائع ٢/١٣٩ و ١٩٨ و ٢٠١ .

(٢) انظر الفصل السابع والثامن من هذه الرسالة .

(٣) انظر : القول المستظرف ورقة ٤٤ ، والمقصد لوحة ٩٣ ، ٩٤ ، والأعشى ٤/١٤٠ ، والتعريف ١٨٢ـ١٨٣ ، وأبو الفداء ٣/٢١٤ ، ٤/١٩ ، ٢٠ .

(٤) المقصد ٩٤ ــ ٩٧ ، الأعشى ٤/١٤٢ ــ ١٥٧ ، التعريف ١٨١ ، الغاية ١٨٣ ، مسالك ق ٣/ج٢ لوحة ٤٤٨ ــ ٥٤٠ ، وعن وصف اللاذقية انظر القول المستظرف ورقة ١٨ ، ١٩ .

من اللاذقية إلى العاصي الذي يحدها من الشرق أيضا ، ومن الجنوب من بشرى إلى الساحل ، وتضم :

١ ــ مدينة طرابلس .

٢ ــ منطقة طرطوس ، واللاذقية ، وجبة المنيطرة ، وبشرى ، وجبلة ، وأنفة ، وجبيل .

٣ ــ مجموعة من القلاع والحصون هي : حصن الأكراد ، وحصن عكار ، وقلعة نساء ، وبلاطنس ، وصهيون .

٤ ــ قلاع الدعوة الإسماعيلية وهي : العليقة ، والمنيقة ، والكهف ، والمرقب ، وقدموس ، والخوابي ، والرصافة ، ومركز هذه القلاع جميعاً مدينة مصياف .

وقد بقيت طرابلس بأيدي الصليبيين حتى سنة ٦٨٨ هـ ــ ١٢٨٩م أي حوالي ١٨٥ سنة ، حتى فتحها الملك المنصور قلاوون ، وكانت تسمى نيابة الساحل أو « الفتوحات الساحلية »(١) .

٤ ــ نيابة صفد (٢) :

حدها من شمال يافا إلى جنوب صيدا من الغرب ، وإلى مرجعيون شمالاً ، وبحيرتا الحولة وطبريا شرقاً ، ومدينة نابلس وغور الأردن جنوباً .

---

(١) أبو الفداء ٤/٣٤ و ٦٢ ، وعيون التواريخ لابن شاكر الكتبي ، مخطوط القسم الأول من الجزء الثاني عشر ورقة ٣ .

(٢) مسالك ق ٣/ج ٢ ورقة ٤٥٢ ، ومفاكهة الخلان لمحمد بن طولون ، جزءان طبع القاهرة ١٩٦٢ ــ ١٩٦٤ ج ١/٧٣ ، وسنرمز له بكلمة « مفاكهة » .

وتضم مدينة صفد والشقيف وولاية جنين وولاية عكا وولاية الناصرة وولاية صور ، وكان السلطان يسمح أحياناً لنائب دمشق بتعيين نائب صفد .

٥ ـ نيابة الكرك (١) :

يحدها جنوباً العقبة ، وشرقاً بلاد البلقاء ، وشمالاً بحيرة لوط ، وغرباً صحراء سيناء ، وهي من المعاقل الحصينة ، بناها الملك العادل ، ثم أضيفت لها « الشوبك » فصارت تعرف باسم « كرك الشوبك » .

ولها قلعة عظيمة ، يولي نائبها السلطان مباشرة ، وتضم معان والعقبة ، ولها أهمية فائقة نظراً لموقعها الحصين ، فقد كانت منفى أو ملجأ للسلاطين المخلوعين أو العاصين ، إلا أن أهميتها تضاءلت في أواخر عهد الدولة ، حتى لم يعد لها شأن يذكر (٢) .

٦ ـ نيابة دمشق :

وتسمى بنيابة الشام والممالك الشامية ، وحدها من العريش جنوباً إلى السلمية شمالاً ، ومن الرحبة شرقاً إلى المتوسط غرباً ، يخرج من ذلك نيابات صفد والكرك وطرابلس .

وتقسم إلى خمس مناطق رئيسية كبرى هي :

أ ـ منطقة دمشق :

وتضم المنطقة المحصورة اليوم بين قرية الكسوة جنوباً والنبك

---

(١) مسالك ق ٣/ج٢ لوحة ٤٥٤ ـ ٤٥٦ حيث يقول : « الكرك مدينة ذات قلعة تعرف بكرك الشوبك ، والشوبك أقدم منها ، والكرك محدثة البناء ، كانت ديراً يسيره الرهبان ، ثم كثر وكبر » .
(٢) مفاكهة ١/٢٨٦ .

شمالاً ، وبين بادية الشام شرقاً والزبداني غربا ، ويدخل في هذه المنطقة مرج دمشق وغوطتها بالإضافة إلى مدينة دمشق طبعاً التي سنفرد لها بحثاً خاصاً .

ب ـ منطقة غزة :

وتضم سبعة أعمال رئيسية هي :

١ ـ مدينة غزة وبرها : ولم يكن وضعها مستقراً من الناحية السياسية ، ففي معظم الأحوال كانت مضافة إلى نائب دمشق من حيث الأمر والنهي ، أما من حيث التعيين فقد كان السلطان هو الذي يعين نائبها ، وكانت أحياناً تنفرد عن دمشق وتضاف إليها بعض المدن لتصبح نيابة مستقلة ، كما حدث في أواخر العصر المملوكي حيث ورد أن « نائب غزة والقدس والرملة والخليل آقباي الظاهري » ، وفي موضوع آخر نجد خبراً عن اجتماع « نائب غزة ونائب صفد ونائب دمشق »[1] وهذا يبين وضع نائبها المستقل .

ويقول الخالدي في المقصد : « وأفردت عنه ـ نائب دمشق ـ نيابة غزة وجبال نابلس ونيابة القدس ونيابة حمص وغيرها، وصار أمرها في الولاية والعزل من الأبواب الشريفة »[2] أي السلطان .

---

(١) كتاب في التاريخ لعلاء الدين البصروي ، مخطوط في دار الكتب بالقاهرة الورقة ٢٠٤ و ٢٢٠ وسنرمز له بعبارة « كتاب في التاريخ » .

(٢) المقصد ١٤٦/ب وعن حدود نيابة دمشق انظر : الأعشى ٤/٩٨ ومابعد، التعريف /١٧٦ ، المقصد ٨٧ وما بعد ، الزبدة ص ٤٤ وما بعد ، مسالك ق٣/ ج ٢ اللوحات ٤٣١ ـ ٤٤٠ .

ويذكر الكتبي أن غزة كانت نيابة مستقلة[1] ويؤيد ذلك الصالحي أيضاً .

٢ ـ عمل الرملة ، ويضم مدينة الرملة ويافا .

٣ ـ عمل اللد .

٤ ـ عمل قاقون .

٥ ـ عمل القدس .

٦ ـ عمل الخليل .

٧ ـ عمل نابلس .

وقد كانت الرملة تابعة لغزة ، وقد أدى ضمها إلى القدس سنة ٩٠٠ هـ ـ ١٤٩٥م إلى صراع بين نواب النيابتين . ويبدو أن القدس قد أصبحت نيابة مستقلة أيضاً ، يعين السلطان نائبها ، ولكنها مع غزة وغيرها ، كانت من الوجهة الإدارية تتبع نائب دمشق ، وإن كان لها نائب[2] ولم تنفصل عن نيابة دمشق انفصالاً تاماً . وإنما زاد اهتمام السلاطين بتعيين نواب لها ، للحد من نفوذ نائب دمشق ، كما سنرى .

وكانت بعض هذه الأعمال ، تفصل نظرياً عن سلطة نائب دمشق ، لكنها سرعان ما تعود إليه ، كما حصل مثلاً سنة ٩٠٢ هـ ـ ١٤٩٧ م حينما أعيدت إليه الرملة ونابلس وعجلون والصلت وحمص[3] .

---

(١) عيون التواريخ ج١٢ لوحة ٢٥٨ في الأول، وانظر عدية القاصر لوحة٤ .

(٢) الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل . لمجير الدين الحنبلي . طبع المطبعة الوهبية بالقاهرة سنة ١٢٨٣ ص ٦٥٣، ٧٠١ ، ٧٠٤ وسنرمز له « الأنس الجليل » .

(٣) كتاب في التاريخ ورقة ٢٠٦/ب .

ج ـ منطقة حوران [١] :

وتعرف بالقبلية ، وحدها من الجنوب جبال الغور الجنوبية ، ومن الشرق منطقة الحماد ، ومن الشمال حدود دمشق ، ومن الغرب الأغوار ، وكلها تابعة لها ، عدا ما يختص بالكرك ، وتضم عشرة أعمال هي :

١ ـ بيسان : مقر الولاية ، وهي مدينة الأغوار .

٢ ـ بانياس : هي مدينة الجولان .

٣ ـ الشعرا : جنوب شرقي بانياس ، ومركز الولاية بها مدينة القنيطرة .

٤ ـ نوى .

٥ ـ أذرعات ـ درعا ـ مركز منطقة حوران ، ولم تكن كذلك قديماً .

٦ ـ عجلون : مدينة محدثة البناء من العصر الصليبي .

٧ ـ البلقاء : ومركزها مدينة حسبان ، ومن مدنها الصلت[٢] .

٨ ـ صرخد .

٩ ـ بصرى : وهي مدينة حوران الأولى .

١٠ ـ زرع ، وتسمى اليوم أزرع .

---

(١) الأعشى ٤/١٠٣ ، المقتضب لوحة ٨٨ ، ٨٩ ـ التعريف ص ١٧٨ و الزبدة ٤٦ و ٤٧ .

(٢) يقول القلقشندي ٤ / ١٠٦ : « إن كلام العمري متناقض ... والمقتضى أن تكون الصلت عملاً مستقلاً ... » إلا أن الخالدي جعل الصلت تابعة لحسبان ، وكذلك صاحب الزبدة .

رابعاً : منطقة بعلبك (١) :

تمتد من حدود ولاية دمشق الشمالية الغربية جنوباً ، حتى نهر العاصي شمالاً ، ومن منطقة حمص شرقاً ، حتى جنوب صور غرباً .

وتضم خمسة أعمال هي :

١ ــ مدينة بعلبك ونواحيها ، وهي مركز المنطقة كلها .

٢ ــ مدينة بيروت ونواحيها : ميناء دمشق الرئيسي وتتبعها مدينة جبيل .

٣ ــ صيدا .

٤ ــ البقاع العزيزي ، وهو منطقة سهلية ، ليس له مركز خاص به .

٥ ــ البقاع البعلبكي ، وهو منطقة سهلية أيضاً ، ويتولى حكمه مع البقاع العزيزي وال واحد .

خامساً : منطقة حمص (٢) :

تمتد من النبك جنوباً ، إلى السلمية شمالاً ، ومن الفرات شرقاً حتى العاصي غرباً ، وتضم ستة أعمال هي :

١ ــ مدينة حمص وضواحيها .

---

(١) الأعشى ٤/١٠٨ ، الزبدة ٤٧ ، التعريف ١٧٩ ، المقصد ٨٩ ، القول المستظرف ورقة ١٢ ، ١٣ .

(٢) الأعشى ٤/١١٢ ــ ١١٦ ، الزبدة ٤٧ ، التعريف ١٨ ، المقصد ٩٠ ، وقد كانت حمص نيابة مستقلة في عهد الأيوبيين ثم ضمت إلى الشام سنة ٦٦١ (أبو الفداء ٣/٢٢٧) .

٢ ـ مصياف ، قلعة حصينة وهي مركز قلاع الدعوة ٠

٣ ـ قـارا ، شمال النبك بقليل ٠

٤ ـ تدمر في الشرق ٠

٥ ـ السـلمية ٠

٦ ـ الرحبة مدينة على الفرات ، قرب الرقة ٠

وعلى هذا ، فإن نيابة دمشق تشمل المدينة وبرها ، وغزة ودرعا وبعلبك وحمص على امتداد يصـل حوالي ٥٥٠ كم من الشـمال إلى الجنوب ، وهي أهم نيابات بلاد الشام وهي التي يعنيها السـلطان عندما يطلق عبارة « الشام » ٠

هذه هي التقسيمات الإدارية لبلاد الشام، أواخر العصر المملوكي٠ ويلاحظ عليها ما يلي :

١ ـ أن الحدود الشمالية لم تكن ثابتة ، وذلك بسبب بعدها عن القاهرة ـ مركز السلطنة ـ وكثرة الطامعين فيـهـا ، وصـعوبـة الطرق الموصلة إليها ، ووجود مجموعات متباينة الاتجاهات ، متغيرة الولاء ٠

٢ ـ أن حكم المماليك في بلاد الشام كان شبه مباشر في مراكز النيابات ومدنها الرئـيـسية ، ولقد مارس المماليك سلطاتهم فيها عن طريق الحاميات العسكرية المنتشرة فيها ٠

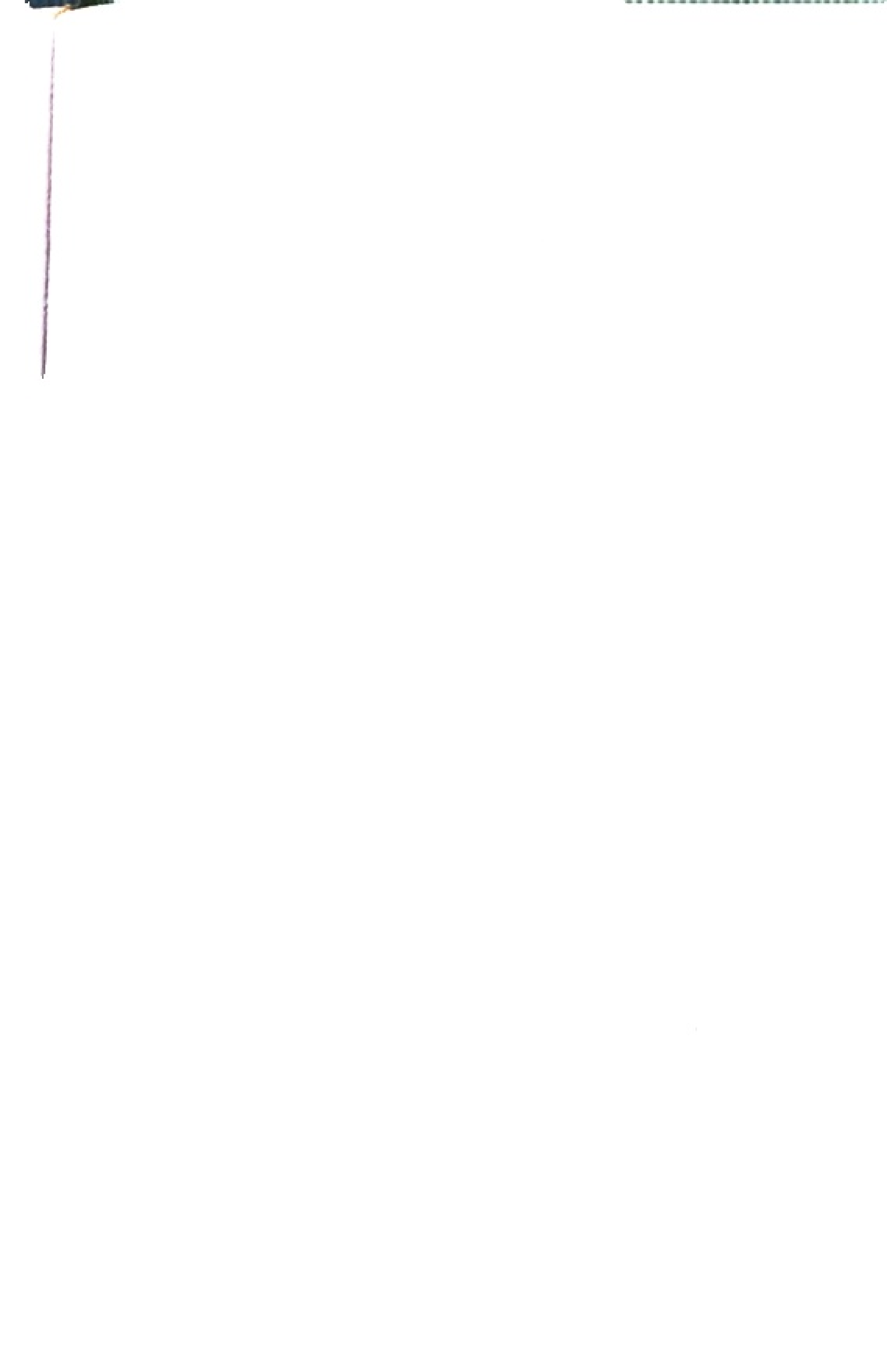
أما في مناطق القبائل على الحدود الشرقيـة والشمالية والجنوبية

ـ وكذلك في لبنان ـ فقد أبقى المماليك الأمراء المحليين في مراكزهم[1]، وتمتع هؤلاء بنوع من الاستقلال الذاتي، إلى أنه كان إلى التعاون والولاء مع القاهرة أقرب منه إلى الانفصال، لأن قوة الدولة كانت تكفي لإقناع هؤلاء الزعماء بعدم التفكير في الانفصال، وكان شرط السلطان الرئيسي على هؤلاء الزعماء، هو أن تبقى القلاع في أيدي نوابه، وأن يؤدي الزعماء ما عليهم بدون تأخير، وأن يحضروا إلى القاهرة بين الفينة والأخرى، كرمز للخضوع إلى السلطان، وأن يساعدوا الحملات العسكرية التي يرسلها السلطان، ولذلك نرى ـ مثلاً ـ أن موفد الأمير يشبك إلى شاه سوار، وهو مُحمَّد بن أجا الحلبي، كان يشترط على شاه سوار أن يسلم القلاع التي بحوزته إلى نواب السلطان، وأن يذهب إلى القاهرة، وكان شاه سوار من جهته يراوغ في تسليم القلاع، لأنه كان يعرف أن من يملك القلاع هو الذي يسيطر على المنطقة، ونتيجة لرفضه هذا، فقد اعتبره السلطان الأشرف قايتباي عاصياً، وشنقه على باب زويله بعد أن رفض طلبه في تعيينه نائباً في منطقته، لأنه رفض منذ البداية تسليم القلاع للسلطان[2].

---

(1) زبدة الفكر ١٠٥، حيث يذكر طوائف العرب والتركمان والاكراد، وقوتها العسكرية.

(2) اقرأ هذه الحادثة مفصلة في تاريخ الأمير يشبك الدوادار، الذي كتبه قاضي عسكره محمد بن أجا الحلبي، وهو مخطوط مصور في مجمع اللغة العربية بدمشق، ودار الكتب بالقاهرة، الأوراق ٤٩، ٥٢، وسنرمز له بـ «تاريخ يشبك».



دمشق عاصمة النيابة

سنحاول في هذه الصورة التي نقدمها لمدينة دمشق أن نبين بوضوح تام وضع المدينة إبان الفتح العثماني ، وسنتحدث عن دمشق باعتبارها مدينة حية ، تعكس ـ من خلال منشآتها وطريقة حياتها ـ روح شعب وشكل نظام .

إن ما سنتحدث عنه من أسوار وأبواب وميادين وحارات لن يكون له معنى إذا جرّد مما يدل عليه .

ولقد كانت دمشق في العهد المملوكي تتمتع بشهرة واسعة ، فهي العاصمة الثانية في دولة المماليك المترامية الأطراف ، وهي الممر الرئيسي لقوافل الحجاج ، أو للمتجهين إلى القاهرة عاصمة السلطنة ، وفوق ذلك كله كانت تتحكم في مصير السلاطين أنفسهم كما سنرى[١] .

وهي ـ وإن تراجع دورها لمصلحة حلب ، في العصر العثماني ـ فإن شهرتها الدينية والتاريخية لم تتأثر .

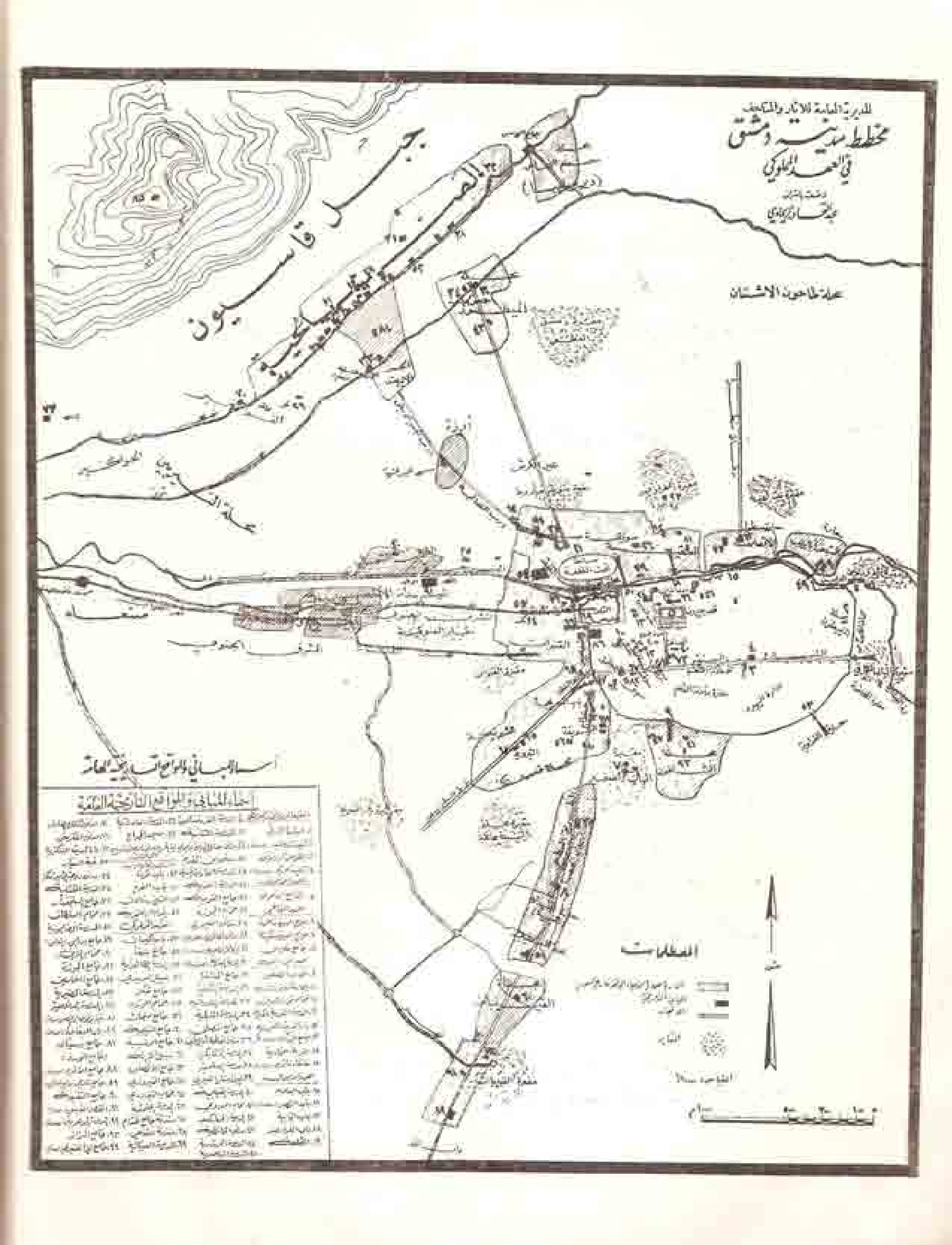
وسنعرض لتطور المدينة ، منذ الفتح الإسلامي ، ثم نتحدث عن أسوارها ومبانيها الحكومية ، وعن ميادينها وساحاتها الرئيسية ، ثم عن حاراتها ، وسنختتم الحديث عنها بذكر أعمال سيباي العمرانية فيها .

أما أسواقها وخاناتها وحماماتها ومساجدها ومدارسها ، فقد تحدثنا عن كل منها في الفصل الخاص به[٢] .

---

(١) انظر الفصل السابع .

(٢) عن الأسواق والخانات انظر الفصل الخامس ، وعن المساجد والمدارس انظر الفصل الثالث ، أما عن الحمامات والمتنزهات ، فانظر الفصل الثاني .



المديرية العامة للآثار والمتاحف
مخطط مدينة دمشق
في العهد المملوكي
جبل قاسيون
الصالحية
المصطلحات
أسماء المباني والمواقع التاريخية الهامة

أولا ـ تطور دمشق منذ الفتح العربي وحتى نهاية العصر المملوكي :

لم يؤثر الحكم العربي في أول عهده تأثيراً كبيراً على حياة المدينة، ولم يبد من مظاهر الحكم الجديد إلا بناءان ضروريان هما الجامع الأموي ودار الخلافة التي عرفت باسم قصر الخضراء ، جنوبي الجامع[1] ، وحول هذين البناءين اجتمعت منازل العرب المسلمين .

وقد تطورت المدينة بفعل عوامل شتى ، ولكن بقي المسجد الأموي مركز المدينة ومحورها .

وقد أدت عهود الاضطراب والفوضى التي سيطرت على دمشق ـ بين عصر العباسيين وبداية عصر الأيوبيين ـ إلى تكتل السكان ضمن المدينة في حارات ضيقة متعرجة ، ومستقلة بحياتها الخاصة عن بقية الحارات بمسجدها وحماماتها وسويقتها وخواصلها وطريقة توزيع المياه فيها ، ولها شيخها المسؤول عنها وعريفها ، ولقد بنيت تلك الحارات والأزقة على حساب شوارع المدينة التي كان يصل عرضها في العهد السلوقي إلى خمسين متراً، ولم يبق إلا الشارع المستقيم. وأصبحت المدينة مجموعة من الحارات والدروب والأزقة المتعرجة، ولكل منها باب يقفل مساء ، وعلى هذا لم يكن يستطيع المرء الوصول الى بيته إلا بعد اجتياز باب الحارة، فباب الزقاق ، فباب الدار ، وهكذا كان يجد شيئاً من الطمأنينة والأمن في بيته بفضل هذه العقبات المتتالية ، وبفضل روح التعاون والتآزر التي

---

(۱) تحول هذا القصر اليوم إلى مصبغة تعرف باسم (مصبغة الخضراء) وعرفت الحارة به . ومنذ مدة قريبة تحولت المصبغة إلى مطبعة .

كانت تسود أهل الحارة ، فتبعده بذلك عن جو الفوضى المسيطر على المدينة[1] •

وقد استردت المدينة حيويتها عندما سيطر عليها الزنكيون ، ومن بعدهم الأيوبيون ، حيث جعلوها عاصمة لهم ، فاهتموا بتحصينها ، وبنوا فيها القلعة والمشافي ودار الحكم ، ورمّموا السور ، فاتسعت المدينة ، وظهرت فيها أحياء جديدة خارج السور ، أصبح لكل منها مسجد جامع ، وهذه الأحياء هي « العقيبة » شمالي المدينة ، و « الشاغور » في جنوبها الشرقي ، ومنطقة « قصر حجاج » في الجنوب الغربي ، و « الصالحية » في الشمال الغربي[2] •

وفي عصر المماليك ازدهرت المدينة بسبب الأمن والاستقرار الذي ساد البلاد ، وبخاصة عند طرد الصليبيين والمغول ، فاتسعت الأسواق ، وظهر ميدان فسيح تحت القلعة ، كانت تقام فيه سوق الخيل •

ونشأت في دمشق ضاحيتان جديدتان هما : السويقة في الجنوب ، والسويقة الثانية في الشمال ، وهي سوق ساروجا ، وقد بناه الأمير صارم الدين صاروجا ، الذي كان من معاوني تنكز نائب الشام ، وقد قتل سنة ٧٤٣ هـ ــ ١٣٤٢ م[3] وكان هذا السوق مختصاً بسكنى الضباط والجنود لقربه من القلعة •

---

(١) مدينة دمشق ، مقال لـ Sauvaget في مجلة المشرق سنة ١٩٣٦ م ص ١٧٩ وما بعد •

(٢) المصدر السابق •

(٣) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ ، ٢/٢٩٦ ويقول Sauvaget : « ولا نعرف من يمثل هذا الاسم » أي صاروجا ، انظر ص ١٩٧ من مجلة المشرق المذكورة •

وعلاوة على ذلك ، فقد أكثر المماليك من بناء الترب والمساجد . وبالرغم من نكبة المدينة على يد تيمور فإنها عادت أجمل مما كانت ، كما يبدو من وصف الرحالة العرب والأجانب ، الذين زاروها في القرن الخامس عشر .

أما في العصر العثماني ، فإن العاملين الرئيسيين اللذين أثرا على تطور المدينة هما : قافلة الحج، وبعد المدينة الكبير عن الحدود السياسية، فنمت منطقة الميدان لوقوعها على طريق الحاج ، ويقول : SAUVAGET إن حي الميدان والقنوات قد ظهرا في العصر العثماني ، في حين أنهما كانا قائمين منذ العصر المملوكي ، وكان سيباي – نائب دمشق نفسه – يقيم في حي القنوات ، وقد أصبح هذا الحي مع سوق صاروجا منطقة سكن الحكام العثمانيين وعلية القوم[1] .

وكنتيجة مباشرة لبعد دمشق عن حدود الدولة العثمانية السياسية، لم يعد الناس يهتمون بالسكن داخل السور ، فنمت الضواحي حتى أصبحت دمشق المسورة اليوم – كما هو الحال بالنسبة للقاهرة – وكأنها جزيرة وسط بحر من العمران .

أما عن إدارة المدينة ، فلقد كانت مدن الشرق الإسلامي كلها تخضع لموظفين يعينهم السلطان أو نائبه ، منهم القاضي والمحتسب وقائد الشرطة والوالي ، وكان بقاؤهم في مناصبهم أو عزلهم رهناً بإرادة السلطان ، ورهناً باعتبارات كثيرة أخرى .

---

(١) مجلة المشرق – عدد سنة ١٩٣٦ ص ١٨٧ بقلم Sauvaget .

وبالنسبة لسكان المدينة في أواخر العصر المملوكي ، فإنه يمكن القول : إن عددهم لم يكن يقل عن مئة ألف[1] .

وقد انخفض هذا العدد في العصر العثماني إلى حوالي النصف ، فبلغ خمسين ألفاً ، وذلك نتيجة التدهور العام الذي لحق بدمشق ، وبالقاهرة أيضاً [2] .

---

(۱) هكذا قدّرهم أحد الرحّالة الأجانب ، انظر دمشق في عهد المماليك ، نقولا زيادة ، طبعة بيروت سنة ۱۹٦٦ ص ۱٥۳ ، وسنرمز لهذا الكتاب بـ « دمشق في عهد المماليك » .

(۲) نيكتيا ايليسيف ، تطور المدينة العربية ، محاضرات بالفرنسية في جامعة دمشق سنة ۱۹۷٦ ، وسيكون رمزه (تطور المدينة) .

ثانياً : سور المدينة وأبوابها :

كان يحيط بالمدينة سوران ، ارتفاع الأول حوالي ثلاثين ذراعاً ، وهو خارج الخندق ، وارتفاع الآخر نحو أربعين ذراعاً ، وهو يبعد عن الأول من ١٥ ــ ١٦ ذراعاً ، والسوران محصّنان ، تقوم عليهما أبراج مستديرة على أبعاد تبلغ خمسين ذراعاً ، وحول السورين يوجد خندقان: داخلي وخارجي ، والمدينة حصينة جداً بأسوارها وخنادقها[1] .

وهذا التحصين ناجم عن كونها تقع في خط الدفاع الأمامي لدولة المماليك ، وكان سقوطها بيد الغزاة نذيراً بسقوط القاهرة نفسها .

وقد استطاعت المدينة بأسوارها الحصينة مقاومة جيش تيمور لنك الذي لم يستطع دخول البلد إلا بالحيلة[2] .

ودمشق المسورة : على شكل مستطيل ، أبعاده ١٥٠٠ متراً من الشرق إلى الغرب . أي من الباب الشرقي إلى باب الجابية ، و ٧٥٠ متراً من الشمال إلى الجنوب : أي من باب الفراديس إلى الباب الصغير[3] .

وللمدينة مجموعة أبواب ، هي بالتسلسل من الجنوب فالشرق فالشمال فالغرب :

---

(١) دمشق في عهد المماليك ص ٩٦ نقلاً عن الرحّالة : جورجو غوتشي .

(٢) النجوم الزاهرة لجمال الدين يوسف بن تغري بردي ، طبعة دار الكتب المصرية ، لا تاريخ للطبع ، الجزء ١٢/ص ٢٣٨ وقد كان والد المؤلف شاهد عيان لمقاومة سكان دمشق لهجوم تيمور لنك ، وسنرمز للكتاب بـ « النجوم الزاهرة » .

(٣) تطور المدينة .

١ ـ الباب الصغير ، وسمي كذلك لأنه أصغر أبواب البلد ، وقد أطلق اسمه على مقبرة دمشق الرئيسية التي تقع إلى جواره .

٢ ـ باب كيسان في الجنوب الشرقي ، وهو مسدود .

٣ ـ الباب الشرقي ، وهو ثلاثة أبواب : كبير في الوسط ، وصغيران على جانبيه .

٤ ـ باب توما في شرقي البلد إلى جهة الشمال .

٥ ـ باب السلامة في الشمال ، وسمي كذلك لصعوبة دخول الغزاة منه لكثرة الأشجار والأنهار في جهته .

٦ ـ باب الفراديس في الشمال أيضا ، ويسمى اليوم باب العمارة .

٧ ـ باب الفرج ، وهو في الشمال ، أحدثه نور الدين ، وسمي بذلك لأن السكان وجدوا فرجا بفتحه .

٨ ـ باب الحديد ، وهو خاص بالقلعة ، وكان اسمه الباب الجديد .

٩ ـ باب الجنان ، وهو في الغرب ، ويسمى باب النصر وباب دار السعادة .

١٠ ـ باب الجابية ، هو كالباب الشرقي ثلاثة أبواب ، سد اثنان منها وبقي الباب القبلي الصغير ، وكان يتصل بباب شرقي بثلاثة طرق ، أوسعها للمشاة ، وثانيها لمن يركب دابة ويتجه بها إلى الشرق ، والثالث لمن يتجه نحو الغرب[1] .

وجميع هذه الأبواب ـ باستثناء باب الحديد وباب الجنان ـ ما تزال قائمة إلى اليوم .

---

(١) الشمعة المضية في أخبار القلعة الدمشقية لمحمد بن طولون ، مخطوط في دار الكتب ورقة ١٧ وسنرمز له بـ « الشمعة المضية » ، ونزهة الأنام في محاسن الشام للبدري ، طبع القاهرة ١٣٤١ ص ٢٥ ـ ٢٨ وسنرمز له بـ « نزهة الأنام » ، وسلسلة التواريخ مجهول المؤلف ، طبع باريس سنة ١٨١١ ، ج ٢ ص ١٥٧ .

وهناك باب السر الخاص بالقلعة ، وباب الجنبق في الشمال ، وباب إسماعيل في حارة الخاطب ، ولا أثر لها اليوم .

وقد كان ثمة أبواب صغيرة تفتح عند الحاجة .

ومما تمتاز به دمشق عن بقية مدن الشرق الإسلامي : دقة توزيع المياه فيها ، وغزارة هذه المياه ، ووصولها ـ منذ العصر الروماني ـ إلى جميع البيوت والمساجد والمرافق العامة .

ومن ناحية أخرى ، فليس في دمشق شارع يخترقها من الشمال إلى الجنوب ، وهـذه الظاهرة لا نراهـا في غيرها ، وشارعها الرئيسي هو الشارع المستقيم الذي بني فيها منذ عصر الرومان والذي يخترقها من الشرق إلى الغرب .

ثالثا : المباني الحكومية الرئيسية في دمشق :

أقيمت في دمشق مجموعة من المباني التي كان لها صفة رسمية ، ولما كانت هذه المباني ترد كثيراً في كتابات مؤرخي تلك الفترة ، فقد كان ضرورياً أن نلم بها لنتعرف من خلالها طبيعة الحكم المملوكي .

١ ـ قلعة دمشق :

أهم هذه المنشآت . تقع في الزاوية الشمالية الغربية من المدينة ، وقد رممت في العصر الأيوبي . وإلى هذا الترميم ترقى في حالتها الحاضرة[١] .

وهي على شكل مستطيل أبعاده ٢٢٠×١٦٠ متراً ، وبها جامع وخطبة كالمدينة . وبها حمام وطاحون وبعض حوانيت ، وبها دار لضرب النقود ، وبها آبار ومجار للماء ومصارف .....[٢] .

وقد وصفها أحد الرحالة الاجانب الذين زاروها سنة ٩٠٨ هـ ـ ١٥٠٢ م فقال :

---

(١) البداية والنهاية ٣٢٦/١٣ ـ والسلوك للمقريزي ، طبع القاهرة ١٩٣٩ ، ج ٧٧٥/١ وسنرمز له بـ « السلوك » .

(٢) مجلة المشرق سنة ١٩٣٦ ص ١٩٠ . بقلم Sauvaget ونزهة الانام ٦٠ ـ ٦١ . واوسع بحث كتب عن قلعة دمشق هو ما كتبه الدكتور عبد القادر ريحاوي بإشراف الدكتور نقولا زيادة ، والكتاب قيد الطبع ، وتوجد نسخة منه طبعت على الآلة الكاتبة في مكتبة متحف دمشق الوطني ول Sauvaget وصف دقيق للقلعة في كتابه :

Les monuments historiques P.P. 43 - 48 Bayrouth 1932 .

« إنه في كل زاوية من القلعة المذكورة يوجد رنك ـ شعار ـ فلورنسي محفور بالرخام ، وهي محاطة بخنادق ، ولها أربعة أبراج متينة التحصين ، وجسور متحركة ، وتعلو هذه الأبراج دوماً مدافع قوية ممتازة ... وإن منازلها متسعة بحيث يأوي إليها نحو من عشرين ألفاً من رجال الحرب مع خيولهم »[1] .

ومما يلحق بالقلعة باب السر ، وقد سمي بذلك لأنه يفتح إلى القلعة ، وكان المماليك ينزلون منه سراً ، ويطلعون منه ، ويجوز الخارج منه على جسر من الخشب ، من تحته الخندق الدائر بالقلعة ، يزيد عمقه على مئة ذراع ، يتخزن به الماء ، وينبت البوص ، وهو غير خندق المدينة[2] . ولقد كان لهذا الباب دور هام في عصر المماليك .

ومما يتبع القلعة « سوق الخيل » ففيه كان النائب يجمع القوات العسكرية بالمدينة في يومي الاثنين والخميس ، ويراقب الخيل والحاميات والأسلحة ، ويتعرف على الترفيعات والقرارات ، وبكلمة واحدة : كان حقل المناورات ،ومكان الاتصال ، ومركز الحياة الحربية[3] .

---

(١) دمشق في عصر المماليك ص ٩٨ .

(٢) نزهة الأنام ص ٢٨ ، إعلام الورى بمن ولي من الاتراك نائباً بدمشق الكبرى ، محمد بن طولون طبعة دمشق سنة ١٩٦٤ ص ٥٤ ومنه نسخة أخرى طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ وهي أفضل . . وقد اعتمدنا على النسختين ، وسنشير للأولى بعبارة « إعلام » وللثانية بعبارة « إعلام القاهرة » .

(3) Bulltin détudes Orientales de Damas Par Sauvaget T. II. P 13

وسنرمز له بعبارة : « B. E. O »

٢ ـ قبة يلبغا :

تقع في مدخل دمشق الجنوبي ، عند قرية القدم اليوم ، وقد بناها الأمير سيف الدين يلبغا اليحياوي ، نائب دمشق سنة ٧٤٦ هـ ـ ١٣٤٥م وكان قد بنى الجامع الشهير المعروف باسمه قرب القلعة .

وقد لعبت هذه القبة دوراً بارزاً وهاماً في العصر المملوكي .

فقد كانت محطة الاستراحة للقادمين إلى دمشق أو المسافرين منها إلى القاهرة أو الأراضي المقدسة ، وكان نواب دمشق ينزلون فيها يوماً أو بعض يوم قبل دخولهم دمشق ، وقد نزل فيها السلطان الغوري عندما دخل دمشق عشية معركة مرج دابق .

وكان النواب يلبسون فيها خلعهم الواردة إليهم من القاهرة ، وقد تحولت في عهد العثمانيين إلى « قبة الحاج » التي لا تزال موجودة إلى اليوم[١] .

٣ ـ مصطبة السلطان :

هي مثل سابقتها ، قبة يلبغا ، لكنها تقع شمالي دمشق في سهل بين القابون وبرزة ، وكان يستريح فيها القادمون إلى دمشق أو الذين يريدون مغادرتها إلى جهات حمص وحماة وحلب ، وعندما نزل الغوري في قبة يلبغا ، لم يدخل دمشق إلا بعد أن مرّ على المصطبة[٢] .

---

(١) إعلام ١٥ و ٢٩٩ ، مفاكهة ٢/١٣ و ١٦ و ١٧ .

(٢) مفاكهة ٢/١٦ ، ١٧ وحاشية دهمان على إعلام الورى ص ٤٤ والتي يقول في نهايتها « وبقي شيء من آثارها ـ المصطبة ـ إلى سنة ١٣٥٠ هـ ، وقد شاهدتها وهي تعلو عن الأرض نحو متر ، وقد أخذ الفلاحون في هدمها وتسويتها بالأرض ، وأصبحت اليوم أرضاً زراعية » .

٤ ـ دار السعادة :

تقع في مكان جامع سوق الحميدية اليوم، كانت داراً للملك الأمجد الأيوبي صاحب بعلبك ، وفي العهد المملوكي ، أصبحت مقراً لنواب دمشق ، ومركزاً للحكومة .

٥ ـ إصطبل دار السعادة :

وهو ـ بخلاف ما يدل عليه اسمه ـ قصر واسع فسيح يقع تجاه دار السعادة ، وكان أحد المراكز الرئيسية التي ينزل فيها الضيوف والرسميون ، وكان فيه ميدان فسيح ، يلعب فيه مماليك النائب بالرمح أمام الضيوف .

وقد نودي لجانبردي الغزالي بنيابة دمشق في هذا الإصطبل بعد معركة مرج دابق[1] .

٦ ـ دار العدل :

تقع قرب دار السعادة ، وقد بناها نور الدين الشهيد ، وسمّاها دار العدل ، وكانت بمثابة « محكمة عليا » يمثل أمامها الأمراء ومن دونهم، وقد أصبحت مع دار السعادة في العصر المملوكي مركزاً للحكومة يجلس فيها النائب وأركان حكومته لبحث أمور الدولة ، وإدارة البلاد ، ومحاكمة كبار الموظفين ، كما كان ينزل فيها الضيوف الرسميون أحياناً[2] .

٧ ـ القصر الأبلق :

يقع مكان التكية السليمانية اليوم، كانت تنزل فيه الوفود الرسمية،

---

(١) إعلام ٨ و ٢٧٦ ، مفاكهة ٢/ ٥٥ .
(٢) إعلام ٩٣ .

وقد هدمه تيمور لنك ، ثم جدّد ، ثم تهدّم في العصر العثماني ، شأنه في ذلك شأن كثير من المنشآت المملوكية ، وكان قد بناه في الأصل الملك الظاهر بيبرس .

وفي عهد السلطان العثماني سليمان القانوني ، بُنيت على أطلاله التكية السليمانية [1] .



(1) ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر ، مخطوط لمحمد بن طولون ورقة ٢٥ ، وسنرمز له بـ « ذخائر » وقد نشره حبيب الزيات في مجلة المشرق سنة ١٩٣٧ ص ٣٣ ـ ٣٥ ، وانظر أيضاً إعلام ٨٩ .

رابعا : معالم دمشق المملوكية :

ونعني بها الساحات والأماكن العامة الرئيسية التي كان لها في العصر المملوكي شهرة واسعة ، والتي كانت تمثل ركناً أساسياً من معالم دمشق .

١ ـ ساحة تحت القلعة :

ساحة واسعة تقع شمالي غربي القلعة ، ويذكر المؤرخ المصري « البدري » أنها كبركة الرطلي في القاهرة من حيث الاتساع .

وقد كانت مركز الحياة العامة في دمشق ، وكانت مدينة ضمن مدينة ، فيها كل شيء .

وقد اكتسبت شهرتها من قربها من القلعة ، مركز الحكومة المملوكية الهام ، وقربها من سوق صاروجا ومراكز الإدارة المملوكية الرئيسية الأخرى في دمشق[1] .

٢ ـ المرجة :

ساحة خضراء واسعة ، كان المماليك يمارسون فيها ألعاب الفروسية ، وكانت تقع في منطقة ساحة الأمويين اليوم ، فقد أورد ابن طولون ما يفيد أنها تقع غربي الميدان الأخضر، وقد كرر هذا المعنى مراراً ، مما يقطع بأن موقعها في ساحة الأمويين ، وفي وصف « الميتبع » أن لها

(١) نزهة الانام ٦٢ ، B. E.O ، II . P. 13 ،

شبابيك تطلّ على المرجة ، وبما أنها ــ الميتبع ــ تقع مكان الجامعة اليوم ، فهذا يؤكد موقع المرجة . وقد جرت العادة أن يمارس فيها المماليك لعب النشّاب على ظهور الخيل ، وقد وصف ابن طولون طريقة اللعب هذه وصفاً دقيقاً ومفصلاً ، وعندما زار الملك الأشرف قايتباي دمشق ، شاهد عرضاً لهذه الألعاب في المرجة [١] .

٣ ــ الميدان الأخضر :

وهو أكبر ميادين دمشق على الإطلاق ، وكان يسمى ميدان « ابن أتابك » أي نور الدين الشهيد ، وكان يشغل المنطقة التي يشغلها معرض دمشق الدولي اليوم وما يحيط به ، وكان مركزاً هاماً تنزل فيه الوفود ، شأنه في ذلك شأن جميع الميادين الأخرى ، وقد نزل فيه سيباي عند دخوله دمشق [٢] .

٤ ــ ميدان الشرف :

وهما ميدانان : الشرف الأعلى ، الذي كان يقع في المنطقة الممتدة اليوم بين ثانوية جودة الهاشمي وقصر الضيافة ، وسمي أعلى لأنه يشرف على القصر الأبلق والميدان الأخضر .

---

(١) ذخائر ورقة ٢٥ وما بعد ، مفاكهة ٢/٢٩ ، حيث يقول ابن طولون : « ونزل بالمرجة غربي الميدان الأخضر » ولما كان هذا الميدان يقع في المنطقة التي يشغلها اليوم معرض دمشق الدولي ، فغربيه ساحة الأمويين ، وقد ذهب أحمد دهمان في إعلام الورى الى أن المرجة تقع في المنطقة المحصورة اليوم بين جسر فيكتوريا وساحة الشهداء ، إعلام ٥١ في الهامش ، ولم يبين مصادره في ذلك .

(٢) إعلام ٥١ .

أما الثاني فهـو ميدان الشرف الأدنى ، ويقـع جنوب الأول في المنطقة الممتدة بين جامع تنكز شرقاً ومباني جامعة دمشق غرباً .

وكلاهما يطلان على القصر الأبلق ، وكان الناس يطلقون عليهما اسم « الشرفين »[1] .

وكان بهما دور وقصور وسويقة ومقاعد ... وفي كل منهما عدة مدارس ومساجد ، فيها الطلبـة ، ولكل منهم ما يكفيـه ، وفي الشرف الأعلى المدرسة المزية والأحمدية ، وفيه مساكن الأمراء والقضاة ، وتمتد قصوره إلى الربوة ، وأوله المدرسة اليونسية[2] .

٥ ـ بين النهرين :

منطقة تشبه سابقتها من حيث ظرفها وما فيها من مـاء وخضرة ومتنزهات ومدارس ومساجد ، ويتوصل منها إلى زقاق « القرايين » ، وتقع اليوم في المنطقة الممتدة بين جامع الشيخ رسلان وحتى باب توما ، والتي تشكل منطقة « الصوفانية » اليوم جزءاً منها [3] .

٦ ـ الميـنبـع :

تقع في مكان مبنى جامعة دمشق اليوم ، ويمر بضمنها نهر بانياس

---

(١) نزهة الأنام ٧٢ .

(٢) المواكب الإسلامية ، محمد بن كنان ، مخطوط مصور ، لوحة ١٦ وسنرمز له بـ « المواكب » .

(٣) إعلام ١٤٠ ، نزهة الأنام ٦٥ ، مفاكهة ٧/١ حيث يقول ابن طولون : «وفي يوم الأحد توجه الفقراء إلى زقاق القرايين بين النهرين» وقد ذهب أحمد دهمان الى أنها تقع في منطقة ساحة الشهداء اليوم اعتماداً على ما ذكره البدري .

ونهر القنوات ، ولها شبابيك تطلّ على « المرجة » ، وبجانبها محلة الخلخال ، وكلتاهما مساكن للمماليك[1] .

٧ ـ النيربان :

يقعان غربي الربوة ، وهما سكن الرؤساء والأعيان ، وهما كالشرفين : أعلى شمال الوادي ، وأدنى جنوبه[2] .

(١) المواكب : لوحة ٢٣ ـ نزهة الأنام ٧٦ ـ إعلام ٦٠ .
(٢) نزهة الأنام ٨١ والمفاكهة ٢/٩ و ٣٥ .

خامسا : أحياء دمشق الكبرى وحاراتها :

كان بدمشق مجموعة من الأحياء الكبرى ، يتخللها عدد كبير من الحارات والأزقة داخل السور وخارجه .

فأما أشهر ـ الأحياء الكبرى فهي :

١ ـ حي العمارة ومسجد القصب :

وسمي بذلك نسبة لعمارة الاخنائي والتي كانت قائمة خارج باب الفراديس شرقي الحمام العلائي ، وشمال غربي جامع برد بك الجديد ، وقد غلب اسمها على المنطقة فصارت تعرف اليوم باسم «العمارة»[1] . والى الشرق منها حي مسجد القصب ، أو مسجد الأقصاب .

٢ ـ أحياء السويقة والمصلى وميدان الحصى والقبيبات :

أحياء أربعة تقع جنوب دمشق على طريق الحجاج ، فأما السويقة : فتقع جنوبي محلة قصر حجاج ، ظاهر باب الجابية ، ويليها المصلى ، وهو حي أخذ اسمه من مصلى العيدين الذي كان قائماً فيه ، والذي كان في الأوقات العادية مركزاً لاجتماع أقطاب الزعران في المنطقة .

وأما حي الميدان : فهذا الذي يقع جنوبه مباشرة .

أما القبيبات : فيقع محلها اليوم ما يعرف بالميدان الفوقاني حتى القـدم .

وقد كان لهذه الأحياء في العصر المملوكي دور كبير في حيـاة دمشق العامة .

---

(١) إعلام ١١٦ ـ مفاكهة ١/٢٩٨ و ٣٥٨ .

٣ ـ حي الشاغور والقراونة والمزاز :

ثلاثة أحياء متصلة تقع إلى الجنوب الشرقي من الباب الصغير ، وكان حي الشاغور ـ كما سنرى ـ مركز المقاومة الرئيسية لظلم الحكام في دمشق ، كما شهد صراعاً عنيفاً مع رجال الدولة في عصر المماليك الأخير ، وتعتبر القراونة والمزاز جزءاً منه •

٤ ـ حي المزابل ، والعقيبة ، وسوق صاروجا :

الأول منها يلي باب الفراديس مباشرة ، وأما الثاني ـ وهو العقيبة ـ فهو ـ كما قدمنا ـ من الأحياء التي أحدثت في عصر المماليك ، وقد ازدادت شهرة هذا الحي عندما بني فيه جامع التوبة الذي لا يزال إلى اليوم من أشهر مساجد دمشق •

أما سوق صاروجا : فقد سبق أن تحدثنا عنه ، ويعرف أيضاً بسوق ساروجا •

٥ ـ حي القنوات والصالحية :

يقع الأول ، غربي دمشق ، وأما الصالحية : فهي مدينة مستقلة تقريباً ، بنيت في العهد الأيوبي ، ثم توسعت في عصر المماليك ، وكان فيها عدد كبير من المساكن والمدارس والحمامات والمتنزهات •

وكان ثمة أحياء كبيرة أخرى كحي باب الجابية ، وقصر حجاج ، وباب شرقي ، وباب توما ، والقيمرية ، وكان باب شرقي وباب توما وما جاور منطقتهما مركزاً لسكنى الشيعة واليهود والنصارى في دمشق •

وبين هذه الأحياء التي لا تزال قائمة إلى اليوم ، كانت توجد مجموعة من الحارات بعضها لا يزال ، وبعضها الآخر اندثر ولم يبق له أثر •

ففي داخل باب الجابية توجد حارات :

القسقار ، والبزورية ، ومئذنة الشحم ، وجنوبها حارة الخاطب ، وشرقها حارة درب البقل ، وبعدها حارة مسجد البيع ، وحارة الكشك ، وفي الجنوب الشرقي من البلد حارة القط ، وحارة الكنيسة ، وحارة البطون .

وفي داخل باب توما حارات :

الجنيق ، والقيسرية ، وإلى الشمال الغربي منها حارة السلاحة ، وإلى جنوبها الغربي حارة البدرائية ، وإلى جنوبها حارة الخضراء ، وقد كان عقلاء دمشق يجتمعون في قصور بني أمية المنتشرة فيها إذا داهم دمشق أمر خطير ، وقد صارت حاراتها في عهد ابن طولون تعرف بحارة الهنود .

وهنالك حارة الأندر داخل باب السعادة ، وحارة الظاهرية داخل باب الفرج ، وحارة مسجد الآس داخل باب الفراديس .

أما خارج دمشق فهنالك ما يزيد على خمسين حارة : بقي منها إلى اليوم حارة الشيخ رسلان ، والفراين ، وحكر الآس ، ومرج الدحداح ، وحمام الورد ، والقنوات ، والشويكة ، وحارة النصارى ، وحارة السامرة ، وكان اليهود يقيمون أيضاً في قرية جوبر شرقي دمشق ، ولا يزال لهم فيها كنيس إلى اليوم[1] .

وأما في الصالحية ، فهنالك حارة عين الكرش ، والشبلية ، والركنية ، والكيلانية ، والجسر الأبيض ، والقلانسية ، والسهم ، والمقدم ، والحاجبية ، ولكل حارة من هذه الحارات رئيس يحرسها بالليل خوفاً من مؤذ أو عدو[2] .

---

(١) ذخائر القصر ٧و٨ ، وأما السامرة : فهم فئة متميزة من اليهود ، كانوا يضعون العمامة الحمراء . انظر الفصل الثاني ، وانظر ضرب الحوطة لابن طولون مخطوط في أربع ورقات في مجمع اللغة العربية بدمشق .

(٢) المروج السندسية لمحمد بن كنان ص ٣٤ ، وسيكون رمزه « المروج السندسية » وقد نشره في دمشق أحمد دهمان سنة ١٩٤٧ ، وانظر أيضاً المواكب الإسلامية لوحة ١٢ وما بعده .

أما عن التجمعات الاقتصادية ، فقد كانت دمشق ـ كما هو حال القاهرة ومدن الشرق الإسلامي الأخرى ـ تضم مجموعات من الأسواق، يجمع السوق الواحد بين أهالي الحرفة الواحدة ، وكما أشرنا سابقاً ، فإننا سنتحدث عن هذه الأسواق في بحث الحياة الاقتصادية .

وبطبيعة الحال ، فقد كان بدمشق عدد كبير من المساجد ، والمدارس ، والخوانق ، والزوايا ، والربط ، أرجأنا الحديث عنها إلى بحث الحياة الفكرية والعلمية .

وسنتحدث عن حمامات دمشق ذات الشهرة الذائعة ، وكذلك متنزّهاتها في الأوضاع الاجتماعية .

وقد كان بدمشق مجموعة كبيرة من الترب ، وهي حسب اصطلاح ذلك العصر « المدافن الخاصة » كان يبنيها الأمراء والأعيان ليدفنوا فيها ، ولا تزال هذه العادة منتشرة بدمشق إلى اليوم ، ولكن على نطاق ضيق جداً بالنسبة إلى القاهرة .

وأما المدافن العامة أو المقابر كما كانت تسمى ، فهي التي أعدت منذ القديم ليدفن فيها عامة الناس،وغالبا ما تكون قبور الأسرة الواحدة متجاورة ، وأقدم هذه المقابر وأكبرها وأشهرها مقبرة الباب الصغير ، التي تضم قبور بعض الصحابة وأهل البيت والصالحين .

وإلى جانبها كانت تقوم مقبرة في القراونة ، ومقبرة الباب الشرقي، ومقبرة بيت لهيا ، ومقبرة صاروجا ، وباب السريجة ، والشويكة ، والسيدة عاتكة ، وكلها لا أثر لها اليوم .

أما مقبرة الشيخ رسلان ومقبرة مرج الدحداح ، فلا تزالان إلى اليوم[1] .

---

(١) نزهة الأنام ٣٨٠ .

وفي ختام حديثنا عن دمشق نرى أن من المناسب أن نلم بالأعمال العمرانية التي أقامها فيها آخر نوابها : « سيباي » فهو من الذين حكموا مدة طويلة نسبياً ، ولا سيما وأن مدرسته في باب الجابية لا تزال قائمة إلى اليوم ، ومن جهة أخرى فإنه يمكن اعتباره نموذجاً للمماليك في أعمالهم العمرانية ، من أمثال تنكز ، وجقمق ، وصاروجا ، ويلبغا ... الذين أقاموا منشآت عمرانية ذات نفع عام لا يزال قسم منها قائماً إلى اليوم .

ويعزى سبب اهتمام المماليك بإقامة تلك المنشآت حسب رأي SAUVAGET إلى أن قلق المماليك على الحياة الدنيا كان يدفعهم إلى محاولة الاستقرار في الحياة الأخرى ، لذا حرصوا على بناء الترب ، وأوقفوا عليها الأوقاف لتغفر لهم خطاياهم ، وتكفر عنهم سيئاتهم[1] .

ومن الطبيعي أن يختاروا أماكن بارزة لإقامة تلك المنشآت كباب الجابية ، وباب سريجة ، والمصلى ، والميدان ، فهذه كلها طرق مشهورة يمر منها الحجاج والمسافرون إلى القاهرة .

ولقد أحب سيباي الاقتداء بمن سبقوه ، فبنى سنة ٩١٥ هـ ــ ١٥١٠ م « مزاراً » جنوبي دار السعادة يعرف « بمزار سيدي عامود » وسبب إقامة هذا المزار أن أحد الصالحين رأى « سيدي أحمد عامود » في الرؤيا ، فطلب منه توسعة قبره وإظهاره وإظهار العمود الذي بإزائه ، فأعلم هذا سيباي الذي امتثل وفعل ما طلبه « سيدي عامود » وأبرز القبر والعمود ، وكساهما ، وأوقف عليهما « قيسارية البهار » جنوبي قيسارية تنكز ، وغيرها من الموارد ، ولكن بعد وفاة سيباي وضع

---

(١) مجلة الشرق سنة ١٩٣٦ ص ١٩٧ .

صاحب المنام اسمه بدلاً عن سيباي ، وقال : « إنما سمحت له أن يضع اسمه « حياة منه[1] » .

وهذا يبرز نوع التفكير الديني لدى أمراء المماليك .

وفي جمادى الآخرة سنة ٩١٦ هـ ـ ١٥١١ م أنجز سيباي ، « قناة العوني » جنوبي السويقة ، وقصر حجاج ، وأقام إلى جانبها مجموعة من المنشآت ذات النفع العام[2] .

وفي شعبان سنة ٩١٨ هـ ، اكتوبر سنة ١٥١٢ م جدد خاناً له يدعى خان نقيب الأشراف جنوبي حارة السماق ، في باب الجابية ، وقد نادى بالرعاية والحماية لخانه ، فصارت البضائع لا تباع إلا فيه[3] .

ولا شك أن هذا العمل هو عمل تجاري بحت ، يختلف عن أعماله الأخرى ، ولعل أهم أعماله العمرانية وأخلدها والتي لا تزال ماثلة للعيان إلى اليوم هي مدرسته وتربته في باب الجابية .

ففـي سنة ٩١٥ هـ ـ ١٥٠٩ م اشترى بعض الأوقاف غربي باب الجابية وشرع ببناء تربة فيها في جمادى الأولى سنة ٩١٩هـ ـ ١٥١٣م ، وبعد شهر توفيت والدته فكانت أول من دفن فيها ، فعزم أن يضيف إلى هذه التربة مدرسة وخطبة .

وقـد تكامل بناء هذه المدرسة تقريباً في أوائل سنة ٩٢٠ هـ ـ ١٥١٤ م ، فدعا سيباي أعيان دمشق وقضاتها إلى حفل ديني كبير أقامه فيها ليلة الخميس ١٧ ربيع الأول .

---

(١) مفاكهة ١/٣٣٩ .
(٢) مفاكهة ١/٣٤٥ .
(٣) مفاكهة ١/٣٧١ .

وبعد حوالي شهرين توفيت ابنته « ستيته » فدفنها عند أمه في تربته بالقبة الجديدة[1] .

وقد أقيمت أول جمعة في مدرسته تلك يوم ١٧ شعبان سنة ٩٢٠ هـ ٧ أكتوبر سنة ١٥١٤ م وقد حضرها القضاة وأعيان الدولة .

وفي أوائل سنة ٩٢٢ هـ ـ ١٥١٦ م قرر في مدرسته ثلاثين صوفيا ، وجعل قاضي الحنفية شيخهم ، وجعل دواداره ناظراً عليهم[2] .

ولم يكن حظه في مدرسته تلك بأفضل من حظ سيّده قانصوه الغوري في مدرسته بالقاهرة ، فكلاهما تعب في إنشائها ، دون أن يتاح لأي منهما أن يدفن فيها ، بل دون أن يعرف مصيرهما .

ويبدو أن سيباي ، قد أراد ببنـاء مدرسته تلك تلافي هفوته في المدرسة الظاهرية بحلب ، حيث كان قد خرقها عندما حاصر قلعة حلب من موضعين لإدخال المدافع ......[3] كما يرى ابن الحنبلي .

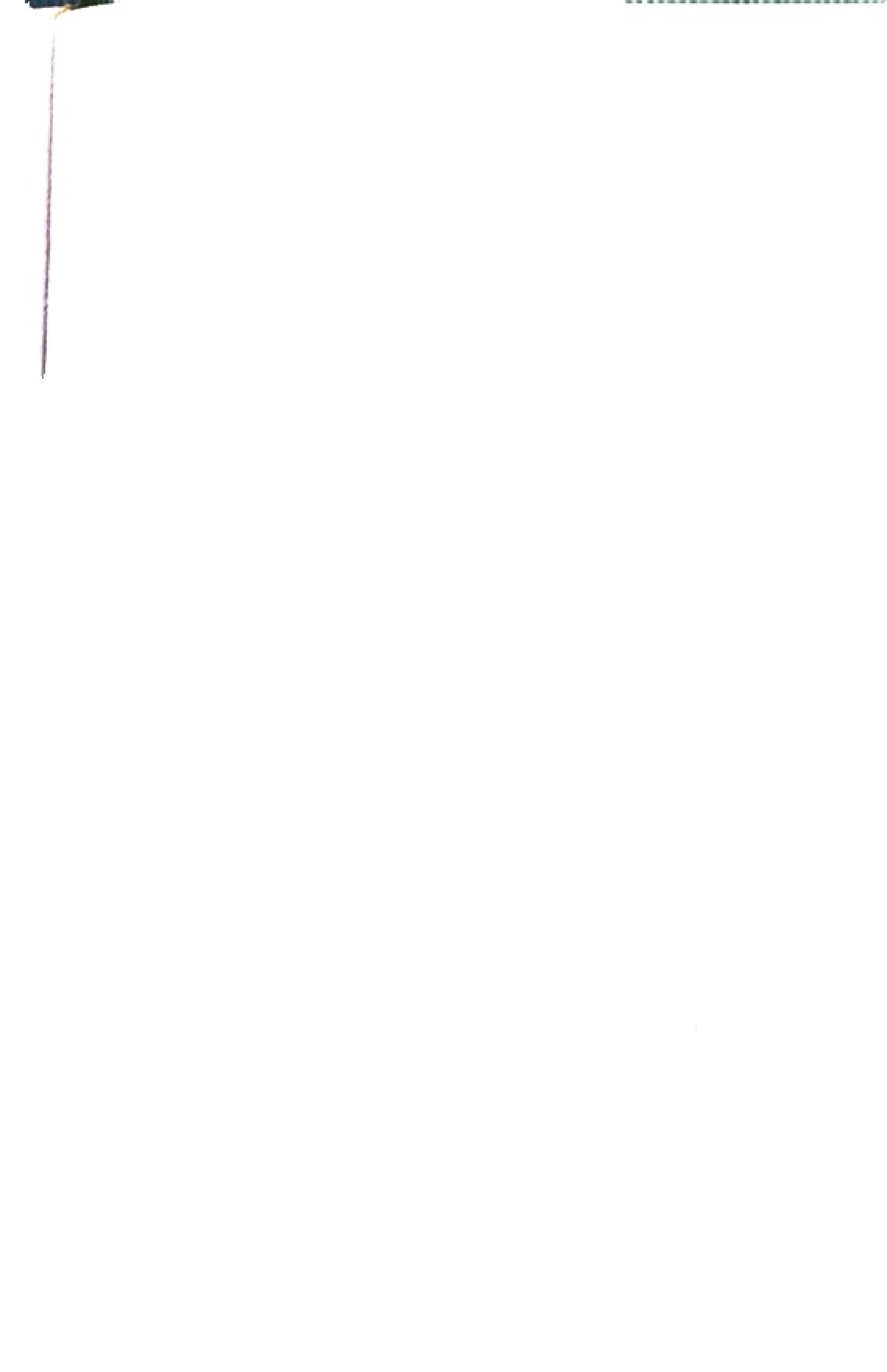
★ ★ ★

---

(١) إعلام ٢٠٢ ، ٢٠٥ : ٢٠٧ ، وتقع المدرسة مقابل سوق مدحت باشا ، ويعبر منها المشاة إلى حي القنوات ، وعلى مدخلها نقش حديث لمصلحة الآثار يدل على أنه تم بناؤها سنة ٩٢١ هـ ، ولا ندري مصدرهم في ذلك ، فإن ابن طولون يقول / ٢٠٥ / : وقد قرب الفراغ من عمارتها، وكان هذا الكلام في أوائل سنة ٩٢٠ هـ .

(٢) إعلام ٢٠٧ ، مفاكهة ٢/٧ .

(٣) در الحبب في أعيان حلب رضي الدين بن الحنبلي ، أربعة أجزاء ، طبع وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ، وسنرمز له بـ « در الحبب » ، ج ١/ق ٢ ص ٦٧١ ـ ٦٧٢ .



الفصل الثاني

الأوضاع الاجتماعية

أولا ـ الفئات الاجتماعية :

١ ـ تقسيم السكان بحسب طبيعة عملهم : أهل المدن ـ الفلاحون ـ البدو .

٢ ـ تقسيم السكان بحسب مذاهبهم : أهل السنة ـ الشيعة ـ أهل الذمة .

٣ ـ تقسيم السكان بحسب الفئات الاجتماعية : المماليك ـ العلماء ورجال الدين ـ العامة ـ الزعران .

ثانيا ـ البيت الدمشقي :

أ ـ الأسرة وتقاليد الزواج .

ب ـ المطبخ الدمشقي .

جـ ـ الحمام الدمشقي .

ثالثا ـ الحياة الاجتماعية :

أ ـ الحياة اليومية في دمشق المملوكية .

ب ـ الدمشقيون في نزهاتهم .

جـ ـ المنحرفـون .

رابعاً ـ الحـاج الشامي :

أ ـ إعـداد القـافلة .

ب ـ في الطريق إلى مكـة .

جـ ـ عـودة القـافلة .

بعد أن أتينـا على وصف نيـابة دمشق سنعمد إلى الحديث عن أوضاع السكان فيها ، من حيث فئاتهم ، وحياتهم العـامة في منازلهم وأسواقهم ومنتزهاتهم ، وسنختم الحديث بتقديم صورة واضحة عن الحج الدمشقي في بدايات القـرن العاشر الهجري ـ السادس عشر الميلادي •

أولا : الفئات الاجتماعيـة :

يمكن ـ من حيث المبدأ ـ تقسيم سكان نيابة دمشق إلى ثلاثة أقسام بحسب طبيعة عملهم ، ومذاهبهم ، والدور الاجتماعي لكل فئة منهـم •

١ ـ تقسيم السكان بحسب طبيعة عملهم : أهـل المدن ، والفلاحون ، والبـدو :

يعرف أهل المدن بالحضر ، وليست لدينـا معلومات عن نسبتهم العددية إلى الفلاحين والبدو، ولكن يمكن القول بأن الفرق بين النسبتين لم يكن كبيراً ، وذلك لسببين :

أولهما : أن كثيراً من الناس كانوا يؤثرون ـ في تلك العصور المضطربة ـ العيش في المدينة التي توفر لهم الأمن والطمأنينة على العيش في جو القرى المضطرب •

وثانيهما : أن رقعة الأراضي الزراعية التي كانت مروية طيلة العام لم تكن كبيرة ، وبالتالي لم يكن الفلاح مضطراً ـ كما هـو الحال في مصر ـ لملازمة أرضه طيلة العام ، الأمر ، الذي يدفعه إلى التنقل المستمر بين المدينة والقرية •

وكانت دمشق هي أهم المدن بالطبع ، تليها حمص ، وبيروت ، وغزة ، والقدس ، والخليل ، ونابلس ، وبعلبك ، وأذرعات (درعـا) وغيرها •

وكان سكان المدن يمارسون التجارة والصناعة بالدرجة الأولى ، وقد تحدثنا عنهم بالتفصيل في بحث الأوضاع الاقتصادية .

أما الفلاحون : فهم سكان القرى ، وكانت غوطة دمشق تشكل مركز تجمع سكاني كبير للفلاحين في نيابة دمشق .

والغوطة هي المنطقة المشجرة الممتدة حتى قريـة زبدين شرقاً ، وعدرا شمالاً .

وكان فيها في تلك الحقبة ثمان وستون قرية ، معظمها لا يزال إلى اليوم يحمل الاسم نفسه ، وإن تبدلت أهميتها ومساحتها .

وكان ثمـة سبع وخمسون قرية ، لم يرد لها ذكـر ، وربما لتغير أسمائها ، وهذا أمر بعيد ، أو لأنها أهملت سهواً ، وهذا هو الأرجح .

ومن هذه القرى : النشابية ، وببيلا ،وكفر بطنا ،ودير العصافير ، وخرابو ، ومسرابا ، ومديرا ، وقرحتا ، وحجيرا ، وبلاس ، والبلاط ، وصحنايا ....

ومما يؤيد أن هذه القرى كانت موجودة منذ العصر المملوكي أن العصر العثماني لم يؤد إلى ازدهار البلاد ، وبالتالي فليس من المعقول أن تنشأ في ظله سبع وخمسون قرية في غوطة دمشق وحدها .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان ثمة إحدى وخمسون قرية اندثرت قبل بدايـة القرن السادس عشر ، ذكرهـا ياقوت الحموي ومن زار دمشق ...

والذي يهمنا الآن أنه كان في غوطة دمشق ـ في أواخـر عصر المماليك ـ مالا يقل عن مئة وخمس وعشرين قرية عامرة[1] .

---

(١) ضرب الحوطة مخطوط لابن طولون ، وقد نشر في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٤٦ ، من ص ١٤٩ الى ص ١٦١ ، وقد طبع محمد كرد علي كتاباً عن غوطة دمشق ، سنة ١٩٤٩ بدمشق .

وكانت قرية « زبدين » في الشرق آخر حد الغوطة ، ثم يبدأ المرج بعد ذلك، وقد قدر طول الغوطة بثلاثين ميلاً، وعرضها بخمسة عشر[1] .

والى جانب الغوطة ، كانت هناك عشرات القرى المنتشرة في سهل البقاع ، وسهول حوران والجولان ، وسهول حمص والساحل[2] بحيث يمكن القول : إن نيابة دمشق كانت تعيش في حالة رغد نسبي ، بسبب خصب الأراضي الزراعية التابعة لها ، الأمر الذي كان ينعكس على مستوى الحياة فيها ، ويوفر لها أصنافاً من الفواكه لا تكاد نجدها في نيابة أخرى .

وما يهمنا الآن هو الحديث عن أوضاع الفلاحين الاجتماعية في تلك الحقبة .

والقرية العربية — كما هو حال المدينة — كانت ولا يزال قسم منها إلى اليوم تعيش في جو خاص يتصف بالخضوع التام لنظم وقواعد تشمل طريقة الحياة وطريقة الزراعة ، ولما كانت هذه القواعد معروفة حتى عصرنا الحاضر ، فسنحاول الكشف عن الجوانب المجهولة منها ، والتي كانت خاصة بعصر المماليك الأخير .

فقد كان بعض الفلاحين يخضعون لأنواع من المضايقات المختلفة ، كان أسوأها ما يعرف بالحوطة أو الجباية .

وأصل هذه « الحوطة » أنه لما كثرت مطالب السلطان من نائب دمشق وغيره ، وكانت كل قرية لأناس مخصوصين، فيهم الضعيف وفيهم القوي ، فكان الأمراء يراعون القوي ولا يبالغون في ظلم أهل قريته ، في حين كانوا يستهترون بالضعيف ويفتكون بفلاحيه وأهل قريته، لذلك كان يلجأ إلى الأقوياء ليحموه وليدرجوه ضمن « المتمتعين بحمايتهم »

---

(١) نزهة الانام ٣٦٠ ، والميل اربعة الاف ذراع او ثلث فرسخ ، انظر القاموس المحيط ، مادة فرسخ ١/٣١٤ .
(٢) عن هذه القرى انظر : الفصل الاول .

مقابل مال يدفع كل سنة ويسمى « الحوطـة »[1] ، وقد استمر هـذا الوضع في العصر العثماني . وكان يقابله في المدينة ما يعرف بالرميات .

أما البدو : فكانوا على « طبقات » أهمها : قبائل بني ربيعة ، وقد نشأ ربيعة هذا في أيام عماد الدين زنكي .

وأشهر بطون ربيعة «آل فضل»،ويتفرع منهم آل عيسى،وآل فرج، وآل علي ، لكن آل عيسى أشهرهم ، وقد وصفوا بأنهم « سادة الناس، ملوك البر » وديارهم تمتد من حمص إلى قلعة جعبر إلى الرحبة ، وفي خارج الشام تمتد من أطراف العراق حتى البصرة . وقد كان لهم أمير يجلس مع النائب ، ولكل مجموعة « بطون » أمير .

ومن بطون ربيعـة آل مرا ، ومنازلهم في حـوران ، وآل علي ، ومنازلهم في مرج دمشق ، بينها آل فضل ، وآل مرا .

ومن القبائل الهامة الأخرى قبيلة جرم من طي ، ومنازلهم حول غزة ، ويعرفون بعرب غزة ، وقبيلة بني مهدي في البلقاء ، وقبيلة زبيد في المرج وحوران وصرخد والرحبة .

ومنهم بنو خالد ، وهم عرب حمص ، ويزعمون انتسابهم إلى خالد ابن الوليد .

وأما طبقات البدو الأخرى : فهم قبيلة بني كلاب حـول حلب وطرابلس ، وآل يسار في الجزيرة السورية ، وبنو عقبة في طرابلس ، وبنو زهير ـــ وهم عرب الشوبك[2] .

---

(1) نصيحة الشيخ علوان الحموي إلى السلطان سليم ، مخطوط ، ورقة ١٠٩ ، ونرمز له بنصيحة الشيخ علوان .

(2) المقصد الرفيع ورقة ١٥٥ / ب إلى ١٥٧ / ١ ، والزبدة ص ١٠٥ وما بعد .

ولهؤلاء البدو عادات وطبيعة ثابتة ، ولكن علاقتهم بنائب دمشق كانت في الغالب علاقات عداء ، أدت إلى حصول الكوارث بين الطرفين ، عمت في آثارها نيابة الشام كلها .

وقد كانت المعارك معهم تكاد تكون سجالاً ، ففي سنة ٨٩٠ هـ ــ ١٤٨٥م هزموا ، ودخلوا دمشق صاغرين ، وقد تكرر هـذا سنة ٨٩٣ و ٨٩٤ هـ ــ سنـة ١٤٨٨ و ١٤٨٩ م ، وفي سنـة ٨٩٥ هـ ــ ١٤٩٠ م أغاروا على طريق حلب ــ دمشق فهاجم نائب دمشق عرب الضمير[١] .

وفي ذي القعدة سنة ٩٠٣ هـ يوليو ١٤٩٨ م صالح النائب أميري آل مري : مهنا بن عامر ، وجانباي ، وقسم البلاد بينهما ، وأشهد القضاة على ذلك .

وفي ذي الحجة سنة ٩٠٣ هـ أغسطس ١٤٩٨ م ، أقام النائب قلاعاً في بصرى ، ورمّم أخرى ، وفعل الشيء نفسه في صرخد وعجلون ، وعيّن فيها نوابه ، وعندما هم بالدخول إلى بلاد ابن ساعد ، حاول هذا التخلص منه ، فأرسل له مالاً على أن يعود ، فرفض النائب إلا أن يأتي ابن ساعد نفسه صاغراً ، ولما رفض ، تقدم النائب الى قرى ابن ساعد ، وبنى في قريته برجاً وقلعة ، لكن ابن ساعد سرعان ما استحوذ عليهما بعد رحيل النائب[١] .

ولقد التف البدو حول « آقبردي العاصي »[٢] لكنهم كعادتهم سرعان ما انفضوا عنه ، بعد أن تيقنوا عجزه وفشله أمام أسوار دمشق .

(١ـ١) كتاب في التاريخ ورقة ٢١٥/ب ، ٢١٦/١ .

(٢) هو دوادار السلطان الأشرف قايتباي ، ثار على ابنه محمد ، وحاول الوصول إلى السلطنة ، مستعيناً ببلاد الشام ، وكان هذا سنة ٩٠٣ هـ ١٤٩٨ م .

وفي سنة ٩٠٦ هـ ــ ١٥٠٠ م كثرت تعديات البدو على الحجاج المسافرين والتجار ، وقطعوا الطرق ، حتى نودي في دمشق بالجهاد ضدهم ، ولكنهم في العام التالي سنة ٩٠٧ هـ ــ ١٥٠١ م وصلوا إلى أطراف دمشق نفسها ونهبوها ، فخرجت في اثرهم حملة كبرى شارك فيها مقدم البقاع ناصر الدين الحنش مع نائب دمشق، ثم تتالت الهجمات على بقية البدو .

وهكذا كانت الحروب سجالاً ولم تحسم بأي حال .

وعند الحديث عن البدو ، لا بدّ من الإشارة إلى آل الحنش سادة البقاع والجولان ، ولا سيّما إلى ناصر الدين الحليف الدائم لنواب دمشق ، والذي كثيراً ما شاركت قواته في إخماد الفتن في دمشق نفسها ، أو سيّرت مع النائب لمحاربة القبائل المختلفة ، ونتيجة لذلك أبيد بنو الحنش ، تقريباً ، بين البقاع وحماة ، إبّان الفتح العثماني وبعيدها ، واضمحل من بقي منهم نهائياً سنة ٩٤٨ هـ ــ ١٥٤١ م[1] .

وقد وصف ابن المبرد ، البدو عموماً بأنهم شديدو القذارة ، ويعيّرون أهل المدينة لاعتنائهم بنظافتهم[2] ، وفوق ذلك فإن إقامتهم للشعائر الدينية من صيام وزكاة وحج كانت هزيلة بوجه عام .

---

(١) الإقطاع ، بولياك ، بيروت ١٩٤٩ ص ٤٦ .

(٢) ذم الهوى والذعر من أحوال الزعر ، ورقة ٢٢٤ / أ ، مخطوط لابن المبرد ، وسنرمز له بـ « ذم الهوى » .

٢ ـ التقسيم بحسب مذاهب السكان :

أ ـ المسلمــون

١ ـ أهــل السنــة :

هم الغالبية العظمى للسكان في بلاد الشام ، وقد كانوا عماد الدولة المملوكية ، ومنهم الحكام العسكريون ـ المماليك ـ ورجال الدين ، بالإضافة إلى من يسمّون بالعـامة ، أو العوام حسب اصطلاح ذلك العصر .

وكانوا جميعاً ـ برغم الاختلافات العديدة بينهم ، وبرغم تضارب مصالحهم ـ يشكلون مجتمعاً إسلامياً واحداً ، بالرغم من أنهم لم يكونوا جميعاً يطبقون تعاليم الإسلام بحذافيرها .

وقد تحدثنا عنهم بصورة مفصلة عند حديثنا عن القضاء والحياة الفكرية ، وسنتحدث عن المماليك ورجال الدين والعوام والزعران في نهاية بحث الفئات الاجتماعية ، من هذا الفصل .

٢ ـ الشيعـة :

كان هؤلاء ـ بجميـع فرقهم ـ يشـكلون من حيث الواقـع « مجموعات » منطويـة على نفسها ، لهـا حيـاتها وعاداتها وتطلعاتها ومعتقداتها ، ولم يكونوا يختلطون بأهل البلد السنة ، إلا بمقـدار ما تقتضي مصالحهم .

وقد كان في بلاد الشام خمس فرق شيعية مختلفة[1] هي :

ـ الزيدية : وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين ، وهـم أقـل الفئات تطرفاً ، ولذلك كانوا « يحلفون » أيمان أهل الشيعة ، لكنهم يزيدون عليها بعضاً مما يعتقدونه كقولهم « .. وإلا برئت من معتقد

---

(١) لن ندخل هنا في التفصيلات والفروق والعقائد ، وانما سنكتفي بتقديم عرض تاريخي سريع ، لان التفصيل يخرج بنا عن خطة البحث .

زيد بن علي ، ورأيت أن أقوالي في الأذان : حيَّ على خير العمل بدعة ... » وقد كان عدد هؤلاء قليلاً في نيابة الشام .

ـ الشيعة الإمامية : أو الاثنا عشرية ،وكانوا يسمّون بالروافض، أو الأرفاض ، وكانوا يقيمون في غربي باب توما ، بين النصارى وأهل السنة ، بالإضافة إلى إقامتهم في قرى كبيرة كداريا وغيرها .

وقد قال عنهم أحد مؤرخي دمشق : « والحقّ أنهم لا خيانة لهم ، ولا يتعرضون لزروع الناس ، ولا لبساتينهم ، لكنهم لا دين لهم»[1] .

ـ الإسماعيلية : وكانوا يعرفون بالفداوية ، وتسمّى قراهم بـ « قلاع الدعوة » ، وكانت جميعاً تتبع نائب الشام . وأما قراهم فهي:

الرصافة ، والخوابي ، والقدموس ، والكهف ، والمنيقة ، والقلعة ، وتنتشر هذه بين نيابتي دمشق وطرابلس[2] .

ـ الدروز : كانوا يقيمون فيما يسمى اليوم « جبل لبنان » وكانوا يحلفون أيماناً تنبىء عن معتقدهم آنذاك ومن هذه الأيمان :

« ... إنني والله ، وحق الحاكم ... وما اعتقده أبو محمد الدرزي الحجة الواضحة ... وإلا قلت:إن مولاي الحاكم مات وبلي ... واعتقدت تبديل الأرض والسماء ... وعود الرّمم بعد الفناء ... » .

ـ النصيرية، أتباع نصير، غلام علي بن أبي طالب، ومن معتقداتهم

---

(1) كتاب في التاريخ ٢٠٩/ب .
(2) الأعشى ٢٣٥/٤ ، ٢٣٥/١٣ .

التي كانوا يحلفون بها « وحق النور وما نشأ منه ، والسحاب وساكنه ، وإلا برئت من مولاي علي العلي العظيم ... وكشفت حجاب سلمان بغير إذن ... وقلعت أصل شجرة العنب من الأرض بيدي » ، وكان هؤلاء يعيشون في منطقة عرفت بهم ، هي منطقة جبال النصيرية أو العلويين[1] .

ويفهم مما أورده مؤرخو ذلك العصر أن غالب فرق الشيعة لم تكن محل قبول عند السلاطين، والأمراء ، ورجال الدين، والمسلمين السنيين.

وفي رسالة موجهة من نائب دمشق إلى أهل صيدا وبيروت نجد أن الشيعة قد نشطوا في نشر مذهبهم هناك ، وأنهم يسبّون أصحاب محمد عليه السلام وأن جماعة من أهل بيروت وضواحيها ، وصيدا ونواحيها ، قد انتحلوا مذهب الشيعة ، وأنهم يبثونه في العامة ، وأنهم يستحلون دم أهل السنة المسلمين ، ويستبيحون نكاح المتعة ويرتكبونه، ويأكلون مال مخالفيهم ، ويجمعون بين الأختين في النكاح ، ولذا فقد أنكر النائب عليهم هذه الفعال ، وهددهم بتجريد الحملات عليهم لاستئصال « شأفة الفساد والإلحاد » .

وبعد أن بيّن لهم حكم الإسلام في المسائل المختلف عليها بين السنة والشيعة أمرهم بلزوم الجماعة[2] .

وعلاوة على ذلك ، فقد أفتى ابن تيمية وغيره من علماء العصر المملوكي ، وكذلك علماء العصر العثماني بكفر بعض فئات الشيعة ، واعتبارهم فئات غير إسلامية[3] .

---

(1) الأعشى ١٣/٢٤٨ ـ ٢٥١ ، وعن جميع فرق الشيعة انظر المقصد ٢٩٩ لغاية ٣٠٢ .

(2) الأعشى ١٣/١٣ ـ ٢٠ .

(3) انظر على سبيل المثال : فتاوى ابن تيمية .

ولكن هذا الموقف لم يؤد إلى إهدار حقوقهم ، بقدر ما كان يهدف إلى حماية حقوق السنة والإسلام .

وسنعرض لنماذج تبيّن بوضوح الموقف الشعبي والرسمي من طوائف الشيعة في العصر المملوكي الأخير .

فقد كان للشيعة في دمشق مسجد ، لا يزال إلى اليوم ، يقع على يمين الداخل من باب توما ، أظهروا فيه « البدع » فاستاء الناس منهم ، ورفعوا الأمر للسلطان في القاهرة ، واعترض عليهم الشيعة ، ورفعوا أمرهم للسلطان أيضاً ، وقد استغرقت الدعوى بضع سنين وانتهت في ذي القعدة سنة ٨٩٢هـ نوفمبر ١٤٨٧م حيث جاء المرسوم أخيراً بهدم المسجد[١] .

والذي يعنينا من ذلك أن الهدم لم يتم بمجرد الشكوى ، وإنما تم بعد تأكد السلطان منها ، ومنح الآخرين فرصة كافية لبيان وجهة نظرهم .

ومن الحوادث الأخرى ضرب رجل بالسياط لأنه كان يقول أشياء منكرة في حق أبي بكر وعمر ، وهذه العقوبة لم توقع على صاحبها لأنه شيعي ، بدليل أن هذه العقوبة كانت توقع على كل مسلم يقول الكلام نفسه لأنه طعن بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب .

ومن مظاهر الحرية التي كان الشيعة يتمتعون بها في العصر المملوكي ، أنهم اجتمعوا كعادتهم ، في يوم عاشوراء ، وصاروا يلطمون خدودهم ويدمون وجوههم ، فتعرض لهم بعض « العوام » فاشتكى الشيعة إلى « نائب الغيبة » فأوقع هذا بالمعتدين وأنصف الشيعة .

ومن جهة أخرى ، كان الناس يذهبون إلى قبر السيدة زينب بدمشق ليشاهدوا ما يفعله الشيعة هناك ، دون أن يتعرضوا لأحد ، أو يتعرض لهم أحد[٢] .

---

(١) مفاكهة ١/٨٢ - ٨٣ .

(٢) عن الحوادث السابقة انظر بالتسلسل : مفاكهة ١/١٣٧ - ٢٤٤ ، مذكرات يومية لعبد القادر النعيمي ، مخطوط في الظاهرية بدمشق ورقة ٣٧/ب ، وسنرمز له بـ « مذكرات يومية » .

وهكذا نرى أنهم ما داموا يمارسون عبادتهم بدون إيذاء معتقدات الغالبية العظمى من السكان من أهل السنة ، فإن أحداً لا يمكن أن يتعرض لهم ، وإن فعل عوقب كما رأينا . وأما إذا ما تجاوزوا الحد ، وتعرضوا للمقدسات ، كما كانوا يفعلون أحياناً ، فإنهم كانوا يعاقبون لهذا السبب ، وليس لأنهم شيعة ، وهذا شيء طبيعي في مجتمع كان الإسلام السني هو الرابط الوحيد بين فئاته المختلفة ، وفي دولة تعتمد الإسلام كدين رسمي لها . وإذا ما قارنا ذلك بما كان يحدث في أوروبا بين المذاهب الدينية المختلفة ـ وفي الفترة نفسها ـ أمكننا أن ندرك مدى سماحة المسلمين في عصر المماليك الأخير ، وبعدهم عن التعصب .

ب ـ اهل الذمة

كان يقيم في قرية جوبر ـ قرب دمشق ـ وفي القسم الجنوبي الشرقي من المدينة طوائف من اليهود ، في حين كان يقيم النصارى في شرقي البلد ، بالإضافة إلى انتشارهم في العديد من قرى النيابة .

وكان لكل طائفة منهم بطرك أو رئيس ينتخبه جماعته ، ثم يعينه السلطان أو نائبه ، وذلك بعد موافقة الرئيس الأعلى في القاهرة على هذا الترشيح[1] .

وقد كان يهود الشام يضمون فئتين متمايزتين :

أولاهما : اليهود القراؤون والرباتيون ، وهم المتفق عند المسلمين على يهوديتهم ، وإن كان بعضهم يختلف عن البعض الآخر في أمور ضيقة ، وهؤلاء يشير إليهم مؤرخو العصر المملوكي الأخير بكلمة « يهود » ، ولهذه الطائفة رئيس خاص .

وثانيتهما : فرقة من فرق اليهود ، يتردد اسمها كثيراً في كتابات

---

(١) الأعشى ٤/١٩٤ .

ذلك العصر ، ونعني بها فئة « السامرة » وهم أتباع « السامري » الذي أضل اليهود ، وجعلهم يعبدون العجل .

وقد اختلف مؤرخو المسلمين في أمرهم ، ذلك لأن اليهود القرائين والربانيين كانوا ينفون أن يكون السامرة يهوداً ، لأن لهم توراتهم الخاصة التي تختلف عن توراة القرائين والنصارى ، وهم يتميزون عن القرائين بأنهم ينكرون نبوة من بعد موسى باستثناء هارون ويوشع ، ويستقبلون طور نابلس ، بدل بيت المقدس ، وذلك لزعمهم أن الله تعالى كلم موسى عليه[1] ، ولذلك يقيم رئيسهم بمدينة نابلس ، وله نائب بدمشق ، ويرأس هؤلاء بدمشق رئيس يسمى « الرييس »[2] .

ومع ذلك فقد اعتبرهم المماليك فئة متميزة من اليهود ، ولذلك ألزموهم — كما سنرى — بوضع « العمامة الحمراء » في حين ألزموا اليهود الآخرين بوضع « العمامة الصفراء »[3] .

أما النصارى : فقد كانوا في نيابة دمشق يضمون فئتين هما :

١ — الملكانية ، وهؤلاء يدينون بالولاء للبابا ، وهم الذين يعرفون بالكاثوليك .

٢ — اليعقوبية ، وهم الشرقيون ، ومذهبهم منتشر أيضاً في مصر والحبشة[4] .

وقد كان يوصى زعماء اليهود والنصارى ، بجملة وصايا لا تخرج

---

(١) الأعشى ١٣/٢٥٦ — ٢٧٠ والمقصد لوحة ١٤٠ . والأعشى ٤/٢٤٤ .

(٢) المقصد ١٤٧/ب، وانظر عن السامرة البحث المسهب الذي كتبه M. Gater في الموسوعة الإسلامية باللغة الفرنسية ، الطبعة الأولى الجزء الرابع الصفحة ١٢٨ لغاية ١٣٤ ، مادة Samaritains

(٣) انظر فيما يلي .

(٤) الأعشى ١٣/٢٧١ — ٢٨٠ ، وأما « النسطورية » وهم أتباع بطرك القسطنطينية فلم يكن لهم وجود ظاهر في النيابة لانه لم يذكر لهم رئيس كسابقيهم ، وانظر أيضا المقصد ١٣٩ — ١٤٠ .

في مضمونها عن روح الدين وجوهره ، كما أنها تبين ــ من طرف خفي ــ الأخطاء التي كان يقع فيها بعض « رجال الدين » النصارى في النيابة .

فمن جملة تلك الوصايا التي كانت توجّه لبطرك النصارى عند تعيينه :

ــ مراعاة روح الدين ، وذلك « بتنظيف الصدور من الغل قبل تنظيف الأجسام بماء المعمودية » .

ــ ضرورة الاهتمام بالبِيَع والأديرة ، فلا تتخذ مكاناً للنزهة ، ولا وسيلة للتجارة ، ولا وكراً للخلوة والفساد ... أو مصائد للمال .

ــ عدم إيواء الغرباء بدون إعلام الحكام .

ــ عدم الاتصال بملوك الدول الأجنبية ، أو استلام رسائلهم بدون إعلام السلطان[1] .

ونستطيع أن نفهم من هذه الوصايا أن بعضهم كان يتصل بالدول الأجنبية ، أو يستقبل رسلها ، أو يتخذ الأديرة مكاناً للنزهة والتجارة والفساد ، كما كان الحال بالنسبة لبعض رجال الدين في أوروبا في الفترة نفسها .

وعند الحديث عن أهل الذمّة في العصر المملوكي ، لابدّ من التطرق إلى ما ألزموا به من ارتداء ألوان معينة ، والظهور بشكل متميز .

فقد ألزم النصارى بوضع العمامة الزرقاء ، وألزم اليهود بوضع العمامة الصفراء ، في حين ألزم السامرة بوضع العمامة الحمراء .

ويعود أصل ذلك إلى سنة ٧٠٠ هـ ــ ١٣٠٠م عندما قدم وزير من المغرب إلى القاهرة ، فانتقد الحرية الزائدة التي كان يتمتع بها أهل الذمّة الذين رآهم يلبسون أفخر الملابس ، ويستخدمون في أجلّ المناصب ، وهذا يدل على روح التسامح ، ويبدو أن كلامه وجد آذاناً

---

(١) الأعشى ١٢/٤٢٦ ، ٤٢٧ .

مضغية عند بعض الأمراء ، ولا سيما الأمير ركن الدين الجاشنكير ، الذي بادر إلى عزلهم من الوظائف الحكومية ، « فعيّد النصارى ــ عيد الفصح ــ بمصر عيدا مشؤوما » ، ثم اغلقت كنائسهم ، وكتب بذلك إلى جميع نواب السلطنة ، فجمع النصارى واليهود في دمشق ، ومنعوا من ركوب الخيل والبغال ، ونودي بإلزامهم بشعار أهل الذمة ، سالف الذكر ، وكان ذلك في شعبان سنة ٧٠٠ هـ ــ ١٣٠٠ م ، وفي اليوم التالي ظهروا بذلك الزيّ العجيب .

أما في الحمّام ، فقد كان على الرجال أن يضعوا في أوساطهم حبلاً وفي أوساط نسائهم جرساً ....

وقد شدّد على أن تصبغ نساؤهم أزرها ، ومنعوا من إظهار المنكر والخمر والناقوس[1] .

على أن هذه الإجراءات الشديدة ، والتي يستخدمها البعض للدلالة على التعصب ، سرعان ما خففت ، وأعيد استخدام اليهود والنصارى في المناصب الحكومية ، وبقي الزيّ ، وبعض الشكليات التي لا تمس حرية العبادة ، وهذا هو المهم .

ويتردد في كتابات مؤرخي عصر الأشرف قايتباي ، والأشرف الغوري تهديد كل منهما بسجن أو قتل النصارى الذين هم في دولة المماليك ، فيتخذها البعض أيضاً حجة على التعصب ، والواقع أن هذا التهديد ، كان سلاحاً سياسياً يستعمله الأشرف قايتباي بالذات ، ومن بعده السلطان الغوري ، لإنقاذ المسلمين الذين كانوا يقتلون ويذبحون أمام محاكم التفتيش في اسبانيا ، والذين كانوا يرغمون على ترك دينهم بمختلف وسائل القهر والتعذيب ، بالإضافة إلى ما تم في اسبانيا من تهديم جميع المساجد أو تحويلها إلى كنائس .

(١) عيون التواريخ ج١٢ لوحة ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، والأعشى ٢٢/١٣ ، ونهاية الأرب للنويري طبع في مطبعة دار الكتب بالقاهرة بين ١٩٢٣ ، ١٩٥٥ . ج ٨ ص ٢٤٢ وما بعد ، ومفاكهة ٨٧/١ .

لقد كانت للمماليك سياسة ثابتة تجاه أهل الذمة ، نابعة من قواعد الشرع الإسلامي ، ونادراً ما كانوا يحيدون عنها ، ويمكن تلخيص مضمونها فيما يلي :

١ ــ حرية التعبد للرهبان ، وعدم التعرض لهم في زيارة الأماكن المقدسة ، وإعفاؤهم من أي مكوس تجبى عند زيارة كنيسة القيامة .

٢ ــ معالجة شؤون حياتهم ومعاشهم ، وتقرير الإعفاءات المالية لهم ، وحرية سفرهم وتنقلهم في فلسطين ، وعدم جباية أي أموال منهم عند ترميم منازلهم أو في أي مناسبة ، وعدم فرض قيود مالية على نقل النبيذ وبضائعهم الأخرى .

٣ ــ ميراث من يموت منهم يؤول إليهم .

٤ ــ عدم مسؤوليتهم تجاه ما يقوم به الفرنج من غارات في البحر على سفن المسلمين ، أو على ثغور مصر والشام .

٥ ــ السماح لهم بترميم الكنائس التي يشرفون عليها ، وهي كنيسة القيامة ، وكنيسة صهيون ، وكنيسة المهد ببيت لحم ، ودير بيروت ، ودير الرملة ، ودير النسوة راهبات الفرنج بالقدس[١] .

وتأكيداً لما سبق ، فقد سمح لهم بترميم الأماكن المقدسة الموجودة داخل كنيسة القيامة ، واتهم « العوام » القضاة بالرشوة ، ومع ذلك نفذ الحكم ، وكان ذلك سنة ٩٠٤ هـ ــ ١٤٩٨ م كما سمح بترميم دير صهيون[٢] .

وفي يوم ٢٦ فبراير سنة ١٥٠٢ أمر الغوري بإعادة عمران كنيسة القيامة وكنائس أخرى بالقدس والرملة وبيروت وبيت لحم .

---

(١) وثائق دير صهيون . أحمد دراج القاهرة ١٩٦١ ص ٤٥ــ٤٧ ومشار له بـ « وثائق صهيون » .

(٢) كتاب في التاريخ ورقة ٢٢٣/ب . وثائق صهيون ص ٦٨ .

وفي ربيع الآخر سنة ٩٠٩ هـ ، ١٦ أكتوبر سنة ١٥٠٣ م سمح لطائفة الفرنجة بإقامة دير لها في الرملة .

وفي جمادى الآخرة سنة ٩٠٩ هـ / ٣١ أكتوبر سنة ١٥٠٣م أقر السلطان جميع امتيازات النصارى .

وفي ذي القعدة سنة ٩١٥ هـ / ٢٨ فبراير سنة ١٥٠٩ م سمح السلطان الغوري للنصارى بإعادة عمارة وسقف كنيسة بيت لحم ، كما سمح لهم في محرم سنة ٩١٦ هـ / نيسان سنة ١٥١٠ م بترميم دير صهيون[١] .

أما اليهود : فكانوا أيضاً يتمتعون بحقوقهم وحريتهم إلى أبعد الحدود . من ذلك أنه عندما طالب أهل القدس بهدم كنيس لليهود ، لأنه محدث ، عرضت القضية على قضاة القدس ، فأفتى بعضهم بالهدم ، وأفتى بعضهم الآخر بعدم الهدم لأن الكنيس قديم ، ورفع الأمر إلى السلطان قايتباي بالقاهرة ، فعرض القضية على قضاتها ، واشترك فيها العلماء ورجال الدين ، واستغرق النظر فيها شهوراً طويلة ، وقد دافع عن وجهة نظر اليهود عدد غير قليل من القضاة والعلماء ، وأخيراً صدر الحكم بالهدم ، وبغض النظر عن نتيجة الحكم ، فإن المتتبع لتفاصيل القضية ومراحلها يستطيع أن يلاحظ أن مجرد وجود معارضين للهدم ، ووصول وجهة نظر اليهود إلى القاهرة ، والدفاع عنها من قبل القضاة والعلماء، ليعطي فكرة واضحة عن الجو الذي كان يعيش فيه أهل الذمة في أواخر عهد المماليك[٢] .

---

(١) انظر عن هذه الوقائع : وثائق صهيون ص ٦٨ ، والمماليك والفرنج لأحمد دراج القاهرة ١٩٦١ ص ١٣١ إلى ١٣٣ و ص ١٤٤ ، ومخطوط. مملوكي ، نشرة حبيب الزيات في مجلة المشرق اللبنانية سنة ١٩٣٧ ص ١٥ ـ ٢٢ .

(٢) انظر الحادثة مفصلة تفصيلاً تاما في الأنس الجليل من ص ٦٣٤ إلى ص ٦٤٢ .

وعندما اختلف المسلمون والنصارى حول قبو في دير زعم الرهبان أنه مدفن لموتاهم . وزعم المسلمون أنه قبر داود عليه السلام ، رفعت القضية إلى القضاء ، فحكم بإعادته إلى النصارى[1] .

وفي سنة ٩١٧ هـ ـ ١٥١١ م ، عندما تمت تسوية النزاع بين السلطان الغوري وجمهورية البندقية ، وأطلق سراح رهبان الفرنسيسكان ، وفتحت كنيسة القيامة .. ثارت طوائف النصارى الأخرى من (ملكانيين ، ويعاقبة ، وكرج ، وحبوش ، وروم ، وقبط) وطالبوا بامتيازات مماثلة ، فأصدر الغوري في مستهل سنة ٩١٩ هـ / مارس سنة ١٥١٣ م مرسوماً ينص على مسامحة جميع هذه الطوائف ، وعدم إكراههم على دفع شيء ، وذلك لأن هذه المسامحة إنما هي حق ثابت لهم بمقتضى ما بيدهم من « مربعات شريفة » أي : مراسيم سلطانية ، وقد طلب هؤلاء ـ زيادة في الحرص ـ أن ينقش هذا المرسوم على باب كنيسة القيامة[2] .

أما عن وضع أهل الذمة داخل مدينة دمشق ، فقد كانوا يتمتعون بحماية السلطان المباشرة ، ذلك أنه كثيراً ما كان ينادى بدمشق على لسان السلطان بأنه من ظلم من اليهود والنصارى فعليه « بالأبواب الشريفة » . كما طلب أخذ الجزية منهم بالمعروف وبدون إجحاف[3] .

وفي سنة ٨٩٤ هـ / ١٤٨٨ م حصل خلاف بين بائعين للجوخ ، أحدهما مسلم والآخر نصراني ، فعزر المسلم النصراني بسبب غشه ، فذهب هذا إلى رئيس الطائفة المسمى بـ « الكنز » الذي أراد رفع أمر التاجر المسلم إلى السلطان ، ولكنه مات قبل أن يسافر إلى القاهرة[4] .

---

(١) المصدر السابق ٦٧٦ ، ٦٨٢ .
(٢) وثائق صهيون / ٧٩ ، المماليك والفرنج ص ١٥٤ .
(٣) مفاكهة ١/١٦ و ١٩٨ .
(٤) مفاكهة ، الصفحات ١/١٠٠ ، ١٩٨ السطر السابع .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان اليهود يتولون المناصب الهامة في مصر والشام ، وغالباً ما كانوا يتظاهرون بالإسلام ليحصلوا على مرادهم .

فلقد كان ثمة كاتب سامري ، أي : جابي ضرائب ، يعرف بابن إبليس السامري ، فقد كان يلح في الطلب على المسلمين ، ومن أراد تأخيره منهم أو مسامحته بجبي المال يقطع عنه الطلب ، مقابل أخذه نصف المبلغ المستحق له شخصياً ، ثم يشطب اسمه من قائمة الطلب ، والناس معه في الذل والهوان ، ولا سيما متولي الأوقاف ، وأكثر الناس يتوددون إليه ، وهو لا يزداد إلا طغياناً[1] .

وكان معلم دار الضرب في دمشق يهودياً ، وكان مع ذلك معززاً ومكرماً ، وهو الذي وصفه ابن طولون بأنه « عدو الله وعدو رسوله وعدو المسلمين الذي أهلك النقدين » .

وممن أسلم من أصحاب المناصب اليهود في دمشق صدقة السامري في شعبان سنة ٨٩٩ هـ ـ مايو سنة ١٤٩٤ م ، ويعقوب صيرفي النائب سيباي سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م ، ومن قبله أسلم عطار يهودي يدعى عبد الحق ، وقد جرت العادة أن يقام احتفال كبير لمن يشهر إسلامه من اليهود والنصارى على حد سواء[2] .

أما علاقتهم بالشعب ، وعلاقة الشعب بهم ، فقد كانت حسنة لأنه لم يكن يحمل لهم أحد ضغينة ، أو يخفي في صدره غلاً وحقداً ، ولقد كانت محلاتهم التجارية ـ في سوق البزورية وسوق جقمق وغيرهما ـ مجاورة لمحلات المسلمين ، وكان المسلمون بدورهم يهرعون للتفرج على

---

(١) عيون التواريخ ج ١٢ لوحة ٢٠٥ .

(٢) مفاكهة ١/١٥٧ ، ٣٣٧ و ٢/١٠ ، ومن أجل صورة مفصلة عن أوضاع أهل الذمة ، والحجاج النصارى في عهد المماليك ، انظر المماليك والفرنج ١١٢ـ١٥٧ ، ووثائق صهيون ١٠١ـ١٢٣ .

أعياد النصارى الدينية التي كانوا يحتفلون بها عند مقابرهم في باب كيسان .

وخلاصة القول : إن أهل الذمّة لم يشعروا طيلة العهد المملوكي باضطهاد حقيقي متعمد ، سواء من قبل الشعب أو الحكام ، وإنهم كانوا يمارسون عباداتهم بحرية تامة .

أما في بداية العصر العثماني ، فقد حل بالنصارى مثل ما حل بالمسلمين، حيث سلب الجميع حرياتهم التي تمتعوا بها في العصر المملوكي بسبب تعصب العثمانيين وتزمتهم .

فقد نودي في رمضان سنة ٩٢٣ هـ / سبتمبر سنة ١٥١٧ م أي : بعد دخول العثمانيين إلى دمشق بسنة واحدة « بألاّ يركب فرساً ولا حماراً ولا غير ذلك نصراني ، ولا يهودي ، ولا سامري ، ولا افرنجي ، في دمشق ولا في مجامع الناس من ضواحيها »[١] مما يدلّ على مدى ما كانوا يتمتعون به من حرية في عهد المماليك .

أما اليهود : فقد ظلوا في العصر العثماني سادة دمشق وملوكها غير المتوّجين ، بسيطرتهم على أهم مرافقها وهو المال ، وكتبُ العصر العثماني تزخر بالأمثلة ، وليس ها هنا مجال الحديث عن ذلك[٢] .

وإلى جانب اليهود والنصارى كانت توجد بدمشق جالية أوربية تتكوّن من رجال أعمال من البندقية ، وقطلونية ، وجنوى ، وفلورنسا ، وكالابريا ، وفرنسة ، كما كان هناك بعض الحجاج .

وكان هؤلاء يتمتعون بمركز ممتاز نسبياً لأنهم لم يكونوا يتدخلون في شؤون البلاد الداخلية ، كما أصبح الحال في عصر ضعف الدولة العثمانية ، ومن جهة أخرى ، فقد كانوا يقيمون في « فنادق » تضم جالياتهم ويمارسون شؤونهم بمنتهى الحرية ، لكنهم كانوا يمنعون من التجول ليلاً في المدينة[٣] .

---

(١) مناكية ٢/٦٦ .
(٢) انظر دور اليهود الاقتصادي في الفصل الخامس .
(٣) دمشق في عهد المماليك ص ١٣٥ ، ص ١٣٦ .

٣ ـ التقسيم بحسب الفئات الاجتماعية في دمشق :

بعد أن تحدثنا عن سكان نيابة دمشق من حيث طبيعة عملهم ، ومن حيث مذاهبهم الدينية ؛ سنعمد إلى الحديث عن سكان مدينة دمشق من حيث الفئات الاجتماعية .

ونحن نقول فئات ولا نقول طبقات لأن الجميع ـ برغم التضارب في مصالحهم ـ كانوا يعيشون في جو إسلامي، كان يوحد بينهم في كثير من الأمور ، وذلك بالرغم من بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها فئة دون أخرى ؛ وكان يقف في قمة التنظيم الاجتماعي :

أ ـ الأمراء المماليك :

فقد كان هؤلاء يعيشون في جو غريب خاص بهم ، وكان وضعهم هذا في دمشق مشابهاً لوضعهم في القاهرة ، أو حلب ، وهـو يتعلق بالدرجة الأولى بطبيعة المماليك ونظام حكمهم .

لقد كان للمماليك في دمشق وجهان :

فمن جهة كانوا يختلطون بالسكان، ويواظب أمراؤهم بانتظام على حضور الصلوات في الجامع الأموي وغـيره ، ويتصدرون المواكب والمواسم الدينية ، ويقودون قافلة الحج ، ويشتركون مع رجال الدين المحليين في إدارة شؤون الدولة على قدم المساواة ، بل إن بعضهم كان يعيب على بعض رجال الدين عدم تمسكهم بالشرع الحنيف .

وكانوا ـ كما بينا ـ يقيمون المساجد والمدارس والزوايا والترب، ويحرصون أحياناً على إزالة المنكرات بأيديهم[1] .

وبكلمة واحدة ، كانوا متمسكين بشعائر الدين ومظاهره ، لكنهم من ناحية أخرى لم يكونوا يتورعون عن المصادرات والرميات ، أو إنزال

---

(١) نتحدث هنا عن الأمراء والقادة . أما الجنود فقد كان الشعب والمماليك أنفسهم على حد سواء ، يشكون من تعدياتهم . انظر أسباب هزيمة المماليك في الفصل الثامن .

العقوبات جزافاً بمن يستحق ومن لا يستحق ، ولعل هذه كانت روح العصر ، ولم تكن خاصة بالمماليك .

وأما من الجهة الأخرى فقد كان لهم في دمشق وجه آخر .

فقد ظلوا منعزلين عن المجتمع الدمشقي ببعض الأمور ، كحصرهم التزاوج فيما بينهم ، ومحاكمهم الخاصة ، وأمور ثانوية أخرى .

فمن حيث الاختلاط بالسكان عن طريق التزاوج ، آثر المماليك عدم التزاوج ، وتمسكوا بهذا المبدأ ولم يحيدوا عنه ــ على عكس العثمانيين فيما بعد ــ فلا هم تزوجوا من الدمشقيين ،ولا زوجوهم ، ولعلهم بذلك كانوا يريدون أن يبقوا فئة متميزة ، لأنهم لو امتزجوا لذابوا في المجتمع ، وهذا مالا يريدونه .

ومن جهة أخرى ، كانوا ينظرون إلى أنفسهم نظرة فيها شيء من العنصرية ، وبالتالي فقد كانوا يعتقدون في قرارة أنفسهم أنهم أرفع من السكان المحليين ، ولكن ذلك كله لم يكن معلناً ولا مكشوفاً ، لأن الإسلام قرب بينهم وبين السكان إلى حد كبير .

وإلى جانب ذلك تميزوا عن السكان بفروق طفيفة أخرى كإجادتهم القتال وركوب الخيل ، وحصر ذلك بهم ، وبوضعهم « التخفيفة » على رؤوسهم ، بدل « العمامة » التي كان يضعها الناس .

وقد امتازوا أيضاً بمبالغتهم في تطريز ثيابهم ، وتطريز أكمامهم ، وتذهيب رؤوس الرماح والمهاميز ... ، وطبيعي أن يعيش المماليك في جو خاص يتصف بالدعة والرخاء ، شأنهم في ذلك شأن جميع الحكام في كل زمان ومكان .

ب ــ العلماء ورجال الدين :

كان لهؤلاء دور هام في حكومة دمشق ، وكلمة مسموعة لدى الحكام بفضل ما كانوا يتمتعون به من نفوذ أدبي ومادي ، بسيطرتهم على موارد المال وعلى المساجد والمحاكم والمدارس .

وقد استطاعوا ـ بفضل ذلك كله ـ أن يجاروا المماليك في معيشتهم ، ويعيشوا في قصور منيفة كانت تنتشر في أجمل بقاع دمشق .

لقد كانت هذه الفئة تتمتع بوضع اجتماعي ممتاز ، لم تحصل عليه قبل عهد المماليك ، ولا حصلت عليه بعدهم[1] .

وإلى جانب هؤلاء كان ثمة فئة تدعى بـ « الأشراف » وهي تسمية لم يكن لها كبير قيمة في العصر المملوكي ، وأقصى ما كان لها البسة وشارات وألقاب ، دون سلطان أو نفوذ واضح .

ولم تبرز هذه الفئة إلا في العصر العثماني ، شأنها في ذلك شأن عشرات من الأمور الأخرى التي أولاها العثمانيون عناية خاصة ، فقلدهم الناس في ذلك ، ولا زالوا عليها إلى اليوم[2] .

ويمكن أن تلحق بهؤلاء رجال الخوانق والزوايا ، وطلبة المدارس والعاملين بها .

وإلى جانب هؤلاء ، كان بدمشق عدد من المسلمين الذين هاجروا من بلادهم ، ليقيموا فيها لأسباب دينية بالدرجة الأولى .

وكان في مقدمة هؤلاء طائفة إسلامية قوية وكبيرة العدد هي « المغاربة » ، فقد كان أهل دمشق يحسنون الظن بهم ، ويطمئنون إليهم ، وكان لكل منهم مورد يكفيه ليعيش بكرامة ويتصرف إلى شؤون الدين .

وكان هؤلاء يشتركون مع طلبة البلد في الحصول على الوظائف الدينية في المدارس والمساجد والخوانق، ومن لم يكن منهم طويل باع في

---

(1) انظر الفصل الثالث والرابع والسادس .
(2) انظر فيما يلي تقديس العثمانيين للشيخ محيي الدين بن عربي ، ومبالغتهم بالاحتفال في ليلة النصف من شعبان .. الخ .

العلم: كانوا يوكلون إليه عملاً عاماً ، كحراسة بستان ، أو كفالة صبيان، إلى غير ذلك .

وبين الفينة والفينة كان يزورهم علماء مغاربة ليتفقدوا شؤونهم ويقفوا على أحوالهم .

ومن جملة هؤلاء الرحالة ابن بطوطة الذي تحدث عن وضع المغاربة الحسن في دمشق ، وإقبال الناس عليهم لاستقامتهم وحسن عقيدتهم[1] .

وكانوا يقيمون في زوايا خاصة بهم لا تزال أسماؤها إلى اليوم .
وإلى جانب المغاربة كانت هناك طوائف أقل أهمية وعدداً ، كالهنود، والأعجام ، والأتراك ، وغيرهم ممن لم يول المؤرخون أخبارهم أهمية تذكر[2] .

فهؤلاء جميعاً كانت تربطهم ببعض روابط العمل في مجال الدين ، والاشتغال بالعلم ، بغض النظر عن تأثر كل منهم به ، وتطبيقهم لمبادئه ، وكانوا يعيشون في مستوى اقتصادي معقول ، وهو وإن بدا قليلاً في البداية بالنسبة لطلبة العلم والمبتدئين ، إلا أنه كان ينمو مع الزمن عن طريق إسناد أكثر من وظيفة لعالم واحد .

جـ – الشعب والعامة :

كانت تقابل الفئة الحاكمة فئة المحكومين الذين كانوا يضمون التجار ، والصناع ، والكسبة ، ومن لا عمل لهم .

---

(١) تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، محمد بن عبد الله ابن بطوطة ، القاهرة ، جزوان سنة ١٩٢٨ ، ج ١ / ص ٦٣ ، وسنرمز له بـ « ابن بطوطة » .

(٢) انظر ما كتبه ابن طولون عنهم في فهرست الفاكهة في الأعلام .

وقد كانت أهداف هؤلاء جميعاً متشابهة ، فقد كانوا يرغبون بانتشار الأمن ، ورفع الظلم ، وتأمين الخبز .

وكان لهم طليعة نشيطة تدافع عن حقوقهم ، وترفع صوتهم إلى الحكام، وهذه الطليعة هي العوام أو العامة ، كما اصطلح على تسميتها ، وهؤلاء العوام يمكن تعريفهم بأنهم مجموعة من السكان لا تسكت على ضيم ، تدافع عن حقوق الشعب الذي تمثله أصدق دفاع ، بأساليب مختلفة ، تتراوح بين تجاهل المراسيم الجائرة ، والدعوة إلى رفضها ، وبين رجم الحكام الظالمين بالحجارة ، أو التكبير عليهم ، أو إسماعهم قارص الكلام في غدوهم ورواحهم .

والعوام يختلفون عن « الزعران » بأن أساليبهم وأهدافهم هي دائماً شرعية وشريفة وعادلة ، كما أن عددهم كان كبيراً بحيث كانوا يمثلون الشعب خير تمثيل ، وفي الملمات والنوائب كانوا يقودون الشعب في مظاهرات عامة ، دون أن تكون لهم مصالح خاصة بهم كما هو الأمر بالنسبة للزعران .

ففي فتنة آقبردي الدوادار المشهورة سنة ٩٠٣ هـ / ١٤٩٨ م[١] قاتل العوام ببسالة مع نائب القلعة الذي كان يقود القوات الموالية للسلطان ضد آقبردي العاصي ، وكان عوام الشاغور في مقدمة المقاتلين الذين أذاقوا آقبردي « البلاء الزائد » حتى إنه قال : ما كنت أظن أن أحداً من العوام يقدر على القتال هكذا[٢] .

وعندما حاول « قجماس » نائب الشام ، الإيقاع بأحد الشرفاء كبّر العوام عليه ، والتكبير أن يصعدوا إلى مآذن الجامع الأموي ويكبّروا على الظالم ، وكانت هذه وسيلة فعالة ضد الحكام ، فما وسع

---

(١) انظر فيما يلي الفصل السابع .
(٢) مفاكهة ١/٢٠٠ .

فجماس إلا التراجع على أنه معهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكذلك كبّروا على دوادار السلطان لطلبه لأهل المزة ، وكبّروا على مندوب السلطان محمد بن قايتباي الذي جاء ليسلبهم أموالهم بحجة الكشف عن الأوقاف[1] .

على أن أفضل مثال لدور العوام في مكافحة الظلم ، ما حدث من اجتماعهم في ذي الحجة سنة ٩١١ هـ / مايو سنة ١٥٠٦ م واتجاههم مع أعلامهم ذاكرين الله تعالى ، إلى الجامع الأموي حيث كبّروا على « مسلم النائب » لأجل الرميات والغرامات ، فاضطر عندها نائب القلعة والحاجب الثاني أن يخرجا لهم من حُبس من أهل الحارات ، ونودي بترك هذه العادة ــ الرمي ــ « وأنها بطالة ، وفرح الناس بذلك »[2] .

د ــ الزعران :

وإلى جانب العوام كانت هنالك فئات شعبية غير مرغوب فيها من الحكام والشعب على حد سواء ، ونعني بها فئة الزعران والعوانية والبلاصية والغوغاء ومشايخ الحارات وعرفاءها .

فهؤلاء جميعاً لم يكونوا يتمتعون باحترام الشعب ولا الحكام ، ولم يكن لهم ولاء ثابت لأي الفريقين ، وغالباً ما كانوا عالة على الشعب والحكام معاً .

ولقد كانت بينهم فروق طفيفة يصعب التمييز بينها للوهلة الأولى .

فالعوانية : هم الذين يتجسسون على الشعب لصالح الحكام .

والغوغاء : هم الذين يندفعون بدون روية وتفكير ، وهم القاعدة الشعبية للزعران .

---

(١) عن هذه الحوادث انظر مفاكهة ١/٦٥ ، ١٤٧ ، ١٧٨ ، ٢٩٩ .
(٢) مفاكهة ١/٢٩٩ والرمي هو فرض مبلغ من المال على أهل حارة لأسباب واهية . انظر الفصل الخامس .

والبلاصية : هم الذين يأخذون أموال الناس غصباً بشتى الحجج.
ومشايخ الحارات : هم رجال سلطوا أنفسهم على أبناء حارتهم ، وصاروا يتكلمون باسمهم أمام الحكام .

وأما عرفاء الحارات : فهم المسؤولون عن الحارة نفسها، ويختلفون عن المشايخ بأنهم لا يمثلون الحارة ولا يتكلمون باسمها ، وإنما يتمركزون فيها ليفرضوا سيطرتهم على أهلها ، وليساعدوا الحكام في جمع الرميات إذا اقتضى الأمر .

أما الزعران : فهم الذين يعرفون في مصر بالحرافيش والجعيدية ، وفي العراق بالعيارين .

فمن هي هذه الطائفة ؟ وما هي الأسباب التي كانت تساعدها على البقاء ؟ وما هي نظرة الشعب إليها ؟ .

والجواب عن هذه الأسئلة يكمن في سؤال وجهه بعض أهل دمشق إلى العلماء سنة ٩٠٣ هـ / ١٤٩٨ م بحضور قانصوه نائب الشام ووجوه الحكومة والزعر .

ونص السؤال « ما يقول السادة العلماء فيما حدث من هؤلاء الزعر الذين قد خرجوا على الناس بالسلاح والعدد ، ويأخذون من الناس الأموال ، ومن امتنع منهم يقتلونه ، ويزعمون أنهم يقتلون المؤذية والعوانية ، حتى صار الأمر إلى أن كل من في نفسه من أحد شيء يغريهم عليه ويقول : إنه كان مؤذياً أو عوانياً ؟ »

وقد أجاب ابن المبرد عن هذا السؤال بأنه لا يجوز قتل هؤلاء الزعران باعتبارهم أعوان الظالمين ، لأنه لو جاز ذلك فجواز قتل الظالمين أحق وأولى[1] .

---

(١) ذم الهوى ، والذعر من أحوال الزعر ، مخطوط لابن المبرد ، الورقة الخامسة من المقدمة ، ونرمز له « بذم الهوى » ، وإيضاح طرق الاستقامة له أيضاً ورقة ٩-١٠/أ ، ونرمز له بـ « طرق الاستقامة » ، ومفاكهة ١/١٨١ .

والذي يعنينا من ذلك أن هؤلاء الزعر كانوا يرتكزون في وجودهم ـ ولو ظاهرياً ـ على قاعدة شرعية ، فهم قد قاموا لحماية الناس من « العوانية » وعلى هذا الأساس أفتى لهم بعض العلماء بشرعية أعمالهم •

ولكن من الواضح أنهم كانوا عبئاً ثقيلاً على الشعب يتمنى زواله بأي شكل ، لأنهم بالإضافة إلى ما يمدون إليه أحياناً كثيرة من مساعدة الحكام على الشعب ، كانوا ـ بوصفهم من أهل البلد ـ يعرفون أحوال الناس تماماً ، فلا يستطيع أحد الإفلات منهم ، وفوق ذلك كله ، فهم ثابتون مقيمون ، فلئن كان النواب عرضة للنقل، فإن هؤلاء لا يتحركون ولا يغادرون، فهم هُم مقيم، ومن هنا كان مصدر خطرهم على الشعب لأنهم يعرفون أسراره ويلازمونه ليل نهار ، بالإضافة إلى أنه لا يمكن أن يؤمل أي خير منهم على الإطلاق ، لأن وجودهم كله كان قائماً على توفر صفات الغلظة والصلف والتعدي فيهم •

وكان مما يساعدهم على التمادي في غيِّهم جهل الوعاظ ، ذلك أنه إذا سمع شارب الخمر ، أو القاتل ، بأن فيمن كان قبله رجل قتل مئة نفس ودخل الجنة ، ازداد جرأة على المعصية ••• « فيقوم من مجلسه منشرحاً وقلبه على الإقبال على المعاصي منفتحاً »[1] •

وهكذا يندفع الزعران في غيهم ، لاعتقادهم أنه إذا غفر لمن قتل مئة نفس ، فمن باب أولى أن يغفر لهم وهم لم يقتلوا مثل هذا العدد بعد !!! فينطلقون إلى مزيد من السلب والقتل ، وهكذا كانوا يأخذون أموال الناس بالتخويف ، ويمارسون الزنا واللواط ، ولا يغتسلون ولا يتطهرون[2] •

---

(1) نسمات الأسحار لعلوان الحموي ، مخطوط ، الأوراق من ١٩٥ إلى ١٩٩ • وقد نقلنا العبارة كما هي •

(2) ذم الهوى ورقة ٢٢٣ و ٢٢٤ •

وسنبحث فيما يلي الدور الاجتماعي لزعران دمشق
علاقتهم فيما بينهم ، وعلاقتهم بالحكام :

١ ــ علاقة الزعران فيما بينهم :

كان لكل حي في دمشق زعران محليون.ومما أورده المؤ
بوضوح أن أخبار زعر الشاغور ، كانت تطغى على أخبار
مما يدل على أنهم كانوا من أشد زعران دمشق قوة ، وأكثر
ويعود ذلك برأينا إلى جملة أسباب :

أولها : أنهم كانوا قريبين من مركز الحكومة الرئيسي
الزعران إلى القلعة ودار السعادة ، وبالتالي فقد كانوا يقفو
المواجهة الأول مع الحكومة ، فكان عليهم ــ والحالة هذه ــ
دوماً على أهبة الاستعداد .

وثاني هذه الأسباب اتساع حيّهم ، ووجود مقبرة با
الواسعة فيه ، والتي كانت ميدان قتال ممتاز بالنسبة لهم .

وكان يليهم في الأهمية زعران الميدان وباب المصلى
والسويقة ، ثم زعران القزازين والصالحية .

وبالإضافة إلى هؤلاء كان ثمة زعران آخرون في دوما و
ووادي بردى ، والزبداني ، كما سنرى .

أما أحياء القنوات والعقيبة وسوق ساروجا ، فلم نسمع
زعرانهم ، ولا أتى ابن طولون ولا غيره على أخبارهم ، و
ــ برأينا ــ أن هذه المناطق هي مناطق سكن الحكام والرؤساء
ــ كالشاغور والميدان ــ مناطق شعبية ، ومن هنا لم يكن
شهرة . هذا إن وجدوا .

ولم تكن ثمة قاعدة واضحة تنظم علاقة الزعر فيما بينهم ، فعندما ينزل الظلم العام يتحد جميع الزعران ضد الحكومة ، وكانوا يعبرون عن وحدتهم تلك ، في الظروف العـادية ، « بعرض عسكري عـام » يقيمونه ، أو بولائم جماعية كما حدث مثلاً عندما أقام زعران الميدان وليمة كبرى في ذي الحجة سنة ٩٠٢ هـ / أغسطس سنة ١٤٩٧ م لزعر الشاغور والمزابل بمال أخذ غالبه من المحتاجين والمستورين على وجه الحياء والقهر[١] .

ولا شك أن النواب الذين لم تكن تسعدهم هذه الصداقة الحميمة بين الزعران كانوا يسعون لإثارة الشقاق والخلاف ، وبذر بذور الفرقة بين صفوفهم أملاً في إضعاف شوكتهم . بالمقابل فإن الزعران لم يكونوا من الغباء بحيث تخفى عليهم أمثال تلك الحيل ، لأنهم كانوا يعـرفون عدوهم الحقيقي، ولذلك كانوا يحرصون دائماً على الاتحاد ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، لكنهم لم يكونوا ينجحون في ذلك كـل مرة . نظراً لوجـود عوامل الصراع والاحتكاك فيما بينهم ، والتي منها تجـاور مناطقهم ، وما ينشأ عنه من صراع فردي بين الزعران سرعان ما يعمهم جميعاً ، ومنها ــ كما قدمنا ــ مكائد الحكام ، بل إن منها ما يرجع في أصوله إلى الخلاف التقليدي الجاهلي بين القيسية واليمنية (ذلك أن قبائـل العرب كلها ، كانت تنتمـي في أصولها ، أو تدين بالولاء إلى القيسية أو اليمنية ، وهذا ما كان يعرف بالعصبية القبلية التي قضى عليها الإسلام ، ثم عادت للظهور بشكل سافر في العهد الأموي) .

---

(١) مناكهة ١/١٨٠ .

وأخيراً فإنه يصعب ضبط جماعات فوضوية مسلحة ، فلهذه الأسباب مجتمعة كانت تنشأ الصدامات الطاحنة بين الزعران بين الحين والآخر . وكان أشدها هولاً تلك التي كانت تقوم بين زعران الشاغور وزعران الميدان ، وتلك التي كانت تقوم بين زعران الشاغور والمزابل ، أو بين زعران الميدان التحتاني والميدان الفوقاني ، ثم تعقب ذلك محاولات للصلح ، وغالباً ما كانت تكلل بالنجاح .

فقد اقتتل أهل القبيبات الفوقانية، وأهل ميدان الحصى قرب جامع منجك ، وكان سبب القتال الخلاف الجاهلي بين قيس ويمن .وقد نكل الحاجب بزعران القبيبات لأنهم بدؤوا القتال ، ثم توسط بعضهم في الصلح ، وأولموا وليمة اشترك فيها جميع الزعران ، لكن زعر القبيبات زحفوا ثانية على أهل ميدان الحصى ولم يحصل للوليمة نتيجة[١] .

ومن أمثلة الصراع الذي كان الحكام يلعبون دوراً فيه ، ما كان من اقتتال زعران الشاغور وزعران المزابل . ذلك أن «دوادار[٢] السلطان» دعا الأولين إلى إقامة عرض أمامه في إصطبل دار السعادة ، ثم سمح لهم بالتجول في بقية الأحياء ، وعندما وصلوا إلى حي المزابل ، شعر زعرانها بالتحدي ، فقتل جماعات من الفريقين ، وأغلقت الأسواق ، كالعادة[٣] .

أما عن الصراع الرهيب بين زعران الشاغور والميدان فقد انفجر في ذي القعدة سنة ٩٠٢ هـ / يوليو سنة ١٤٥٧ م عندما اقتتل الغوغاء من الفريقين ، وكان ميدان القتال مقبرة الباب الصغير الواسعة ، فتدخل العلماء بين الفريقين وأصلحوا بينهما .

---

(١) مفاكهة ١/٢٧ وما بعد .
(٢) انظر الفصل السادس .
(٣) مفاكهة ١/٩٢ .

وفي المحرم سنة ٩٠٣ هـ / أغسطس سنة ١٤٩٧ م زحف زعران الميدان على أهل الشاغور واستمر القتال إلى ثلث الليل ، وفي اليوم التالي زحف أهل الشاغور على السويقة (حلفاء الميدان) بالنشاب والهدم إلى قريب الظهر ، وبعد أيام تم الصلح وسكن الشر ... ثم لم يلبث أن عاد بسبب مرور طائفة من زعران الشاغور على الميدان ، وإظهارهم عناداً كبيراً لأهلها ، فاقتتلوا ، وكان سبب مرور زعران الشاغور هذا ، أنهم كانوا « في استقبال » أحد الحكام ، فأضافوا قوة إلى قوتهم[1] .

وهكذا كانت العلاقة بين الزعران تمر من الصلح إلى الصدام ومن الصدام إلى الصلح .

٢ ـ علاقة الزعر بالحكام :

تتصف هذه العلاقة بالغموض الشديد والتعقيد ، بحيث يصعب إيجاد المبدأ العام الذي كانت تسير عليه .

ذلك أن هذه العلاقة كانت تتحول من الوئام إلى الخصام بسرعة غريبة ثم تعود إلى الوئام من جديد ، وهكذا ، لأن أحداً من الطرفين لم يكن ينظر بثقة أو احترام إلى الطرف الآخر ، وإنما كان يتصرف بحسب مصلحته ، ومن هنا كان عدم الاستقرار والثبات .

ويمكن من خلال تتبع أخبار الزعران في دمشق مع الحكام أن تبين الخطوط العامة التي كانت تسيرها .

---

(١) مفاكهة ١/ ٢٣٢ .

فقـد كان الزعران يشكلون القـوة الرئيسية في دمشق ، وكانت تضاهي قوة النائب في كثير من الأحيان ، إن لم تتفوق عليها ، ولذلك حرص النواب دوماً على عدم مواجهة الزعران متحدين ، وعلى إبقاء قدر معين من الخلاف بينهم ، ولو أن الزعران تمكنوا من الاتحاد الدائم ، لكان لهم مع الحكام شأن آخر .

ومن ناحية أخرى كان الزعران يؤثرون بشكل واضح في قـوة النائب نفســه ، ولذلك حرص النواب على إبقاء نوع من المـودة مع الزعران ، للاستعانة بهم في حالات التمرد والثورة كما حدث في فتنـة أقبردي الدوادار سنة ٩٠٣ هـ / سنة ١٤٩٨ م الشهيرة ، فلقد حاول كل من آقبردي ، ونائب القلعة استرضاء الزعر بجميع الأساليب ليقفوا معه حتى النهاية ، كما شكل الزعران القوة الرئيسية في الجيش الذي شكله جانبردي الغزالي إبان ثورته على العثمانيين .

وانطلاقاً من المبـدأ السابق : فقـد كان الزعران يشاركون في الاستقبالات والاحتفالات الرسمية ، كما كان يطلب إليهم — بين الفينة والأخرى — أن يعرضوا قواتهم ليستعين بهـا النائب على إرهـاب أعدائه[1] ، حتى إن حاجب دمشق سنة ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م جانبردي الغزالي وبّخ نائب دمشق « على تطميعه أهل الزعارة »[2] .

وأحياناً ، كان أركان الحكومة ، ينزلون « ضيوفاً » على الزعران « ويأمرونهم بالتزيين » لمرورهم في أحياء الزعران .

(١) حول استعانة الحكام بقوات الزعران ، انظر مفاكهة ١/ ٢١٢ ، و ٢٤٥ و ٢٦٢ و ٢٧٨ و ٣٣٠ و ج ٢/ ١٠٥ .

(٢) مفاكهة ١/ ٢٩٥ .

وبالمقابل ، فقد حرص هؤلاء على الإبقاء على أحسن العلاقات مع النائب وحكومته ، لأنهم بذلك كانوا يضمنون سيطرتهم على الشعب ، ويضفون على أعمالهم نوعاً من الشرعية على اعتبارها صادرة برضى الحاكم وموافقته .

ولعل أهم صفة توصف بها العلاقات بين الزعران والحكام هي الغدر من جانب الحكام ، لأن هؤلاء كانوا يعرفون أنه يصعب عليهم الانتصار على الزعران بالمواجهة ، إذن فلا بد من القضاء عليهم بالغدر .

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو « هل كان المماليك عاجزين عن استئصال شأفة الزعران نهائياً ، ولماذا لم يفعلوا ذلك إن كانوا قادرين ؟ » .

والجواب عن ذلك يتعلق بطبيعة حكم المماليك والتركيب الاجتماعي للزعران ، فهؤلاء لم يكونوا يرون فارقاً كبيراً بينهم وبين الحكام ، ولذلك سمحوا لأنفسهم مشاطرتهم بعض المغانم التي كانوا يستولون عليها من الشعب قهراً .

ومن جهة أخرى ، فإنه لم يكن في مصلحة حكام دمشق أن يبيدوا قوة يمكن أن تحقق لهم أحلامهم ، فتجعلهم سلاطين ولو لبضعة شهور ، كما حدث للغزالي مثلاً .

وأخيراً فإنه طالما أن وجود الزعران ، إنما هو نتيجة طبيعية لأوضاع دمشق السياسية والاجتماعية ، فما هي فائدة القضاء عليهم إذا كان المجتمع قادراً على تقديم المئات منهم كل يوم !! .

لقد كانت جذورهم تمتد إلى الشعب الذي كان يغذيهم باستمرار على غير قصد منه أو رغبة ، كما كان النظام القائم يمدهم بأسباب البقاء .

إن وجود الزعران كان يحمل في طياته وجود الشعب نفسه ، فلقد كانوا يسمعون صوت الشعب للحكام باللغة التي يفهمونها ، لغة القوة والأمر الواقع ، ولقد كانوا يعبرون عن روح الشعب بشكل من الأشكال رغماً عن كل الانتقادات التي كانت توجه إليهم من الشعب والحكام على حد سواء ، بحيث أصبح من المحـال القضاء عليهم نهائياً إلا في ظـل حكومة قوية ورشيدة .

لذلك استمر وجـود الزعران رغم كـل شيء ، وعلت كلمتهم ، وأصبحوا قوة كبرى يحسب لها ألف حساب ، وكانت المشكلة الكبرى أنهم كانوا يضطرون الشعب لأن يدفع غالياً ثمن الخدمات التي أدوها له بحيث أصبح يؤثر التخلص منهم ومن خدماتهم ، لقد كانوا يدافعون عن مطاليبه أحياناً ، ويلتقون معه ضد الحكام ، ولكنهم ـ بالمقابل ـ كانوا يذيقونه الويلات كل يوم ، فيعطون الحكام مبرراً « لكبس » الحارات والدور وإحراقها ، بحجة أنها للزعران أو أن الزعران اجتمعوا فيها .

ولذلك كله ، كان الحكام يبطشون بهم ليتخلصوا من زعمائهم القدامى الذين اشتد عودهم، وليستبدلوا بهم زعماء جدداً يسهل التعامل معهم ، في الوقت الذي يتقربون فيه إلى الشعب بعملهم هذا ، ويحفظون كرامتهم في أعين الشعب الذي كان يعرف ويسمع كل ما يدور حوله .

وبوجه عام ، فإنه عندما كان يزداد الظلم على الشعب فإن الزعران كانوا يلتقون معه ، شأنهم في ذلك شأن العامة ، وفي الحالات العادية

يعودون إلى جبروتهم وصلفهم ، وعلى حد تعبير ابن طولون « تراهم يأكلون الطيب ويشربون المسكر ، ويفسدون في نساء المسلمين ، وهم يطمعون في الحكام ، ولمساعدتهم لهم على المصادرات ، ولا يمشون إلا وعلى أوساطهم الخناجر الطوال المذهبة »[1] .

وسنضرب أمثلة واقعية تجعل الصورة التي حاولنا رسمها أكثر وضوحاً وحيوية .

ففي يوم الخميس ١٤ جمادى الأولى سنة ٩٠٧هـ-٢٦ نوفمبر سنة ١٥٠١ م اجتمع أهل حارة ميدان الحصى والشاغور بمصلّى العيدين وتحالفوا على النائب وجماعته لكثرة ظلمهم .

وفي اليوم المذكور وقع أهل الشاغور ببعض جماعة النائب ، وأرادوا إعدامه ، فبلغ النائب « قانصوه » فأخرج إليهم جماعة ، ثم علت كلمة العوام والزعر ، وطمعوا في النائب ، فأرسل إليهم نائب القلعة وبعض الأمراء ، فلم يلتفتوا إليهم .

وأصبحوا يوم الجمعة وقد اجتمعوا بالسلاح ، ثم اجتمعوا يوم السبت بجماعة آخرين ، وتحرشوا « بالترك » أي الحكام المماليك ، وأقاموا المتاريس في الحارات ، ثم هاجموا الحكام الذين تبين خوفهم منهم ، وعندما اشتد الخطر على النائب قانصوه وأخيه « جان بلاط » وعجز أمام الزعران عجزاً تاماً ؛ أرسل إليهم نائب القلعة والحجاب والشيخ تقي الدين إلى المصلى ، فاجتمعوا بهم هناك ، فطلبوا من النائب

(١) إعلام ١٧٨ ، مفاكهة ٢٩٢/١ .

ترك المشاهرة وترك الرمي على البيوت ، وقتل البلاصية ، فأجابوهم إلى ذلك ، ثم ذهب الزعر » وقد علت شوكتهم . وفي صبيحة يوم الجمعة طلب النائب أكابر كل حارة « وطيب خواطرهم »[1] .

فهذه صورة عن دورهم الإيجابي ، وما أقل هذا الدور . أما صورتهم الحقيقية الغالبة ـ صورة الإجرام والكبر والعتو ـ فهي تملأ مؤلفات المؤرخين المعاصرين لهم في دمشق ، كما في القاهرة .

فعندما يشعرون بضعف سلطة الحكومة في دمشق كانوا يظهرون قوتهم بشتى الأساليب .

ففي شهر جمادى الآخرة سنة ٩١٠هـ / نوفمبر سنة ١٥٠٤م عندما شاع بدمشق وجود قلاقل في القاهرة؛ حضر القضاة إلى مصلّى العيدين، وأحضروا الغوغاء وأكابر الزعر ؛ وحلفوهم أن يكونوا من جماعة السلطان ، وبعد أسبوع اتفق الرأي على عرض المشاة من كل حارة إرهاباً للعدو ، فازداد الزعر طغياناً على طغيانهم ، وتيقنوا عجز « أرباب الدولة » .

ولذلك قام كبير زعران الشاغور المشهور بـ « أبي طاقية » في يوم الخميس التالي ، وجمع زعر الغوطة وما حولها ؛ وزعر بقية حارات دمشق ، وطبخوا أطعمة كثيرة ، وخرجوا بكتائب عسكرية تضاهي عسكر الدولة إلى أن وصلوا إلى الميدان الأخضر ؛ فشعر المماليك بأنهم أقل منهم ؛ وعلى حد تعبير ابن طولون استثقل الترك بأنفسهم ؛ وخلع

---

(١) إعلام ١٤٣ .

(أي أهدى خلعة) على أبي طاقية وجماعته ، ثم رجعوا وقد « شاطوا وعاطوا ، ولم يبق للمماليك عندهم حرمة »[1] .

وعندما دخل « قانصوه البرجي » إلى دمشق ، نائباً لها ، خرج لاستقباله زعر الصالحية بالسلاح الكامل ، فمروا على ميدان الحصى ، واعتدوا على أهلها ، وعندما عادوا مع النائب قال لهم : من أمركم بالخروج إلى ملاقاتي ؟ فسكتوا ، فأمر بتوسيط[2] كبيرهم ، ويدعى « الجاموس » ثم جرد جماعته من السلاح .

وخوفاً من أن يثور بقية الزعر لهذا الغدر ، قام مباشرة باستدعاء كبير زعر الشاغور ، وعاتبه ، ولاطفه ، وخلع عليه ، وفعل الشيء نفسه مع « أكابر زعر » كل حارة .

وبعد أن اطمأنوا إليه فاجأهم بتوسيط كبير زعر الميدان واثنين معه ، فاشتد خوف كبار زعر الحارات ، فأقاموا فيها المتاريس في الحال، ثم هاجم النائب الشاغور ، فهرب زعرها ، وقتل شيخ زعر القراونة ، الأمر الذي اضطر الزعر للاستنجاد ببقية زعر الحارات ، فأنجدهم زعر السويقة والميدان ، ولكن النجدات ـ على ما يبدو ـ لم تصل في الوقت المناسب ، بل وصلت بعد « خراب الشاغور ونهب بيوته »[3] .

وبالرغم من ذلك بقيت كلمتهم عالية ، وسرعان ما استعادوا قوتهم،

---

(1) مفاكهة ١/٢٨٣ ، إعلام ١٦٧ .
(2) التوسيط : هو ضرب الرجل من أوسطه بالسيف ، فيتحول فوراً إلى نصفين ، انظر فيما يلي أنواع الإعدام .
(3) عن هذه الحوادث انظر : إعلام ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، ومفاكهة ١/٢٤٧ .

وكانوا يستغلون الخلافات بين الحكام ليصلوا إلى مآربهم . فعندما جاء دوادار النائب خفوا لاستقباله ، نكاية بنائب القلعة الذي كان على خلاف مع هذا الدوادار .

وقد بلغت قوتهم ذروتها عندما دخل « سلطان الحرافيش » ابن شعبان إلى دمشق قادماً من القاهرة ، حيث كان « الأوباش حولـه ، والصفاقات والطبول تضرب بين يديه ، والأعلام الصفر عليه »[1] .

ولم يقتصر الأمر على استقباله فحسب ، بل تعداه إلى زوجته التي خف لاستقبالها نحو مئتي امرأة « بخرق صفر ملفوفة على عصائبهن ، وهن ركوب حولها ، إلى أن وصلت إلى بيتها » وكان سلطان الحرافيش هذا قد اجتمع بالسلطان الغوري الذي خلع عليه وأصلح بينه وبين زوجـه .

وهذا يبين بوضوح طبيعة العلاقة بين الحكام والزعر .

والخلاصة ، فقد كان الزعر يدّعون أن وجودهم يستند إلى مبرر شرعي ، وقد فرضوا أنفسهم على الشعب مستفيدين من شدة بأسهم وضعف الحكام .

٣ ـ الزعران في بداية العصر العثماني :

استمر وجود الزعران في العصر العثماني ، لكن دورهم الاجتماعي

---

(1) عن جميع حوادث الزعر انظر المفاكهة ١/١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ، ٢٤٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٣٣ . ج ٢ ص ٢٢ حيث تجد نماذج غريبة من طغيان الزعر .

ضد ظلم الحكام تراجع بسبب طبيعة الحكم العثماني الذي بطش بهم منذ الأيام الأولى ، لأن العثمانيين ــ وقد كانوا يحكمون امبراطورية مترامية الأطراف ــ لم يكونوا يرغبون في وجود قوات محلية تضاهي قواتهم في مراكز الولايات ، ولا تأتمر بامرهم . ولذلك انحصر بأس الزعران فيما بينهم ، أو على الشعب .

فعندما وصلت أخبار هزيمة مرج دابق ، داروا في البلد ، وقتلوا خلقاً كثيراً ، واستمروا سادة دمشق ، ينهبون ويقتلون ، وأهل البلد في خوف عظيم منهم ، ومن توجه السلطان سليم إليهم[1] ، وفي اليوم التالي داروا على القضاة يريدون قتلهم ، لأنهم كانوا يحرضون الشعب عليهم .

وأخيراً ، وفي شهر صفر سنة ٩٢٣ هـ / مارس سنة ١٥١٧ م حل بالزعر مالم يكن في حسبانهم ، فقد استدعى والي دمشق العثماني، جميع أهل الحارات ، وألزمهم بتحمل مسؤولية زعرانهم ، وكتب اسم الرجل الكفيل ، والأزعر الذي كفله ، فكانت تلك أكبر ضربة تلقاها الزعران في بداية العصر العثماني ، ثم تتالت الضربات .

فقد « خوزق » الوالي في العام نفسه أزعراً من الصالحية ، وكانت هذه أول مرة « يخوزق » أزعر فيها ، وكان قصد الوالي إرهاب زعر الصالحية ، ثم وجه لكل حارة من حارات دمشق « خازوقاً » ليفعل بها ذلك .

وبعد أيام خوزق كبير الحرامية المدعو « زغيب » على باب المزابل خارج باب الفراديس[2] .

---

(١) مفاكهة ٢/٢٤ ، ٢٧ .
(٢) المفاكهة ٢/٥٨ ، ٦٢ .

ولكن الظروف عادت وتحولت ثانية لصالح الزعران ، ذلك أنه عندما تولى جانبردي الغزالي نيابة دمشق من قبل السلطان سليم أحيا كثيراً من عادات المماليك ، ولما كان ينوي الاستقلال عن العثمانيين ، فقد قرب إليه الزعران الذين علت كلمتهم في عهده علواً كبيراً . فقد تحوّل حفل عادي أقامه أحد الزعران إلى مظاهرة عارمة للزعران جميعاً، دعا فيها الشباب من حارات دمشق وبرزة وحرستا ، واجتمعوا بالصالحية « بالعدد الكاملة ، ثم تجولوا في البلد ، واصطدموا مع زعران حارة المزابل ، لأنهم يمنية ، ثم عادوا إلى الصالحية ومعهم الطبول والزمور والمغاني .. »[1] .

وعندما أعلن الغزالي ثورته ، حاصر قلعة دمشق ومعه شباب أهل الحارات من الشواغرة والصوالحة، وخاطب الزعران مخاطبة خبير فقال :

« لا تقاتلوا معي لأجلي ... بل خوفاً على حريمكم » ثم حلفوا ليكونن معه على « الأروام » .. وقرب برزة سقط الغزالي ، وسقط معه حوالي ثلاثة آلاف أزعر[2] ، فتراجع دورهم ، وانحسرت قوتهم ، لكنهم لم يلبثوا أن عادوا للظهور بوضع يختلف كل الاختلاف عن وضعهم السابق في عهد المماليك .

(١) مشاكهة ٢/١٢٤ .
(٢) إعلام ٢٣٦ .

ثانياً البيت الدمشقي :

١ ـ الأسرة وتقاليد الزواج :

كان الشاب إذا أراد الزواج يفضل العروس كثيرة المال والجهاز ، فيرسل إليها ذويه ليخطبوها له .

فإذا ما تمت الخطبة ، وأزف موعد عقد القران ، يرسل أقرباء الزوجين وأصدقاؤهما لحماً وطعاماً على رؤوس الحمالين ليراه الناس ، ثم يقال : « هذا عشاء فلان » ويستقر هذا الطعام أخيراً في دار أهل الزوجـة .

وكانت أفراح علية القوم تتصف بالإسراف ، فعندما عقد نائب دمشق سيباي لابنته على محمد بن السلطان الغوري ، أنزل من القلعة عشرين ألف دينار في عشر أكياس ، في عشرة صدور (صينية من نحاس) على رؤوس عشرة حمالين ، وقد زفت من باب القلعة ، ومشى في الزفة الأمراء والقضاة إلى باب الحديد ، ثم باب النصر ، فدار العدل حيث كشفت أمام سيباي ، فأمر بإدخالها البيت ، وقدم للضيوف شراباً[1] .

وبعد العقد يجتمع أهل المحلة ، صغيرهم وكبيرهم ، ويحملون جهاز العروس على البغال ، مع جلبة كثيرة ، ويتوجهون به إلى محـلة الزوجة ، وهناك يدافعهم أهل حاراتها ولا يسكتونهم من الوصول إلى دار الزوجة إلا إذا قدموا عدداً من الأغنام هدية لهم ، فيرد أهل الزوج بأنهم لن يأتوا بالأغنام إلا بعد أن يقدم لهم أهل الزوجة ضيافة حافلة ، فيذهب هؤلاء إلى بيوتهم ليعدوا الطعام .

وبعد الأكل ، وتقديم الأغنام ، يعمد أهل الزوجة إلى عرض الأثاث ، ونشر المتاع على ظهور الدواب ، ورفع الحلي على رؤوس الحمالين ،

---

(١) إعلام ٢٠٦ .

ويختلط الرجال والنساء في الأزقة والأسواق ، « رافعين الصوت بالزغاليط .. » .

فإذا كانت ليلة الدخول عمد أهل حارة الزوجة إلى إقامة الولائم ، وكل منهم يحاول أن يبز جاره بما يقدم على مائدته ، ويُدعى لهذه الولائم الحكام والأمراء والأقرباء ، وذلك بحسب حالة الزوجين ومنزلتهما .

وبعد الطعام ، ومغادرة الأمراء ، تغلق الأبواب على الضيوف والأصدقاء والمقربين ، ولا يمكنون من الخروج حتى يدفعوا « النقوط » فإذا دفع أحدهم شيئاً نودي عليه ، ويسمونه « شاباش » فيقولون « شاباش يا فلان » أي « نقوطك » يا فلان[1] .

وقد جرت العادة ، أن يغرر المنادي بالضيوف ، فيقول « أخلف الله عليك يا فلان ، هذا أشرفي (دينار) » في الوقت الذي قد يكون فيه المبلغ المتبرع به « نصف فضه » (١/٦٠ من الدينار) فيدفع بعض الضيوف ويتبرعون بدينار حياء وخجلاً .

وبعد الوليمة يتوجه الجميع إلى الحمام على ضوء الشموع وسط تهليل الأصدقاء والمحبين ، وهنالك يغتسل الزوج ، ويلبس ثيابه ، ثم يسيرون معه إلى دار الزوجة وينصرفون .

أما النسوة ، فقد كن يتزين ويجتمعن في بيت الزوجة، ثم يستقبلن العريس بالزغاليط على ضوء الشموع ، فتعضده اثنتان من قريباته ، ويجلسنه في مكان مرتفع وسط حفل ليس فيه إلا النسوة فتتقدم كل امرأة منه ، وتلصق الدراهم بين عينيه[2] .

---

(١) نسمات الأسحار لعلوان الحموي ، مخطوط ، ج ١ ورقة ٢٠٨ .
(٢) المصدر السابق ١ / الورقة ٢٠٩ .

ثم تخرج العروس وهي تضع على رأسها ما يسمى بـ « الشربوش » وهو غطاء يشبه الطربوش ، وتقف إلى جانب الزوج الذي يبادر إلى رفع « الجلاية » عن وجهها ، وهي « تتقصف وتتكسر » ثم تدور ، وكلما دارت مرة لصق الزوج ومن معه الدراهم على جبهتها وعلى خديها .

ثم تذهب الماشطة بها إلى غرفة ، وتخلع عنها ثيابها ، وتضع عليها ثياباً أخرى ، وتلبسها عمامة كبيرة كعمامة القاضي ، وتمسك سيفاً مسلولاً بيدها ، فيأخذ زوجها السيف منها ، ويضربها ببطنه ثلاث ضربات على رأسها ، علامة الخضوع .

وفي نهاية المطاف ، وعند توجه الزوجين إلى غرفتهما الخاصة ، يجدان أم العروس وقد حالت بينهما وبين الدخول ، إلا أن يمرا من تحت رجليها كرمز للخضوع .

وأخيراً وبعد أن يستقر الزوجان في غرفتهما ، تراقبهما النساء من كوات أعدت لهذا الغرض ، وتستمر المراقبة حتى الفجر ، فإن لم يسمعن لهما صوتاً طرقن الباب عليهما « وحركن عزمهما » ، وقد علمن الزوجة ــ مسبقاً ــ الممانعة ، وحرضنها على « عدم المضاجعة » و « ألبسنها سراويل أحكمن عقدها وربطها » ولا يغادرن أماكنهن إلا بعد نجاح الزوج والتيقن من عفاف الزوجة[1] .

أما إذ افشل الزوج في عمله ، فإن أمره ينكشف ، من ذلك مثلاً أن المحب الأسلمي ــ كاتب السر بدمشق ــ تزوج في سنة ٩٠٤هـ/١٤٩٩م

(١) المصدر السابق ١ / الورقات ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ .

ابنة المزلق ـ البكر ـ ولم يستطع « أخذ وجهها » بالرغم من مضي عشرة أيام على الزواج[1] .

وهناك من يصنع لعرسه « مرسحا » ويدعو المغنين ، ويجتمع الرجال بالنساء ، معاً[2] .

أما المهور ، فقد كانت تتفاوت حسب الحالة المالية للزوج ، وقد رأينا مثلاً أن مهر ابنة سيباي كان عشرين ألف دينار .

في حين تزوج القاضي رضي الدين الغزي بمئة وخمسين ديناراً ذهبياً ، ولم تكن عروسه تتجاوز الثالثة عشرة .

وتزوج قاض آخر بمبلغ مئتي دينار .

وعندما دخل سيباي دمشق ، طلب منه أحد العوام مبلغ عشرة دنانير ليرد به زوجته .

ومن جهة أخرى ، دفعت امرأة إلى النائب مبلغ مئة وعشرين دينارا ليطلقها من زوجها[3] .

أما عن وضع المرأة في الأسرة الدمشقية ، فقد كان حسناً بوجه عام كما يفهم مما أورده المؤرخون .

وقد كانت المرأة تتمتع بقسط وافر من حريتها ، وكانت تمارس هذه الحرية بالطريقة التي كانت تعتقد أنها أفضل بالنسبة لها .

---

(١) مفاكهة ١/٢٠٧ .
(٢) نسمات الأسحار ورقة / ٢١٢ .
(٣) عن هذه الحوادث انظر مفاكهة ١/٢١ ، ١٣٤ ، ٣٠٣ ، ٣٥٦ .

من ذلك مثلاً ، أن ابنة الخواجا شمس الدين الشويكي شكت إلى النائب بأن زوجها بدر الدين الشويكي « عنين » وأنها بكر ، وطلبت منه التفريق بينهما ، وقد كان بوسعها اللجوء إلى القضاء ، لكن علمها بأن الحكم الشرعي في حالتها هو إمهال زوجها سنة كاملة : جعلها تتجاوزه إلى النائب (وقد ألمحنا إلى ذلك في فصل القضاء) ولم تكتف بذلك ، بل اصطحبت جماعة لإقناع النائب الذي وافق على طلبها .

وقد تزوج جمال الدين بن طولون امرأة يبدو أنها كانت معجبة بغيره ، وهو « ديوان القلعة » فتعاديا لأجلها ، فما وسع ابن طولون إلا تطليقها ، فتزوجها الأخير .

وعندما سافر إلى القاهرة ، خانته مع « نقيب القلعة » طومان باي، فلم يسعه إلا تطليقها وإعادتها إلى أهلها ، دون أن يقع عليها شيء[1] .

ويتحدث ابن طولون ، عن أرملة شهاب الدين المحوجب التي تزوجت محب الدين الشويكي ، وهو رجل أقل حسناً وجاهاً من زوجها، لكنه أصغر سناً ؛ وهذا وجه ميلها إليه ، وأدخلته على ولديها وفي منزل زوجها ، وفرحت به ، وفرقت على جماعته مالاً ، وخرجت بسببه عن حيز العقل .

وتزوجت أخرى على زوجها ، وهي في طريق الحج ، فاضطر « زوجاها » إلى دفع مبالغ من المال للنائب ، أما هي ، فجاورت بمكة ولم تعد .

---

(١) مفاكهة ١/١٣٤ ، ٣٠٨ .

كما تنازلت أخرى عن جميع حقوقها مقابل تخلصها من زوجها .

ومن مظاهر حرية المرأة أن أم القاضي الشافعي الولي الفرفوري سافرت إلى مصر لتشفع في ولدها المسجون في دمشق ، وقد نجحت في مسعاها[1] .

وعندما سافرت زوجة القاضي شرف الدين بن عيد ، ودعها إلى القاهرة القاضي محب الدين بن القصيف راكباً أمام محملها ، كما تودع الرجال[2] .

إن هذه الحوادث ـ وإن بدت فردية في الظاهر ـ إلا أنها تبين أن المرأة لم تكن فاقدة لحريتها وشخصيتها في العصر المملوكي الأخير .

وإلى جانب الزوجة كانت توجد الجواري ، وقد كانت الجبيلات منهن يبعن في « سوق برا » تحت القلعة ، ومن كن دون ذلك جمالاً كن يبعن في « التكة » قرب سوق جقمق يومي الاثنين والخميس .

أما الجواري فائقات الحسن ، فقد كن يبعن في « سوق الشيخي » ولهن دلال خاص بهن يسمى « دلال الجواري »[3] .

وكان بعض الرجال يعتق جاريته ويتزوجها ، كما فعل سيباي ، حينما تزوج معتوقته أم ولديه ، وتذكر إحدى الوثائق بأن حسن حلبي

---

(1) انظر : مفاكهة ٣١٣/١ ، ٤/٢ ، وانظر « مشوش حلب » في مركز الوثائق التاريخية ورقة ٤ .
(2) مذكرات يومية ورقة ٦ / أ .
(3) مخطوط أسواق دمشق لابن المبرد ، نشره حبيب الزيات في مجلة المشرق العدد ٣٧ لسنة ١٩٣٩ ص ٢٧ وما بعد ، وانظر أسواق دمشق في الفصل الخامس .

قد أعتق جاريته المدعوة « علشاه » زوجة محمد بن شمس ابتغاء لوجه الله ، في شهر جمادى الأولى سنة ٩١٣ هـ[١] / نوفمبر سنة ١٥٠٧م .

ويذكر النعيمي في مذكراته وفاة سرية القاضي العجلوني أم أولاده[٢] ، أي أن عدداً من الجواري كن ينافسن الزوجات ، وقد أدى هذا ــ بطبيعة الحال ــ إلى نوع من اختلاط الأجناس ، ولكن على نطاق ضيق .

ب ـ المطبخ الدمشقي :

قد يبدو غريباً أن أهل دمشق ، في نهاية العصر المملوكي كانوا يؤثرون شراء الطعام الجاهز بدل الطبخ في بيوتهم ، وذلك لارتفاع أثمان الحطب .

وكانت تباع جميع المآكل في الشوارع ، كاللحم المطهو ، والناس يبعثون في طلب ما يحتاجون إليه من السوق .

ويقوم في أماكن كثيرة ــ في طول المدينة وعرضها ــ طهاة أمامهم اللحوم المنوعة ، يطهون كل شيء ، وكل ذلك جيد ونظيف ، ويتنقلون في أنحاء المدينة حاملين متاعهم من موقد ومغلاة يغلي ما فيها ، وماء مثلج ، على موائد يركزها الواحد على رأسه .

أما الزبائن ، فيجلسون على صفات في الشوارع ، ليأكلوا على مهلهم ، والبائع ينتظر ، وما أقل ما كانوا ينفقونه على طعامهم ومطبخهم[٣] .

---

(١) نشوش حلب ورقة ١٦ .
(٢) مذكرات يومية للنعيمي ورقة ٦ / ١ .
(٣) دمشق في عهد المماليك ص ١٠٦ .

ولذلك فإنه عندما انتشر الوباء بدمشق سنة ٩١٩ هـ / ١٥١٣ م تجد أن سيباي أمر بإغلاق جميع المحلات ما عدا الخباز والطباخ[1] ، مما يدل على اعتياد أهل دمشق في طعامهم على ما يطبخ في السوق .

ولكن ذلك كله ، لم يكن يمنع وجود مطابخ خاصة في كل بيت .

أما عن أصناف المآكل التي كانوا يعرفونها في تلك الحقبة فهي كثيرة جداً ، وقد ذكرها ابن المبرد في مخطوط صغير له ، وقسم غير قليل من المأكولات لم يعد معروفاً اليوم[2] .

جـ ـ الحمام الدمشقي :

١ ـ حمامات دمشق :

كان في دمشق في أوائل عصر المماليك حوالي خمسة وثمانين حماماً ، يقاربها ثمانون حماماً في القاهرة في الفترة نفسها ، أما عدد هذه الحمامات في أواخر عصر الدولة ، فإنه ليست لدينا معلومات محددة عنه ، ولكن ما ذكر منها عرضاً يتجاوز الستين حماماً كانت صالحة للعمل ، وبطبيعة الحال فإن العدد الفعلي هو أكثر من هذا العدد ، ولا يقل ـ برأينا ـ عن ثمانين حماماً[3] .

وهذه هي أشهر حمامات دمشق في مستهل القرن السادس عشر :

---

(١) مفاكهة ١/٣٧٨ .

(٢) المخطوط اسمه (الطباخة) ومن المآكل التي ذكرها : الفولية والسماقية والسفرجلية والشيشبرك والتلقاسية واللبنية والليمونية والهليونية والهريسة والجوذابة والتفاحية والبورانية والمشبك ...

(٣) خطط القاهرة للمقريزي ، طبعة القاهرة سنة ١٢٧٠ ج ٣ / ص ٨٠ ، وعدة الملمات في تعداد الحمامات ، مخطوط لابن المبرد ورقة ١ ـ ٣ .

١ ــ حمام ابن الفرفور — جوبي المدرسة القيمرية
٢ ــ حمام ابن القصيف
٣ ــ حمام إسرائيل — في العمارة ، شمالي جامع الجوزة
٤ ــ حمام باب توما
٥ ــ حمام بيدمر — في ميدان الحصى
٦ ــ حمام بين النهرين
٧ ــ حمام تنكز — قرب جامع تنكز ، في الشرف الأدنى
٨ ــ حمام جكارة — في العقيبة
٩ ــ حمام الجوزة — قرب باب توما
١٠ــ حمام الحموي — في مسجد القصب
١١ــ حمام قايتباي — قرب حمام الحموي
١٢ــ حمام العين — في سوق ساروجا
١٣ــ حمام الصوفية — قرب تربة الصوفية ، في الشرف الأدنى
١٤ــ حمام النسر — في باب الجابية
١٥ــ حمام نور الدين — في مكان سوق الحميدية اليوم
١٦ــ حمام الحاجب — بالصالحية
١٧ــ حمام الراهب — جوار جامع التوبة
١٨ــ حمام الذهب
١٩ــ حمام الربوة

٢٠ـ الحمام الجديد — في منطقة القيمرية، قرب مئذنة فيروز[١]

٢١ـ حمام المدرسة الطيبية

٢٢ـ حمام سامي — في البدرائية

٢٣ـ حمام العلائي — بالعمارة

٢٤ـ حمام العين — شرقي الشامية البرانية ، بالعقيبه

٢٥ـ حمام الفلك — في طريق المزة

٢٦ـ حمام قصيفه — قرب جامع حسان

٢٧ـ حمام قصيفه — في قصر حجاج

٢٨ـ حمام الكاس — شرقي الشريفية ، قرب الأموي[٢]

٢٩ـ حمام الكمال — قرب القلعة

٣٠ـ حمام منصور ، والناصري ، والجوزة ، والورد ، والملك الظاهر .

أما في الصالحية ، فهناك حمامات : الزمرد ، والشبلية ، ومقرى ، والزهر ، والعلائي ، والركنية ، والقاضي ، والحاجب ، وعبد الباسط ، وابن العيني ، والحنفي ، والعرايس ، والعفيف ، والمقدم ، والنحاس ، والخواجا إبراهيم ، والجورة ، ثم هناك حمامات خاصة في البيوت الكبيرة ، وحمام السبع قاعات ، وحمام مقرا[٣] .

---

(١) اعتمدنا في تحديد مواقع الحمامات على ما ذكره ابن طولون عرضاً في كتابيه المفاكهة والإعلام ، وما ذكره النعيمي في الدارس في تاريخ المدارس جـ ٢ ص ١١٤ ، لأن مخطوط ابن المبرد منقول عن ابن عساكر ، ولا يتحدث فيه عن الحمامات التي كانت موجودة في عصره .

(٢) الدارس ١/٢٦٥ .

(٣) المروج السندسية ص ٣١ .

وهكذا فإن هذا العدد يقرب من ستين حماماً ، ويقول ابن كنان المتوفى سنة ١١٥٣هـ / ١٧٤٠ م : والآن لم يبق بالصالحية سوى خمسة حمامات : الحاجب ، والمقدم ، والعرايس ، والعفيف ، وعبد الباسط[١]. مما يدل على ما لحق بدمشق من خراب واضمحلال في العصر العثماني .

٢ ـ تقاليد الحمام الدمشقي[٢] :

خضع الحمام الدمشقي لتقاليد وأعراف خاصة ، لا لأنـه كان وسيلة من وسائل النظافة وصورة معبرة عنها فحسب ، بل لأنه كان يعتبر وسيلة من وسائل المتعة والانشراح كالمتنزهات تماماً بالنسبة لأهل دمشق ، وكان رواده يقضون ساعات طويلة فيه ، في الأكل والشرب واللهـو .

وقد كان بدمشق حمامات للرجال وأخرى للنساء ، وغالباً ما كان الحمام الواحد يخصص من الظهر إلى بعيد الغروب للنساء ، ثم تخصص بقية الفترة للرجـال ، وطبيعي ألا تكون في البيوت حمامات خاصة ، لارتفاع أثمان الحطب كما قدمنا ، باستثناء بعض الدور والقصور التي كان يملكها كبار الحكام الأغنياء .

فإذا أراد الرجل الذهاب للحمام كان عليه أن يعد مواد التنظيف سلفاً وهي : الصابون ، والسدر ، والأشنان .

---

(١) المواكب الإسلامية في الممالك الشامية ، مخطوط مصور لمحمد بن كنان ، وسنرمز له بـ « المواكب » لوحة ١٣ .

(٢) تحدث عن الحمامات اثنان من مؤرخي دمشق ، فأما أحدهما : فقد ذكرناه وهو ابن المبرد ومخطوطته حمامات دمشق ، وأما الثاني : فهو علوان الحموي في مخطوطه مصباح الهداية .

وعندما يهم بدخول الحمام يتفحصه القيّم ، فإن آنس فيه الغنى والوجاهة ، رحب به وتركه يدخل ، وإلاّ « شارطه » على الأجرة مسبقاً[1] .

ويدخل الرجل إلى « الجواني » فإن شاء اختار « مقصورة » خاصة به ، وإن شاء جلس مع غيره ، ولكل مكان أجر خاص .

وبعد أن يشرع في الاستحمام ، يخصص وقتاً للراحة واستعادة الأنفاس ، ويخرج ما معه من طعام ، ثم يستأنف الاستحمام ، فإن شاء اغتسل بنفسه وخرج ، وإن شاء استدعى من « يسعكه » أي يغسله بالأشنان أو السدر أو الصابون ، ولكلٍ قيّم خاص ، وأجرة خاصة .

وبعد الحمام يستريح الرجل في « البراني » ، وهناك يجامله الناس ، ويتبادلون معه عبارات مألوفة ، منها : نعيماً ، فيجيب بعبارة « أبوس إيدك » ، ومنهم من يقول : « قبلت إيدكم » فيجيب : « صحة وعافية » أو « طيب الله أوقاتكم » ، ويقول بعض الناس : نعيمك ، أو نعيمكم ، أو أول حمامك ، أو أول حمامكم .

وبعد تناول المرطبات يرتدي ثيابه ، وعند الباب يبدأ الحساب ، فإن كان استحم في مقصورة خاصة فعليه درهم ، وإلا فنصف درهم ، وإن « معكه » صاحب السدر أو الأشنان أو الصابون فلكل واحد منهم نصف درهم ، وإن حلق رأسه فللحلاق نصف درهم ، والبقشيش « نصف درهم » .

---

(1) حمامات دمشق ، الورقتان ٤ ، ١٠ .

وهكذا تتفاوت كلفة الحمام كلها للرجل بين نصف درهم فقط وحوالي أربعة دراهم[1] .

أما حمامات عليّة القوم والحكام ، وحمامات الأعراس ، فلها شأن آخر ، ولا تخضع لهذه المقاييس .

فعندما دخل السلطان سليم وجماعته إلى حمام الحموي في مسجد القصب ، أعطى لمن حلق له ٥٠٠ درهم ، ومثلها لمعلم الحمام ، ومثلها لمعلم الحمامين[2] .

أما النساء ، فقد كان لهن في الحمام شأن آخر .

فقد كانت المرأة تطلب من زوجها من الحناء والسدر شيئاً كثيراً ، وتبالغ في أجرة القيّمة ، وقد ينتهي بها الحمام إلى الخصام مع زوجها أحياناً .

وقد اعتدن أن يأخذن معهن الحناء ، والسدر ، والأشنان ، ودقيق الترمس ،وغيرها ، كما اعتادت « الموسرات » منهن أخذ « بقج » الديباج ، والأواني النفيسة ، والأطعمة المنوعة والفواكه ، ويلبسن أجمل ثيابهن ، لأنهن كن ينظرن إلى الخروج من البيت على أنه سبيلهن للنزهة والترويح عن النفس[3] .

أما إذا كان الحمام لنفاس أو عرس ، فإن بعض النساء ينفردن في

---

(١) حمامات دمشق ، الورقتان ٨٢ ، ٨٦ .
(٢) مفاكهة ٢/٣٢ .
(٣) مصباح الهداية ، ورقة ١٣٠ ـ ١٣٢ ، وآداب الحمام الورقة ٩٥ .

جناح خاص بهن في الحمام ، وتسمى جلستهن تلك بـ «الخلوة» ويترتب عليها مفاسد جمة .

وفي الحمام تظهر النساء عاريات على بعضهن ؛ وهذا هو وجه الاختلاف عن حمام الرجال ، وهذا محرم من وجهة نظر الشرع، ويأخذن معهن الجبن والسمك والليمون المكبوس وغيرها[1] .

ويستغرق حمامهن ـ عادة ـ طيلة الفترة المخصصة لهن ، وهي فترة ما بعد الظهر حتى الغروب .

وجدير بالذكر أنه لا يزال بدمشق إلى اليوم حوالي أربعين حماماً عاماً ؛ لكن غالب روادها من الغرباء عن دمشق .

---

(١) آداب الحمام ، الورقة ٢٦ ، ٥٩ .

ثالثاً : الحياة الاجتماعية :

أ ـ الحياة اليومية في دمشق المملوكية :

يمتاز الدمشقيون بشدة ولعهم بالأعياد والمناسبات التي كانوا يحيلونها إلى نزهات يقضون فيها وقتاً طويلاً في المتعة والانشراح ، مهما كان الفصل ، ومهما كانت المناسبة ، فإن لم تكن ثمة مناسبات ، تراهم قد أوجدوا مناسبة .

وما أكثر ما كانت دمشق كلها ، تغلق محلاتها من أجل حادثة ليست على جانب من الأهمية ...

فإذا جاء أوان زهر اللوز ، أو جاء وفد من القاهرة ، أو وصل المبشر بوفاء النيل ، أو ختن النائب ولده ، أو جرى قطع نهر ... أغلقت المدينة ، وخرج أهلها رجالاً ونساء .

وكانوا ينتظرون الأعياد الإسلامية كعيد الفطر ، والأضحى ، ويوم عاشوراء ، والمولد النبوي بفارغ الصبر ، بل إنهم كانو ايشتركون بأعياد الطوائف غير الإسلامية .

ولم تكن أعمالهم بالتي تعيقهم عن اغتنام فرص اللهو ، لأن اللهو والمتعة عندهم من الأمور الأساسية .

لقد كانوا مجتمعاً يكره البؤس والقنوط والاعتزال ، ويقبل بكليته على الحياة ، ليعب منها بقدر ما يستطيع ، رغم ما كان يتعرض له من نكبات وكوارث .

وقد كانت الحركة تدب في الأسواق مع شروق الشمس ، وتستمر إلى العصر ، حيث يأتي دور السرور والانشراح ...

فإن كان ثمة زينة في البلد ، كانت السهرات تتم في الأسواق التي تبقى مفتوحة طيلة الليـل ، وإلا انصرف الناس إلى المتنزهات المحيطة

بدمشق ، أو إلى ساحة تحت القلعة وسوق الخيل ، حيث يقضون هناك معظم الليل .

وقد كان في ساحة تحت القلعة عدد كبير من الباعة ، والمضحكين ، و « الغالاتية » الذين ينظرون في حظوظ الناس ، وأصحاب الألاعيب ، والمسامرين ، والقصاصين ، ويستمرون إلى طلوع ثلثي الليل[١] .

وكان لليل دمشق المملوكية جو خاص ، يشبه جو القاهرة ، وقد قسموا الليل إلى ثلاثة أقسام ، فعند مضي الثلث الأول يضرب على كل طبل من طبول القلعة الثلاثة ، وعلى الطبول الموجودة في أبواب البلد ، ضرب واحد ، وإذا مضى الثلث الثاني ضرب ضربتين ، فإذا ما جاء الثلث الأخير ، طلع المؤذنون على « منارة العروس » في الجامع الأموي ، وعلقوا القناديل ، فيضرب على كل طبل ثلاث ضربات ، ويسوق المؤذنون الثلث الأخير بالتسبيح حتى مطلع الفجر[٢] .

وقد منع العثمانيون هذه العادة ـ فيما بعد ـ ثم أعادها جانبردي الغزالي في جملة ما أعاد من تقاليد المماليك ، وفرح الناس بذلك ، ولا سيما العبّاد .

وكان أول من أوجد هذه العادة « الست خاتون » الأيوبية ، وقد بقي ضرب النوبة في القلعة إلى ما بعد سنة ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م أما ضربها على أبواب البلد ، فقد توقف بعد سنة ١٠٠٠ هـ / ١٥٩٢م[٣] .

ومما امتازت به دمشق عن غيرها ، أن أهلها لا يفطر أحد منهم في رمضان وحده أبداً ، فإن كان من الكبراء ، دعا الفقراء فأفطروا عنده ،

---

(١) نزهة الأنام ٦٣ .
(٢) المصدر السابق ٦٤ .
(٣) مفاكهة ٢/٨٤ والمواكب لوحة ١٠ ويقول ابن كنان المتوفى سنة ١١٥٣ هـ : « إن ضرب النوبة باق إلى الآن » .

وأما عامة الشعب ، فكان كل واحد منهم يأتي بما عنده من طعام ، ويجتمعون في المسجد ، أو ببيت أحدهم ، فيفطرون جميعاً[1] .

ومن الأعياد التي كانت تجتذب « عوام أهل دمشق » : « خميس البيض » وهو من أعياد النصارى ، وهو الخميس الذي يسبق عيد الفصح ، « وعيد الفصح » حيث كانوا يهرعون إلى طابق البرنيات في باب كيسان ، كما كانوا يسعون هناك أيضاً بمشاهدة سباق الخيل الذي كان يقام في ميدان البلكي ـ في منطقة كيوان اليوم ـ بالإضافة إلى طابق البرنيات .

وعندما جاء العثمانيون إلى دمشق ، أدخلوا معهم عادات[2] جديدة، لم تكن معروفة من قبل، وقد استمرت هذه العادات إلى اليوم.

منها المبالغة في الاحتفال بليلة النصف من شعبان ، ولم يكن أهل دمشق يحتفلون بها ، ولم يكن لها عندهم ميزة خاصة ، ويقول ابن طولون في هذا الصدد :

« وفي ليلة الاثنين ١٥ شعبان سنة ٩٢٦ هـ/٣١ يوليو سنة ١٥٢٠م أوقدت قناديل العمارة الخنكارية[3] والجامع الأموي جميعها ، كما جرت به العادة في هذه الدولة الرومية ، ولكن لم توقد مآذنهما إلاّ في هذه الليلة[4] .

ومما أدخله العثمانيون في عادات دمشق وتقاليدها ، المبالغة في الحفاوة بالشيخ محيي الدين ، فلقد بنى السلطان سليم على قبره مسجداً كبيراً وتكية ، وصار يعرف بالعمارة الخنكارية أو السليمية ، وهي التي

---

(١) ابن بطوطة ١/٦٤ .
(٢) مفاكهة ١/٣٣٧ ، وذخائر القصر ورقة ٢٤ .
(٣) العمارة الخنكارية : يعني بها عمارة السلطان سليم على ضريح الشيخ محيي الدين بن العربي في الصالحية .
(٤) مفاكهة ٢/١١٥ .

تقع في اليوم الصالحية ، ورصد لهذا العمل أموالاً طائلة ، وصارت الاحتفالات الدينية التي تقام فيها ، تضاهي الاحتفالات التي كانت تقام في الجامع الأموي نفسه .

وقد كان ابن عربي وعقائده موضع رفض في دمشق قبل مجيء العثمانيين، حتى إن ابن طولون ذكر أنه وآخرين قد غسلوا كتاب الفصوص في بحرة الكلاسة[1] .

وقبل مجيء السلطان سليم ، كان قبر « الشيخ محيي الدين » لا يتميز عن بقية القبور بشيء ، وليس له مكانة خاصة .

ولذلك فإن أول عمل قام به جانبردي الغزالي في ثورته ، إيقاف العمل بجامع الشيخ محيي الدين، ومصادرة مخصصاته من السكر والرز والقمح والعسل ... تعبيراً عن كرهه للعثمانيين[2] .

أما عن لباس المرأة والرجل ، فكل ما نعلمه أن المرأة كانت ترتدي على رأسها طاقية يسمونها بـ « المقنزع » لارتفاعها ، وترتدي ملابس تغطي كل جسمها ، وأما الإماء والمنحرفات، فلم يكن يتقيدن بلباس معين، وكانت نساء المماليك يتميزن بالمبالغة في وضع الحلي على صدورهن ومعاصمهن .

أما الرجل ، فكان يرتدي لباساً يتكون من القفطان ، يشده من الوسط ، وقد يلبس فوقه عباءة ، ويعتم بعمامة خاصة ، تميزه عن المماليك الذين كانوا ـ كما قدمنا ـ يضعون « التخفيفة » .

---

(1) مفاكهة ١/٣٢٩ .
(2) مفاكهة ٢/١٢٤ .

ويبدو أن بعض أهل دمشق لم يكونوا يرتدون السراويل ، ولا ندري السبب في ذلك ، وعندما منعت هذه العادة في العصر العثماني ، اغتم الناس ، ثم راجعوا القاضي العثماني الذي خير الناس « في لبس اللباس وعدمه »[1] .

وككل المجتمعات ، لم يكن مجتمع دمشق ليخلو من بعض الخرافات ، من ذلك أن امرأة ، أمرها كبير الجان ــ في المنام ــ أن تتحنى ، وتأمر الناس بذلك ، وأن من عاند سوف « يصاب » فخاف الناس ، وتحنى غالبهم .. ونفقت الحناء ...[2] .

ب ــ الدمشقيون في نزهاتهم :

تعتبر الربوة من أجمل متنزهات دمشق في العصر المملوكي ، وقد كان السالك إليها من جامع يلبغا ، يمشي بين أشجار ومياه وثمار لا يرى الشمس إلا إذا أراد .

وقد دأب نواب دمشق على العناية بها وتجديدها ، وآخر مرة جددت فيها كانت سنة ٩٠٥ هـ / ١٥٠٠ م ، حينما جددها « قصروه » نائب دمشق[3] .

وقد كان بها دكاكين ، وأفران ، وباعة متجولين ، وكان بها « التخت » وهو قصر مرتفع على جبل ... ينظر الجالس فيه إلى مسافات بعيدة .

---

(١) مفاكهة ٢/٥٩ .
(٢) مفاكهة ١/١٠٥ .
(٣) إعلام الورى ١١٠ .

وكان بها عينان تجريان . إحداهما : « الملشم » وهي باردة ؛ والأخرى : « السخنة » وهي حارة ، وعليها قبة بين نهر بردى والقنوات، وشمالها أربع عيون : ثنتان ماؤهما بارد ، وثنتان ماؤهما حار[1] .

وإلى الشرق من الربوة تقع « الجبهة » ، وهي كالربوة فيما تشتمل عليه من مرافق وباعة ونواعير ، وتنحدر إليها مياه القنوات وبانياس .

وإلى جانبها « قطيه » ، وهو مقصف على بردى مشابه للجبهة .

وإلى الشرق منها « القصر الأبلق » الذي كان مكاناً للنزهة ، لما كان فيه من نوافذ وقاعات وشادروانات ، تحيط به قصور الذوات كقصر الزيني بن العيني ، وقصر قاضي القضـاة ابن فرفور[2] .

ومن منتزهات دمشق منطقة الشيخ سعيد في المزة ، ومنتزهات برزة ، والحواكير ، وطابق البرنيات ، وميدان البلكي ، وباب كيسان ، بالإضافة إلى ميدان ابن أتابك ، والمرجـة ، وبين النهرين ، ومنتزهات الصالحيـة ، وعشرات المنتزهات الأخـرى حتى ان مساحـة الأرض الخضراء التي كانت تقصد للنزهة كانت تزيد كثيراً على مساحـة دور المدينة نفسها .

ولم تكن النزهات وقفاً على الأغنياء ، بل كان الفقراء ومتوسطو الحال يسابقون الأغنياء فيها .

---

(١) ذخائر القصر ، ورقة ٢٥ / أ إلى ورقة ٢٦ / ب ومجلة المجمع ٢/١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) ذخائر القصر ، ورقة ٢٥ ، ونزهة الأنام ٧٩ .

فإذا ما حلّ موسم « زهر السفرجل » ذهب الناس إلى ميدان البلكي ، حيث يطلقون الماء تحت أشجاره ، ثم يقضون وقتاً ممتعاً في بستان الحاجب ، إلى جواره في كيوان ، ويقطعون فيه أوقاتاً من اللذة والانشراح ، يعجز الوصف عنها[1] .

وإلى جانبه كان يقوم بستان السيرجي ، يهرع إليه الناس أيام زهر التفاح لجودته به ، وكذلك الحال في بستان المرشدية بالقابون التحتاني ، حيث يتمتع الناس يوم« خميس البيض » برؤية زهر اللوزية.

وفي منطقة « ست الشام » بوادي الربوة الأسفل يتمتع الناس برؤية زهر المشمش .

أما إذا أزف موعد « حل جوز القز » فقد كانوا يهرعون إلى الأنهر التي تمر في منطقة الشيخ رسلان ، ليشاهدوا استخراج الحرير[2] .

وكان الناس يداومون على الخروج إلى الحواكير وطابق البرنيات أيام نضج « القراصيا » فيها ، وكان نائب دمشق يرسل إلى السلطان منها في علب تحملها البغال[3] .

وإذا ما نضج التين ، يزور الناس « برزة » لأنه ليس هناك أجود من تينها .

وفي مواسم « حب الآس » والثلج في الشتاء ، يخرجون أيضاً إلى « الخميسات » .

---

(١) نزهة الأنام ٢٧٤ .
(٢) ذخائر القصر ٢٤ ، ٢٥ ، ونزهة الأنام ٨٦ .
(٣) ذخائر القصر ٢٤ ـ ٢٦ والقراصيا : فاكهة حامضة بحجم البرقوق لم يعد لها وجود اليوم لا في الربوة ، ولا في دمشق ، ولا غوطتها .

وأما الربوة ـ زهرة المتنزهات ـ فقد كان فيها الأسواق، وصيادو السمك يصطادون « والقلايون » على شاطىء النهر « يقلون » ويذبح فيها كل يوم خمسة عشر رأساً من الغنم ، بخلاف ما يأتيها من اللحوم من المدينة ، وبها عشرة مطاعم ، وفرنان .. وأما الفواكه فيها فكثيرة ورخيصة ، فرطل التفاح والمشمش كان يباع بربع درهم (الدينار أربعون درهماً تقريباً) وفي القسم الغربي منها ضريح « العاشق والمعشوق » وعليهما صومعتان ، وبينهما سبعة مقاصف ، كل مقصف فيه من الثريات والمصابيح والمفروشات الشيء الكثير ، حتى إن بعض الناس يذهب إليها يوما فيقيم بها شهراً [1] .

أما متنزهات الصالحية فيرتادها أهل دمشق أيام الورد ، ويسكنون بها ليلاً ونهاراً حتى تنقضي مدة الورد، ومنهم من يأتي بجميع حوائجه.

وما كان يجري فيها وفي الربوة وبرزة وغيرها ، كان يجري في بقية المتنزهات ، حيث الحوانيت ، والنواعير ، والطباخون ، وباعة الفاكهة ، والأفران ، والمقاصف التي كانت مجهزة بالفرش والأغطية والوسائد ، والقدور لمن يسكن عندهم ، حتى الأطباق والملاعق لمن يأكل ، وبالإضافة إلى ذلك كانت هذه المتنزهات تضم المدارس والمساجد والخانات[2] .

وكان إقبال أهل دمشق على النزهات يدفع المرء للتساؤل عما إذا كانوا يجدون وقتاً للعمل مع نزهاتهم التي لا تنتهي . فما هو سبب ذلك الإقبال الذي لا نكاد نجد له أثراً اليوم ؟ .

---

(١) نزهة الانام ٨٣ ـ ٨٦ .
(٢) المواكب الإسلامية ، اللوحات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، وقد نقل ابن كنان هذا الوصف عن « نزهة الأنام في محاسن الشام » للشمس بن المزلق ، وهو مفقود اليوم .

إن ما كان يجري في دمشق لم يكن غريباً عما كان يجري في القاهرة في الفترة نفسها في بركة الرطلي ، وفي الروضة وغيرها ، وقد كان سلاطين المماليك — ولا سيما السلطان الغوري — يولون النزهات ووسائل اللهو الأخرى التي لا تدخل تحت حصر أهمية خاصة ، والمتتبع لأخبار القاهرة في بدائع الزهور يدرك ذلك بسهولة ، والناس على دين ملوكهم .

وهذه الحياة المنطلقة ، إن دلت على شيء فإنما تدل على مستوى اقتصادي معقول نسبياً ، ولكنها — أولاً وقبل كل شيء — تدل على روح السكان الذين كانوا يميلون إلى المرح ، كما تدل دلالة قاطعة على مدى عناية المماليك بإقامة المنشآت ذات النفع العام ، والسهر على تجديدها وحمايتها .

ولكن ما إن دخل العثمانيون دمشق ، حتى آلت معظم تلك المنتزهات إلى البوار ، وكأنها لم تغن بالأمس .

فقد أصبح الطريق الموصل بين دمشق والربوة مأوى للوحوش بعدما كان عامراً بالقصور والرياحين ، وفي الوادي شرقي قطيه خراب ، وكذلك الجبهة ، وأما القصر الأبلق ، والقصور التي حوله ، فقد خربت جميعاً في ظل الدولة العثمانية ، ولم يبق من القصر إلا واجهته الشرقية ، وكان منه إلى الربوة قصور وجواسق وأبنية لم يبق منها إلا القليل[1] ،

---

(١) ذخائر ، ورقة ٢٥ ، مجلة المجمع ١٤٨/٢ ، ١٤٩ ، وانظر القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لمحمد بن طولون ، جزءان ، طبع دمشق سنة ١٩٥٦ ج ١ ص ١٧ ، ومشرمز له بـ « القلائد الجوهرية » حيث تحدث عن الخراب الذي حل بمنتزهات دمشق ، وابن طولون عاصر الفتح العثماني وهو شاهد عيان لما يكتب .

وقد تم هذا الخراب في السنوات الأولى للفتح العثماني ، كما يذكر ابن طولون ، وما حدث في دمشق يشبه ذلك الذي حدث في القاهرة من خلال حديث ابن إياس .

وهكذا فقدت دمشق معظم متنزهاتها في العصر العثماني ، وفقدتها كلها في هذه الأيام .

جـ ـ المنحرفون في دمشق :

١ ـ أسباب الانحراف :

وبالإضافة إلى ما ذكرناه عن « الزعران » كان بدمشق ـ شأنها في ذلك شأن أي مدينة أخرى ـ مجموعة ممن يمكن تسميتهم بالمنحرفين، تجاوزاً ، ونعني بهم : القتلة ، واللصوص ، والزناة ، وبائعات الهوى ، واللوطيين ، والسكارى ، ومدمني « الحشيش » ومن إليهم .

فما هي أسباب الانحراف ؟ وكيف كان يقاوم ؟ وما هو موقف الحكام منه ؟ .

كان القتل يأتي في قمة الجرائم التي تقض مضاجع الناس من الحكام والمحكومين على حد سواء ، ولو أننا تتبعنا أسباب جرائم القتل في ذلك العصر لوجدناها بالدرجة الأولى نتيجة ضعف السلطة المركزية للحكومة ، وانتشار السلاح على نطاق واسع بين الأهلين ...

ومن الأسباب الهامة الأخرى أن النظر في جرائم القتل (والسرقة) كان منوطاً بالنائب وأعوانه من دون القضاة ، الأمر الذي كان يبعد الناس عن ساحات القضاء لتيقنهم ـ مسبقاً ـ من عدم نزاهة الحكام ، وقد فصلنا القول في ذلك في فصل القضاء .

ومن الأسباب الأخرى لانتشار جرائم القتل، الأسباب السياسية، فقد يريح النائب، أو أحد أركان الحكومة، هذا الرجل أو ذاك، إذا ما انتقدهم بشدة، كما فعلوا مثلاً بشيخ «الخوارزمية» الذي قتله «دوادار السلطان» بدمشق لأنه كان ينصف المظلومين، ويراجع الحكام في شأنهم.

وكما ذكرنا عند الحديث عن الزعران، فإن الفتوى بجواز قتل «العوانية» قد فتحت باباً واسعاً للشر.

اما عن الانحرافات «الأخلاقية» فاسبابها قد تكون واحدة في كل العصور، وهي وجود رجال لا يكتفون بزوجاتهم، ولا يستطيعون مفارقتهن ،أو التزوج بغيرهن، فيجدون في «بنات الهوى» نوعاً من «الحل» المؤقت لمشكلاتهم.

ولا شك أن هنالك عشرات من المشكلات والأسباب التي تقف خلف «المنحرفين».

٢ ـ مظاهر الانحراف:

إن المطلع على تاريخ دمشق، أو القاهرة، تصدمه كثرة الجرائم التي كانت منتشرة فيها، وذلك رغم العقوبات المروعة التي كانت تنزل أحياناً بالمجرمين.

ففي شهر ربيع الآخر سنة ٩١٠ هـ / سبتمبر سنة ١٥٠٤ م قتل أحدهم على باب داره، وبعده خنق بواب قيسارية، وفي رمضان قتل رجل وأبوه على باب دكانهما بالعمارة على ملأ من الناس، وبعده «رئي

مطروح » في القيمرية ، كما قتل عواني ، ثم أتى جماعة إلى شاب وضربوه بالسكاكين وتركوه ميتاً على باب داره وهكذا ..[1] .

أما بنات الهوى ، فقد كانت لهن بيوت خاصة بقيسارية ابن الصقر التاجر ، قرب جامع التوبة في حي العقيبة ، ثم انتقلت بيوتهن إلى جوار المدرسة اليونسية بالشرف الأعلى ، بعد خراب بيوتهن الأولى . وقد نقل الناس من بيوتهم وأسكنت فيها « بنات الخطا »[2] .

وكان مؤرخو ذلك العصر يجأرون بالشكوى من « كثرة الخمر والفساد وبنات الخطا ، حتى إن أحد الوجهاء مسك مع « بنت خطا » ، وأصبح اجتماع الشبان على الحشيش والخمر والنساء أمراً مألوفاً[3] .

وتفيد وثائق المحكمة الشرعية ، أن إحدى بنات الهوى كانت تتعاطى « الفواحش » وأنها « تتحشر بالأجانب في بيتها » ، وقد اتخذت بعض بنات الهوى من جامع النحاس الذي تهدم ، ومن غيره ، مركزاً لمراودة الشبان ، وليس ثمة من ينكر[4] .

على أن ذلك كله لم يكن يعني اعترافاً رسمياً بوجود بنات الهوى ، لأنهن كن يتعرضن بين الفينة والأخرى إلى حملات تأديبية من النائب وحكومته ، من ذلك مثلا « خوزقة » أكبر بنت خطا في دمشق تعرف باسم « جان سوار »[5] .

---

(١) انظر مفاكهة ١/٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٣١٧ .
(٢) كتاب في التاريخ ، ورقة ٢١٨ ، ومفاكهة ١/٢٠ .
(٣) مفاكهة ١/١٠٤ ، ٩٣ .
(٤) مشوش حلب ، ورقة ٧ ، وأسنى المقاصد لعلوان الحموي ، مخطوط ، ورقة ٢٩ .
(٥) مفاكهة ١/٢٢٠ .

ولا شـك أنهن كن يتمتعن ـ مـع ذلك ـ بحماية مستترة من أصحاب النفوذ ، ولولا ذلك ما وسعهن البقاء والتجاهر بأفعالهن ، ولعله قد يبدو غريباً أن تخصص لهن بيوت يمارسن فيها البغاء ، في تلك الفترة، وهو مالا وجود له اليوم بدمشق .

وقد استفحل أمرهن في العصر العثماني بسبب كثرة أخلاط الناس والجند ، وتمتعن بحماية شبه رسمية ، وباعتراف كامل بشرعية عملهن ووجودهن ، ولم تعد الحملات التأديبية تطولهن ، وقد أصبحت «البغي» تدفع للوالي ـ في بداية العصر العثماني ـ رسوماً معينة كل شهر ، مقابل حمايتها ، وإزالة العقبات من طريقها « فتطمئن بتلك القطيعة ، وتتجاهر بمراودة الشبان عن أنفسهم في الشوارع والطرقات » .

وقد كان لهن والٍ يرعى شؤونهن ، ويتقاضى على ذلك المال الذي يسمى « مهر البغي »[1] .

ولما بلغ الإمام علي بن محمد المقدسي أن العثمانيين ضربوا الجزية حتى على المومسات ، تمنى الموت للقهر الذي أصابه ، وللغيرة على دين الإسلام ، وتغيّر الأحكام ، وقال في ذلك شعراً يرثي به دمشق لدخول السلطان سليم والعثمانيين[2] .

وإلى جانب الزنا ، عرف اللواط ، ويبدو أنه كان شائعاً ، فقـد

(١) مفاكهة ١٣٩/١ ، ونصيحة الشيخ علوان للسلطان سليم ، مخطوط ، ورقة ١٠١ وله اسم آخر « النصائح المهمة » وسنرمز له به .
(٢) خطط الشام لمحمد كرد علي ، دمشق ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧ ، ستة أجزاء ، جـ ٢٣٤/١ وفيه نص القصيدة .

اشترط مثلاً « ابن المبرد » على حاكة الحرير « عدم الاختلاط بالمردان ». وعندما فقد الشاب الأمرد « خضر » اتجهت الأبصار إلى من يعاشره ، ثم تبين أنه مذبوح ومضروب ومفعول به الفاحشة(1) .

وأغرب حادثة عن محترفي اللواط ، كان مسرحها في دمشق والقاهرة ، وجرت في شهر رمضان سنة ٩١١ هـ / يناير سنة ١٥٠٦ م .

فقد ذهب إلى القاهرة شاب « متصلح متصوف » فصحب هناك بعض المردان ، كعادته بدمشق وغيرها .

فلما قرب شهر رمضان ، جاء مع رجل آخر إلى بعض « مراكز الشهود » بالقاهرة بهيئة فتاة ، وطلب أن يعقد على الرجل ، فأجيب إلى ما طلب ، وبعد أيام لاحظ جيرانه الأمر ، فاشتكوا إلى الأمير « طراباي » فوجدوه صبياً في زي بنت ، فأمر بضربه بالمقارع وسجنه ، « فزاد الناس من قلة اعتقادهم بالمتصلحين »(2) .

وإلى جانب هذه الجرائم والانحرافات انتشرت في الشارع الدمشقي ، المكيفات والحشيش ، وكان يتعاطاها نفر من المنحرفين ، فقد « كبس » مكان تعمل فيه « البوزة » وهي نوع من المكيفات ، تبين فيما بعد أنه لأحد الحكام .

وأما الخمور فقد عرفت هي الأخرى بدمشق ، لكن الخمارات كانت تتعرض لحملات مستمرة من النائب أو القاضي .

---

(1) كتاب الحسبة ليوسف عبد الهادي « ابن المبرد » نشرته مجلة المشرق سنة ١٩٣٧ ص ٣٨٤ ، ومفاكهة ١/١٧٧ .
(2) مفاكهة ١/٢٩٧ .

وقد ذكر Sauvaget [1] أن الجنود الترك والشركس كانوا يرضون ميولهم الوحشية في ثكناتهم في سوق الخيل تحت القلعة ، حيث كانت الخمر تصنع وتباع ... وقد اعتمد في استنتاجه هذا على حجة غريبة ، وهي أنهم كانوا في دمشق على عهده (فترة الانتداب) يطلقون لفظ « ولد سوق الخيل » على من لا أخلاق له ، وقد أرجع ذلك التعبير إلى عصر المماليك ، وهذا أمر مبالغ فيه ، لأنه يعني أن الخمر كانت تصنع وتباع بمعرفة الحكومة وموافقتها . في حين كان الأمر على الضد من ذلك ، لأن الخمر كانت تحتسى بمنتهى السرية ، ولم يسمح بشربها علناً حتى لأهل الذمة الذين كان يطلب إليهم باستمرار « حفر حفيرة والاختباء فيها »[2] عندما يشربون الخمر .

وفرق كبير بين أن يفعل الشيء ، وبين أن يوافق على شرعيته ، ولم يكن يخل الحال أحياناً من وجود بعض خمارات تابعة لبعض المسؤولين، لكنها سرعان ما كانت تزال بيد الحكام والقضاة والفقراء والصالحين ...

فقد اجتمع أهل دمشق بالجامع الأموي بسبب الخمارات ، وركب القاضي الشافعي ، وأزال خمارة الدوادار ، ثم ركب القضاة والمشايخ والأمراء ، وأراقوا خموراً كثيرة . وفي صفر سنة ٩١٣ هـ / يوليو سنة ١٥٠٧ م ركب النائب الحاجب الكبير ، وأراقوا الخمور ، وأبطلوا الخمارات[3] .

وهكذا كانت الحال مع الخمرة ، يتعاطاها بعضهم سراً ، وتراق

---

(1) B. E. O. II-P 15.

(٢) مفاكهة ١/٢٨٨ .

(٣) عن حوادث مهاجمة الخمارات ، انظر مفاكهة ١/٢١ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٨٤، ١٥٨ ، ٣١٤ .

عندما تكتشف . ولم تكن هذه الحملات لتنقطع أبداً . وإذا عجز الشعب عن إزالة خمارة مثلاً ، لجأ إلى « التكبير » في الجامع الأموي ، فتزول في الحال .

ومن المناسبات التي كانت سبباً للفساد ، « الزينات » وكانت تتم بأن تغطى الجدران والواجهات بالقماش والحرير ، وأن توقد المصابيح والسرج طول الليل ، وكان يلتف حولها الأصدقاء يتسامرون ، ويتخذها المنحرفون وسيلة للعربدة والفجور . وقد استمرت هذه العادة حتى العصر العثماني ، وكان الذي يقصر في الزينة يتعرض للعقوبة ، حتى إنهم ضربوا تاجراً في العصر العثماني لاتهامه بعدم الإكثار من الحرير والقماش ، وأنه لا يحب السلطان[1] .

وطبيعي أن تتضرر النساء من الزينة ، لأنهن يبقين وحدهن في البيوت بعيداً عن أزواجهن ، الذين كانوا يضطرون للسهر طيلة الليل في محلاتهم لإيقاد المصابيح ، وقد يجتمع معهم بعض النسوة ، فيزداد بذلك ضرر زوجاتهم من ناحيتين : بعدهم عنهن ، وانشغالهم بغيرهن .

وكان كل الذين كتبوا عن الزينة يظهرون الفساد الذي كان ينجم عنها ، أما مناسباتها فلم تكن لتحصى كثرة ، لأن المماليك كانوا يولون « المظاهر » عناية خاصة ، حتى إن دمشق زينت لأن الغوري سافر من القاهرة إلى الإسكندرية ورجع سالماً[2] .

---

(١) نصيحة الشيخ علوان ١٠٦ ، النصائح المهمة لعلوان الحموي ١٧/ أ ، كتاب في التاريخ ، ورقة ٢١٨/ب .
(٢) اعلام ٢٠٨ .

ومن المناسبات التي كانت موضع احتفال : الأول من محرم والعاشر منه ، حيث يخرج الغوغاء إلى « قبر الست » لمشاهدة ما يفعله الشيعة فيه ، وهناك يختلط الرجال بالنساء ، وتكون المفاسد ، كما كان يسميها المؤرخون .

ومن المناسبات الأخرى « موسم الحلاوة » في الخميس الثاني من شهر رجب من كل عام ، حيث يكثر فيه الناس وأولادهم من أكل الحلاوة[1] .

وكان بعض الجهلة من الرجال والنساء يقصدون المساجد ليمضوا فيها وقتاً ممتعاً . حيث كانوا يجتمعون ــ وبخاصة النساء ــ بالمنشدين والوعاظ ، وتخبر المرأة جارتها بأن فلاناً ــ المنشد او الواعظ ــ له صوت « يرمي[2] الطير » .

ولم يكن الأمر ليقف عند هذا الحد ، بل كان يتعداه إلى جملة من المفاسد ، ذلك أنه كان يحضر هذه المجالس ، شبان من أهل الفساد ، بقصد النظر إلى النساء ، وقد ذهب فريق إلى حد اللعب في بعض المساجد بالشطرنج ، والكعب والقدح ، والضرب بالآلات ..[3] .

٣ ــ **عقوبات المنحرفين :**

إزاء هذا السيل الجارف من الفساد ، كان الحكام يلجأون أحياناً

---

(١) مذكرات يومية ٣٧/ب ، مفاكهة ١/٣٢٩ .
(٢) تعبير محلي دارج يعني : أن صوته ، لجماله ، يطرب الطير وهو على الشجرة فينثني ويقع .
(٣) أسنى المقاصد ٢ ــ ٢٨ ، ثمرات الأسحار ٢٠١ ، ٢٠٣ ، كتاب في التاريخ ، ورقة ١٩٩/ ب .

إلى إنزال عقوبات رادعة بمن يقع تحت أيديهم من المجرمين ، ولم تكن العقوبات عادلة دائماً ، ولم تكن تنطبق على أحكام الشرع ، وإنما كانت متروكة لتقدير النائب وحكومته ، وكثيراً ما أنزل بالقتلة العقاب العادل، ولكن في أحيان كثيرة أخرى كان يقتل من لا يجوز قتله شرعاً ، فلقد شنق رجلان سرقا خروفين[1] ، وقد شنقهما دوادار السلطان الذي اتهمه العامة بتدبير قتل شيخ الخوارزمية ، ليغطي فعلته ، ويظهر أمام الناس بمظهر الحريص على المصلحة العامة ، أما قتلة الشيخ فلم يظهر لهم أثر[2] .

وقد جرت العادة أن يعين النائب طريقة الإعدام ولا يكتفي بإصدار الحكم .

وقد تفنن المماليك في طرق إزهاق الأرواح ، فلقد كانت لهم بضع طرق ينفذونها بحسب ما يرون ، وبحسب طبيعة الجرم .

وكان الشنق أكثر العقوبات شيوعاً ، وكانت المشنقة في بداية القرن العاشر الهجري في « مئذنة الشحم » قريباً من الجامع الأموي ، وقد نصبت على التل الذي هناك مع علوّها وعلوّه ، بحيث قاربت المئذنة المذكورة ، وقد كثر الدعاء على النائب بسببها ، وقد رؤيت من مصلى العيدين مع بعده ، ورؤيت من محلة قبر عاتكة أيضاً .

وفي حوادث سنة ٩٠٦ هـ ـ ١٥٠٠ م نجد أنها قد نقلت إلى محلة

---

(١) مفاكهة ١/٢٩٣ .
(٢) مفاكهة ١/٢٧٩ .

الخراب ، قريباً من منذنة الشحم ؛ وفي أوائل سنة ٩٠٧ هـ / ١٥٠١ م نقلت إلى محلة « بين النهرين »[1] .

على أنــه كثيراً ما كان الشنق يتم على شجرة ، أو قــرب مكان الجريمة .

ومن طرق القتل التي اختص بها المماليك ما يعرف بـ « التوسيط » وهو من أبشع أنواع القتل ، وغالبا ما كان يوقع بحق مرتكبي الجرائم الكبيرة ، وكيفيته : أن يثبت المحكوم عليه بالتوسيط على ظهره ، على لوح من الخشب ، ثم يهوى عليه بسيف قاطع ، فيقطعه نصفين في الحال، وقد وسط خمسة من زعر المزة دفعة واحدة ، كل منهم كان ينظر إلى من سبقه ، ولكن هذا النوع من الإعدام لم يكن يطبق إلا على الرجال .

والنوع الثالث : هو الخوزقة ، وكان يشمل النساء والرجال ، فقد خوزق رجلان وامرأة قتلوا سيدهم ، فمات الرجلان وبقيت المرأة تحادث الناس ويحادثونها إلــى وقت العصر ، الأمر الذي دفع الجلاّد إلــى « خوزقتها ثانية » فماتت[2] .

والنوع الرابع : الصلب .

والخامس : الخنق، ولم يكن شائعا ، وقد انتشر في العصر العثماني، وقـد خنق السلطـان الأشرف جانبـلاط في سجن الإسكندرية سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م بأمر من السلطان طومان باي .

---

(١) مفاكهة ١/١٥٩ ، ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٣٧٤ .
(٢) مفاكهة ١/١٧٣ .

والنوع السادس : التغريق ، فعندما ضبطت الجارية المتآمرة مع الثلاثة الذين « خوزقوا » رئيت حبلى ، فأمر النائب بتغريقها ، فعريت بالوادي الأخضر ، وثقلت بحجارة ، وألقيت في ذلك الماء العميق ببردى[1] .

وأما أشنع العقوبات فهي فهي سلخ الرجل وحشوه ، كما فعلوا بكاشف حوران وابنه عواد من قطاع الطرق في عرب زبيد ، حيث دخلا دمشق مسلوخين وقد حشيا وأركبا ، والمنادي ينادي عليهما[2] .

وكما قدمنا ، فإن كل هذه العقوبات المروعة لم تستطع القضاء على موجة الإجرام التي كانت سائدة ، ولعل مرد ذلك بالدرجة الأولى إلى أن يد العدالة لم تكن تطول جميع المجرمين ، ذلك أن كثيراً من الجرائم كانت تحدث دون أن يُعرف المجرم الحقيقي ، الأمر الذي كان يشجع بعض المجرمين على الاستمرار في جرائمهم طالما كانت يد العدالة أضعف من أن تصل إليهم ، يضاف إلى ذلك أن بعض المجرمين كانوا يدفعون مالاً للحكام ، فيسقطون عنهم العقوبات ، فتضيع دماء القتلى هدراً ، الأمر الذي كان يؤدي بدوره إلى تصاعد عمليات العنف وهكذا ...

---

(1) مفاكهة ١/١٧٤ .
(2) مفاكهة ١/٣٨٥ .

رابعاً : الحاج الشامي :

لدمشق شهرة تاريخية كبرى فيما يتعلق بالحج لأنها كانت ملتقى قوافل الحجاج من العرب والفرس والمغول والأتراك ، وكانت في أهميتها هذه لا تقل عن أهمية القاهرة نفسها ، ولئن كانت القاهرة مركزاً لقوافل الحج الآتية من إفريقيا ، لقد كانت دمشق مركزاً لتلك الآتية من آسيا .

ولم يقتصر الأمر على الموقع فحسب، بل تعداه إلى المركز التاريخي والديني الذي كانت تتبوأه دمشق حتى أواخر عصر المماليك ، والذي كان يجذب الحجاج للإقامة فيها بعض الوقت ، وزيارة مقدساتها وأضرحتها الكثيرة .

ولذلك فقد كانت قافلة الحج الشامي هي الشغل الشاغل لمؤرخي الفترة ، بحيث لا تكاد تمضي سنة دون الإشارة إلى خروج القافلة وعودتها ، وما جرى لها في الطريق ..

وقد انقطعت قافلة الحج الشامي أربع سنوات متتالية بين سنة ٩١٢ هـ[١] وسنة ٩١٦ هـ / سنة ١٥٠٧ م وسنة ١٥١١م ، ثم عاد وانقطع في السنة التالية سنة ٩١٧ هـ / ١٥١٢ م بسبب عزم الخارجي إسماعيل الصوفي على الحج ورغبته في إلباس الكعبة الشريفة ثوبا[٢] .

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي ينقطع فيها خروج القافلة ، فقد انقطع سنة ٩٠٠ هـ / ١٤٩٥ م ولم يخرج أحد من دمشق[٣] .

---

(١) يذكر ابن طولون معلومات متضاربة عن السنوات التي انقطع فيها الحج الشامي ، فهو يقول (إعلام ٢٠١ ومفاكهة ١/٣٧٣) : إنه انقطع من سنة ٩١١ إلى سنة ٩١٨ ، لكنه يذكر (مفاكهة ١/٢٩٨) ان قافلة سنة ٩١١ قد خرجت في ١٢ ذي القعدة ، ثم يذكر خروج الحاج سنة ٩١٦ . مفاكهة ١/٣٤١ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ .

(٢) مفاكهة ١/٣٦٠ ، ٣٦٢ . والخارجي هذا هو ملك الصفويين ، انظر الفصل الثامن .

(٣) كتاب في التاريخ ، ورقة ١٩٤/ ١ .

على أن هذا لم يمنع بعض الدمشقيين من المغامرة والخروج مع قافلة الحج الغزاوي [1] .

أ ـ إعداد القافلة :

وقد خضعت قافلة الحج في العصر المملوكي الأخير إلى تقاليد ثابتة ، استمرت حتى العصر العثماني .

وكان أول أعمال الحج وضع الصنجق ـ العلم ـ السلطاني على الباب الأوسط من أبواب الجامع الأموي ، تحت قبة النسر ، اعتباراً من شهر جمادى الآخرة ، إيذاناً للناس بالتهيؤ لأمر الحج ، وبأن القافلة ستنطلق في هذا العام .

وكان وضع « الصنجق » يتم باحتفال كبير ترافقه « النقارات والمشعلين والملبسين » وكان الصنجق المملوكي من حرير أصفر مزركش ، وهلاله من ذهب ، وكان ـ على حد تعبير ابن طولون ـ أكثر بهجة من صنجق العثمانيين الأحمر ذي الهلال الفضي [2] .

وبعد نصب الصنجق يبدأ « دوران المحمل » والمحمل : هو عبارة عن صندوق خشبي مربع يعلوه هرم ، وهو مزين بالحلي والنفائس ، ويحمله جمل قوي وجميل ، مزين هو الآخر بمختلف الحلي ، ومغطى بفاخر القماش ، وكان يحمل معه مصحف شريف مغطى بالحرير [3] ، وفي متحف التقاليد الشعبية بدمشق ، نموذج لهذا المحمل .

وأول من فكر بإرسال هذا المحمل الملك الظاهر بيبرس ، كما يفهم مما أورده المقريزي في حوادث سنة ٦٦٤هـ [4] / ١٢٦٥م ، وقد أرجع آخرون هذه العادة إلى الشريف أبي نمي المعاصر للظاهر في مكة المكرمة ،

---

(١) مفاكهة ١/ ٣٤١ .

(٢) مفاكهة ٢/ ٦٩ .

(٣) انظر الموسوعة الإسلامية الفرنسية ، الطبعة الأولى الجزء الثالث ص١٢٨ ، ١٢٩ ، ودمشق في عهد المماليك لنقولا زيادة ص١٠٠ ، ١٠١ .

(٤) السلوك ج ١ / قسم ٢ ص ٥٤٤ ، وفي الموسوعة الاسلامية أن أول محمل يعود تاريخه إلى سنة ٦٧٠ هـ ، وهذا خطأ .

ويذكر Buhl في الموسوعة الإسلامية أن الذي أوحى بهذه الفكرة رؤيته لهودج الأميرات في قافلة الحج .

أما الغاية من المحمل فهي تأكيد سيادة الأمراء الذين يرسلونه ، وإضفاء صفة حماية الأراضي المقدسة عليهم، الأمر الذي يثبت مراكزهم، ويضفي عليهم شرفاً عظيماً .

ولذلك اقتصر خروج المحمل على القاهرة ودمشق فقط ، عاصمتي دولة المماليك أقوى الدول الإسلامية آنذاك ، وصاحبة الحماية على مكة المكرمة والمدينة المنورة[1] .

ولما كان حكام العراق مستقلين عن المماليك ، فقد رغبوا — بدورهم — بإضفاء صفة الحماية على الأراضي المقدسة ، فأرسلوا محملاً عظيماً مع قافلة الحجاج سنة ٧٢١ هـ / ١٣٢١ م واستمروا على ذلك حتى استطاعت مصر التخلص من منافستهم سنة ٨٧٧هـ/١٤٧٢م .

وقد حاول أئمة اليمن — بدورهم — إرسال محمل مماثل ، لكن شرفاء مكة — بتوجيه من سادتهم في القاهرة — منعوا المحمل اليمني من الدخول إلى الأراضي المقدسة اعتباراً من سنة ٧٨٢ هـ / ١٣٨٠ م ، وعندما جاء العثمانيون ، رفعوا هذا الحظر ، وسمحوا بإرسال المحمل اعتباراً من سنة ٩٦٤ هـ / ١٥٥٦ م ، واستمر محملهم مع المحملين الشامي والمصري حتى ١٠٤٠ هـ / ١٦٣٠ م[2] .

---

(1) «Le Pelerinage de la Mekke». G. Demombynes, Paris. 1923, P. 159.

(2) المصدر السابق ، الموسوعة الإسلامية مادة محمل .

وخلافاً لما جرت عليه عادة العثمانيين من تغيير كل شعارات المماليك وعاداتهم ، فقد أبقوا المحمل ، وجهز السلطان سليم محملين كبيرين من دمشق والقاهرة ، عند احتلاله لهما ، وأتبعهما بثالث « خليفتي » أي باسم الخليفة ، ليؤكد سيطرة العثمانيين وحمايتهم للاراضي المقدسة ، وانتزاع الأمر من المماليك[1] .

وقد استمر المحمل الشامي — مع بعض الانقطاع — حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، في حين بقي المحمل المصري حتى منع سنة ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦ م ، لما فيه من مخالفات للإسلام ، ولما كان يرافقه من طبل وزمر ، نتيجة سيطرة عبد العزيز آل سعود على مكة والمدينة[2] .

وبعد نصب الصنجق ، يخرج المحمل ، ومعه الصنجق ، من دار السعادة مقر الحكومة ، ويدور دورة حول سور دمشق ، ومعه خيول وهجن وجمال وقد ألبست فاخر الثياب ، يقود الجميع رجال لهم لباس مخصوص[3] .

ثم يودع الصنجق في الجامع الأموي ، ويعود المحمل إلى دار السعادة ، ويكون ذلك — عادة — في شهر رجب أو رمضان أو شوال . وفي بعض السنين كان المحمل يدور دورتين[4] .

وبعد ذلك يصدر مرسوم من القاهرة بتسمية أمير القافلة ، أو أمير الركب الشامي ، كما كان يسمى ، وقد كانت هذه الوظيفة طوال العهد المملوكي منوطة بالأمراء والمماليك الذين هم دون النائب في المرتبة ، ولم يعين لهذه الوظيفة أحد من أبناء البلد .

---

(١) مفاكهة الخلان ٣٨/٢ .
(٢) الموسوعة الإسلامية ، مادة محمل .
(٣) مفاكهة ٨٦/٢ .
(٤) مفاكهة ٢٧٣/١ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

وكان يجري الاحتفال بهذا التعيين في دار السعادة ، حيث يلبس الأمير « خلعة إمرة الحاج » من قبل النائب ، ولكن كثيراً ما كان يستبدل به أمير آخر في آخر لحظة .

وقد جرت العادة أن يسير « أمير الوفد » في شهر رمضان من قبة يلبغا إلى تحت القلعة[1] .

وكان أمراء المماليك يتسابقون في الحصول على هذه الوظيفة ، لما كانت تدره عليهم من أموال ، ذلك أنه بالإضافة إلى ما كان يجمع من السكان من أجل القافلة عن طريق « الرميات » و «الدورة » ، كان أمير الركب يصادر الحجاج ويرث المتوفين منهم ، حتى إن أمير الركب الشامي سنة ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م المدعو « أصباي » سجن في القلعة بعد عودته ، لشكاية الأتراك عليه من أنه دفن جماعة منهم أحياء وأخذ أموالهم[2] .

وبعد تعيين أمير الركب تبدأ « الرميات » وقد أساء المماليك استغلالها ، وصاروا يبالغون في جبايتها ويرهقون الأهالي ، وكان يفرض على كل حارة مبلغ معين ، يقوم « عرفاؤها » بجمعه ، حتى إن بعض الناس دعوا على الحجاج بألا يرجعوا من كثرة ما حصل عليهم من الظلم[3] .

ويفهم من نقش في الجامع الأموي بدمشق أنه بلغ الملك الأشرف قايتباي أنه جدد على الحجاج في « المملكة الشامية » مكس ، وأخذ على حمل عشرة دراهم ، ولذلك فقد أمر بمنع هذه المظالم ، كما أمر بعدم

---

(١) مفاكهة ١/ ٣٧٢ ، والأنس الجليل ص ٧٠٠ .
(٢) مفاكهة ٢/ ٤ .
(٣) مفاكهة ١/ ٢٤٥ ، ٢٨٩ .

التعرض إلى ميراث من يتوفى بطريق الحج[1] . ولكن هذا الأمر لم ينفذ ، شأنه في ذلك شأن أوامر أخرى كثيرة[2] .

أما عن أفراد القافلة ، فقد كان يتذبذب بحسب حالة الأمن ، ففي سنة ٩٠١ هـ / ١٤٩٦ م سافر الركب الشامي ، ولم يحج من دمشق إلا القليل ، بسبب الخوف من شر ابن عامر[3] .

وقد ذكر ابن المبرد أن عدد أفراد القافلة كان سنة ٨٩٨هـ/١٤٩٣م يزيد على ١٦٫٠٠٠ حاج[4] ، وقدر أحد الرحالة الأجانب عددهم بحوالي ٣٠٫٠٠٠[5] ، كما ذكر ابن الحنبلي أنه في المحرم سنة ٩٠٠هـ / ١٤٩٤م أخذ العرب ركب الحاج الشامي بالقرب من الكرك ، ونهبوا الحجاج عن آخرهم ، وكان عدد جمال الركب / ١٣٫٠٠٠ / جملا[6] .

أما كلفة الحج ، فقد قدرت بحوالي ثلاثين أشرفياً ، وكان هذا المبلغ يشمل أجرة الطريق ونفقات الحج[7] .

وبعد أن تتكامل الاستعدادات ، تخرج القافلة من دمشق في يوم مشهود ، وكان يرافقها بالإضافة إلى أميرها « قاضي الركب » وحوالي

---

(١) النص منقوش على الجامع الأموي ، وانظر : B. E. O. XII - P. 25

(٢) انظر الفصل الخامس .

(٣) كتاب في التاريخ ، ورقة ٢٠٠/ أ .

(٤) ذم الهوى ، ورقة ٢٤١ / أ .

(٥) دمشق في عهد المماليك ص ١٠٥ .

(٦) الأنس الجليل ص ٧٠٠ .

(٧) مفاكهة ١/١٢٩ ، ٢٣٨ .

مئة من الجند المسلحين ، ويتقدم الجميع محمل الحاج ، والمصحف الشريف ، والصنجق السلطاني[1] .

وكانت هذه القافلة تضم حجاج دمشق وما حولها ، بالإضافة إلى بعض الحجاج الغرباء .. أما حجاج بقية النيابات ـ وبخاصة حماة وحلب ـ فلقد كانت لهم قافلة خاصة وأمير خاص .

وفي الفترة بين الخامس عشر والعشرين من شهر شوال من كل عام يحل اليوم المنشود ، يوم خروج القافلة ، ويبدو مما ذكره ابن بطوطة أن القافلة كانت تخرج في عهده في مستهل شوال لا في أواسطه[2] .

وكان يرافقها إلى قبة يلبغا نائب دمشق وأركان الحكومة فيها ، وهنالك يخلع النائب على أمير الركب ، ثم تتوجه القافلة إلى الأراضي المقدسة .

ب ـ في الطريق إلى مكة :

اختلفت الطريق التي كانت تسلكها قافلة الحج الشامي بين أواسط عهد المماليك وأواخره ، وسنذكر طريق الحج كما كان سنة ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م .

فلقد كانت قبة يلبغا أولى مراحل الحاج الشامي ، وكان الحجاج يبيتون فيها يوماً أو يومين ، فيتبعهم من تخلف ، ويتوجه الركب منها إلى خان ذي النون ، فالشيخ مسكين ، فطفس ، فالمزيريب ، حيث يقيم الركب بضعة أيام ، وهناك يدركهم من تأخر ، كما يدركهم حجاج تلك

بضعة أيام ، وهناك يدركهم من تأخر ، كما يدركهم حجاج تلك

المناطق ، ويشتري الحجاج ما يلزمهم من الأقوات والحوائج .

---

(١) مفاكهة ١/١٢٩ ، ٢٣٨ .
(٢) ابن بطوطة ١/٦٧ .

ولم تكن المزيريب هـي المركز الرئيسي من قبل ، وإنما كانت بصرى ، ثم عدل عنها إلى المزيريب[1] ، وبعد المزيريب يتوجه الركب إلى درعا ، أو أذرعات كما كانت تسمى ، وفيها يمتار الحجاج أيضاً ، ثم يغادرونها إلى أرض المفرق ، فالزرقاء ، فعمان .

ومن المحطات الهامة بعد ذلك « اللجون » ، وبها يبيت الحجاج ليلتين ، ويمتارون أيضاً مما يصلها من مؤن من القدس[2] .

وبعد اجتياز محطات ثانوية ، يصل الركب إلى « حالات عمار » ، فتبوك ، فمدائن صالح ، وصالح هذا من بني العباس ، ومنها إلى العلا التي قال عنها ابن طولون : إن فيها خيراً كثيراً حتى إنـه اشترى رطل العجوة بثلاثة دراهم[3] .

وعند العلا ، يتوقف تجار الشام النصارى لا يتعدونها ، يبيعون فيها الحجاج[4] .

ومن العلا إلى المدينة المنورة .

---

(١) يذكر ابن بطوطة (تحفة النظار) ج ١ / ٦٧ وما بعد أنهم سافروا من دمشق إلى الكسوة ، فالصنمين ، فازرع ، فبصرى التي باتوا فيها أربعة أيام ، ولم يذكر شيئا عن المزيريب ،وقد أيده في ذلك صاحب مسالك الابصار ق ١ / ج ٢ ورقة ١٢٧ .

(٢) البرق السامي في تعداد منازل الحاج الشامي ، مخطوط لابن طولون ، ورقة ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٣) البرق السامي ، ورقة ٢١٧ .

(٤) ابن بطوطة ١/٦٩ .

وهناك يستقبل الركب الشامي الطواشية ، وناظر الحرم ، وأكابر البلد ، ثم أمير المدينة ، وبقية العرب[1] .

أما المدة التي تستغرقها القافلة بين دمشق والمدينة المنورة فهي حوالي خمسة وثلاثين يوماً ، وعشرة أيام أخرى إلى مكة المكرمة ، كما يفهم مما أورده ابن طولون في رحلة الحج التي قام بها سنة ٩٢٠ هـ[2] / سنة ١٥١٤ م .

جـ - عودة القافلة :

كان أمير الركب يجهز مسبقاً إلى دمشق « كتب الوفد » التي كانت تسبق الركب بحوالي أسبوع أو نحوه ، فكانت تصل في العشر الثالثة من شهر محرم ، فإذا ما حلّ يوم ٢٥ ولم تصل ، انتشر القلق في المدينة على الحجاج .

وفي سنة ٩١٠ هـ - يونيو سنة ١٥٠٤ م وصلت كتب الوفد في التالي من صفر ، وفي العام التالي وصلت في التاسع منه ، وهذه أطول مدة استغرقتها خلال ربع القرن الأخير من عهد المماليك ، والسبب في ذلك تأخير الحجاج سبعة عشر يوماً بمكة ، وسبعة في المدينة ، وثلاثة عشر في العلا[3] .

وبالمقابل ، فقد وصلت كتب الوفد سنة ٨٩٥ هـ / في ١٩ محرم ، وفي سنة ٩٢١ هـ في ١٨ محرم ، وهي أقصر مدة .

---

(1) البرق الشامي ، ورقة ٢١٨ .
(2) البرق الشامي ، ورقة ٢٢٠ .
(3) مفاكهة ١/٢٩١ ، وإعلام الورى ١٧٦ .

وكانت الكتب تتضمن خلاصة أخبار القافلة ، ويوم الوقفة ، وأسعار البضائع ، ومدى توفر المياه ، والمشكلات مع البدو ، وأحوال أمراء الحجاز ، إلى ما هنالك ...

وفي أوائل العصر العثماني ظهرت وظيفة جديدة هي وظيفة « المبشر بسلامة الحاج » الذي كان يتقاضى على بشارته مالاً كثيراً ، يجبى له عنوة ، وقد علق ابن طولون على ذلك بقوله : « ولم نعلم وقع في دمشق هذا قبل هذه المدة »[1] .

وفي الأسبوع الأول من صفر كان الوفد يدخل دمشق .

ولكنه في سنة ٨٩٥ هـ دخل في ٢٢ محرم ، وهي أقصر مدة سجلت في تاريخ الحاج[2] الشامي .

وبشكل عام، فقدكان المحمل يدخل دمشق بين أواخر محرم وأوائل صفر ، وتنتهي بدخوله رحلة العذاب والمغفرة .

ولقد كانت غارات البدو على الحجاج هي الشغل الشاغل لحكام دمشق طوال العهد المملوكي ، بل والعثماني أيضاً .

وكان من أبسط ما يتعرض له الحجاج ، أن يدفعوا « جعلاً » للبدو ، كما حدث سنة ٩١١ هـ / ١٥٠٦ م ، أو أن يقضي البدو على القافلة بأسرها ، كما حدث لقافلة الحج في المحرم سنة ٩٠٠ هـ[3]/أكتوبر سنة ١٤٩٤ م .

ويذكر ابن إياس في حوادث سنة ٩٠٧ هـ / ١٥٠١ م أن العرب قد خرجوا على ركب الحاج الشامي في رابغ ، قبل أن يدخلوا مكة ،

---

(١) مفاكهة ٩٣/٢ .
(٢) مفاكهة ١٥/١ ، ومذكرات يومية ، ورقة ١ / ١ .
(٣) كتاب في التاريخ ٢٠٠/١ ، ومفاكهة ١٦١/١ ، ٢٤٦ .

فنهبوا الركب عن آخره ، وقتلوا الرجال ، وأسروا النساء ، وفعلوا « ما لا فعله تمرلنك لما دخل إلى الشام »[1] .

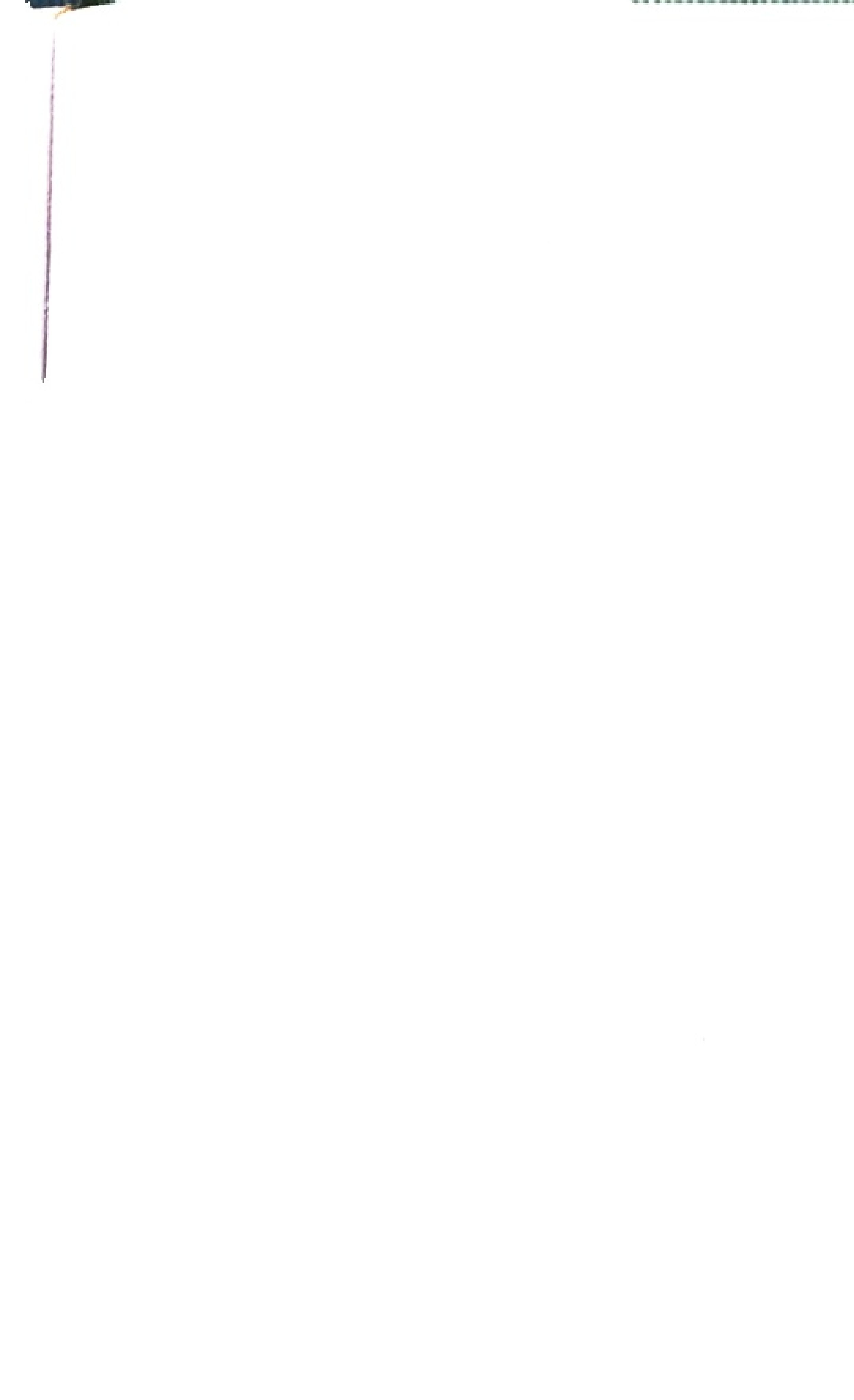
وبالرغم من أن ابن طولون لم يذكر ما يؤيد ذلك ، إلا أن أمثال هذه الأعمال لم تكن غريبة على البدو[2] .

والكارثة الكبرى التي حاقت بالركب الشامي كانت سنة ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م ، فقد وقع الركب في طريق العودة ـ بين معان والعقبة ـ بأيدي العرب ، وقد تخلى عنهم أمير الركب ، وهرب مع خواصه ، فطمع العرب بالركب ، واشتروا أنفسهم بمال كثير ، وعندما وصلوا إلى الحسا ، نهب المال والحريم ، ولم يدخل إلى دمشق جمل من الحاج ، وماتت نساء كثيرات برداً وجوعاً[3] .

ونحن باستعراضنا لقوافل الحاج الشامي في العقود الأخيرة من عهد المماليك لم نعثر على كارثة مماثلة ، بمعنى أن غالبية القوافل كانت تعود بسلام ، وذلك لتناوب نواب دمشق والقدس والكرك وغزة على حفظ طريق الحاج ، ورغبة المماليك في نجاح القافلة باعتبارهم حماةً للأراضي المقدسة ، ولذلك لم يحدث شيء للقافلة في السنة التالية سنة ٩٠١ هـ / ١٤٩٥ م ولا التي بعدها ، ومضت قوافل الحج بسلام طوال الفترة الباقية من عهد المماليك .

---

(١) بدائع الزهور ٤/٣٦ .
(٢) مفاكهة ١/٢٤٦ ، حيث يقول : « إنها حجة طيبة » .
(٣) مفاكهة ١/١٦١ .



الفصل الثالث

الحياة العلمية

أولاً ـ العلماء والإنتاج العلمي .

ثانياً ـ الأوقاف : مصدر تمويل الحركة العلمية .

ثالثاً ـ أماكن التدريس :

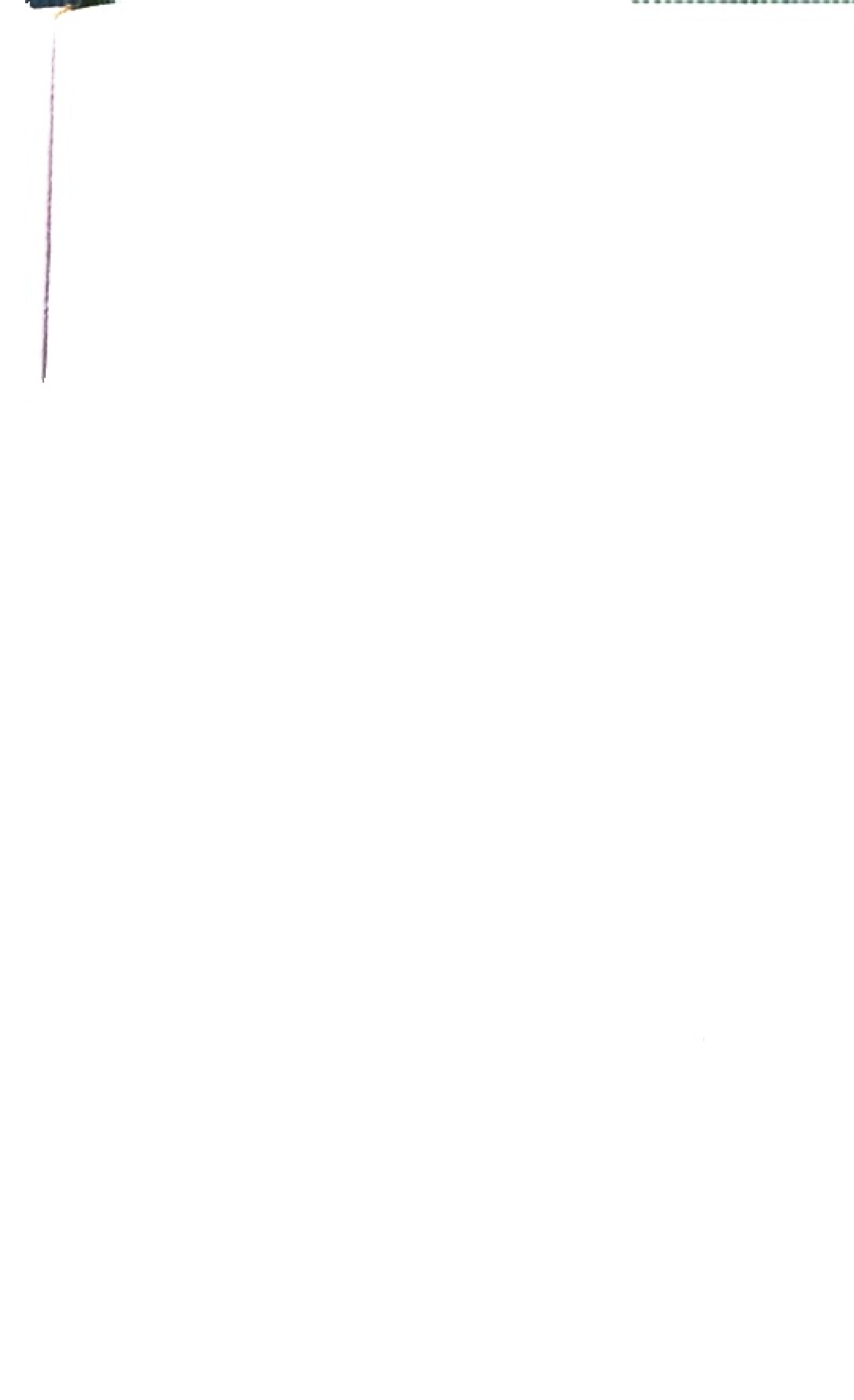
أ ـ الجامع الأموي .

ب ـ المدارس ودور التعليم الأخرى .

رابعاً ـ المدرسون وطرق التدريس .

خامساً ـ الإجازات والشهادات العلمية .

سادساً ـ مصير الحركة العلمية في أوائل الحكم العثماني .



أولا : العلماء والإنتاج العلمي في أواخر عهد المماليك في دمشق

يعد العصر المملوكي ــ من الناحية الفكرية والعلمية ــ امتداداً للعصر العباسي بحضارته العربية الإسلامية .

ذلك أن سيطرة المماليك السياسية المباشرة على مقاليد الأمور ، لم تغيّر من الأمر شيئاً ، لأنهم كانوا يحكمون من قبل من وراء ستار ، وعلى هذا لم يحدث للعربية ما يعرقل من مسيرتها أو يؤثر في حيويتها وأصالتها نتيجة الحكم المملوكي .

وأما ما اعتراها من وهن ، دفع المختصين بالأدب إعتبار العصر المملوكي عصر انحطاط للأدب العربي ، فهو انحطاط نسبي ، لأن العربية ــ مع ما كان لها من مركز مرموق في عهد المماليك ــ لم تكن لتضاهي ــ بطبيعة الحال ــ العصر العباسي الذي شهد فيه الأدب العربي عصره الذهبي .

إن شعور المماليك بعجمتهم ، ورغبتهم في تدارك هذا النقص جعلهم يشجعون العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم ، وذلك على الرغم من أن قسماً منهم كان يجد صعوبة في النطق بها . وفي الوقت نفسه ، فقد أجاد قسم منهم العربية كأحد أبنائها[1] .

وثمة ناحية هامة ، وهي أن سيطرة المماليك على الحكم لم تكن

---

(١) انظر « مجالس السلطان الغوري » نشره عبد الوهاب عزام بالقاهرة سنة ١٩٤١ ، وهو يعطي فكرة عن نوعية ثقافة السلاطين .

شديدة الوطأة ، كما أصبح عليه الحال في العصر العثماني ، فقد تركوا قسماً كبيراً من الوظائف الهامة بأيدي علماء البلد الذين أطلق عليهم لقب « المتعممين » وهذا أدى إلى بقاء العربية لغة الإدارة والحياة في العصر المملوكي ، فالقلقشندي مثلاً ــ صاحب صبح الأعشى ــ كان رئيساً لديوان الإنشاء الذي كان حكراً على أبناء البلد ، وإن إلقاء نظرة على ما اشتمل عليه سفره ، وعلى لغته ، لتبين أموراً كثيرة مما نحن بصدده .

ويمكن تلخيص ما سبق بالقول بأن اللغة العربية كانت منيعة الجانب في العصر المملوكي ، ولكن بوادر ضعفها قد بدأت تظهر في أواخر ذلك العصر .

وقد تميّز العصر المملوكي بظهور الموسوعات الكبرى في الأدب ، والنحو ، وعلم الحديث ، والفقه ، والتاريخ ، كصبح الأعشى للقلقشندي ، لسان العرب لابن منظور ، وعمدة القاري لبدر الدين العيني ، والمجموع للإمام النووي ، وفتاوى ابن تيمية ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، وتاريخ ابن كثير البداية والنهاية ، وعيون التواريخ للكتبي ، ومسالك الأمصار لفضل الله العمري وغيرها .

وقد تميز هذا العصر أيضاً بعدم التخصص ، فالمؤلف يكتب في شتى العلوم ، والعالم الحق هو الذي لا يجهل علماً ، وإن إلقاء نظرة على ما قال ابن طولون إنه قرأه ، لتعطي فكرة عن ذلك[1] .

وقد ظهر في دمشق في أواخر عصر المماليك ، مجموعة من العلماء الذين كتبوا كغيرهم في مختلف الفنون ، وقد ذاعت شهرة بعضهم لأنهم كتبوا عن تاريخ دمشق ، ومن هؤلاء :

---

(١) الفلك المشحون لابن طولون ، دمشق سنة ١٣٤٨ .

ـ يوسف بن عبد الهادي : ويعرف بابن المبرد ، المتوفى سنة ٩٠٩هـ / ١٥٠٣م[1] ، وقد ترك مجموعة كبرى من الكتب المخطوطة في مختلف الفنون ، بعضها في وريقات ، وبعضها في مئات الصفحات ، ومعظمها موجود بخط يده في المكتبة الظاهرية بدمشق ،وقد كان أستاذاً لابن طولون الذي استفاد كثيراً من مؤلفاته ، فزاد عليها ونسبها إليه .

ـ علاء الدين البصروي : كان نائباً للقاضي الشافعي ، لكنه كتب في تاريخ دمشق كتاباً ، نقل منه ابن طولون في كتابه مفاكهة الخلان ، وقد عثرنا على مسودة هذا الكتاب في القاهرة . وقد توفي بعد سنة ٩٠٤هـ / ١٤٩٩م .

وعرفت دمشق إلى جانب هؤلاء مجموعة أخرى من العلماء منهم :

ابن زريق : ناصر الدين محمد بن أبي بكر الصالحي ، وهو من أجل علماء الحديث .

أبو الفتح المزي : وهو من علماء الحديث أيضاً .

جمال الدين بن طولون: هو عم محمد بن طولون ، كان مفتي دار العدل ، وهو أستاذه في علم الحديث .

ملا عبد الغني : من شيوخ المالكية بدمشق ، كان حجة في علم الكلام .

برهان الدين الحنفي: من علماء دمشق في علم الفقه .

عبد الصمد الهندي : وكان عالما بالنحو .

الشمس بن مكي : وكان رئيس الأطباء بدمشق ، كما كان عالما في علم الهيئة والهندسة .

الزيني بن العيني : كان رجع الأحناف في دمشق[2]

---

(١) انظر عن المصادر التي كتبت عنه وعن آثاره معجم المؤلفين ١٣/٢٨٩ ، ٢٩٠ . وانظر فهرست المصادر .

(٢) الفلك المشحون ١٠ ـ ١٨ .

ثانيا : الأوقاف : مصدر تمويل الحركة العلمية :

كانت الأوقاف هي المصدر المادي الرئيسي لتمويل الحركة العلمية، وكان يساهم فيها الأمراء والشعب على حد سواء .

وقد توسعت في العصر المملوكي بحيث شملت قسماً غير قليل من الأراضي والعقارات داخل دمشق وخارجها .

وكان الوقف على ثلاثة أنواع :

١ ـ وقف الذرية : أي : حبس الأملاك على ذرية المتوفى ومن يعينهم . وهذا لا يعنينا ، وليست له علاقة بالحركة العلمية .

٢ ـ الوقف الخير : وهو حبس الأملاك لصالح المدارس ، والمساجد ، والزوايا ، والخوانق ، وأماكن البر الأخرى ، وهو الذي كان يشكل المورد الرئيسي لطلبة العلم والعاملين عليه ، وقد كانت الرغبة في الثواب هي الدافع الأول لهذه الأوقاف لأن الإنفاق على طلبة العلم ـ في الإسلام ـ هو أفضل أنواع الإنفاق .

٣ـ وكان ثمة نوع مشترك تخصص فيه الأملاك للورثة ، ومن بعدهم لوجوه الخير .

وكان الوقف يوثق في المحكمة الشرعية لتكون له الصفة الرسمية ، وكان يتضمن ذكر الأملاك الموقوفة ، وشروط استثمارها ، ثم يعين الناظر على الوقف ومساعدوه ، ثم تذكر شروط الواقف التي يبين فيها رغبته في نوع العلوم التي تدرس في مدرسته أو مسجده وتربته ، وعدد المدرسين والإداريين والطلبة ورواتبهم وجوائزهم ، ثم يختم الوقف بالآية الكريمة :

« فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ على الذين يُبَدِّلُونَهُ » .

ونستعرض أنموذج من كتب الوقف لتوضيح الصورة .

فمن كتاب وقف موثق بالمحكمة الشرعية ومؤرخ في شهر جمادى الآخرة سنة ٩١٣ هـ / ١٥٠٧ م[1] نرى أن الواقف قد « حبس وسبل وأبد وخلد وأكد وتصدق بنية خالصة وعزيمة إلى فعل الخيرات..... »

وبعد أن يحدد الأراضي الموقوفة يشترط :

« الا يؤجر وقفه ولا شيء منه أكثر من ثلاث سنوات ، ولا يؤجر لمن يخاف التغلب عليه ، ولا لذي شوكة .... »

وبعد أن يعيّن الناظر ونصيبه من الوقف ، يحدد ما يجب أن يوزع على الطلاب تحديداً دقيقاً ، ويختم الوقف بأنه « لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يملك ، ولا يورث ، ولا يبدل .... » ثم تذكر الآية الكريمة السابقة، ويوقع الشهود والقاضي، ويثبت في المحكمة الشرعية.

ولكن الذي كان يحدث ، أنــه لم يكن يتقيــد بكتب الوقف كثيراً .... فقد كانت الأوقاف تباع وتؤجر ، ويضم النظار أموالها إلى أموالهم[2] .

---

(١) مركز الوثائق التاريخية بدمشق ــ مشوش حلب ، ورقة ١١ .
(٢) انظر الفصل الرابع .

ولو أن الوقف كان ينفذ بموجب شروط الوقف ، لاستطاع أن يحقق للحركة العلمية نتائج أكبر بكثير مما تحقق .

ولذلك كانت تأتي بين الحين والآخر لجان من القاهرة « للكشف على الأوقاف » لمنع التلاعب فيها .

ومن كتب الوقف الهامة ، كتاب وقف « المدرسة العمرية بالصالحية » وهو منقوش على واجهتها[1] .

أما رواتب المدرسين والعاملين على المدارس ، فقد كانت متفاوتة :

فالأشرف قايتباي رتب لمدرسته التي بالقدس أوقافاً ، وجعل فيها ستين نفراً ، لكل منهم خمسة عشر درهماً ، ولكل طالب خمسة وأربعون ، وللشيخ خمس مئة في الشهر[2] .

وفي وقف التربة المنجكية خصص للإمام خمسة وأربعون درهماً ، وللبواب ستون ، ولكل قارىء خمسة عشر ، وللأيتام خمس مئة درهم لكسوتهم ، وخمسون درهماً ثمن حبر وأقلام ، وثلاثون درهماً في الشهر لمحصل الوقف[3] .

---

(١) انظر : القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لابن طولون ، جزءان ، دمشق ١٩٥٦ م وسنرمز له بـ « القلائد » ، والدارس ١/١٠ عند الحديث عن الدار الدلامية ، وانظر أيضاً : B.E.O. II-1:7
وقد زار ابن المبرد هذه المدرسة ، وذكر ما يقدم فيها للطلبة من المآكل والملبس ، ومما قال : « ولها حلوى في موسم رجب ونصف شعبان ، وحلوى دهنية في كل شهر . ولها وقف زبيب وقضامة ، ولها مصروف صابون وكعك ومشبك بعسل وكنافة ، ووقف أطباق لغسيل الفقراء ، وسخانة تسخن لهم الماء في الشتاء البارد » .
القلائد ١/١٧٩ .

(٢) الأنس الجليل ص ٦٢٨ .

(٣) منادمة ١/١٤٩ .

ثالثـا : أماكـن التدريس :

كان التدريس يتم في المساجد ، والمدارس ، والخوانق ، والزوايا ، والربط ، والترب وغيرها ، ولما كان الجامع الأموي بدمشق قبلة العلماء، فنخصه ببعض التفصيل ، ثم نعمد إلى الحديث عن بقية المساجد والمدارس .

أ ـ الجامع الأموي :

هو مركز الحياة الدينية والعلمية في دمشق ، وملاذ الشعب ضد طغيان الحكام وظلمهم ، كما كان الحال بالنسبة للجامع الأزهر بالقاهرة.

ولقد مارس الأزهر ، دوراً أكثر أهمية من الأموي في تأثيره على الشرق الإسلامي ، نظـراً لوجوده في عاصمة المماليك من جهة ، ولأنـه أسس منذ البداية ليكون مركزاً لتخريج الدعاة الشيعة لدولة الفاطميين، ولم يتأثر دوره بسقوطهم على يد صلاح الدين ، ذلك لأنه أصبح في عهده مركزاً لتخريج علماء السنة الذين أوكلت إليهم مهمة القضاء على ما خلفه الشيعة الفاطميون من انحرافات في عقول بعض الناس في مصر والشام .

ولم يتح ذلك كله للجامع الأموي الذي كان أثره محصوراً في دمشق ونياباتها ، لكنه ـ من جهـة أخرى ـ اكتسب شهرة كبيرة لدى المسلمين ، لأنه كان من أقدم مساجدهم في بلاد الشام .

ولذلك كله ، فقد كان يمارس دوره الهام في حياة دمشق منـذ الفتح الإسلامي ، أي : قبل ظهور الأزهر بأكثر من ثلاثة قرون .

١ ـ وصف الجامع :

وسنتعرض لوصف عام له ، لنبين ما كان فيه من مشاهد ومدارس وأئمة ، ثم نتحدث عن دوره العلمي والاجتماعي في حياة دمشق .

فلقد كان للجامع أربعة أبواب هي :

١ ــ باب الزيادة ، في الجنوب .

٢ ــ باب جيرون ، في الشرق .

٣ ــ باب الناطفانيين ، في الشمال .

٤ ــ باب البريد ، في الغرب .

وكان فيه مجموعة من المشاهد ، والمشهد : هو مسجد شبه مستقل ، يلتحق فيه طلبة العلم وغيرهم ، ومن أهم هذه المشاهد :

١ ــ مشهد علي بن أبي طالب في الشرق ، وقد أصبح يعرف في أواخر العصر المملوكي بـ « الحلبية »[1] .

٢ ــ مشهد الحسين ، إلى جانبه ، ولا يزال إلى اليوم ، وكان يعرف بالمشهد البلاطنسي[2] .

٣ ــ مشهد السيدة عائشة أم المؤمنين ، في الناحية الغربية .

٤ ــ مشهد الكلاسة ، في الباب الشمالي .

٥ ــ وفي المسجد مشاهد لأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، ومسجد لعمر بن عبد العزيز[3] .

٦ ــ الكاملية : وهي مدرسة ومشهد بين الحلبية والكلاسة ، الإيوان الشمالي للجامع[4] .

وفي قبلة المسجد توجد المقصورة العظمى التي يؤم فيها إمام الشافعية ، وعن يساره محراب المالكية ، وعن يمينه محراب الحنفية فالحنبلية ، ولا تزال جميعها إلى اليوم[5] .

---

(١) ابن بطوطة ١/٥٤ ، والدارس ١/٨٢ « في أثناء حديثه عن المدرسة العروية » .

(٢) كتاب في التاريخ ، ورقة ١٧٦ / ب .

(٣) ابن بطوطة ١/٥٦ ، والدارس ١/٤١٣ حيث يقول النعيمي : إن مشهد عثمان صار يعرف ــ في عهده ــ بمشهد النائب .

(٤) كتاب في التاريخ ٢١١ / ب .

(٥) ابن بطوطة ١/٥٤ ــ ٥٥ ولا يصلى اليوم إلا في محراب الشافعي والحنفي .

وإلى الشرق من مقصورة الشافعي ، كانت توجد خزانة كبيرة ، بها مصحف عثمان ــ رضي الله عنه ــ تفتح بعد صلاة الجمعة ليتبرك الناس به .

وفي المسجد مقصورة خاصة للسلطان ، يصلي بها إذا قدم لدمشق، وأما إذا صلى بها غيره ، فهذا يعني التمرد على السلطان[1] .

وللمسجد ثلاث مآذن ، واحدة في الشمال ، والأخرى في الغرب ، والثالثة في الشرق ، وتعرف بمئذنة عيسى ، وكان الناس يعتقدون أن عيسى سينزل في آخر الزمن عليها ، وهو اعتقاد خاطىء مبني على الوهم، لأن نص الحديث الشريف لا يفيد ذلك[2] .

وكان المسجد قد تعرض ــ حتى نهاية عصر المماليك ــ لخمس حرائق كبرى ، أتت على معظم معالمه فغيرتها ، وكان آخرها الحريق الذي وقع ليلة الأربعاء ٢٧ رجب سنة ٨٨٤ هـ / ١٤ اكتوبر سنة ١٤٧٩ م[3] .

ذلك أن النار دخلت إليه بعد احتراق الأسواق المحيطة به ، ولم يستطع أحد منعها ، وقد انتشر الحريق في الناحية القبلية ، ثم عمَّ الجامع كله ، وتوقفت النار عند باب الكلاسة الشمالي ، بعد أن أتت على المسجد .

---

(١) أنظر فصل « نظام الحكم » و « دور دمشق السياسي » .

(٢) راجع الأحاديث في نزول عيسى في صحيح مسلم طبعة ١٩٥٥ بالقاهرة ٢٢٥٣/٤ ، وفضائل الشام لأبي الحسن الربعي ، تحقيق صلاح المنجد وطبع المجمع العلمي بدمشق سنة ١٩٥٠ ص ٧١ إلى ٧٣ وص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) كتاب في التاريخ ، الورقة ١٧٦ / ب ، وقد وقع الحريق الاول سنة ٤٦١ هـ ، والثاني سنة ٧٤٠ هـ ، والثالث سنة ٧٩٥ هـ ، والرابع سنة ٨٠٣ هـ . وقد تعرض المسجد لحريق سادس كبير في عهد السلطان عبد الحميد ، وجدد كما هو الآن .

وبعد يومين ، سقطت القبة الكبرى المعروفة بقبة النسر ، وسقط نصف المئذنة الغربية ، فاضطر الناس يوم الجمعة للصلاة في صحنه وفي الكلاسة والكاملة والمشهد الشرقي ، وألقى الخطيب خطبته من على كرسي في صدر صحن الجامع .

وقد أعيد بناؤه في مدة وجيزة ، وكملت عمارته يوم الجمعة ٢٩ محرم سنة ٨٨٦ هـ / ٣٠ مارس سنة ١٤٨١ م ما عدا المئذنة الغربية ، وفي ربيع الأول سنة ٨٨٧ هـ / مايو سنة ١٤٨٢ م ورد الأمر ببناء المئذنة الغربية .

ولم يبق من آثار المسجد المملوكية اليوم إلا أبوابه ، والعمد التي بداخلها ، ومئذنته الغربية والتي هي أجمل مآذنه .

٢ ــ دور الجامع في حياة دمشق :

لعب المسجد في حياة دمشق دوراً هاماً في النواحي الاجتماعية والعلمية . فقد كان بمثابة الملجأ والملاذ لأهل دمشق ، حيث يأتون إليه في الكوارث والملمات ، مهللين مكبرين ، ولا ينصرفون إلا بعد أن يحققوا ما جاؤوا من أجله[١] .

وفي يوم وقفة عرفات ، كان الناس يبقون فيه مع أئمتهم بعد صلاة العصر ، كاشفي رؤوسهم ، داعين خاضعين خاشعين... حتى المغرب[٢] .

ومن الناحية الإدارية ، جرت العادة أن تقرأ فيه قرارات تعيين القضاة الجدد ، وهو ما كان يسمى « التواقيع » .

وفيه كان يجلس « الشهود » في الحرية المتصلة بباب جيرون في دكاكين ، في الواحدة منها ما بين الخمسة والستة من الشهود العدول ،

---

(١) انظر ما كتباه عن « التكبير » في اثناء حديثنا عن العوام في الفصل الثاني .

(٢) ابن بطوطة ١/٦٤ .

أو المظنون أن يكونوا كذلك ، وعندما حكم قانصوه اليحياوي ، منع الشهود من الجلوس فيه بسبب الفساد الناشىء عن ذلك نتيجة دخول النساء وأهل الذمة إليهم .

وكما قدمنا ، فقد كان ينصب فيه الصنجق السلطاني إيذاناً بالتهيؤ لأمور الحج .

وقد كانت تقام فيه صلاة الجمعة ، لا تقام بغيره ــ داخل دمشق المسورة ــ حتى سنة ٧٦٥ هـ / ١٣٦٣ م حيث أحدثت خطبة ثانية في جامع « الشهرزوري » قرب باب كيسان ، وقد استعجب ابن كثير من ذلك وقال : « لم يتفق ذلك فيما أعلم منذ فتوح الشام إلى الآن »[١] .

كما كانت تقام فيه صلاة العيد الرسمية ، أي : تلك التي يحضرها النائب والقضاة وأركان الحكومة ، ثم أصبحت تقام ــ في أواخر عصر المماليك ــ في المصلى جنوب دمشق[٢] .

وكان بالمسجد سبعون مؤذناً ، يبدأ عملهم مع ثلث الليل الأول ، حيث يسبحون ويبتهلون حتى مطلع الفجر ، ولا يزال عملهم هذا إلى اليوم ، ولكن على نطاق ضيّق .

وكان بالمسجد ثلاثة عشر إماماً ، أولهم الشافعي ، وهو خطيب المسجد ، ويقيم بدار الخطابة في المسجد ، ويخرج إلى المنبر من باب الحديد بإزاء المقصورة .

وبعد أن يصلي الشافعي تقام الصلاة في الحلبية ، فمشهد الحسين ، فمشهد الكلاسة ، فمشهد أبي بكر ، فمشهد عثمان ، ثم يصلي إمام

---

(١) البداية والنهاية ١٤/٣٠٨ ــ ٣٠٩ .
(٢) كتاب في التاريخ ٢١٤ / ١ .

المالكية ، فالحنفية ، فالحنابلة ، ثم يصلي خمسة أئمة بالتناوب لمن تأخر من المصلين ، وعلى هذا لم تكن الصلاة فيه لتنقطع تقريباً[1] .

وكان القرآن الكريم يُتلى فيه ليل نهار ، فقد كان الناس يجتمعون فيه بعد صلاة الفجر ليقرأوا « سبعاً » من القرآن الكريم ، ثم يجتمعون بعد صلاة العصر لقراءة « الكوثرية » .

وكانت لهم مرتبات ، وقيّم يسجل أسماء المتغيبين[2] .

أما عن رسالة المسجد العلمية ، فقد كانت فيه مدارس منفصلة عنه بأوقافها ومتصلة به ببنائها ، ومن هذه المدارس :

دار الحديث القوصية ، ودار الحديث الحمصية ، ودار الحديث العروية ، والزاوية المالكية ، والمدرسة الرواحية ، والمدرسة الغزالية ، والمدرسة التاجية ، والمدرسة السيفية ، والمدرسة العزية الحنفية[3] .

وللمسجد حلقات للتدريس في فنون العلم ، فالمحدثون يقرؤون الحديث الشريف وهم جلوس على كراسي مرتفعة ، وبه الوعّاظ ، وجماعات مختصة بتعليم القرآن الكريم ، يستند كل منهم إلى إحدى سواري المسجد .

ونظراً لهذا المركز الهام الذي كان يمارسه المسجد ، ولأنه كان مركز اجتماع أهل دمشق ووجوهها ، فقد كان ملتقى علمائها ، وعلماء المسلمين الوافدين على دمشق .

وكان إذا نزل عالم غريب بدمشق، لم يكن علماؤها وأهلها يقبلون عليه إلا بعد استماعهم لدرسه في الأموي ، ومعرفتهم قدره حق المعرفة ، وهناك كانت تطرح عليه الأسئلة المشكلة لمعرفة مدى علمه ، ولم تكن

---

(١) ابن بطوطة ١/٥٤ ــ ٥٦ .
(٢) ابن بطوطة ١/٥٤ .
(٣) الدارس ١/٩٧ و ٥٥٧ ، و ج ٢ / ص ٣ ، ١٠ .

ـسعه ولا ألقابه ولا مناصبه بالتي تعفيه من هـذا « الامتحان » فإن نجح فيه ، احترموه ، وأقبلوا عليه ، وأكرموا مثواه ، وإلا أعرضوا عنه ، فلا يسعه إلا الرحيل ، ولم يكن أحد من العلماء يضيق ذرعاً بما كان يوجه إليه من أسئلة ، وقد بقيت هذه العادة حتى العصر العثماني ، ويعلق ابن طولون على من لم ينجح بهذه التجربة بقوله : « وظهر أن بضاعته في العلم قليلة » .

ولذلك ، كان يبادر ضيوف دمشق من كبار العلماء إلى التدريس في الجامع الأموي منذ وصولهم ، لإظهار علومهم واقتدارهم ، قبل أن يستدعيهم أهلها لذلك « الامتحان العسير » .

ب ـ المدارس ودور التعليم الأخرى :

كانت المدرسة تتألف من إيوان للمحاضرات ، وبيوت للمدرسين والطلبة ، ومرافق عامة .

وقد كانت المدارس ـ من حيث التخصص ـ موزعة بين مختلف العلوم . كمدارس القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وعلوم الفقه ، والطب .

فأما دور القرآن ـ كما كانت تسمى ـ فقد كان عددها في دمشق سبعاً ، وهـي :

دار القرآن الخيضرية بالقصاعين[1] ، ودار القـرآن الدلامية بالجسر الأبيض ، ودار القرآن الصابونية ، قرب مقبرة الباب الصغير من جهة الغرب ، وجميع هـذه المدارس ما تزال قائمة إلـى اليوم ، لكنها تحولت إلى مساجد .

---

(1) هي الخضيرية اليوم .

وهناك دار القرآن الجزرية التي كانت قائمة في منطقة باب توما ، والرشائية قرب ضريح صلاح الدين ، والسنجارية تجاه الباب الشمالي لجامع الأموي ، وقد قامت في مكانها الاخنائية ، ودار القرآن الوجيهية التي كانت قائمة في العصرونية قرب البيمارستان النوري ، وجميع هذه الدور لم يعد لها أثر اليوم[1] .

وكان ثمة ثلاث دور مشتركة لتعليم القرآن الكريم والحديث ، هي دار القرآن والحديث[2] التنكزية شرقي سوق البزورية ، والصابونية التي كانت قرب المدرسة العادلية ، وأخيراً المعبدية .

وقد كان لكل من هذه الدور العشرة إمام ، وقيّم ، وعدة أنفار من الفقراء والغرباء المهاجرين ليتعلموا القرآن الكريم ، وكانت مهمة الشيخ أن يقرىء الطلاب القرآن الكريم كل شهر ، بالإضافة إلى قراءة البخاري في الشهور الحرم الثلاثة .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان يعيّن قارىء يوم الثلاثاء من كل أسبوع[3] .

وإلى جانب دور القرآن هذه ، فقد كان بدمشق ست عشرة دارا للحديث الشريف هي : دار الحديث الأشرفيـــة في العصرونية ، وكان الإمام النووي ممن تصدوا للتدريس فيها ، ثم دار الحديث الأشرفية

---

(١) الدارس ١/٣ ـ ١٨ ، ودور القرآن في دمشق ، تحقيق صلاح المنجد ، دمشق ١٩٤٦ ، ٥٥ـ٦٢ ، ومنادمة الأطلال ومسامرة الخيال ، لعبد القادر بدران ، دمشق ١٩٦٠ ص ٥ ـ ٢٣ ، ومختصر تنبيه الطالب لعبد الباسط العلموي دمشق ١٩٤٧ ص ٤ ـ ٨ ويرمز له بـ « مختصر الدارس » لأنه اختصر كتاب الدارس في تاريخ المدارس .

(٢) الدارس ١/١٢٣ ـ ١٢٨ ، ومنادمة الأطلال ٦٤ ـ ٦٩ ، ومختصر الدارس ٢١ ـ ٢٣ .

(٣) الدارس ١/١٠ .

البرانية بسفح قاسيون ، والبهائية بباب توما ، والحمصية في الجامع الأموي ، وكذلك القوصية، ودار الحديث الدوادارية داخل باب الفرج، والسامرية في مئذنة الشحم ، والسكرية بالقصاعين ، والشقشقية بدرب البانياس ، والعروية ضمن الجامع الأموي في مشهد عروة ، والفاضلية بالكلاسة ، والقلانسية في الصالحية ، والكروسية في مئذنة الشحم ، والنورية جنوبي العصرونية، والنفيسية قرب حمام القيشاني ، والناصرية بسفح قاسيون[1] .

وقد كان المسؤول عن دار الحديث يسمى شيخ دار الحديث ، وتسمى الوظيفة نفسها « مشيخة دار الحديث » .

وكان الفقه يدرس في هذه المدارس إلى جانب الحديث[2] .

أما مدارس الفقه فقد كانت موزعة بين المذاهب الأربعة : الشافعي، فالحنفي ، فالحنبلي ، وأخيراً المالكي .

وقد كان بدمشق ثلاث وستون مدرسة للشافعية ، منها المدرسة البادرائية ، والأمينية ، والركنية ، والشامية البرانية ، ولما كانت الأخيرة أكبرها وأشهرها فسنلقي عليها بعض الضوء ، لأخذ فكرة عن هذه المدارس[3] .

تقع هذه المدرسة ــ التي لا تزال إلى اليوم ــ في منتصف الطريق الممتد من سوق صاروجا إلى العقيبة ، بمحلة كانت تعرف بمحلة « العونية » بنتها « ست الشام » الأيوبية أخت صلاح الدين والعادل ،

---

(١) الدارس ١/١٩ ، ومنادمة الاطلال / ٢٤ ومختصر الدارس ١٠ حيث ذكر هنا ١٥ داراً للحديث واسقط دار الحديث القوصية .

(٢) انظر الدارس ١/٣١ حيث يذكر أن « الزملكاني » باشر مشيخة دار الحديث الأشرفية ، وأخذ في التفسير والحديث والفقه .

(٣) الدارس ١/٢٧٧ ، ومختصره ٣٦ ،وقد ذكر سبعاً وخمسين مدرسة فقط ، ومنادمة الأطلال ٧٧ .

وتعرف هذه المدرسة بالحسامية أيضاً ، لأن حسام الدين لاجين ابن ست الشام قد دفن فيها مع والدته المذكورة[1] .

وقد أوقف على هذه المدرسة ثلاث مئة فدان ، واشترط ألا يجمع المدرس بينها وبين غيرها ، لكن هذا الشرط لم يراع منذ اليوم الأول ، حيث جمع المدرس بين « التدريس في الشامية البرانية والرواحية أيضاً »[2] .

وقد حضر التدريس فيها الإمام العالم نجم الدين بن حجي ، وقد خلع عليه نائب الشام الذي كان حاضراً مع أركان حكومته ، وكذلك الفقهاء ، وقد جلس النائب على يسار الإمام المذكور ، في حين جلس القضاة على يمينه[3] .

وقد كانت الدروس تلقى بها مرتين في اليوم ، الأولى في الصباح ، والثانية بعد العصر ، حتى إن بعض الفقهاء أفتى أن المدرس إذا درس قبل طلوع الشمس أو بعد الظهر لا يستحق راتب التدريس لمخالفته العرف المعتاد ، لأن هذه أوقات الراحة[4] .

وقد اشترط واقف التربة المنجكتية أن يجلس مؤدب الأولاد من ضحوة النهار ، يؤدبهم ، ويقرئهم ، ويكتبهم ، ثم يقرأ بهم قبيل العصر مجتمعين ما تيسر من القرآن الكريم[5] .

وقد بقيت هذه المدرسة عامرة بالطلبة طوال العهد المملوكي ،

---

(1) منادمة الأطلال / ١٠٤ ، والدارس ١/٢٧٧ ، والاعلام ٣/١٢٠ وقد ذكر « بدران » أن حسام الدين هو زوجها ، وهذا خطأ .

(2) الدارس ١/٢٧٩ ، ومختصره ٤٨ ، وقد ذكر أن لها كتاب وقف منقولا عند غالب فضلاء دمشق .

(3) الدارس ١/٢٨٨ .

(4) المعيد في آداب المفيد والمستفيد لعبد الباسط العلموي ، دمشق سنة ١٣٤٩ هـ / ص ٥٥ .

(5) مفاكهة ١/١٤٩ .

وعندما ثار جانبردي الغزالي ، جعل نفسه قيّماً عليها ، ثم عادت لقاضي القضاة ابن الفرفور ؛ ومن ثم اضمحل أمرها ، شأنها في ذلك شأن معظم دور العلم في العصر العثماني[1] .

وكان للأحناف اثنتان وخمسون مدرسة ، منها الجهاركسية ، والجوهرية ، والخاتونية ، والظاهرية ، والنورية .

وقد كانت المدرسة النورية مشتركة بين الحنفية والشافعية[2] .

أما مدارس الحنابلة ، فكانت إحدى عشرة ، منها « الجوزية » في في سوق البزورية ، والشريفة في العمارة ، والمدرسة الصدرية في سوق البزورية ، وقد درس بها عالم الشام ابن قيّم الجوزية ؛ وأخيراً المدرسة العمرية بالصالحية وهي وهي أكبر مدارس الحنابلة وأهمها[3] .

وقد كان بها سبع يُقرأ كل يوم في الإيوان القبلي ، وبها قراءة الثلث ، وبها المقصورة يقرأ فيها طوال الليل[4] .

ولم يكن للمالكية بدمشق إلا أربع مدارس هي : الزاوية المالكية في الجامع الأموي،والمدرسة الشرابيشية بدرب الشعّارين،والصمصامية بالعصرونية ، وأخيراً المدرسة الصلاحية قرب البيمارستان النوري[5] .

وبمقارنة عدد مدارس الفقه ، بعدد مدارس القرآن الكريم والحديث نجد أن عدد الأولى كان كبيراً على العكس من عدد الأخيرة ، ومرد ذلك ــ برأينا ــ إلى الأسباب التالية :

١ ــ إن الأيوبيين والمماليك كانوا ــ كما ألمحنا سابقاً ــ حريصين

---

(١) منادمة ٢/١٠٢ .
(٢) الدارس ١/٤٧٣ ــ ٦٥١ .
(٣) الدارس ٢/٢٩ ، ١٢٠ والمدرسة الجوزية تقع اليوم بجانب قصر العظم تماما ، وقد تحولت إلى مسجد حديث أما الصدرية فلا أثر لها .
(٤) المروج السندسية في تاريخ الصالحية لمحمد بن كنان ص ١١٢ .
(٥) الدارس ٢/٣ ــ ١٠ .

على إنشاء مدارس الفقه ، والإكثار منها لمحو الآثار الشيعية الفاطمية في مصر والشام ، ولا سيما أن الخطر الفارسي لم يكن عنهم ببعيد ، وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير ، ولكنهم ـ من ناحية أخرى ـ لم يستطيعوا محو الآثارة الشيعية التي غزت السنة منذ العصر الفاطمي ، والتي لا تزال إلى اليوم كالمبالغة في تقديس آل البيت ، ونسب المعجزات الخارقة للعادة لهم ، والمبالغة في الاحتفال بليالي رمضان ، والزيادات في الأذان ، وإقامة الموالد ......

٢ ـ إن مدارس الفقه كانت بمثابة مدارس رسمية ، تخرج القضاة ،وأصحاب المواريث ووكلاء بيوت المال .. وهذا يتطلب معرفة تامة بالأحكام ، ولذلك أقبل الطلبة على مدارس الفقه[١] .

٣ ـ إن التعصب المذهبي دفع ببعض المتحمسين لهذا المذهب أو ذاك إلى إقامة المدارس الفقهية على مذهبهم رغبة في نصرته ونشره .

ولذلك كله ، كانت دور القرآن الكريم والحديث ستاً وعشرين مقابل ما يتوف على مئة وثلاثين مدرسة فقهية .

وإلى جانب مدارس الفقه هذه كان بدمشق ثلاث مدارس للطب هي : المدرسة الدخوارية التي كانت قائمة جنوبي الجامع الأموي ، وقد بناها الطبيب مهذب الدين دخوار الذي كان رئيساً للأطباء في مصر والشام ، وممن درس بها الطبيب العربي ابن النفيس ، تلميذ الدخوار .

وأما المدرسة الثانية فهي : المدرسة الدنيسرية ، غربي البيمارستان النوري ، بناها الطبيب عماد الدين الدنيسيري .

(١) دور القرآن ١٠ ـ ١١ .

وكانت الثالثة المدرسة اللبّودية النجمية التي أنشأها يحيى اللبّودي، وتقع في طريق المزة مقابل حمام الفلك[1].

وكان بدمشق ثلاثة «بيمارستانات» يشرف عليها أطباء المدارس السابقة وتلاميذهم، هي: البيمارستان الصغير قرب الجامع الأموي؛ والبيمارستان القيمري قرب جامع الشيخ محيي الدين بالصالحية. وأخيراً البيمارستان النوري جنوبي العصرونية، وهو أشهر هذه البيمارستانات، ولا يزال إلى اليوم[2].

وإلى جانب هذه المدارس، كان بدمشق ما يسمى بالخوانق والربط والزوايا فأما الخوانق ـ ومفردها خانقاه ـ فهي دار الصوفية، يتعلم فيها المتصوفون العلوم الدينية، وهذه العلوم ضرورية لنزيل الخانقاه، وهو ما يميزها عن الزاوية، وكان تعلّم الدين في الخانقاه يقصد به عدم انحراف النزلاء من جادة الحق والشرع[3].

وكانت هذه الخوانق ترتبط بسلطة «شيخ شيوخ العارفين» وقد كان فيهم «من يأكل الحشيش، وفيهم من يخاف الله»[4].

وقد كان بدمشق تسع وعشرون خانقاه.

وأما الرباط، فقد بني أصلاً ليكون مركزاً للجهاد الديني، ولما كان المماليك هم الذين يتولون الدفاع عن البلاد، فإنه لم يعد الرباط

---

(١) مختصر الدارس / ١٣٨، الدارس ٢/١٢٧، ومنادمة الأطلال / ٢٥٢، وقد ذكر العلموي في مختصره أن المدرسة اللبودية النجمية تقع عند جسر النهر الصغير الخارج إلى حمام الفلك. وقد ذكر ابن المبرد في «عدة الملمات» أن حمام الفلك يقع في طريق المزة.

(٢) الدارس ٢/١٢٧ ـ ١٣٨، ومختصر الدارس ١٣٦ ـ ١٣٨.

(٣) مقدمة القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لمحمد بن طولون ١/١٥، والدارس ٢/١١٩ ومختصره ١٤٠ ومنادمة الأطلال ٢٧٢.

(٤) رسائل ابن طولون، مجموعة مخطوطة في دار الكتب بالقاهرة، لوحة ٤٨.

يختلف عن الخانقاه والزاوية ، وعلى ذلك ، فكلمة « رباط » تختلف في معناها اختلافاً بيناً في بلاد الشام عن المغرب العربي ، حيث ظل يمارس في المغرب دوراً بارزاً في الكفاح ضد الاستعمار ، وذلك حتى أواخر القرن التاسع عشر .

وكان بدمشق ثلاثة وعشرون رباطاً[1] .

أما الزوايا ، فتختلف عن الخوانق بأن الذين يعيشون فيها يبتدعون أوراداً وأذكاراً ورقصاً ونشيداً ، وسلطة شيخ شيوخ العارفين ضعيفة عليهم لعدم ارتباطهم به مادياً ، ولذلك تتفشى فيها البدع والمنكرات .

على أن للزاوية مهمات إنسانية كتهيئة الطعام للعابرين ، وقد كان بدمشق تسع وعشرون زاوية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان بدمشق حوالي مئة تربة ، تعلم فيها العلوم الدينية والقرآن الكريم ، رغبة في الأجر والثواب لصاحب التربة[2] .

وأما المساجد ــ وهي من مراكز التعليم الهامة ــ فقد بلغ عددها في دمشق حوالي ثلاث مئة وأربعين مسجداً ، منها حوالي أربعين مسجداً جامعاً تقام فيها صلاة الجمعة ، وتلقى فيها الدروس ، ومن أهمها جامع العقيبة المعروف بجامع التوبة شمال باب الفراديس ، وجامع يلبغا إلى

---

(1) الدارس ٢/١٩٢ ، ومختصره ١٦٠ ، والموسوعة الإسلامية الفرنسية ، الطبعة الأولى ج ٣/١٢٣٠ـ١٢٣٢ مادة رباط .

(2) الدارس ٢/٢٣٣ ، منادمة الأطلال ٣١٧ ، مختصر الدارس ١٨٢ .

الشمال الغربي من القلعـة ، وجامع تنكز إلى الغـرب منها ، وجوامع غيرها ، وكانت تقام فيها الجمع على أساس أنها « خارج البـلد » .

وعندما جاء العثمانيون ، توسع الناس في إقامة الجمع في المساجد الصغيرة ، فضاع بذلك معنى الجمع والجماعة[1] .

(١) القلائد الجوهرية ٢٤٥ الحاشية .

رابعـا : المدرسون وطرق التدريس :

شهد العصر المملوكي تخصصاً دقيقاً في وظائف التدريس ، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين بعض الوظائف التدريسية ، كوظيفة المعيد والمفيد ، والمنتهي ، كما سنرى .

ولا شك أن هذا التخصص الدقيق ، كان يخفي في طياته ، فوائد جمة للمدرسين الذين يستطيعون أن يجمعوا بين عدة وظائف هي في جوهرها وظيفة واحدة .

وقد كان العارفون بالأحوال يبينون نوع الوظيفة ، ونوع الغش الذي يمكن أن يلجأ إليه مدرسها ، وطرق مراقبته ، ليقوم بوظيفته على الوجه الأكمل .

ومن أهم هذه الوظائف :

١ ـ المحدِّث : وهو المختص بمعرفة شيوخ الحديث في بلده وما جاورها ، والضابط لولاداتهم ووفياتهم ، والمراقب لأحوالهم ، العارف بأقدارهم ومراتبهم .

٢ ـ شيخ الرواية : ومهمته تدقيق ألفاظ المحدِّثين بحيث يصح سماعهم .

٣ ـ الحافظ : هو الحافظ لكتاب الله الكريم ، والعامل على تحفيظه .

٤ ـ المفسِّر : ووظيفته تفسير كتاب الله تعالى .

٥ ـ المدرِّس : وهو الذي يلقي الدرس على الطلبة ، وعليه أن يفهمهم .

٦ ــ المعيـــد : وهو الذي يعيد الدرس لهم •

٧ ــ المفيـــد : وهو الذي يجمع الفوائـد المستخلصة من الدرس ، والتي ربما غابت عن ذهن الطالب •

٨ ــ المنتهـــى : وهو المختص بالبحث والمناظرة •

٩ ــ الفقيـــه : وهـو المختص بمسائل الفقـه ، وهو دون المنتهى في المرتبة[1] •

وقد كان يغلب على الفقهاء ــ في أواخر عصر الدولة المملوكية ــ الانشغال أثناء الدرس ، وعدم الانتباه لما يقوله المدرس •

١٠ــ كاتب الغيبة : وهو الذي يسجل أسماء الطلاب المتغيبين ، فيحرم من لم يقتنع بعذره من جزء من راتبه ، ويعفو عمن جاءه بعذر مقبول ، إلا أن بعض كتاب الغيبة كانوا يغضون النظر عن تغيب بعض الطلبة في مقابل شيء معلوم ••••••

١١ــ ضابط الأسماء : يضبط أسماء الحاضرين ، ويتأمل من سمع منهم ومن لم يسمع ••••

١٢ــ معلم الكتاب : وهو الذي يعلم الصبيان العقيدة الإسلامية •

١٣ــ القـــاص : وهو الذي يعلم الناس في المحلات العامة ، ويروي لهم ما يحفظه من العبر والأحاديث •

١٤ــ قاريء الكراسي : هو كالقاص ، لكنه يقرأ من كتاب ، ولا

---

(١) نقد الطالب لزغل المناصب ، مخطوط لابن طولون الأوراق ٣٥ ــ ٤٥ •

يحدث خارج المسجد ، ويجلس على كرسي فيه ، بخلاف القاص الذي ربما كان واقفاً[1] .

١٥ـ الواعظ : وهو الذي يعظ الناس ، ولكن بالأشعار والألحان ، وغالب رواده من النساء اللائي يبكيهن وعظه .

ومن الوعاظ من يضيع وقته في إيراد الأحوال الدقيقة من الزهد والتوكل والكرامات والخوارق ... فيحضر المجلس جماعة في أنفسهم أسئلة لا يطيقون السؤال عنها لما يرون من الثياب والهيئة على الواعظ .... وهو يسرد المسائل الفقهية سرداً ، ويخلطها بالمسائل النحوية والغرائب اللغوية والتصريفية ، فينطلي الأمر على الحاضرين ، ومعظمهم من العامة ، ويثنون على علم الواعظ ، رغم أنهم لم يفهموا شيئاً ..[2]

أما الأحوال المادية للمدرسين فلم تكن سيئة بوجه الإجمال ، لما بيّناه من أن المدرس كان يجمع بين عدة وظائف تدريسية ، وكان القضاة أنفسهم يجمعون في أيديهم أكثر من وظيفة ، فقد اشترى ـ مثلاً ـ زين الدين الحسباني نائب القاضي الحنفي عدة وظائف ، منها تدريس السبكية ، والجامع الجديد ، والجوهرية ، والنورية ، بمبلغ دفعه[3] .

وأما ذوو الضمائر والدين من المدرسين ، الذين كانوا يأنفون من مخالفة شرط الواقف ، ويتفرغون للتدريس في مدرسة واحدة ، فقد كانوا يعيشون عيشة متواضعة جداً تقرب من الزهد .

---

(١) نقد الطالب لزغل المناصب ، مخطوط لابن طولون ، الأوراق ٣٥ـ٤٥ .

(٢) نسمات الأسحار ، مخطوط لعلوان الحموي ٢٠١ـ٢٠٣ ، وانظر الورقة ٢٠٩ التي يتحدث فيها عن سوء طريقة الوعظ ، وافتتان الواعظ بنفسه .....

(٣) مفاكهة ٢١/١ .

وكان بعض المدرسين ــ كما وصفهم ابن المبرد ــ لا يهتم إلا أن يتعلم ما يجادل فيه ، ويكبر عمامته ، ويسرح لحيته ، ويتقلب على وظائف التدريس ، ويأكل الأوقاف[1] ...

وإذا ما شعر العالم بدنو أجله كان من حقه « توريث » ما بيده من الوظائف لابنه الذي يكون قد أعدّه مسبقاً لذلك ، أو لمن يشاء ، وكانت الموافقة النهائية على هذا التنازل لا تتم إلاّ إذا أمضاها قاضي القضاة ، وغالباً ما كان يفعل ، إلا أن تكون ثمة عداوة بينه وبين العالم ، كما حدث عندما رفض قاضي القضاة الشافعي ، إمضاء تنازل لأحد علماء الشافعية سنة ٨٧٤ هـ ، وسنة ٩٠٣هـ/ سنة ١٤٦٩م ، وسنة ١٤٩٧م[2] .

أما عن طريق التدريس ، فقد أورد أحد علماء القرن العاشر ما يمكن تسميته بالطريقة المثلى للتعليم ، كما كانوا يرونها آنذاك ، منها :

أن على الشيخ أن يعيد الشرح لمن لم يفهم ، ولا ينبغي أن يقول للطالب : هل فهمت ؟ إلاّ إذا أمن من قوله « نعم » قبل أن يفهم .

ــ وأن على المدرس ألاّ يظهر ميله لأحد الطلبة ، لأنه يوغر بذلك صدورهم .

ــ وأن عليه ألاّ يتأذى ممن يقرأ عليه ، إذا قرأ على غيره .

وهذه مصيبة يبتلى بها جهلة المعلمين لغباوتهم وفساد نيتهم[3] .

وقد كانوا يقدمون بعض العلوم على بعض ، بحسب شرفها

---

(١) صب الخمول على من بلغ أذاه للرسول ، مخطوط لابن المبرد ، الورقة ٣٦ / أ .

(٢) كتاب في التاريخ ١٦٣ / ب و ٢١٧ / أ .

(٣) المعيد في آداب المفيد ٥٣ ــ ٥٥ .

وقيمتها ، فقد كان يقدم التفسير ، ثم الحديث ، ثم الفقه ، ثم أصول الدين ، ثم أصول الفقه، ثم المذهب ، ثم الخلاف ، فالنحو ، فالجدل[1] .

وقد جرت العادة أن أول ما يتعلمه الصبيان تلاوة القرآن الكريم وحفظه ، وهم لا يسمحون للطلبة بكتابته في الألواح ، تنزيهاً لكتاب الله تعالى .

وبعد أن يقطع الصبي شوطاً في حفظ القرآن الكريم يأتي معلم الخط ، فيعلمهم بكتب الأشعار وسواها حتى يستقيم خطهم[2] .

وبعد ذلك ينتقلون إلى تعلم الحديث الشريف ، وبعده علوم العقيدة ، ويقول ابن طولون « إن المعلم إن أمسك عن تعليمهم هذه العلوم فهو أحوط »[3] .

ومن نبغ من الطلبة في هذه العلوم التي يمكن تسميتها بعلوم المرحلة الابتدائية ، ينتقل إلى المرحلة التي تليها ، وهي دراسة الكتب العامة في الفقه والتفسير والنحو وغيرها[4] ...

ثم تبدأ المرحلة الثالثة ، وهي مرحلة التعليم العليا ، وفيها يدرس الطلبة أمهات الكتب في كل العلوم التي كانت معروفة ، ومن ثم يشرع في التأليف ، ويتصدى للتدريس والمناظرة ....

وقد جرت العادة أن يعقد مجلس ، أو تعمل وليمة ، عندما يختم أحدهم كتاباً أو يؤلفه . من ذلك أنه لما فرغ شيخ الإسلام ابن حجر من

---

(1) المصدر السابق .
(2) ابن بطوطة ١/٥٦ .
(3) رسائل ابن طولون لوحة ٤٩ / ١ ، والفلك المشحون ص ٧ .
(4) هذه الكتب معروفة إلى اليوم ولا داعي لذكرها .

شرحه على البخاري أقام وليمة حافلة خارج القاهرة كان مصروفها حوالي خمس مئة دينار تقريباً[1] .

هذا عن التعليم ، فماذا عن المستوى العلمي للطلاب ؟

كان لهذا التعليم نتائج يمكن اعتبارها حسنة ، وأخرى لا شك في أنها لم تكن كذلك ، فلقد كان الطلاب يقدمون نتائج باهرة في السنوات الأولى من حياتهم وذلك في الحفظيات ، فابن طولون ـ مثلاً ـ يقول : إنه حفظ القرآن الكريم ، وصلى به في الجامع الأموي في رمضان سنة ٨٨٧ هـ / ١٤٨٢ م ، وكان الختم ليلة ٢١ منه ، وحضر خلفه في الصلاة شيخ الإسلام زين الدين العيني بمحل تدريسه بالجامع الأموي[2] .

وقد كانت سنه آنذاك حوالي سبع سنوات ، أو ثمان ، وعلى فرض وجود مبالغة فيما ذكره ـ وقرائن الحال تنفي ذلك ـ فإن الطالب كان يجمع حتى الثانية عشرة من عمره كمية لا بأس بها من الحفظيات والعلوم . ويذكر غيره أن صبياً ختم القرآن سنة ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م ثم يقول : « ولم يصلِّ القرآن في هذه السنة من الصغار غيره » مما يقطع بأنه جرت العادة أن يصلي الصغار بالقرآن الكريم في رمضان[3] .

والحافظ ابن كثير يذكر أنه ختم القرآن الكريم مع الشيخ نور الدين الشوبكي وعمره عشر سنوات[4] .

---

(١) الفلك المشحون ص ٧ .
(٢) الفلك المشحون ص ٧ .
(٣) كتاب في التاريخ / ٢١١ ، وانظر أيضا ختمة صبي في المدرسة العمرية بالصالحية ، مناكهة ١/٥٧ .
(٤) البداية والنهاية ١٤/٣١٢ .

ويتحدث ابـن طولون عن صبي في الثامنة اسمه زيـن العابدين المصري ، خطب على مقصورة الجامع الأموي ، وأكرمه جماعة ، ثم داروا به حول السور ، ثم يقول : « ولم يصلِّ الولد بجميع القرآن وإنما صلّى بربعه ، وعادة الشاميين أن يصلّوا بالقرآن كله »[1] .

ونحن لا نستطيع الادعاء بأن هذه كانت حال جميع الطلبة ، كما أنها ليست حوادث نادرة أو غير مألوفة ، فهي تعطي فكرة حسنة عن المردود العلمي الحسن الذي كان يقدمه الطلبة في مراحل حياتهم ، في العصر الذي يسميه بعضهم « عصر الانحطاط » .

ولقد كان نظام التعليم الداخلي ، الذي كان سائداً ، يعطي مردوداً مضاعفاً ، يزيـد منه مبدأ المثوبات والعقوبات الذي كان مطبقاً علـى الطلبة ، فقد كانوا يختصون بعضهم بزيادة راتبه ، أو يعطونه « عيدية » أو يقدمون الحلوى للطلبة[2] .

ولكن كيف كان المستوى العام للحركة العلمية في أواخر عصر المماليك ؟

لقد كانت طريقة التعليم تلك ، تخرج حفظة للعلوم ، وهذا عيبها ، لأنـه لا يمكن للحفظ وحده أن يجعل الإنسان عالمـاً ، لقد كانت تلك الطريقة تخرج مرددين لما في الكتب أكثر من تخريجها علماء يبدون آراءهم فيما يحفظونه ....

ذلك أنه كانت تسيطر عليهم جميعاً فكرة لا تزال تتردد إلى اليوم ،

---

(1) مفاكهة ٢٤٨/١ ، وقد ذكر أيضا ختمة صبي آخر في المقصورة .
(2) انظر وقف الملك الأشرف قايتباي في كتاب « تاريخ التربية » لاحمد شلبي . القاهرة ١٩٦٠ ص ٢٣٠ .

وهي أن باب الاجتهاد قد أقفل منذ قرون ، ولا مجال للاجتهاد أو الرأي في العلوم الدينية بل والأدبية .

وكانت المدارس الفقهية لا تقدس رأي إمامها فحسب ؛ بل وتقدس كل تلك الإضافات التي أضافها المتأخرون على المذاهب الأربعة ، على شكل حواشٍ وهوامش ، وحواش على الحواشي السابقة وهكذا . فبدت هذه الكتب وقد ناءت بالزيادات التي حملوها إياها ، وأصبح يكاد يكون من المتعذر على الإنسان الساذج أن يتعرف ـ من خلال هذه الكتب ـ على حكم الشرع في مسألة مألوفة من مسائل العبادات أو المعاملات ، ويضطر للذهاب إلى « رجال الدين » الذين احتكروا لأنفسهم حق التفسير والتأويل . وأصبحت العلوم الدينية عسيرة على الفهم لكثير من الناس ، وأصبحت كتب المذاهب تحوي آراء المتأخرين أكثر من حملها لآراء الأئمة الأربعة الذين لم يعد لهم من مذاهبهم إلا الاسم تقريباً .

يضاف إلى ذلك : أن انتشار الأحقاد والمنافسات بين المشتغلين بالعلوم الدينية ، أتاح لعامة الناس الحصول على فتاوى كثيرة للمسألة الواحدة ، يختار السائل منها ما يعجبه[1] .

وقد قاد التعصب المذهبي أتباع المذاهب إلى مخالفة أوضح قواعد الشرع في سبيل التمسك بمذاهبهم .

من ذلك ـ مثلاً ـ أن الناس كانوا يصلّون التراويح في الجامع الأموي بإمامين منفصلين في آن واحد ، أولهما حنفي ، والآخر شافعي ،

---

(١) انظر الفصل « الرابع » .

وكان يحصل للمصلّين التباس في صلاتهم نتيجة ذلك ، وقد اشتكى بعضهم إلى نائب دمشق ـ جانبردي الغزالي ـ من ذلك فرأى أن يصلي كل إمام يوماً بالتناوب بينهما ، وقد علق ابن طولون على ذلك بقوله : « ولم يسهل ذلك على متعصبي الشافعية »[1] .

وهكذا خرج التعصب بالناس عن روح الشرع ، وجعل مهمة تعلم الأمور الدينية مهمة جافة وعسيرة ، مع ما هي عليه ـ في الواقع ـ من وضوح ويسر وسهولة .

ومن هنا كانت المحنة التي تعرض لها فقيه الشام ابن تيمية من « رجال الدين » لأنه حاول كسر تلك الأطواق ، ذلك أنهم رأوا في دعوته لإبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً : أمراً خطيراً ومرفوضاً من جميع الوجوه ، فحاربوه بشتى الصور ، وانتهت حياته بالموت في سجن القلعة ، وقد كان عامة أهل دمشق يحبونه[2] ويتفهمون نظريته الداعية إلى العودة إلى الكتاب والسنة ، ونبذ الجمود والقيود التي أثقلت كاهل الحركة العلميـــة .

ولذلك يمكن القول : إن ابن تيمية ، وقلة معه ، هم الذين شذّوا عن القواعد الجامدة في التعليم الذي كان سائداً في عصر المماليك ، وخرقوها ، ليخرجوا بآراء جديدة تحترم القديم ولكنها لا تصل به إلى درجة التقديس . وقد اعتمدت هذه الفئة على نظرية مفادها : أنه يجب

---

(1) مفاكهة ٢/١١٨ .

(2) ابن بطوطة ١/٥٧ الذي حضر له درسا في الجامع الاموي ، فعارضه فقيه مالكي ، فقامت العامة إلى هذا الفقيه ، وضربوه بالايدي والنعال ..... لكن العلماء تمكنوا فيما بعد من إدخال ابن تيمية السجن .

العودة إلى القرآن الكريم ، وما صح من السنة ، وفهم الإسلام وعلومه من خلالهما ، بغض النظر عن الآراء والاجتهادات والفتاوى التي أضيفت إلى الشريعة ـ على مر السنين ـ عن طريق عشرات من أتباع المذاهب الأربعة . وهذه هي أصل نظرية محمد بن عبد الوهاب التي اجتاحت الشرق الإسلامي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

والخلاصة أن طريقة التعليم في عصر المماليك كانت تهتم بالحفظيات، وتقدم فيها نتائج حسنة في الوقت الذي تهمل فيه المناقشة والتفكير والتساؤل ، والتي هي روح العلوم .

أما عن المستوى العلمي لعامة الشعب ، فإننا نعتقد أن وجود مئات المساجد وأماكن العلم الأخرى في مدينة كدمشق ، وتردد الناس على حضور الدروس فيها . كان يساعد على وصول العلم لجميع فئات الشعب . لكننا لا ندري إلى أي حد كانوا يستفيدون من ذلك .

خامسا : الإجازات والشهادات العلمية

كان المشتغلون بالعلوم في العصر المملوكي يحرصون ـ في بدايات عمرهم ـ على الحصول على ما يمكن تسميته اليوم بالشهادات التي تثبت كفاءتهم ، وهذه الشهادات تتفاوت بين « السماعات » و « الإجازة بعراضة الكتب » وأخيراً « الإجازة العامة » التي تؤهل صاحبها للإفتاء والتدريس •

فأما السماعات ـ ومفردها سماع ـ فهي أن يكتب الشيخ في آخر الكتاب أسماء الذين سمعوا عليه الكتاب ، والمواضع التي فاتت على الطالب ، يعبر عنها بقوله « مع فوت » •

وتكتب هذه السماعات عادة على كتاب الشيخ ، أو كتاب الطالب نفسه ، وهو الأرجح وهي أبسط الشهادات العلمية ، ولا تعني شيئا للطالب ، كما أنها لا ترفع من منزلته العلمية ••• فهي تبين حضور الطالب لا أكثر ••••• وقد حصل ابن بطوطة على سماعات من عشرات العلماء بدمشق لكتب سمعها عليهم[1] •

وأما « الإجازة بعراضة الكتب »فهي أن يحفظ الطالب كتاباً ، ويتقدم نفسه طواعية لشيخه أو أي شيخ ، ويطلب منه إجراء امتحان له في هذا الكتاب ، فيفتح الشيخ صفحات من مواضع شتى من الكتاب ، ويستقرئه إياها ، فإن مضى من غير تلعثم ولا توقف ، استدل بحفظه تلك المواضع على حفظه لجميع الكتاب ، وكتب بذلك إجازة على ورقة صغيرة •

---

(١) ابن بطوطة ٦٦/١ •

من ذلك أنه لما عرض ابن طولون ــ وهو في الرابعة عشرة ــ على شيخ الشافعية تقي الدين ابن قاضي عجلون كتبه التي تعلمها ، كتب له القاضي المذكور :

« عرض علي الولد المبارك اللبيب الأديب ... عرضاً حسناً محرراً متقناً دلّ ذلك على حفظه لجميع الكتب المذكورة ، أعانه الله على درايتها كما وفقه لروايتها »[1] .

ومن ذلك أيضاً عرض ابن طولون لكتاب المختار في الفقه على شيخه الشمسي رمضان في مجالس آخرها نهار الاثنين ٧ ربيع الأول سنة ٨٩٩ هـ / ديسمبر سنة ١٤٩٣ م ، وقد أجيز ابن طولون أن يذاكر فيه من شاء[2] .

وأما « الإجازات العامة » فصورتها :

« أذن لفلان .... أن يدرس مذهب الإمام ... وأن يقرأ ما شاء من الكتب المصنفة فيه ، وأن يفيد ذلك لطالبيه ، حيث حلّ وأقام ، وكيف شاء ، ومتى شاء ، وأين شاء .

... وأن يفتي من قصد استفتاءه خطاً ولفظاً على مقتضى مذهبه الشريف .. لعلمي بديانته وأمانته ..

فليتق الله ، ولا يستنكف أن يقول فيما لا يعلم : لا أعلم .... فذلك قول سعد قائله ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .... »[3] .

---

(١) الفلك المشحون ص ٧ ، صبح الأعشى ١٤/٣٢٧ .
(٢) الفلك المشحون ص ١٩ .
(٣) الأعشى ١٤/٣٢٢ ـ ٣٢٥ .

وإن كان الشيخ بعيداً عن محل إقامة الطالب ، فإن هذا يرسل له طالباً منه الإجازة « بالمراسلة » وصورتها مختصرة :

« ...... ولما كان الشيخ الإمام فلان ... ممن نظم وكتب ... فأراد أن يشرف قدري ، ويعرف شكري .. فطلب الإجازة مني وأنا أحق بالأخذ عنه .... فنعم ، قد استخرت الله تعالى ، وأجزت له ما يجوز لي تسميعه »[1] .

وقد جرت العادة أن كل عالم يزور دمشق ، أو القاهرة ، أو غيرها، يأخذ من علمائها ما يسمى بالإجازة العامة .

وواضح أن في هذه الإجازات شيئاً غير قليل من المجاملات ، لأنه غالباً ما يستوي مقام الشيخ مع طالب الإجازة ، فيعتبره زميلاً له لا تلميذاً ، بعكس النوع الأول من الإجازات العامة الذي يعطيه الشيخ لتلميذه ، فقد كان هذا النوع خالياً من المجاملات ، بل إن فيه نصائح لا تقال إلا لطالب ، وهي قول الشيخ :

« ولا يستنكف أن يقول فيما لا يعلم : لا أعلم .... » .

وقد كان يجاز - أحياناً - أولاد دون العاشرة ، مجاملة لآبائهم ، ولذلك كله لم يكن الناس يعوّلون كثيراً على هذه الدرجات العلمية ، وإنما كانوا يحكمون على الإنسان بقدر ما يتقن من علوم ، لا بمقدار ما يحصله من شهادات .... كما بيّنا سابقاً .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢٨ .

سادساً : مصير الحركة العلمية في أوائل الحكم العثماني

لم تكد تمضي فترة وجيزة على دخول العثمانيين دمشق ، حتى تدنت الحركة العلمية فيها تدنياً ظاهراً ، بسبب تعصب العثمانيين من جهة ، ونضوب الموارد المادية للتعليم من جهة أخرى .

ذلك انـه منذ الأيـام الأولى للفتح العثـماني لدمشق ، طلب العثمانيون مستندات الوقف جميعها ، ونقلوها إلى التركية تمهيداً للسيطرة عليها وابتلاعها[1] .

وفي جمادى الآخرة سنة ٩٢٦ هـ / مايو سنة ١٥١٩ م امتنع حسين المشرقي العثماني ــ مدرس الماردانية ــ عن الحضور لجهله ، وكان غرضه الاستيلاء على أموال المدرسة ومنع أبناء العرب منها ، وحضر بدلاً عنه حسن بن الشيخ عيسى ، الأمر الذي يدل على تعصب العثمانيين ضد العرب منذ أيام الفتح الأولى .

وأما المدرسة المرشدية ، فلقد غاب ناظرها الشمس بن المنعة ....

ويقول ابن طولون بالحرف الواحد :

« ولم يحضروا في هذا العام ، سوى المدارس المذكورة ، وباقيها معطل ، إما لخراب وقفها كالركنية ، وإما لاستيلاء الحكام عليه كالظاهرية الجوانية ، وإما لكون مدرسها صار من الأغراب كالمقدمية الجوانية ، فإن مدرسها ملاّ عبد الرحيم المشرقي الرومي (العثماني) قد استوعب متحصلها ، وكالخاتونية العصمتية ، والشبلية البرانية ، فإن مدرسها حمزة المشرقي الرومي ، قـد استوعب متحصل الأولـى ، وأما الثانية فاستوعبها ناظرها قاضي البلد ، وكالريحانية فإن مدرسها أحمد المشرقي

---

(١) انظر حدائق الياسمين لمحمد بن كنان ، لوحة ٨٥ .

الرومي قد استوعب متحصلها وفر هارباً ، إلى غير ذلك من الأسباب »[1] .

وفي رجب سنة ٩٢٦ هـ / يونيو سنة ١٥١٩ شكا جيران المدرسة المنكلائية على شهاب الدين الخيضري ، الناظر على المدرسة لأنها خراب تأوي إليها الكلاب ... وهو متكلم عليها يأكل وقفها »[2] .

وأما أكبر مدارس دمشق ، وهي المدرسة العمرية بالصالحية فقد اضمحل أمرها أيضاً ، وبيع كثير من أوقافها ، ولم تعد تخبز إلا مرتين أو ثلاثاً في الشهر ، وصارت خلاء ، بها مخازن للأكلين من تتمة السلطان سليم[3] ، ولم يعد يجاور بها إلا بعض قراء القرآن وأشباه العلم من العوام ، أما ما ذكر عن السنين غرارة ، وخمسة الآلاف درهم في رمضان ، فكله بطل ، ولم يبق إلا حلاوة ليلة النصف ، وطعام رمضان بلحم ، وبعض القماش ، ولم يتجدد لها أوقاف إلى سنة ١١٢٣ هـ / ١٧١١ م[4] .

ولم يقف الحال عند نهب الأوقاف ، وإقفال معظم المدارس ، بل تراجع أمر اللغة العربية ، وحلت التركية محلها ، فصارت لغة الدواوين والمحاكم ، فقل عدد الذين يلمّون بالعربية إلى حد كبير ، وغدت لغتهم عجمة بادية، ولحن واضح ، نلحظ ذلك كله في كتابات ذلك العصر .

ثم سيطرت روح الجمود المطلق على الفكر العربي ، ذلك أنه إذا كان ثمة أربع مذاهب فقهية رسمية في العصر المملوكي ، فقد أصبح

(١) مفاكهة ٢٠٩/٢ .
(٢) مفاكهة ١١٣/٢ .
(٣) نفس المرجع ١١٨/٢ .
(٤) المروج السندسية لابن كنان ص ١٥٢ .

مذهباً واحداً في العصر العثماني ، هو المذهب الحنفي ، وقد تعصب العثمانيون لهذا المذهب ، ولم يقبلوا أي حجة أو مناقشة فيه ، فتحول بذلك الجمود المذهبي السائد في العصر المملوكي إلى تحجر مطلق في العصر العثماني : لا تزال آثاره ماثلة إلى اليوم ، ولا سيما في صفوف المشتغلين بالعلوم الدينية . وهكذا تحول العلماء إلى وسيلة من وسائل التخدير الكثيرة التي سادت في العصر العثماني وصاروا يدعون إلى الاستسلام التام للأمر الواقع .

ولذلك فإننا لا نكاد نجد في العصر العثماني كله ، مؤلفات تتمتع بشيء من الأصالة العلمية ، وبالتالي لا نجد علماء يضاهئون علماء العصر المملوكي ... فقد انكب العلماء في العصر العثماني على تأليف الشعر البارد ، وتخيل غرائب المسائل الفقهية والنحوية ، ومحاولة وضع الحلول لها ، وتأليف الملخصات ، ووضع الحواشي على الحواشي ... فاستهلكوا بذلك وقتهم ووقت الطالب الذي كان يضيعه في تعلم مصنفاتهم ، والذي كان يتخرج أشد تعنتاً وتحجراً من أساتذته .

وسيطرت البدع والخرافات في مجال الدين ، وعندما وجه « السلفيون » من ضواحي دمشق رسالتهم إلى علماء المدينة ليناظروهم في شؤون الدين ، لم يجرؤ عالم واحد في دمشق على التصدي لهم ، ومجادلتهم ، كما تقتضي روح الدين ، واكتفوا بشتمهم ، وبالتهرب من أسئلتهم ....[1] .

وعلى هذا ، فإنه يمكن القول : إن مرحلة الانحطاط العربي قد سيطرت منذ دخول العثمانيين للوطن العربي ، وليس قبل ذلك .

---

(١) انظر : رسالة عليان الشبيبي إلى علماء دمشق في عهد الوالي يوسف باشا سنة ١٢٢٥ هـ ، وردود علماء دمشق عليه ، في مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق رقمه ٢٤٠ عام « الأوراق من الورقة ١٥٧ لغاية الورقة ١٦٣ » .



الفصل الرابع

نظام القضاء

أولاً – مقدمة تاريخية .

ثانياً – العلاقة بين السلطان والقضاة .

ثالثاً – العلاقة بين نائب دمشق والقضاة .

رابعاً – قضاة دمشق ومجالسهم .

خامساً – الأحوال العامة للقضاة .

سادساً – التغييرات العثمانية في نظام القضاء .



اولا ـ مقدمـة تاريخيـة :

كان يمارس القضـاء في دمشق ، في العصر المملوكي ، أربعة من القضاة بحسب المذاهب الأربعة .

وأول من أوجـد أربعة قضاة في الإسلام هو الملك الظاهر بيبرس الذي بدأ بتطبيق هذه القاعدة في مصر سنة ٦٦٣ هـ / ١٢٦٤ م ، ثم طبقت في بلاد الشام في العام التالي .

وكان للقاضي الشافعي منزلة أرفـع من القضاة الآخرين ، لأن مذهب الدولة الرسمي ـ في عصر المماليك ـ بقي شافعياً ، كما كان الحال في عهد سادتهم الأيوبيين من قبل ، بخلاف ما آل إليه الحال في العصر العثماني ، حيث تقدم المذهب الحنفي ، وسيطر على ما عداه .

وقد كان القاضي الشافعي بدمشق ينفرد عن بقية القضاة بأربعة أمور هـي :

النظر على الأيتام ، والنظر على الأوقاف ، والنظر على بيت المال ، وحق تعيين نواب له خارج دمشق ، وهو مالم يكن يحق لأحد غيره .

ومع مرور الزمن لم يبق للشافعي إلا الميزة الأخيرة ، وهـي حق تعيين النواب ، وصار القضاة الثلاثة الآخرون ينظرون على الأوقاف التي تتبع مذاهبهم .

وقـد تناوب على منصب القاضي الشافعي بدمشق طوال العهـد المملوكي ستة وخمسـون قاضياً حكم بعضهم أكثر من مرة ، وقد كان أولهم « نجم الدين بن سنى الدولة » عيّنه الملك المظفر قطز غـداة انتصاره الكبير على التتار في عين جالوت (٢١ ذي القعدة سنة ٦٥٨ هـ / أكتوبر سنة ١٢٦٠م) ، وقد خلفه في عهد الملك الظاهر ، المؤرخ المشهور

ابن خلكان صاحب وفيات الأوعيان في ذي الحجة سنة ٦٥٩ هـ / نوفمبر سنة ١٢٦١م [١] .

أما آخرهم فكان ولي الدين بن فرفور ، الذي مارس هو وأبوه هذا المنصب لفترة طويلة في أواخر عهد المماليك ، وقد عيّن في جمادى الآخرة سنة ٩١١ هـ / نوفمبر سنة ١٥٠٥ م ، وهو شاب لم يتجاوز السادسة عشر ، ودخل دمشق في صفر من العام التالي ، وخطب أولى خطبه في الجامع الأموي ، ثم قرئت وصايا السلطان له ، وقد عزل أكثر من مرة وسجن ، ثم أطلق سراحه وأعيد ، حتى عزله السلطان سليم عندما دخل دمشق فاتحاً في أول رمضان سنة ٩٢٢ هـ / ٢٨ سبتمبر سنة ١٥١٦م .

ورغبة منه بالتمسك بمناصبه في العهد العثماني أيضاً فقد « تحنف » فقلده السلطان سليم قضاء دمشق سنة ٩٢٤ هـ / ١٥١٨ م ، وعندما حكم الغزالي لاحظ ابن فرفور ميل الغزالي إلى المماليك ، فهرب من دمشق خوفاً منه ، ولم يعد إلا على أشلاء الغزالي .

وكان أبوه « الشهاب أحمد بن فرفور » قد مارس منصب قاضي القضاة في دمشق والقاهرة معاً سنة ٩١٠ هـ / ١٥٠٤ م ، وهذا مالم يتفق لأحد قبله ولا بعده [٢] .

أما القضاة الأحناف ، فقد بلغ عددهم واحداً وأربعين ، أولهم الشمس بن عطاء ... وفي أواخر عصر الدولة ، تناوب على هذا المنصب كل من المحب بن القصيف ، والبدري الفرفوري (ابن عم الولي

(١) الثغر البسام ٧٦ ، وتلفظ ابن خلكان بفتح اللام المشددة ، كما جاء في ترجمته .
(٢) المصدر السابق .

القرقوري) ، وأما آخرهم فهو المحيوي بن يونس الذي عزله السلطان سليم •

وقد بلغ عدد قضاة المالكية تسعة وعشرين ، أولهم عبد السلام الزواوي الذي أرغم على الحكم بشرط ألا يباشر وقفاً ، ولا يأخذ أجراً •

وقد تميز هذا المنصب بصراع رهيب بين اثنين من القضاة هما : الشمس الطولقي ، والشمس الأندلسي ، وقد عيّن الأول ثم عزل سبع مرات ، تولى في أثناء عزله « غريمه » الأندلسي[1] وكان ذلك في أواخر عهد الدولة المملوكية •

أما الحنابلة ، فقد حكم منهم ثمانية وعشرون قاضياً ، أولهم : شمس الدين بن قدامة الذي مارس القضاة اثنتي عشرة سنة بدون أجر •

وفي السنوات الأخيرة ، تولى هذا المنصب الشمس بن مفلح ، وبهاء الدين بن قدامة ، وأخيراً شرف الدين بن مفلح الذي عزله السلطان سليم •

ومن خلال استعراضنا لأسماء القضاة نلاحظ أن ثمة أسراً معينة قد توارثت هذا المنصب ، كما كان الحال في العصر العثماني بالنسبة للأشراف ، ومن أشهر هـذه الأسر ، آل القرقور ، وابن مفلح ، وابن قدامة ، وآل الطولقي •

(١) المصدر السابق ٢٦٥ ، والدارس ٢/٢٤ ــ ٢٨ •

ثانيا ـ العلاقة بين السلطان والقضاة :

كان يمارس القضاء في نيابة دمشق ـ في أواخر عصر المماليك ، بصورة فعلية ـ ثلاث جهات متمايزة هي : السلطان، والنائب ، والقضاة، ونوابهم .

وكانت هناك علاقات من نوع خاص بين هؤلاء الأطراف ، سنحاول الكشف عنها لأهميتها في فهم طبيعة النظام القضائي في دولة المماليك .

فقد كان السلطان يعتبر نفسه ـ بحكم الشرع ـ الحكم النهائي في أمور القضاء ، وما القضاة إلاّ نوابه ، فهو الذي يعينهم ، ويعزلهم ، ويعاقبهم إن بدا له ذلك .

وسوف نرى أن منشأ تلك الفكرة ، لم يكن رغبة السلطان في فرض سيطرته على القضاء تدعيما لمركزه فقط ، وإنما كان ـ في الغالب ـ عدم تفهم السلطان لاختلاف الأحكام بين قاض وآخر ، نتيجة التزام القضاة بأحكام مذاهبهم ، وكذلك نتيجة الاختلافات والأحقاد الشخصية التي كانت تقوم بين القضاة أحيانا ، الأمر الذي كان يؤدي إلى تناقضات حادة في أحكامهم ، سنعرض لها في حينها .

ففي بداية العصر المملوكي كان القضاء سلطة مستقلة قائمة بذاتها ، لها حرمتها وقدسيتها وحصانتها ، الأمر الذي كان ينفي عن الحكم المملوكي صفة الاستبداد المطلق الذي لا ينفك المؤرخون الغربيون وغير الغربيين يرددونه .

فقد كان السلطان يفكر كثيراً قبل أن يقدم على نقض حكم شرعي، أو مخالفة أصل من أصول الشريعة ، بسبب ورع السلاطين النسبي ، في تلك الفترة، ونزاهة القضاة ، وصرامتهم في أحكامهم من الناحية الأخرى.

وقد نجم عن ذلك أن تمتع الناس بحرية واسعة تجاه السلاطين وأمرائهم الذين كانوا يقفون صاغرين أمام سلطان القضاة ، وهكذا كان القضاة هم الحصن الذي يحمي الناس من تعديات الأمراء المماليك ، وهو ما انعدم تماماً في العصر العثماني ، كما سنرى ، وهذه ــ برأينا ــ هي أهم الفروق بين نظامي الحكم العثماني والمملوكي .

زد على ذلك أن القضاة كانوا يباشرون وظائف إدارية هامة أخرى، كالإشراف على الأوقاف ، وعلى وظائف التدريس والخطابة ، بل والإشراف على الإقطاع المملوكي نفسه ، بواسطة وظيفة ناظر الجيش التي كانت حكراً على « المتعممين » .

وانطلاقاً من الأفكار السابقة ، فقد كان هم السلطان الأول تعيين قضاة يمكن التفاهم معهم ، حتى لا ينعزل تماماً عنهم ، وقد كان هذا أمراً صعباً في بداية عصر المماليك ، نظراً لورع القضاة ، ثم أصبح أقل صعوبة مع مرور الزمن ... ذلك أن تهالك بعض القضاة على طلب المناصب ، ودفعهم طائل الأموال في سبيل ذلك وارتماءهم على أقدام السلطان ، كان له نتيجتان :

أولاهما : أن باب الاختيار أمام السلطان كان مفتوحاً ، الأمر الذي كان يستغله السلطان كسلاح أمام القضاة ، فإذا ما تلكأ القاضي في دفع ما عليه ،أو أظهر نوعاً من التعالي ، كان يجد من هو على استعداد ليحل محله فوراً .

وثانيتهما : أن القضاة قد فقدوا تلك الهالة القدسية التي كانت لهم عند السلاطين والناس ، وحلت محلها نظرة الاستخفاف وعدم الاحترام،وهذا ما أدى إلى تعاظم موقف السلطان وتأثيره على حساب القضاء، ولكنه لم يلغ قوتهم تماماً ، أو يقضي عليها ، وإنما غضّ من شأنها .

ذلك أنّ ما كان يطلبه السلطان من القضاة ليس الجور في الأحكام وظلم الناس ، وإنما دفع الأموال ، ولذلك كله ، لم يكن ثمة ما يمنع القضاة ـ بين الحين والآخر ـ من التصدي للسلطان وأمرائه إذا ما انحرفوا ، وذلك حتى الأيام الأخيرة من عمر الدولة المملوكية .

والحوادث التي تؤيد ما ذهبنا إليه كثيرة ، أهمها ما يعرف بحادثة القضاة الشهيرة التي ـ وإن كان مسرحها القاهرة لا دمشق ـ فإنها تعطي فكرة واضحة عما نحن بصدده من علاقة بين السلطان والقضاء .

فلقد قال السلطان الغوري للقضاة والعلماء الذين جمعهم للبحث في قضية « المشالي »[1] بعدما عارضوه جميعاً ، ووقفوا ضد رغبته :

---

(١) ملخص الحادثة : أن أحد نواب القاضي الشافعي ويدعى « المشالي » ضبط في مخدع زوجة نائب القاضي الحنفي ويدعى « غرس الدين » ، فاقرا بالزنى وكتب بذلك محضر ووقعه المشالي ، فعقد الغوري مجلساً برئاسته ، قرر « رجم العاشقين » حتى الموت ، وكان غرض السلطان من ذلك أن يقال : إنه في عهده طبق الشرع ورجم الزناة ، وهو ما كان نادر الحدوث .
وبعد انفضاض المجلس ، قام أحد القضاة ويدعى « الزنكلوني » بأخذ إقرار مضاد من المشالي ، ينكر فيه الزنى ، فأيد هذا الرجوع جميع القضاة والعلماء ، فاغتاظ السلطان لذلك ، وعقد مجلساً آخر بالقلعة ، دار فيه الحوار الذي أثبتناه ، ثم ضرب الزنكلوني ، وعزل القضاة ، وشنق العاشقين في حبل واحد متعانقين يوم الأربعاء ٧ ذي القعدة سنة ٩١٩ هـ / ٢٤ يناير سنة ١٥١٤ م ، والسبب في ذلك ، ما كنا شرحناه من أن السلطان لم يقتنع من الناحية المنطقية بصحة الرجوع بعد الإقرار ، لذلك فقد قال لأحد القضاة وهو يحاوره : « إن شاء الله تطلع إلى بيتك ، فتجد عند امرأتك رجلاً ، ليقر على نفسه ثم يرجع » » انظر : تفاصيل الحادثة في بدائع الزهور ٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤٩ .

ـ ألست أنا ولي الأمر . ولي النظر العام في ذلك ؟ فأجابوه :

ـ نعم ، ولكن بموافقة الشرع الشريف .

ودار السلطان على جميع الحاضرين فلم يسعفه أحد . فقال لشيخ الإسلام بغيظ :

ـ هذا يبقى في ذمتك . فأجابه :

ـ بل هو في ذمة الإمام الشافعي .

وانفض المجلس بدون طائل ، وبعد أيام قال السلطان لأحد القضاة:

« يا زنكلوني ، حكمك أنت يمشي ، وحكمي يبطل ... » .

وهذا ـ برأينا ـ يبين ـ بجلاء ـ طبيعة العلاقة بين القضاة والسلطان .

ثالثاً – العلاقة بين نائب دمشق والقضاة :

لا بدّ – قبل كل شيء – من الإشارة إلى ما قيل عن « محاكم المماليك الخاصة » .

وهذه المحاكم هي جلسات « مغلقة » يعقدها النائب مع الأمراء المماليك في « دار العدل » بعد انصراف « المتعممين » من أهل البلد ، للبحث في أمور المماليك العسكرية والانضباطية ، وكذلك للبحث في مشكلاتهم الخاصة ، وإقطاعاتهم إلى آخر ما هنالك ، فهي على ذلك ليست محاكم بمعنى الكلمة .

وأما ما يقوله « بولياك »[١] من أنه كان للمماليك محاكمهم الخاصة، يحاكمهم فيها حكام عسكريون يعرفون بالحجاب ، تمشوا على شرائع « ياسه العظمى » التي سنها جنكيز خان ، فإن هذا القول يدل على عدم معرفة دقيقة بطبيعة المماليك .

فقد كان هؤلاء مسلمين قبل كل شيء ، وكانوا يخضعون في جميع أمورهم الشرعية لأحكام الدين ، فنائب دمشق سيباي مثلاً ، طلب من القضاة أن يعقدوا له على « معتوقته » أم ابنتيه ، ثم فرقوا بينها وبين الذي تزوجها بعد مقتل سيباي ، وهو خشقدم لكثرة ضربه لها[٢] .

والحوادث من هذا النوع كثيرة ، تدل على أنه ليس صحيحاً ما يقال من أنه كان للمماليك شرائع خاصة تفصل بينهم في جميع أمورهم .

---

(١) الإقطاع في سورية ولبنان وفلسطين ، بولياك ، بيروت سنة ١٩٤٩ ص ٥٢ ، ٥٣ وسنرمز له بـ « بولياك » .

(٢) انظر ما قلناه عن سيباي في الفصل السابع .

أما عن سلطات النائب القضائية ، فإنه يفهم من تتبع أخبار دمشق المملوكية ، أن النائب كان يتمتع بنوع من السلطات القضائية تشمل حقه في إصدار أحكام الإعدام والسجن والمصادرة ....

وقد خول النواب لأنفسهم هذا الحق رغبة منهم في إيقاف جرائم القتل والسرقة التي كانت تعكر صفو الأمن في دمشق[1] .

وقد نجم عن ممارسة النواب هذه الصلاحيات ، أن فقد القضاة بعض اعتبارهم في أعين الناس . من ذلك أن محمداً الخباز شكا للنائب على قاتل ولده الذي كان جالساً بجانبه ومعه سكين ، فظن الناس أن النائب يأمر بتوسيطه ، فما كان منه إلا أن دفعه للقضاة ، فعلم الشاكي « العجز » فصفح عن القاتل[2] .

وقد كانت سلطة النائب في القتل تشمل المسلمين وغير المسلمين على حد سواء ، فقد أعدم نصراني قتل زوجته[3] .

وكان يمكن للمحكوم عليه بالإعدام ـ في بعض الحالات ـ افتداء نفسه بمال يأخذه النائب[4] . ولم يكتف النواب بذلك ، بل وسعوا سلطاتهم وتعدوها إلى سلطات القضاة البحتة ، وذلك عن طريق رجال « الحشرية » وهي دائرة حكومية ، يهرع أفرادها إلى بيت المتوفى ليشاطروا ورثته نصيبهم . وأصل الحشرية في الشرع ، أن بيت المال وارث من لا وارث له . وفي عصر المماليك كانوا يتجاوزون هذا الحد ، ويرثون من له وارث ، ومن لا وارث له ، على حد سواء .

---

(١) كتاب في التاريخ ، ورقة ٢٠١ / ب .
(٢) مفاكهة ١/٢٥٤ .
(٣) مفاكهة ١/١٣٤ .
(٤) مفاكهة ١/٢٩٣ حيث افتدت « غانية » نفسها من الإعدام بمال دفعته للنائب .

وبالإضافة إلى الحشرية ، فقد كانت هنالك الرميات ، وكما كان الأمر في سابقتها ، فقد أخذ المماليك أصلها من الشرع ، ثم أساؤوا تفسيرها ، والرميات أصلاً : هي مبلغ من المال يفرض على أهل المحلة التي يوجد فيها قتيل لم يعلم قاتله ، ثم يدفع المبلغ إلى الورثة ، كدية جماعية ، ولكن الشرع اشترط قبل ذلك أن ينتقي خمسون من أهل المحلة ، يقسم كل منهم على انفراد أنه ما قتله ولا يعلم له قاتلاً ، عند ذلك تفرض « الدية » أو « الرمية » ، وقد توسع المماليك في ذلك ، فصاروا يكثرون الرميات حتى إذا ما عرف القاتل ، بل إنهم ــ في بعض الأحيان ــ فرضوا رمية على حارة لفقد شخص منها ، دون أن يتأكد موته ، وعندما راجع أهل الصالحية في الأمر ، قال لهم النائب : « أنا ما أعمل إلا بالشرع »[1] .

وقد وجدنا في وثائق المحاكم الشرعية ، ما يبطل حجة المماليك التي تذرعوا بها في سبيل الرميات .

فقد قضى حكم، بتبرئة أصحاب عقار مؤجر، وجد فيه المستأجرون قتلى ، وقد قال القاضي مبرراً الحكم :

« إن القضاة في هذا الزمان ــ سنة ٩١٣هـ / ١٥٠٧م ــ ممنوعون بأمر السلطان من العمل بقول الإمام الأعظم ــ رحمه الله ــ الذي يوجب الدية في مثل هذه الحالة ، ومأمورون بالعمل بقول الإمام أبي يوسف » وهذا ينسف السبب الواهي الذي كان يتذرع بــه النواب في فرض الرميات[2] .

---

(١) انظر من أجل الرميات المفاكهة ١/ ١١٠ ، ١٥٠ ، ١٧٣ ، ١٩٦ ، ٢٢٠ ، ٢٥٥ ، ٣٩٦ .

(٢) مشوش حلب ورقة / ٦ .

وقد كان بعض الناس يتجاوزون القضاء ـ أحياناً ـ إلى النائب للفصل في أمورهم على هواهم[1] .

وكما كان الأمر مع السلطان فقد ازدادت قوة النائب على حساب القضاة ، لكن الأمر لم يصل إلى درجة انعدام سلطة القضاة ودورهم المتميز .

ومن ذلك أن القاضي شهاب الدين التلمساني المالكي ، طلب خصماً من لدن الحاجب الثاني، فامتنع هذا من إرساله، فطلب الحاجب المذكور، وأهانه القاضي المالكي ،فتعصب الأمراء للحاجب وكتبوا إلى مصر ، فورد المرسوم بالا يطلب القضاة أحداً من عند الحكام ، ولا يطلب هؤلاء أحداً من مجالس القضاة ، ثم جاء القاضي المالكي من القاهرة ، ومعه مرسوم السلطان بأنه لا يجوز للحكام أن يأخذوا من مجلس حكمه غريماً ، وأنه يحق له استدعاء أي انسان من الحكام إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك[2] .

وإزاء ذلك كله ، فقد حاول الحكام تقصي أخطاء القضاة ، ففي المحرم سنة ٩١٧ هـ / ١٥١٠ م استدعى « حاجب الحجاب » بدمشق القاضي جلال الدين البصروي لأكله مال الوقف، واستيلائه على وظائفه، ونتيجة لهذه التصرفات الشاذة من بعض القضاة ، فقد كانت تحصل ـ بين الحين والآخر ـ مناوشات ، ومشادات كلامية بين القضاة والنائب[3] .

وبوجه الإجمال ، فإنه ما لم تأت أوامر صريحة من السلطان ، فإن نائب دمشق لم يكن يجرؤ على إهانة قاض أو ضربه ، كما يفعل السلطان،

---

(١) انظر الفصل الثاني في أثناء الحديث عن وضع المرأة .
(٢) الثغر البسام ٢٥٩ .
(٣) انظر ما حدث بين القاضي الشافعي ، وسيباي في المفاكهة ١/ ٣٨٠ .

بحيث يمكن القول بصفة عامة : إن سلطة القاضي لم تكن أضعف من سلطة النائب ...

ولقد كان القضاة ــ من جهتهم ــ يحرصون على مسايرة النائب في بعض الأمور ، تدعيماً لمركزهم ؛ فقد ألقي بدار النيابة حجر فيه قصة ذكر فيها شعيب نائب القاضي الشافعي ، وما يفعله في الأحكام من الظلم والبلص ، فرفعها النائب للقاضي الشافعي الذي لم يجد بداً من عزله[1] .

وعلى هـذا فقد كانت تتخلل العلاقات بـين الطرفين حالات من التفاهم ، وغالباً ما يتم ذلك عندما يكون القاضي نزيهاً وعفيفاً ، وليس للنائب مآخذ عليه .

فلقد ركب القاضي الشافعي مع حاجب الحجاب وبعض الشيوخ ، وأراقوا خمراً كثيرة ، واضطر أحد الأمراء المماليك إلى الاعتـذار من القاضي حيث « تاب وأناب » لأن له علاقـة ببعض الخمارات التـي ضبطت[2] .

وكان من مظاهر الود التقليدية الهدايا التي كانت تقدم للقضاة عند دخول النائب الجديد ، ومباركة هؤلاء له أول كل شهر ، وجلوسهم جميعاً للحكم في دار العدل ... ، وإصلاح النائب بـين القضاة إذا اختصموا[3] .

---

(1) كتاب في التاريخ ، ورقة ١٨٠ / ب .
(2) مفاكهة ١/٣٢ .
(3) مفاكهة ١/٣١٠ حيث أصلح سيباي بين القاضي الشافعي والمالكي .

رابعـاً : قضـاة دمشق ومجالسهم :

بعد هذا العرض لسلطات السلطان والنائب القضائية ، وعلاقتهما بالقضاة فإننا سنبحث ـ بالتفصيل ـ وضع القضاة ونوابهم ، وكيفية مباشرتهم لأحكامهم ، وعلاقتهم فيما بينهم .

كان القاضي يعيّن من قبل السلطان مباشرة ، وكان يسمى « قاضي القضاة » ، وعلى هذا فقد كان بدمشق أربعة من « قضاة القضاة » .

وقد جرت العادة أن يكون أركان الحكومة ـ في دمشق ـ في استقبال القاضي الجديد عند دخوله المدينة ، ثم يتوجه إلى دار النيابة ، ومنها إلى الجامع الأموي ، حيث يقرأ كتاب تعيينه الذي يبيّن واجباته ، وهذا ما يسمى « بالتوقيع » كما سبق وذكرنا ، وكان هذا يتم في أحد المحاريب الأربعة في الأموي بحسب مذهب القاضي .

وكان يتولى القراءة أحـد كبار العلماء ، وأحياناً يتولاها نائب القاضي ، وأما « تواقيع » من هـم دون القاضي ، كنقيب الأشراف ، فكانت تقرأ في دار النيابة .

وبعد ذلك يتوجه النائب إلى داره ، ويبدأ بتعيين نوابه الذين كانوا يتمتعون بنفس صلاحياته ، وكان يعتبر مسؤولاً عن تصرفاتهم ، ولم يكن يجرؤ أحـد على تعيينهم أو عزلهم ، وكان الواحـد منهم يسمى « أقضى القضاة » ، وكان لكل قاض ما بين سبعة إلى خمسة عشر نائباً ، وعلى هذا فقد كان بدمشق وحدها حوالي أربعين قاضياً ينتشرون في شتى أنحاء المدينة ، ويمارسون الحكم في بعض المساجد أو في دورهم ، وكان هذا إجراءً عملياً جيداً ، من جانب المماليك ، من شأنه تسهيل أمر التقاضي ، وسرعة البت في الدعاوي .

وكما قلنا ، فقد كان القاضي الشافعي هو الذي يتمتع بحق تعيين نواب له خارج دمشق .

وكان يساعد القاضي مجموعة مؤلفة من :

١ ــ وكيل الحكم : وهو الذي ينوب عن الغائب أو المتوفى .

٢ ــ الكاتب والمترجم .

٣ ــ شاهدين : وكانا يشهدان على الدعاوى ، تسهيلاً للأمور ، وكانا يسميان « شاهدي المجلس » ويجلس الشهود في « دكاكين » قريبة من مركز القاضي ، وقد مرّ معنا أنهم كانوا يجلسون في دكاكين في باب الجامع الأموي .

٤ ــ النقيب : وهو بمثابة « أمين سر القاضي » .

٥ ــ الرسول : يأتي بالخصوم إلى القاضي ، ويرسله القاضي في أمور الناس وأشغالهم .

٦ ــ رجل الشرطة : وهو الذي ينفذ الأحكام الصادرة عن القاضي[١] .

وكان القاضي يجتمع بنوابه كلّما دعت الحاجة ، ولما كان القاضي كثير التغيب عن دمشق ــ لانشغاله بتثبيت مركزه في القاهرة ــ فقد كان النواب هم القضاة الحقيقيين ، ويجب ألاّ يتبادر إلى الذهن أن هؤلاء كانوا أقل علماً ومقدرة من رئيسهم قاضي القضاة ، فمؤرخ دمشق وعالمها (عبد القادر النعيمي) كان نائباً للقاضي الشافعي الذي لم يكن يتجاوز السادسة عشرة ، في الوقت الذي زاد فيه عمر النعيمي عن الستين ، وكل ما في الأمر أن هؤلاء النواب لم يكن لهم باع طويل في

---

(١) إيضاح طرق الاستقامة ، مخطوط لابن المبرد ، الورقة ٤ ، ٥ .

الأمور السياسية ، يمكنهم من الحصول على هذا المنصب الذي كان كثير الخطورة ، كما سنرى .

ولم يكن النائب يملك حق عزل أحد من هؤلاء النواب ، الأمر الذي كان يعطيهم قدراً من الحرية يكفيهم لممارسة أحكامهم بعيداً عن التهديد بالعزل .

ومن الأمور الطريفة، أن القاضي الشافعي عزل نوابه قضاة بعلبك، لأن بعض رسله مروا ببعلبك « فلم يضيفوهم ضيافة تليق بهم »[1] .

وكان القضاة الأربعة مع نوابهم يصلّون الجمعة في الأموي ، وغالباً ما كان يتولى الخطابة قاضي القضاة الشافعي ، إلا إذا عيّن لها خطيب آخر .

وكان بعض نواب القضاة كسادتهم ، يدفعون المال لقاء حصولهم على وظيفتهم ، فقد « فوض » القاضي المالكي لنقيبه الجاهل شهاب الدين ، لأن القاضي كان مديناً له بمبلغ ، واتفقا على إعفائه من هذا الدّين مقابل توليته ، وخوفاً من كلام الناس فقد اتفقا أيضاً على أن يأتي شهاب الدين بأحد الأكابر ليشفع فيه لدى القاضي ، وحتى يقول لمن يعاتبه على هذا التعيين : « لقد غُصبت » .

وبالمقابل ، فقد عزل القاضي القرفوري نائبه عبد القادر النعيمي لأنه لم يقرضه مالاً[2] .

كما أنه فوض إلى أحد النواب على « مئتي أشرفية » ، وفوض إلى غيره على أربعين غرارة من شعير ، وسعى رضي الدين الغزي في القاهرة .

---

(1) مفاكهة ١/١١٧ .
(2) مفاكهة ١/١٧١ ، ٣٥١ .

عند القاضي قطب الدين الخيضري في نيابة القضاء بدمشق على مبلغ ذهب قدره تسع مئة دينار[1] .

ولما كان تعيين بعض النواب يتم بمثل هذه الطرق : فقد كان طبيعياً أن يصل إلى الحكم بعض الجهلة والفاسقين ... ولذلك فإن أهل دمشق كانوا يعرضون عن هؤلاء ، الأمر الذي يدفعهم إلى « الاستقالة » أو مغادرة المكان الذي يحكمون فيه ، أو مغادرة دمشق.

فقد اختار أحد نواب القاضي الشافعي « اللحوق بولده بمصر لما رأى أنه غير نافق بدمشق » .

ونقل « شرف الدين الزنكلوني » محله من ميدان الحصى إلى باب الجابية ، لأنه لم يحصل له إقبال من أهل الميدان ... وقد وصفه ابن طولون بأنه ممن « يتظاهر بالبلص »[2] .

وهذا يعني أن الناس لم يكونوا مرغمين على المثول أمام محاكم يشكون في نزاهة قضاتها ، وأنه كان بوسعهم الاحتكام إلى أي قاض في المدينة ، وهو مالم نعرف له مثيلاً في العصور اللاحقة .

وقد كان القضاة ونوابهم يجلسون يوم الاثنين والخميس بدار العدل مع النائب وأركان الحكومة ، ويديرون شؤون الدولة في جو من الحرية التامة .

من ذلك أنه في يوم الخميس ١٦ جمادى الأولى سنة ٩٠٠ هـ / فبراير ١٤٩٥ م حضر النائب والقضاة بدار العدل ــ كالعادة ــ فاشتكى أحد تجار سوق جقمق على الحاجب الكبير لأنه ضربه ، فثار الناس على النائب والحاجب ، الأمر الذي اضطر الأخير لتبرئة نفسه واتهام النائب ؛

---

(١) عن هذه الحوادث انظر المفاكهة ١/ ٣١ ، ٣٤٣ ، ٣٥٤ .

(٢) انظر : مفاكهة ١/ ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ و ٢/ ١٢١ .

وطلب من القضاء أن يتكلموا . فقام القاضي الشافعي وتكلم كلاماً بليغاً في حق الحاجب، وأظهر في كلامه العتب على النائب وقال : « أنت مطالب بردعه ، وكلنا لك تبع في الحق »[1] .

ولم تكن أحكام القضاة فوق الطعن ، بل كان ثمة جهات عليا يمكن للمتظلم اللجوء إليها .

وأول هذه الجهات : السلطان ، فقد استدعى الأشرف قايتباي ، نائب القاضي الشافعي بدمشق علاء الدين البصروي إلى القاهرة لأنه حكم على رجل فاسق بالجلد والتعزير معاً ، فاشتكى هذا إلى السلطان[2] .

ثم استدعى – للسبب نفسه – قاضي القضاة الحنبلي ونائبه بسبب شكوى أهل مدرسة أبي عمر لضربهم ، كما طلب قاضيان حنفيان بسبب شكوى عليهما[3] .

وأما ثاني تلك الجهات ، فهي علماء مصر وقضاتها ، فقد استفتى أحدهم علماء مصر في حكم صدر عن شهاب الدين الرملي ، فأفتوا بعدم صحته ، وجاء المرسوم بإبطاله[4] .

وثالث تلك الجهات ، النائب الذي كان يتدخل في الحالات التي يختلف فيها القضاة – وكثيراً ما كانوا يختلفون – فلقد تدخل في حادثة جدار بناه كاتب السر المحب الأسلمي في مقبرة الشيخ رسلان ، ثم أمر القاضي الحنبلي بهدمه ، فعقد مجلس قضائي ضم القضاة والأمراء ، وترأسه النائب ، ثم حسمت القضية برفعها للسلطان[5] .

---

(1) المفاكهة ١/١٦٢ .
(2) كتاب في التاريخ ، ورقة ١٦٨ .
(3) مفاكهة ١/٦٠ .
(4) مفاكهة ١/٣٥٧ .
(5) المفاكهة ١/٣١٩ وحتى ٣٢٠ .

خامسا ـ الأحوال العامة للقضاة وعلاقتهم فيما بينهم :

إن أول ما يلفت النظر إلى القضاة في نهـاية عصر المماليك ، هو تهالكهم على المناصب ، ودفعهم الأموال الطائلة في سبيلها ، الأمر الذي يقطع بعدم نزاهتهم .

فقد دفع المحبي بن القصيف ثلاثة آلاف دينار مقابل قضاء الحنفية بدمشق .

ودفع الشهاب أحمد بن الفرفوري مبلغ اثنين وثلاثين ألف دينار لقاء حصوله على منصبه ، ففاز على خصمه صلاح العدوي الذي لـم يستطع جمـع أكثر من عشرة آلاف ، فأعطيت الوظيفـة للفرفوري ، وأضيفت إليها وظائف نظر الجيش ، ووكالة السلطان ، ونظر القلعة ، ومشيخة الشيوخ ، ونظر المارستان والحرمين ، وخطابة الأموي[1] .

وجمع ابنه وظائف عدة بالإضافة إلى منصب قاضي القضاة[2] .

وقد بلغت رواتب أحد القضاة الأحناف خمس مئة دينار في الشهر ، ثم أضيفت له وظائف نظر المدرسة الناصرية ، وجامع تنكز وتربته[3] .

وكانت وظائف « النظر » تباع تحت اسم « التنازل » وأحيانا كانت تجزأ ، فقد تنازل أحد القضاة لابن أخته عن نصف نظر الركنية الشافعية ، ونصف تدريسها ، ونصف تدريس الفلكية ، وأمضى ذلك ، ورغب عن ثلث إعادة الدرس بالشامية البرانية لابن أختـه ، وأعطاها لصلاح العدوي ، ودفع ابن اخته كمال الدين بن حمزة ٣٥٠ دينارا عن كل تلك الوظائف ، وثبت ذلك ، وحكم فيه قاضي القضاة الحنبلي[4] .

---

(١) مفاكهة ١/٣٦ ، ٩٩ ، ١٣٠ .
(٢) مفاكهة ١/٣٣١ .
(٣) كتاب في التاريخ ٢٠٥ / أ .
(٤) مفاكهة ١/٣٠ .

وبطبيعة الحال ، فإن هذه الأمور لم تكن بخافية على السلطان الذي كان يعمد إلى مشاركة القضاة أموالهم ، بعد أن يتعبوا في جمعها من شتى الوجوه .

وقد اعتبر تعيين القاضي المالكي الشمس الأندلسي سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م حادثة فريدة في تاريخ القضاء ، في أواخر عهد المماليك ، لأنه لم يدفع شيئاً للسلطان طومان باي ، وقرأ الفاتحة بسرعة ، فقال السلطان لكاتب السر ـ معرضاً بالقاضي : « ويختصر الفاتحة أيضاً ... » .

ولذلك أمضى عدد من القضاة فترات في السجون لإلزامهم بدفع غرامات ألزموا بها[١] .

ولعل أفضل مثال على الثراء الفاحش الذي كان ينعم به غالبية القضاة ، ما حصل للقاضي النابلسي ، الذي وصل مرسوم بأن يسلم للنائب ما التزم به من أموال عندما عيّن ، فأحضر من القلعة في زنجير ، فأخرج من المدرسة التقوية التي كان ساكناً بها عشرة آلاف دينار ، ومن الحلبية في الجامع الأموي عشرين ألفاً ، ومن بيت عند حمام سامي تسعة عشر ألفاً ، ومن بيت والده عشرة آلاف ، فأصبح المجموع تسعة وخمسين ألف دينار ، لكن ذلك كله لم يرفع عنه العذاب ، فحاول الانتحار ، ثم أدرك ، وجيء به إلى النائب « فعصرت رجلاه » ثم ضُرب ضرباً مبرحاً ، فمات بعد أيام ، وبعد وفاته جاء مرسوم عاجل من القاهرة بشنقه على باب القلعة[٢] .

---

(١) انظر مفاكهة ١/٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٢٤ حتى ٣٣٨ .
(٢) كتاب في التاريخ ، الورقة ١٧٥ / أ .

وإذا عرفنا أن خمسة وعشرين[1] ديناراً ، كانت تكفي لإعالة أسرة في دمشق سنة كاملة ، أدركنا مدى ما وصل إليه بعض القضاة ، وفي أي مستوى كانوا يعيشون .

وهذا ما دفع Demombynes إلى القول « بأن القضـاة والعلماء كانوا « أرستقراطية » قوية من حيث دورها الاجتماعي ، ومن حيث غناها الناجم عن إدارتها للأوقاف وما تدره من عوائد ، وكانوا يؤدون دوراً ينافس دور رجال الأديرة في أوربا »[2] ونحن نضيف على ذلك فنقول : إن إقطاعات القاضي الرفوري قد وصلت إلى طرابلس وبيروت وصيدا[3] .

ولما زار أحد قضاة المغرب وفقهائها دمشق ، حذر قضاتها من أكل مال الأوقاف وقال عن تقـي الديـن بن قاضي عجلون بأنه « شقـي الدين[4] » .

وفي نقش على أحد المساجد نقرأ ما يلي :

لعنة الله على من يرتشي ، أو يأخذ من الأحكام أجرة . ولعن الله كل قاض يأخذ من قسوس النصارى شمعاً أو يأخذ من البلاد بيدرية . ولعن الله من يأخذا على النساء حلواناً وهو « البرطيل » لعنـه الله وعذبه »[5] .

ولم يقتصر انحراف بعضهم على أكل الرشوة وبيع الوقف ، بل تحول إلى صراع عنيف فيما بينهم انحط بهم إلى الدرك الأسفل ، لدرجة

---

(١) انظر : الفصل الخامس .

(2) La Syrie. P. CXII.

(٣) مناكهة ٢/٩٢ .

(٤) مناكهة ١/٣١٩ .

(5) B.E.O. XII. P. 43.

أن أحد القضاة ضرب زميلاً له بالعصا لاختلافهما حول قضية المدرسة الخيضرية[1] .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، بل تعداه إلى ما هو أدهى وأمرّ ، فقد حكم أحـد القضاة الحنابلة بإسـلام ولد لنصراني مات ، فرشى النصارى القاضي المالكي ، فأبطل الحـكم وأخلى سبيل الولد ، ثم عادوا ورشوا قاضي الشافعية ، فساعدهم في ذلك ، فقام عليه الناس وأرادوا قتله ، فطلب من القاضي الحنفي استجواب البنت ، فحـكم بإسلامها ، ثم تنصل الشافعي من مسؤوليته في القضية ، وألقى تبعة ما حدث على القاضي المالكي[2] .

وقد تكررت هذه الحادثة ، ولكن بصورة معكوسة . فقد أصدر القاضي المالكي حكماً بإبقاء أحفاد يهودية أسلمت ، على اليهودية ، نكاية بقضاة الشام وعلمائها[3] .

ولكن أغرب حادثة بين مدى ما وصل إليه القضاة في عداواتهم ، ما حصل بينهم من اختلاف حول مصري كان يتردد على إحدى النساء ، زاعماً أنها أخته من الرضاع ، فلما طلقها زوجها ، تزوجها المصري ، فقام الناس ضـده ، فلجأ إلى القاضي الحنفي الذي نصحـه بالرجوع عن اعترافه بأخوّتها ، فرجع ، ثم حكم له بصحة العقد ، ولكن نظراً إلى أنه كان قد أكد مراراً بأنها أخته فإنه لم يكن يحق له ــ بحسب المذهب الحنفي ــ الرجوع ... فعزل القاضي الحنفي كل من أفتى ببطلان الرجوع والعقد ، ونكل بهم ، فاستغل القاضي المالكي هذه الحادثة ، وشكا للسلطان الذي أمر بعزل الحنفي وإبطال حكمه[4] .

---

(1) مفاكهة ١/٤٣ .
(2) كتاب في التاريخ ، الورقة ٥٤ / أ .
(3) مفاكهة ١/٢٥٦ .
(4) انظر الحادثة في الفصل الثاني .

وقد اختلف قضـاة القدس والقاهرة ــ شهوراً طويلة ــ بسبب كنيس لليهود في القدس، وتراشقوا التهم، ولم ينه النزاع بينهم إلا السلطان.

ومن مهازل القضاة أن القاضي المالكي بدمشق خير الدين الغزي حصلت بينه وبين يوسف الحمراوي قلقلة: فمنعه من الشهادة، فلما بلغ القاضي الشافعي ذلك، فوض إليه نيابة الحكم نكاية بالمالكي[1].

وقد عبّر أحد مؤرخي دمشق في القرن العاشر عن رأيه في القضاة والقضاء فقال: « إن منهم من يضيع كثيراً من وقته في طلب القضاء ... بأموال المساكين وطلبة العلم... ومنهم من يقول: أكرهت على القضاء، وهو لا يناله إلا بالسعي .. »[2].

وعبر آخر عنهم فقال: « بأنه صار في زماننا قضـاة جهلة ... يطلبون القضاء بأموال المساكين .. والبرطيل ... ».

ومنهم من يزرع الوقف ويقول: « أنا زرعته لأن الحنش (ناصر الدين محمد) يزرع عندكم أكثر مني ويأخذه[3] ... ».

والغريب أن يتخذ القضاة، ناصر الدين بن الحنش مثلاً لهم في النزاهة ويقلدونه.

ويذكر ابن طولون أن قاضيين اختصما في الجامع الأموي، ووقع بينهما كلام قبيح لا يصدر من مثلهما ولا من أقل منهما، حتى استهزأ المماليك بأهل الشرع، فعزلهما موليهما من الإمامة في الأموي، ومن الحكم أيضاً ...

---

(1) العنوان في مواليد ووفيات أعيان الزمان لابن طولون، مخطوط، الورقة ٢٤، وقد أورد ابن طولون القصة مفصلة في المفاكهة ١/٣٠٦.
(2) نقد الطالب، ورقة ٥٢ / أ.
(3) إيضاح طرق الاستقامة لابن المبرد، الورقتان ١٠٧، ١٠٨.

على أن هذا لم يكن يمنع وجود عدد من القضاة كانوا على درجة من النزاهة ؛ إلا أن أخبار السوء دائماً أسرع انتشاراً من أخبار الخير ، ولا سيما في مجال القضاء .

سادساً ـ التغييرات العثمانية في نظام القضاء المملوكي :

أحدث العثمانيون انقلاباً جذرياً في نظام القضاء المملوكي في مصر والشام على حد سواء ، وذلك لتعارض نظام القضاء المملوكي ـ كما وجدوه ـ مع سياسة سليم والعثمانيين عموماً في المركزية الشديدة، وعدم السماح لأحد بإبداء أي رأي أو معارضة في أي أمر من الأمور .

فهم لم يبقوا ما كان على ما كان ـ كما يشاع عنهم ـ بل أجروا تغييرات جذرية ، شاملة وسريعة ، بحيث خفيت على كثير من الباحثين .

ولما كان القضاء في العصر المملوكي يعتبر سلطة شبه مستقلة بذاتها، فإن هذا لم يكن يناسب السلطان سليم الذي لم يكن يطيق وجود معارضين لحكمه .

وسنعرض فيما يلي لأهم التغييرات التي أدخلها العثمانيون في نظام القضاء ، وردة الفعل العام تجاهها ، وما أسفرت عنه من نتائج استمرت طوال العهد العثماني ، بل وحتى الوقت الحاضر .

إن أول ما يلفت النظر في تلك التغييرات هو السرعة الغريبة التي تمت بها ، وهذا ما يؤكد أن السلطان سليم كان قد أعدّها مسبقاً قبل دخوله دمشق .

فقبل دخول السلطان سليم دمشق بعث بقاضٍ عثماني يدعى « زين العابدين ابن الفنري »[1] ، فعزل القضاة الأربعة ونوابهم ، وتولى

---

(١) الثغر البسام ص ٣٠٩ .

منصب القضاء بنفسه ، ثم عيّن ثلاثة نواب لـه ، وألحق بهم ـ فيما بعد ـ رابعاً حنبلياً ، كما عين قضاة للصالحية ، وقد أصدر هو ومن جاءه بعده سلسلة من القرارات يمكن إجمالها فيما يلي :

أولها ـ جمع القاضي العثماني لنفسه وظيفة الحسبة زيادة على القضاء ، وقد كان يتولاها ـ في العصر المملوكي ـ محتسب مستقل عن القاضي لكيلا يسيطر القضاة على أقوات الشعب ، أو يتفقوا مع أصحاب المطاحن والأفران على حساب الشعب ، الأمر الذي أدى إلى سيطرة القضاة ـ في العهد العثماني ـ على القضاء ، وعلى موارد التموين[1] .

ثانياً ـ حصر الشهود في مدينة دمشق كلها بثمانية ، ولم يكن عددهم في العصر المملوكي يخضع للقيود ، فقد كان لكل حي شهوده ، فلما أصبحوا ثمانية أصبح لزاماً على المتخاصمين اختيار واحد من بينهم، ولا شك أن هذا قد أصابهم بالحرج البالغ ، وعقد أموراً كانت ميسورة من قبل .

ثالثاً ـ ألزم الشهود بألا يشهدوا إلا بباب القاضي العثماني ، نظير أجر معلوم .

رابعاً ـ فرض العثمانيون على كل عقد ـ غير الزواج ـ رسماً مقداره خمسة وعشرون درهماً ، للقاضي منها عشرون ، ودرهم واحد للذي يحمل العقد ، وأربعة دراهم للشهود، ثم زيد درهم واحد للمحضر .

خامساً ـ جعلوا رسم الزواج مئة درهم للبكر ، وخمسة وسبعين

---

(١) انظر عن هذه الفكرة ما ذكره أحمد البديري الحلاق في يومياته التي حققها أحمد عزت عبد الكريم ، ونشرها سنة ١٩٥٩ عند حديثه عن الأسعار وعن احتكار القضاة ...

النيب ، وقد أدى هذا إلى تذمر شديد من الشعب ، ذهب أدراج الرياح[1] .

سادساً ـ ألزم أرباب الوظائف الدينية بإحضار مستنداتهم ، فنقلت للتركية ، ثم أخذ من كل صاحب مستند خمسة وعشرون درهماً ، وأخذ قاضي العسكر مئة أخرى إن كان المستند عادياً ، وإلا فخمس مئة درهم إن كان مستند وقف .

سابعاً ـ وضع العثمانيون يدهم على جميع الأراضي بما فيها أراضي الوقف .

ثامناً ـ تم تعيين قضاة في جميع المدن التي فتحت بعد دمشق ، كالقدس ، وصفد ، وغزة[2] .

وقد كان أول رد فعل لهذه التغييرات ، أن اصطدم العثمانيون مع أهل دمشق في الجامع الأموي بسبب تقدم الإمام الحنفي على الشافعي في الصلاة[3] .

وقد شدد القاضي العثماني على ضرورة تنفيذ تعليماته ، وألزم نوابه والشهود الثمانية أن يجتمعوا به يومياً في المدرسة الجوزية التي كانت تسمى « دار الحكم » ، ومنع كافة شهود البلدة من الشهادة ، وعقد الأنكحة .

ومن جهة أخرى استمر في تنفيذ « التسعيرة الجديدة » على كل دعوى ، وشدد على ضبط البلدان المحيطة بدمشق ، والتفتيش على أصولها .

---

(1) مفاكهة ٢/٣٠ وما بعد .
(2) عن هذه الحوادث انظر المفاكهة ٢/٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٨٩ .
(3) مفاكهة ٢/٣٨ .

وفي رجب سنة ٩٢٣ هـ / يوليو سنة ١٥١٧ م طلب القاضي العثماني زين العابدين ، من كل من يملك مستنداً على وقف جامع أو مدرسة أو مسجد أو تربة أ وخانقاه أن يحضره بعد أن يقدم حسابه عن سنة ٩٢٢ ـ ٩٢٣ هـ / ١٥١٦ ـ ١٥١٧ م .

ثم شدد في منع أهل الذمة من ركوب الدواب داخل البلد وفي ضواحيها ، وطلب من عرفاء الحارات وأكابرها أن يحصروا عدد البيوت ويكتبوا أسماء أصحابها ، ثم ذهب مع القضاة للكشف على مدارس الصالحية وأوقافها[1] .

وفي ذي القعدة سنة ٩٢٣ هـ / ديسمبر سنة ١٥١٧م شدد على ضرورة إحضار حصيلة الأوقاف ، ثم استدعي عبد القادر النعيمي ، وطلبوا منه نسخة من كتاب « الدارس في تاريخ المدارس » للوقوف على أصل المدارس وأوقافها ، فلم يجبهم إلى سؤلهم[2] .

وأخيراً عيّن السلطان سليم ابن الفرفور بمنصب القاضي الحنفي، وجعل بقية القضاة يأتمرون بأمره .

وعندما حكم جانبردي الغزالي ألغى الرسوم المقررة على الدعاوى، وأطلق العنان للشهود « ففرح الناس بذلك » فرد القاضي الفرفوري بإقفال محكمته ، وصرف قضاتها والشهود ، وسافر إلى حلب .

على أن أسوأ ما تعرض له نظام القضاء في العصر العثماني هو تخصيص إفتاء كل مذهب برجل واحد ، وكذلك القضاء ، وفي عصر

(١) مفاكهة ٢/٦٥ ، ٦٦ ، ٧٤ ، ٧٥ .
(٢) المصدر السابق ٢/٧٣ .

المماليك ـ وإن خصص القضاء بأربعة ـ فإن أمر الفتيا كان متروكاً للعلماء ، فعلماء كل مذهب يفتون متى سئلوا واستفتوا ، ويكتبون على الأسئلة ، ويقع الخلاف والمفاضلة دائماً بينهم ... وقد انقضى ذلك كله في العصر العثماني ، ومنع العلماء من الكتابة على الأسئلة ، وكذلك لم يعد لغير القاضي المعيّن ـ وهو تركي ـ أن يبدي رأيه في أي حكم أو مسألة[1] .

وقد قال أحد مؤرخي دمشق : إن الناس قد تضرروا من قانون القضاء العثماني لأنهم كانوا يعقدون أنكحتهم حيث شاؤوا ، بحسب ما تيسر من قليل أو كثير ، ويكتبون كتب حكمهم ووثائق عقودهم أينما شاؤوا ، فلما جاء القانون ... أنكرته الناس فيما بينها سراً وجهراً ، وكذلك أنكرت أخذ القدر المعلوم عند أهل هذا الشأن من الأموال[2] .

ويذكر ابن طولون أن القضاة الأربعة لما اجتمعوا بسليم « قبلوا يده » ولم تجر بذلك عادة في الدولة المملوكية ، فكان هذا بداية لتدني هيبة القضاة .

والخلاصة : إن التغييرات التي أدخلها العثمانيون في نظام القضاء ، قد حدّت من حريته واستقلاله ومرونته ، وأقامت عقبات كأداء أمام الشعب ، وجعلت القضاء يتميّز بروح التعقيد ، وذلك بحصرها القضاء والإفتاء في رجل واحد ، غالباً ما كان يجهل القضاء والعربية معاً ، لأنه عثماني . وقد أدى ذلك إلى فقدان السند الهام الذي كان يمارس الشعب من خلاله حريته في عصر المماليك ، ذلك السند الذي كان يحتمي فيه الضعفاء من طغيان الأمراء والحكام .

---

(١) عرف البشام فيمن ولي فتوى الشام لخليل المرادي ، مخطوط ، الورقتان ٤ ، ٥ .

(٢) النصائح المهمة لعلوان الحموي ، الورقة ٣٤ .

لقد تحول القاضي في العصر العثماني إلى موظف ينفذ ما يطلب منه ، ويتصدى للفصل في أمور تافهة ، دون أن يجرؤ على التصدي للسلطان العثماني وولاته وعسكره الذين مارسوا سلطات مطلقة دون رادع ، ودون أن يقيموا حساباً لأحد ، كما كان عليه الحال في العصر المملوكي .

لقد فقد القضاء ـ في العصر العثماني ـ نزاهته واستقلاله ، الأمر الذي انعكس انعكاساً واضحاً على الناس ، ودفعهم سريعاً إلى مرحلة التخلف والانحطاط .



الفصل الخامس

الأوضاع الاقتصادية

١ ـ الزراعـــة :

أ ـ طرق الري وأنواع الأرض .

ب ـ الأوضاع الاقتصادية للفلاح .

٢ ـ الصنـاعـة :

أ ـ الصناعات النسيجية .

ب ـ الصناعات المعدنية .

٣ ـ التجارة والمستوى الاقتصادي العام :

أولاً ـ الأوزان والعملات والأجور :

أ ـ الأوزان .

ب ـ العمـلات .

جـ ـ الأجور ومتوسط الدخل .

ثانيـاً ـ أسواق دمشق وخاناتها .

ثالثاً ــ العوامل المؤثرة في الأسعار :

١ ــ الضرائب .

٢ ــ الاحتكار .

٣ ــ المواسم الدينية .

٤ ــ الأمن .

٥ ــ الكوارث الطبيعية .

رابعاً ــ محاولات التسعير وتقلبات الأسعار .

خامساً ــ العلاقات التجارية الداخلية .

سادساً ــ العلاقات التجارية الخارجية .

سابعاً ــ الأوضاع الاقتصادية في مطلع العهد العثماني .

سنحاول في هذا الفصل التركيز على وضع الشعب الاقتصادي بالدرجة الأولى ، وذلك من خلال حديثنا عن الزراعة ، والصناعة ، والتجارة .

وسوف نرى أن الحديث عن التجارة سيستأثر بالنصيب الأوفى ، ومردّ ذلك قلة المصادر المعاصرة التي تحدثت عن الزراعة والصناعة من جهة ، ورغبتنا في إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن الأحوال الاقتصادية في دمشق باعتبارها عاصمة النيابة .

وسنتطرق ــ بعد ذلك ــ إلى الحديث عن التجارة الخارجية ، ثم نختم الفصل بالحديث عن الأوضاع الاقتصادية في مستهل العصر العثماني .

١ ـ الزراعـة

أ ـ طرق الري وأنواع الأرض :

الزراعة هي المصدر الرئيسي للحياة في كل منطقة الشرق العربي ، إلى اليوم ، ولما كانت الزراعة في بلاد الشام تعتمد على الأمطار بالدرجة الأولى ، فقد تميزت فيها ـ تبعاً لذلك ـ ثلاث مناطق زراعية متفاوتة المياه .

الأولى منها ـ وهي أجودها وأغزرها مياها ـ وتضم غوطة دمشق ، وسهول حمص ، وفلسطين ، والأغوار بالإضافة إلى سهول الساحل ، فيما يسمى اليوم بلبنان .

فهذه الأراضي غزيرة المياه نسبياً ، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ترتوي من عدة أنهار كالعاصي ، والليطاني ، وبردى ، واليرموك ، والأعوج ، وعشرات الأنهار الصغيرة الأخرى ، ولذلك كانت منطقة زراعة الأشجار ، ومنطقة كثافة سكانية مرتفعة بشكل عام .

والثانية ـ وهي أدنى من هذه ـ تشمل سهول دمشق ، والزبداني ، والبقاع ، وحوران ، والجولان ، والقلمون ، وهي أراض جيدة من حيث الخصب ، لكنها قليلة المياه والأشجار ، ولذلك كانت هذه المناطق مناطق زراعة حبوب بالدرجة الأولى .

وأما المنطقة الثالثة ـ وهي أفقر المناطق الثلاثة ـ فتشمل بادية الشام ، ومرج دمشق ، والمناطق القصية من حدود النيابة الشرقية .. ، وهذه يمكن أن تزرع الشعير ، ولكنها ـ في معظمها ـ كانت مراعي وبوادي يقطنها البدو المتنقلون .

ولا تزرع الأرض في بلاد الشام كل عام ، بل غالباً ما تترك سنة أو بعض سنة للراحة ، من هنا ، وبسبب عدم توفر الري الدائم ، فإن مردود الأرض في بلاد الشام ، لا يمكن مقارنته بمثيله في مصر .

أما من حيث ملكية الأرض الزراعية في عهد المماليك ، في نيابة دمشق ، فإن الأراضي كانت على خمسة أنواع :

١ ـ أراضي الملك، أو «الخاص» كما كانت تسمى ، وكانت هذه ملكاً لأصحابها ، حصلوا عليها عن طريق الشراء أو الوراثة ، ولا علاقة للدولة بها إلا فيما يتعلق بما تفرضه عليها من ضرائب .

٢ ـ أراضي السلطان ، وكانت ملكاً خاصاً للسلطان ، يشرف عليها موظف يقيم بدمشق .

٣ ـ إقطاعات المماليك ، وكان يزرعها الفلاحون ، ويديرها أمراء المماليك وأجنادهم ، وكان هؤلاء يؤثرون أن تكون أراضيهم في مصر ، ولو كانوا في الشام ، لما قلناه من رداءة المحاصيل وقلتها ، بالرغم من اتساع مساحة « الإقطاعية » .

٤ ـ أراضي الوقف ، وهذه لا يجوز بيعها بحال ، وكانت تؤجر ضمن شروط يعينها الواقف ، ونظراً لكثرة الوقف ، فقد شملت أراضيه جانباً كبيراً من أراضي النيابة[1] .

٥ ـ ويمكن أن نلحق بهذه الأقسام الأربعة أراضي البدو ، فهي ليست ملكاً لهم ، كما أن يد السلطان لم تكن تستطيع الوصول إليها ، ويمكن اعتبارها مشاعاً .

---

(١) مفاكهة ٣٦/٢ .

ولا بدّ من القول : إن تأخر الأمطار أو انحباسها في نيابة دمشق كان يؤدي إلى كوارث أشد سوءاً بكثير من تلك التي كانت تلحق بمصر في السنوات التي ينخفض فيها منسوب النيل ، ذلك أن الجفاف في بلاد الشام كان يعني القضاء على الزراعة ، ونضوب الآبار ، وارتفاع الأسعار ارتفاعاً خيالياً ، بالإضافة إلى هلاك عشرات الآلاف من الأنعام المنتشرة في ربوع النيابة ، وباختصار : كان الجفاف يؤدي إلى كارثة عـامة .

وكانت الأراضي التي تعتمد في ريّها على الأمطار تسمى الأراضي البعلية ، وتسمى الزراعة فيها بالزراعة البعلية ، بعكس الأراضي التي تصلها مياه الأنهار ، والتي تسمى بالأراضي المروية أو المسقية . وقـد أقيمت في دمشق ـ منـذ العصر الروماني ـ مقاييس غاية في الدقـة لتوزيع مياه بردى على المدينة وغوطتها بالعدل والقسطاس ، وبالرغم من قصر النهر (٦٧ كم فقط) وقلة غزارتـه ولا سيما في فصـل الصيف والخريف ، فإنه كان يروي غوطة دمشق بأسرها .

ب ـ الأوضاع الاقتصادية للفلاح :

لما كانت الأرض هي المورد الأساسي للسكان ، والمصدر الرئيسي للثروة في دولة المماليك ، فقـد وضعت قوانين دقيقـة ، لا لاستيفاء الضرائب كاملة عن الأرض ، بل لإلزام الفلاحين بزراعة أرضهم ، وإلا اعتبروا متهربين من دفع الضريبة بتهربهم من الزراعة ، وألزموا بالتالي بدفع الضريبة كما لو كانوا قد زرعوا ؛ ولذلك لم يكن الفلاح بقادر على التهرّب من زراعة الأرض ، أو إهمالها ، وهذه ناحية هامة[1] .

---

(١) نهاية الارب : أحمد عبد الوهاب النويري ، ١٨ جزءاً ، مطبعـة دار الكتب بالقاهرة ١٩٢٣ ـ ١٩٥٥ ، الجزء الثامن ص ٢٥٧ .

وقد كانت الأرض تزرع بعد هطول مطر الخريف الذي يسمى « الوسمي » بالزراعات الشتوية التي كان من أهمها في بلاد الشام : القمح ، والشعير ، والشوفان ، والعدس ، والكرسنة ، والجلبان ، والفول ، والبسيلية (البازلاء) .

أما الزراعة الصيفية ، فكانت الذرة ، والدخن ، والسمسم ، والأرز ، والحبة السوداء ، والكبيرة ، والمقاثي ، والوسمة (ورق النيلة) والقرطم (العصفر) والقطن ، والقنب ، والكتان .

وبالإضافة إلى ذلك كانت تغرس أشجار الفاكهة وسواها ، والتي كانت – لكثرتها وجودتها – سبب شهرة غوطة دمشق وما حولها .

ومن هذه الأشجار المشمش ، والتفاح ، والكمثرى ، والدراق ، والعنب ، والتين ، والخوخ ، والبرقوق ، والتوت ، وأشجار الزيتون ، والجوز ، واللوز ، والبندق ، والصنوبر ، والرمان ، والقراصيا .

وقد أدى وجود الغوطة وعناية أهلها بالزراعة إلى ناحية هامة ، وهي أن مدينة دمشق ونيابتها كانت أرخص مناطق دولة المماليك على الإطلاق ، فيما يتعلق بأسعار الفواكه[1] ، كما سنرى عند الحديث عن الأسعار .

ولما كان غرضنا الأساسي هو معرفة ما يتبقى للفلاح من حصيلة تعبه ، فإننا سنتعرض لما كانت الدولة تقتطعه منه ، وطريقة ذلك .

كان للمماليك جهاز « ضرائبي » غاية في الدقة والتنظيم والمهارة ، بحيث يستحيل على الفلاح التهرب منه ، أو التحايل عليه . وكان رئيس

---

(١) انظر ما ذكره البدري في وصف الغوطة في الفصل الأول ، حيث يبيع رطل المشمش بربع درهم .

القسم المختص بالضرائب على الأراضي الزراعية يسمى « مباشر الخراج » وإقامته بدمشق .

فعندما يبدأ صلاح الزرع ، يخرج وكلاء مباشر الخراج بدمشق إلى النواحي الزراعية لمراقبة الزراعة عن كثب ، ويلازمونها إلى أن تحصد وتنقل إلى البيادر ، وبعد أن تصبح المحاصيل نظيفة وجاهزة للخزن ، يقتطع منها المباشرون حصة الدولة على النحو التالي :

١ — نصف المحصول ، إن كانت الأرض مسقية بمياه الأنهار .

٢ — ثلثه أو ربعه ، إن كانت الأرض بعلية ومجاورة للأرض المسقية .

٣ — خمسه أو سدسه ، إن كانت الأرض بعلية قصية عن العمران .

٤ — سبعه أو ثمنه ، إن كانت الأرض على الحدود .

وبعد ذلك « يخمن » ما لعله ترك في عرصات البيادر من الغلال ، وتؤخذ منه الضريبة المقررة .

ثم يؤخذ عشر ما بقي للفلاح ، وهذه الضريبة غير ثابتة في جميع البلاد ، ففي جهات الأوقاف والبر لا يؤخذ العشر إلا من النصاب الشرعي ، وفي نواحي الأملاك الخاصة أو الإقطاعية يؤخذ العشر[1] .

وإذا ما ترك الفلاح حبوباً ليزرعها في الموسم التالي ، أخذت عليها الضريبة المقررة .

وثمة ضريبة خاصة على معاصر القصب في بيروت وعكا ، تؤخذ بعد أن يحسب الموظف المختص كل الكميات المعتصرة ، ولكن هذه

---

(١) نهاية الارب ٨/٢٥٩ .

الضريبة كانت غير ذات قيمة بالنسبة للفلاحين في بلاد الشام ، إذا ما قيس بمثيلتها في مصر[1] .

أما المراعي ، فكان يندب لجمع الضريبة فيها موظف خاص يسمى « عداد الغنم » يساعده عدد من الشهود والكتبة ، ويعد الأنعام ، ثم يأخذ من أصحابها شيئاً معلوماً ، وكذلك الأمر بالنسبة لمصائد الأسماك في العاصي وطبريا وغيرهما[2] .

أما الضياع الإقطاعية ، فمنها ما عليه ضريبة مقررة ثابتة ـ زاد والإنتاج أو نقص ـ أو يؤخذ منها العشر ، وقد اشتكى المماليك في دمشق من أن إقطاعاتهم لا تكفي لتغطية ما ينفق عليها[3] .

وفي حالة العشر ، يعود التقدير للموظف المسؤول الذي يخرج إلى أراضي الأمير المملوكي عند نضج الزرع ، ويقدر العشر سلفاً بناء على خبرته وخبرة أهل المصلحة ، ثم يعاد التقدير في البيدر (الجرن) وذلك للحيلولة دون تلاعب الأمير بمحصوله .

وبالإضافة إلى ذلك ، كان على الإقطاعي أن يدفع ضريبة تسمى « رسم الأعياد والخميس » وتسمى في مصر بـ « الضيافة » مقابل

الخدمات التي تؤدى له ، وقد جرت العادة أن تؤخذ هذه الضريبة عيناً من الدجاج ، والكشك ، والبيض ..[4] .

---

(1) المصدر السابق ٨/٢٧٢ .
(2) المصدر السابق ٨/٢٦٢ .
(3) مقاكة ١/١٩٦ .
(4) نهاية الأرب ٨/٢٤٦ .

أما الأراضي المشجرة ، فإن أصحابها كانوا يضمنونها بأنفسهم أمام الحكام على مبلغ معين يتفق عليه كل عام بحسب حالة الثمار ، وعند القطاف يؤخذ المبلغ المقرر ، بدون أدنى مقاسمة ، ويقابل هذا النوع في مصر ما يعرف بـ « المستأجرات » .

وفي مناطق أخرى ، يطبق على هذه المناطق ما طبق على الحبوب والبقول من المقاسمة[1] .

وبعد أن تنتهي هذه العمليات كلها ، تنظم الأموال والغلال المجبوعة في جداول غاية في الدقة ، تبيّن فيها الواردات ، وما أنفقه الموظفون ، وما تبقى ، ثم ترفع هذه الجداول إلى مباشر الخراج الذي يسلم ما بعهدته لمن يعيّنه السلطان[2] .

ومما سبق نستطيع أن نقدر أن الفلاح كان يدفع ما بين ٢٠ إلى ٦٠٪ من محصوله كضريبة للدولة ، وهذه النسبة ــ على ارتفاعها ــ كانت أرحم بالفلاح من نظام الالتزام الذي طبق في العصر العثماني ، لأنها كانت تمكن الفلاح من تقدير ما سيبقى له مسبقاً ، وتعطيه الفرصة لزيادة ربحه إذا زاد إنتاجه ، كما أنها تحول دون تقاعس الفلاحين عن العمل ، وتركهم لأراضيهم[3] .

---

(١) نهاية الأرب ٨/٢٥٧ ــ ٢٦١ .
(٢) المصدر السابق ٨/٢٧٣ .
(٣) من أجل أخذ فكرة وافية عن الضريبة في مصر ــ في العصر نفسه ــ ووضع الفلاح ، وكذلك لمعرفة الأوزان والأسعار والمكاييل في مصر انظر : النظم الإدارية بمصر في القرن التاسع الهجري من خلال روضة الأديب ونزهة الأريب لمحمد بن إبراهيم بن ظهير الحنفي الحموي ، المنشور ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ج ٣ ص ١٠٧٣ حتى ص ١٠٩٥ ، بقلم الدكتور محمد الحبيب الهيلة ، وسنرمز له بـ « النظم الإدارية » .

إن النظام المملوكي في جباية الضرائب من الفلاح ، كان يتطلب مقدرة إدارية عالية وخبرة ، بعكس نظام الالتزام الذي لم يختلف عن عمليات النهم والسلب التي يقوم بها الحكام والوسطاء والمحاسيب ، والتي أدت إلى تدهور الزراعة في العصر العثماني ، وتقلص نسبة الأرض المزروعة ، وسنلحظ ذلك بوضوح عند مقارنة الأسعار ، لقد كان الفلاح في العصر العثماني يضطر في أحيان كثيرة لأن يدفع كل ما يملك بقسوة متناهية ، كانت تدفعه للإعراض عن الزراعة إلا في أضيق الحدود .

لقد استطاعت الحكومة المملوكية أن تصل إلى الفلاح مباشرة ، فضمنت لنفسها بذلك إيرادات تكادن تكون ثابتة ، كما أنها ضمنت للفلاح نوعاً من الطمأنينة والاستقرار ، على عكس ما آل إليه الحال في العصر العثماني .

٢ ـ الصناعة

كان في دمشق حتى أواخر عصر الدولة المملوكية ، ما ينوف على مئة صناعة مزدهرة .

وكانت الصناعة تخضع لتنظيم دقيق وصارم من قبل رئيسها الذي كان يسمى بـ « المعلم » ، فقد كان هذا يشرف على العاملين في الصناعة ، ويحدد لهم أصولها وقواعدها وأخلاقياتها وفق نظام دقيق ومعروف، لاستمراره في العصر العثماني الذي صار فيه اسم المعلم « شيخ الكار »[١] .

وكان الأولاد يؤجرون بطعامهم وشرابهم في مقابل تعلمهم الصنعة، وكان ذلك العقد يسجل في المحكمة الشرعية لمنع تلاعب أي الفريقين ، أو نكوله عن التنفيذ[٢] .

وقد اشتهرت دمشق بنوعين رئيسيين من الصناعات هما : الصناعات النسيجية ، والمعدنية ، يضاف إليهما شهرتها بالصناعات الخشبية .

---

(١) لأخذ فكرة وافية عن هذا التنظيم الحرفي انظر :
Artisans et Commerçants. Par. A. Raymond, 2. T. Damas, 1973
وهذا الوصف ـ وإن كان يتعلق بالقاهرة في القرن الثامن عشر ـ لكنه لا يختلف بوجه عام عن مثيله في العصر المملوكي إلا من حيث تراجع صناعات (كصناعة الفرو) وتقدم صناعات (كصناعة التبغ) .

(٢) مركز الوثائق التاريخية بدمشق ، مشوش حلب ، الورقة ٢٠ ، حيث نجد تأجير صبي لتعلم صنعة « الدهانة » .

أ ـ الصناعات النسيجية :

وقد زاد عدد المشتغلين بها على مئة صنف ، منهم عشرة أصناف لصناع النسيج القطني ، منهم :

١ ـ حاكة « البطاطين » أو البطاين كما كانوا يسمون ، ويبدو أن دمشق ـ بالرغم من إنتاجها لهذا الصنف ـ لم تحقق نجاحاً في صناعته ، وتفضل البطاين المصنوعة في الموصل وبعلبك[1] .

٢ ـ حاكة الكتان ، وقد اشتهرت دمشق بصنع الكتان الأبيض ، أما الكتان الملون، فقد كان يصنع اجوده في القاهرة ، وكان بدمشق ما ينوف على عشرين صنفاً من حاكة الكتان[2] .

٣ ـ حاكة العمائم ، والأزر ، والفوط ، والشدود ، والمناشف ، واللحف .

٤ ـ أما الحرير الذي كانت دمشق تشتهر بإنتاجه ، فقد كان حاكته أكثر من أربعين صنفاً .

فمنهم من ينسج القمصان الحريرية ... والمخمل ، والأطلس ، ومنهم من يصنع الحرير وحده ، ومنهم من ينسج القطن مع الحرير ، أو الكتان والحرير ، أو ينسج خيوط الحرير بخيوط الذهب أو الفضة، وكانت هذه المنسوجات لها شهرة عالية في القاهرة ، وتعتبر من أجمل وأنفس ما يحمله المسافر إليها[3] .

---

(١) الحسبة ، مخطوط ليوسف عبد الهادي ، ابن المبرد ، الورقة / ٣٨٤ .
(٢) نقد الطالب ، الورقة ٤٩ ـ ٥٢ .
(٣) ضوء السراج فيما قيل في التساج ، مخطوط لابن طولون ، الورقة ١٢٧ / ١ .

أما النسيج الصوفي ، فلم يكن رائجاً بدمشق ، وإنما كان يستورد من الإمارات الإيطالية .

ب - الصناعات المعدنيـة :

ذكر أحد الرحّالة الأوربيين أن ما يصنع في دمشق هو أكثر مما يصنع في أي مكان آخر في الدنيا ، من الذهب ، والفضة ، والنحاس ، والزجاج ، وأن النحاس يبـدو من لمعانه كأنـه الذهب ، وكـل تلك الصناعات مزخرفة بنقوش من الأشكال والأوراق .

وقد كان لسيوف دمشق شهرة واسعة في أوربا ، وقد بلغ من إتقان صنعها أنهـا كانت كالمرآة ، كما أنهـا تقطع بدرجة عاليـة من الإتقان[1] .

ويصنع في دمشق وما جاورها مرايـا من المعدن ، تضخم الأشياء كالزجاج . وقد انتشرت صناعة الذهب بدمشق ، وكان منها صناعة السبائك الذهب وصفائحه وخيوطـه ، وكان يصدر إلـى مصر قصب الذهب الذي كان عبارة عن خيوط الحرير الطبيعي مع خيوط الذهب .

وثمة صناعات معدنية أخرى كصناعة القرطاس، والسرر، والأواني المنزليـة .

وكان ثمة عشرات من الصناعات الأخرى التي تمس كل ما يحتاجه الإنسان تقريباً ، لا نرى فائدة في ذكرها الآن ، ولكن يكفي القول : بأن هذه الصناعات جميعاً قد بلغت من التخصص والدقة ما جعل عشرة صناع يتناوبون على الصنعة الواحدة حتى تتم[2] .

---

(١) دمشق في عهد المماليك ص ١٠٥ ، وانظر :

Histire du commerce du Levant. Par Heyd. Paris. 1923 p.p. 456 - 458 .

وسنرمز له بكلمة « Heyd » .

(٢) نزهة الأنام للبدري ص ٣٦٤ .

٣ ـ التجارة والمستوى الاقتصادي العام

أولاً : الأوزان والعملات :

لا بدّ قبل الحديث عن التجارة ، من أخذ فكرة واضحة عن الأوزان والمكاييل والعملات التي كانت سائدة في دمشق أواخر العصر المملوكي ، مع ملاحظة تغيّرها المستمر والدائم من وقت لآخر ، ومن بلد لآخر .

أ ـ الأوزان[١] :

كان الدرهم يعتبر أصغر وحدة للوزن في دمشق ، وكان يعادل حوالي ١ر٣ ـ ٢ر٣ غرام، ويجب التفريق هنا بين هذا الدرهم، والدرهم الفضي المستعمل في النقد ، حيث لا يجمع بينهما إلا الاسم ، وإن كان الأصل واحداً .

وبعد الدرهم تأتي الأوقية التي تعادل خمسين درهما أي : ما يعادل ١٦٠ غراماً . أما الرطل ، فقد كان يزن اثنتي عشرة أوقية أي : حوالي ١٨٨٨ غرامـاً .

ويقول أحد الإيطاليين في دمشق في تلك الفترة : إنه كان يتراوح بين ١٨٤٠ و ١٨٧٠ غراما[٢] .

---

(١) عن الأوزان والمكاييل في مصر ، في الفترة نفسها ، انظر « النظم الإدارية » ص ١٠٨٩ .

(٢) انظر الموسوعة الإسلامية الفرنسية ، مادة درهم ١/١٠٠٦ ، ومادة حبة ٢/١٩٧ ، ومادة رطل ٣/١٢٠٨ ، وانظر صبح الأعشى ٤/١٨٠ـ١٨٢ ، وانظر ايضا القول المستظرف ورقة / ١٨ ، وانظر :

Histoire de prix et des Salaires. E. ASHTOR. Paris 1969. P. 55

ومنرمز له بكلمة « Salaires »

مجلة الدراسات الإسلامية R.E.I.. 1949 p. 55

Islamische masseund Gewichte. Par Hinz Leiden. 1955, p. 30

ومنرمز له بـ « Hinz »

أمّا رطل حلب ، فكان يساوي ٧٢٠ درهماً ، أي : حوالي ٢٢٦٦ غراماً .

ولم يكن رطل القاهرة ـ في نفس الحقبة ـ يتعدى الـ ١٤٤ درهماً ، أي : حوالي ٤٥٣ غراماً .

وقد ورد إلى دمشق سنة ٩٠٠ هـ / ١٤٩٤ م مرسوم بجعل رطلها كرطل مصر ، وأوقيتها كأوقيتها ، ولكن هذا لم يتحقق . وهذه محاولة مبكرة لتوحيد الموازين بين مصر والشام .

أمّا القنطار الشامي ، فكان يزن مئة رطل ، أي : حوالي ١٨٩ كغ ، ولكن ابن طولون أورد إشارة عابرة قال فيها : إنه بيع قنطار اللبن الحمصي بدمشق بست مئة درهم ، ورطله بخمسة ونصف ، فهل كان القنطار يزن أكثر من مئة رطل ؟ والأرجح ـ برأينا ـ أنه كان لكل مادة اصطلاح خاص توزن به ، كما هو الحال اليوم (١) .

أما وحدة الكيل الرئيسية ، فكانت « الغرارة » وقد ذكر القلقشندي أنها تساوي اثني عشر كيلاً ، والكيل يساوي ستة أمداد ، وقد نقل عنه هذا الكلام كل من Ashtor et Dozy ، وقد حدد الأخير وزنها بـ ٢٠٥٫٩٥٤ كغ ، ونقل أنها تساوي ٢٠٨٫٨ كغ .

ويقول Demombynes : إن الغرارة تساوي ١٢ كيلاً ، والكيل يساوي ١٢ مداً ، وإن نسبتها إلى الإردب هي أن كل غرارة + ١/٢ ١ مد تعادل ٣ أرادب مصرية ، والقول الأخير منقول من « صبح الأعشى » وعلى هذا يكون وزن الغرارة ١/٢ ٢٠٤ كغ إذا كان الموزون قمحاً .

---

(١) مفاكهة ١/٢٦٣ و ٣٧٧ ، وآداب الحمام ورقة ٦٩ حيث يتحدث عن الاوزان بشكل عارض .

وأما غرارة غزة : فإنها تساوي ٢/١ ١ من غرارة دمشق ؛ أي حوالي ٣٠٦٫٧٠ كغ .

أما في القدس ، فغرارتها كغرارة دمشق[١] .

وعلى هذا فثمة تضارب في تحديد قيمة الغرارة فـ ASHTOR و DOZY [٢] يقولان : إنها تساوي ١٢ كيلاً ، والكيل ستة أمداد ، وقد حسبوها على أساس معرفتهم بأن الإردب المصري يعادل حوالي سبعين كيلو غراماً ، في حين يذكر DEMOMBYNES أنها تساوي ١٢ مداً لا ستة أمداد .

وقد أورد ابن طولون، وابن المبرد حادثتين منفصلتين تحسمان هذا الموضوع تماماً .

فابن طولون يقول : « فقد باعوا قمح القلعة العتيق كل كيل بـ ٦٥ درهماً ، ودرهمان حمولة ، وهو ينقص خمسة أمداد »[٣] .

فإذا فرضنا أن الكيل ستة أمداد ، فكيف اشتراه الناس وهو ينقص خمسة أمداد ، فهل اشتروا المد الباقي بسبعة وستين درهماً ؟ .

وعلى هذا فلا يمكن أن يكون الكيل ستة أمداد في تلك الآونة التي نحن بصددها ، أعني نهاية العصر المملوكي ، والمنطقي أن يكون اثني عشر مداً .

---

(١) انظر : الأعشى ١٨١/٤ الذي نقل عنه الجميع ، وانظر أيضاً :
— Hinz. P. 38 .
— La Syrie. P. 136.
— Salaires. P. 243.
— R. E. I.P.55-1949 Par Ashtor .

(2) Supplement aux dictionnaires Arabes Paris, 1927 - 2/506
وسنرمز له بـ « DOZY »

(٣) مفاكهة ٣٧٥/١ .

ومن جهة أخرى يذكر « ابن المبرد » أن المد بالدمشقي يساوي رطلاً وأوقية وخمسة أسباع الأوقية[1] ، فإذا كان وزن الرطل ١٨٨٨ غراماً يكون وزن المد ٥ر٢١٥٨ غراماً ، ويكون وزن الكيل ٩ر٢٥ كغ ، وبالتالي يكون وزن الغرارة حوالي ٨ر٣١٠ كغ ، وسياق الحديث عند ابن طولون يؤيد ذلك ، وهذا يقرب كثيراً من وزن الغرارة في غزة كما ذكرها HINZ .

أما عن المقاييس ، فقد كان الذراع وحدة للقماش ، وهو في دمشق يزيد بمقدار ١/١٢ عن ذراع القاهرة .

أما الأرض ، فهي أيضاً بالذراع ، ولكن ذراعها يساوي ثلاثة أشبار[2] .

ب ـ العملات :

كان الدرهم هو الوحدة النقدية الأساسية طوال العهد المملوكي ، ولم تكن له قيمة ثابتة أبداً ، بل كان يرتفع وينخفض بحسب مصالح الحكام ، وكان الشعب ـ بدوره ـ يقاوم هذه التبديلات حفاظاً على أمواله .

ففي سنة ٨٠٢ هـ ـ ١٣٩٩ م سعر الدرهم بـ ١/٣٠ من الدينار ، وفي سنة ٨١٨ هـ ـ ١٤١٥ م أصبح سعره ١/١٤ بسبب ارتفاع نسبة الفضة في الدراهم الجديدة (المؤيدية) ، وفي سنة ٨٦٣ هـ ـ ١٤٥٨ م صار سعره ١/٥ر١٢ ، ثم أصبح سنة ٨٨٨ هـ ـ ١٤٨٣ م ، ١/٢٥ ، وفي سنة ٩٠٤هـ ـ ١٤٩٨م أصبح ١/٣٠،وفي سنة ٩١٣هـ ـ ١٥٠٧ م أصبح ١/٢٥ ، وفي عصر جقمق وبرسباي كان وزن الدرهم المضروب

---

(١) مخطوط آداب الحمام ، لابن المبرد ، ورقة ١٩ .
(٢) الأعشى للقلقشندي ٤/١٨٢ .

في دمشق يعادل وزنه في مصر ، وقد ثبت سعره على أساس ١/٣٠ من الدينـار[1] .

أما نسبة الفضة في هذه الدراهم ، فقد بلغت ٥ر٩٥٪ في أنصاف الدراهم المؤيدية (نسبة إلى الملك المؤيد شيخ) ويعرف الأوربيون هذه الدراهم باسم Maydin .

وقد حذا خلفاء المؤيـد حذوه ، فصبّوا دراهم فضيـة بنسبة ٨٠ ــ ٩٠ ٪ وقد حصل المماليك على كميات كبيرة من الفضة خلال غزوهم لقبرص بين عامي ١٤٢٥ و ١٤٢٦ ، كمـا كانت البندقيـة تزود المماليك بكميات كبيرة من الفضة على شكل سبائك وعملات .

ولقد كانت أسعار الفضة في دمشق أدنى من أسعارها في مصر ، لأن بلاد الشام كانت تستورد الفضة من مناجم على حدودها الشمالية والشرقية .

ولقد فرض سنة ٨٧٩ هـ / ١٤٧٥ م على كل تاجر من البندقية يقيم في دمشق أن يدفع في كل سنة[2] كمية معينة من الفضة لدعم قيمة العملة الفضية في دمشق .

وعلى وجه العموم ، فقد كانت الفضة متوفرة بكميات جيدة في دولة المماليك .

وقد استقلت دمشق عن القاهرة بضرب أنواع معينة من الدراهم ، فقد ضربت فيها أرباع الدراهم ، وحسب رواية المسافرين الذين زاروا فلسطين في أواخر القرن الخامس عشر ، فإنه كانت توجد دراهم تعادل نصف الدرهم المؤيدي .

---

(1) LES METAUX PRECIEUX. E. ASHTOR. Paris, 1955 P. 49.
وسنرمز له بـ Les METAUX

(2) Les METAUX. P. 45 et 53.

وقد راجت « الأنصاف المؤيدية » طوال القرن الخامس عشر وبدايات السادس عشر ، وتراجعت قيمة الدراهم الأخرى ، حتى إن قيمة الدرهم المضروب في دمشق صارت تعادل نصف قيمة المضروب في القاهرة ، بسبب استيلاء الملك المؤيد شيخ على جميع الفضة التي ضربها نائب دمشق نوروز الحافظي [1] .

وقد كان بدمشق في عهد المماليك الأخير أنواع شتى من الدراهم منها : القايتبائية ، والخشقدمية ، والاينالية ، والشربغاوية ، والقرمانية ، والعثمانية ... وكلها ــ كما هو واضح ــ تحمل أسماء السلاطين الذين ضربوها .

وكان المماليك يغيّرون من قيمة العملة من وقت لآخر ، ففي سنة ٨٨٥ هـ / ١٤٨١م نودي بدمشق بأن الدراهم القديمة قد ألغيت ، وأنه استبدل بها دراهم جديدة ، وأنه تقرر أن يصرف كل مئة من الدراهم القديمة بما يتراوح بين أربعة وعشرة دراهم جديدة ، ولم ينتظر الشعب تفسيراً لهذا القرار الذي يلحق به ضرراً كبيراً ، بل سارع « العامة » إلى رجم المنادي وتجاهلوا النداء ، وعندما أعيد النداء بعد شهرين أراد العامة ضرب المنادي ، الأمر الذي اضطر الحكام إلى التراجع ، واتفقوا مع « ممثلي الشعب » على جعل كل اثني عشر درهماً ونصفاً من الدراهم القديمة والجديدة على حد سواء تساوي ديناراً .

ولكن بعد أربعة أعوام نودي بدمشق أن سعر الدراهم الجديدة ضعف سعر الدراهم القديمة ، وأن الدينار صار يساوي ٥٠ ــ ٥٢ درهماً [2] .

---

(1) Salaires, pp. 289 - 290

(٢) مفاكهة ١/٢٤ و ٢٩ و ٦٣ .

وإلى جانب هذه الدراهم ، كانت توجد دراهم فلوس « كل ثلاثة عشر منها تعادل عشرة دراهم فضية »[1] .

وعلى وجه العموم ، فإن نسبة الدرهم إلى الدينار لم تكن ثابتة ، وكذلك أنواعها ، ولكنها كانت تتجه إلى الانخفاض ، وبخاصة في عصر السلطان الغوري الذي بدأ يضرب نقوداً فضية من عيار أخف[2] . ويمكن القول : إن حوالي ٥٠ درهماً كانت تعادل ديناراً أو أشرفياً كما كان يسمى .

وقد انتشرت مع الدراهم والدنانير ، العملات الأجنبية كالدوقة ، والفلورين ، والمارك ، والفرنك ...

فقد دفع تجار البندقية وحدهم، في ميناء بيروت، بين سنة ١٤٩٦ ـ ١٥٠٤م مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دوقة ، مقابل ١,٦٩٥,٠٠٠ دفعوها في ميناء الاسكندرية[3] .

وكانت قيمة هذه العملات تقارب الدينار ، أي تتراوح بين ٢٤ـ٤٥ درهماً بحسب الأحوال .

أما الفلوس النحاسية ـ وهي أصغر وحدة نقدية ـ فقد كانت قيمتها تختلف من مكان لآخر ، بل إن هذه الفلوس لم تكن تقبل كعملة خارج نيابة دمشق ، فلقد رفضت طرابلس وحلب التعامل بها[4] لأنها نحاسية ، وليست لها قيمة ذاتية كالفضة والذهب .

---

(1) Salaires, pp. 277 - 278 .
(2) Les Metaux, p. 46 .
(3) Ibid., p. 66
(4) Salaires, 390 - 391 .

فلقد كان الفلس في مصر يساوي ١/٤٨ من الدرهم، بينما كان في سورية فلوس أصغر بكثير، فكل أربعة وعشرين منها تساوي قرطاساً، وكل ستة قراطيس تساوي درهماً. أي: إن هذه الفلوس كانت تعادل ١/١٤٤ من الدرهم، ويعكس هذا الصغر المتناهي رخصاً في الأسعار، ثم ألغيت، وضربت فلوس جديدة نسبتها الى الدرهم ١/٢٤، ثم ضربت أخرى بنسبة ١/٦٤ فـ ١/٣٦ فـ ١/٣٢ وهكذا [١].

وكانت عملية تزوير العملة «الزغل كما كانت تسمى» منتشرة على قدم وساق، كما هو الحال في كل العصور [٢].

ولما كان المسلمون يتورعون عن التعامل بالربا والصرف، فقد وضعت مسائل النقد وشؤونه بيد اليهود. «الذي أهلك النقدين» هو المسؤول عن دار الضرب بدمشق. كما كان صراف سباي يهودياً يدعى يعقوب. وقد ظل اليهود يسيطرون على اقتصاد الشام طيلة العهد العثماني [٣].

جـ - الأجور ومتوسط الدخل:

إذا كان الحديث عن الدخل يبدو عسيراً في الوقت الحاضر فمن الطبيعي أن يكون الحديث عنه قبل خمسة قرون أشد عسراً، ومع ذلك فسنحاول رسم صورة تقريبية لدخل عامة الشعب. أما الحكام وكبار الموظفين ومن يلوذ بهم، فإننا سنخرجهم من حسابنا منذ البداية، لأنهم

---

(1) LaSyrie, pp. 136 - 174.

صبح الأعشى ٤/١٩٨.

(٢) انظر على سبيل المثال، مفاكهة ١/٣١٢.

(٣) المفاكهة ٢/١٠ وانظر «يهود الشام وسيطرتهم الاقتصادية» مقال لعبد القادر المغربي في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٩/٦٤١.

ـ كما هو شأنهم في معظم العصور ـ كانوا ينعمون بثراء فاحش لا يعرفه عامة الشعب[1] .

ففي وثيقة من حماة ، نرى أن زوجاً قد فرض لزوجته في كل يوم نصف درهم ، وفي كل سنة مئة وعشرين ، لكسوتها ، فقبلت الزوجة ذلك[2] .

وفي وثيقة أخرى نجد أن أجرة إمام جامع ٥٠ درهماً في الشهر .

وأن أجرة المؤذن في الجامع الأموي كانت ٩٠ درهماً[3] في الشهر .

وقرر لإمام الظاهرية ثلاثة دنانير في الشهر .

ولإمام دار الحديث السكرية ١٫٢٤ ديناراً . وديناران وربع لإمام مسجد القيمرية[4] .

وفي وقفية لجلبان المؤيدي على برج طرابلس نجد أن أجرة الإمام المؤذن مئة درهم في الشهر ، والفراش ثمانون ، وعامل ضبط الوقت خمسون ، ورئيس المجاهدين مئة وعشرون ، والبارودي ثمانون ، ومساعده ستون ، والناظر مئة وعشرون ، ويبدو أن الواقف شعر بزيادة الأجور فقرر أجوراً أدنى لبرج صيدا[5] .

---

(١) انظر فصل : نظام الحكم ، وفصل : القضاء ، حيث قدمنا صورة من أوضاع تلك الفئات .

(٢) من سجلات حماة سنة ٩٤٩ ، ورقة ٥٥٢ .

(٣) مشوش حلب ، ورقة ١٩ .

(4) Salaires, p. 447.

(٥) وقفية جلبان المؤيدي ، رقمها ٤٨٣٨ عام في المكتبة الظاهرية بدمشق ، وهي لفافة غير مرقمة .

وكانت أجرة المدرس بالمدرسة الشامية ١٣٠ درهماً يضاف إليها غرارة من قمح وأخرى من شعير[١] .

وفي المدرسة العمادية كان الناظر يتقاضى مئة وستين ، في حين كان شيخ المدرسة الفارسية يتقاضى ثمانين درهماً[٢] .

أما رواتب الفئات الأخرى فقد كانت متباينة .

فقنصل البندقية بدمشق كان يتقاضي من حكومة دمشق مئتي دينـار سنوياً ، أي بمعدل ستة عشر ديناراً في الشهر ، في حين كان يتقاضى معاون النائب سبعة دنانير ونصف[٣] في الشهر .

وعندما أخذ العمال من دمشق لتمهيد الطريق أمام السلطان سليم جعلـوا لكل فاعـل عشرة دراهم في اليوم أي : ثلاث مئة في الشهر (٦ دنانير)[٤] .

وقد عرضت طـائفة اليهود في صـيدا على أحد الحاخامات مبلغ خمسين دوقة في السنة ليصبح رئيسها .

وكان راتب جندي من البندقية يخدم في حامية القلعة في دمشق خمسة عشر ديناراً ، في حين كان الجندي المملوكي يتقاضى ستة دنانير في الشهر[٥] .

أما عن دخل عامة الشعب ، فإننا لا نعرف عنه شيئاً ، ولكن يمكن القول بأن رواتب المشتغلين في مجال الدين ، ورواتب العسكر يمكن أن تعطي فكرة تقريبية عن دخل عامة الشعب ، أو عن الحد الضروري ليعيش الإنسان عيشة معقولة ، لأن المسؤولين عن الوقف عندما قرروا

---

(١) الدارس في تاريخ المدارس ٣٠٢/١ .
(٢) المصدر السابق ٤١٣/١ ، ٤٢٧ .
(3) Salaires, p. 445.
(٤) مفاكهة ٣٩/٢ .
(5) Salaires, pp. 445 - 449

هذه الرواتب، كانوا يعرفون أنها ستغني أصحابها وتكفيهم لكي يتفرغوا للعبادة أو الدراسة .

واستناداً لما سبق يمكن القول : إن متوسط رواتب رجال الدين، كان يتراوح بين ٥٠ ــ ١٥٠ درهماً في الشهر (١ ــ ٣) دنانير ، وبطبيعة الحال ، فقد كان هذا هو الحد الأدنى، لأن هذه الرواتب كانت تتضاعف عندما يجمع العالم بيده أكثر من وظيفة ، وكثيراً ما كان يفعل ، كما سبق وبينا[1] .

أما صغار العسكريين ، فإن متوسط أجورهم لم تكن تقل عن ستة دنانير في الشهر ، ولا شك أن هذا المبلغ كان يتضاعف أيضاً نتيجة المكافآت والأعطيات وما كان يفرض على الشعب من رميات .

وهكذا نجد أنفسنا أمام مجموعة من الشعب لا يزيد دخلها عن دينارين شهرياً ، فبأي مستوى كانت تستطيع أن تعيش ؟

هذا ما سنعرفه بعد الحديث عن أسواق دمشق ، وما يفرض على الشعب من ضرائب ، وعن الأسعار العامة في البلد .

---

(١) انظر الفصل الثالث .

ثانيا : أسواق دمشق وخاناتها :

تنسب أسواق دمشق إلى ما يباع فيها أو إلى من أسسها، وقد كان بدمشق حوالي مئة وأربعين سوقاً لا يزال قسم منها إلى اليوم، في حين انقرض الباقي[1] ، وسنشير إلى بعض هذه الأسواق ، لنكوّن فكرة عن مدينة دمشق وحركتها الاقتصادية ، مع الإشارة مسبقاً إلى أن معظم الأسواق كان يحيط بمركز البلد الرئيسي : الجامع الأموي والقلعة .

١ ـ سوق الذراع : وهو مختص ببيع النسيج الرفيع ، ويقع جنوبي الجامع الأموي مباشرة .

٢ ـ سوق الحرير : قرب سوق الذراع ، ولا يزال قائماً إلى اليوم ، لكنه لا يبيع الحرير .

٣ ـ سوق الذهبيين : شرقي سوق الذراع ، ويباع فيه الذهب المرقوق .

٤ ـ سوق الدهشة : شرقي الجامع، تباع فيه ثياب النساء الجاهزة.

٥ ـ سوق السراميجيين : تباع فيه الأحذية ، وهو غربي الجامع ، ولا يزال إلى اليوم .

٦ ـ سوق الكوافيين : تعمل فيه « الكوف » يقع عند باب البريد غربي الجامع .

---

(١) انظر : نزهة الرفاق عن حالة الأسواق لابن المبرد ، مخطوط نشره حبيب الزيات في مجلة المشرق سنة ١٩٣٩ ص ١٨ وما بعد ، وانظر أيضاً : B. E. O. «II. p. 39 «

٧ – سوق الوراقين وسوق الكتبيين : غربي الجامع ، ولا يزال إلى اليوم .

٨ – سوق السلاح : جنوبي الجامع ، يباع فيه السلاح ، ولا يزال يحمل الاسم نفسه إلى اليوم ، لكنه يبيع العطور والبقول ، ولا يبيع السلاح .

٩ – سوق البزوريين : جنوب سوق السلاح ، يبيع العطارة والبقالة ، ولا يزال إلى اليوم يبيعهما ، إلا أن اسمه حرف إلى « البزورية » .

١٠– سوق الجواري والرقيق : وهو في « التكة » وكن يبعن في أسواق أخرى بحسب جمالهن[1] .

١١– سوق جقمق : وهو ينسب إلى جقمق نائب الشام ، وصاحب المدرسة والخان المشهورين باسمه . وتباع فيه الثياب . ولا يزال الخان إلى اليوم .

١٢– سوق القطانين : يباع فيه القطن ، جنوب سوق جقمق ، ولا يزال إلى اليوم .

١٣– سوق السروجيين : تباع فيه السروج ، غربي القلعة ، ولا يزال إلى اليوم .

١٤– سوق اللحامين : (الجزارين) بباب الجابية ، ومنه يتوزعون في باقي البلد .

١٥– سوق السقطية : وهم باعة الثياب المستعملة ، ولهم مركزان في سوق النحاس شمالي القلعة ، وفي ساحة تحت القلعة .

---

(١) « التكة » هو خان التكة ، قرب سوق جقمق ، انظر الإعانات على معرفة الخانات ، مخطوط لابن المبرد آخر الورقة ٢/ب ، ويقع اليوم في أول سوق مدحت باشا ، ويعرف بخان « الدكة » .

١٦- سوق الخيل : تحت القلعة ، وهو أشهر أسواق دمشق وأهمها ، وفيه مجموعة متكاملة من الأسواق ، وكانت تقام فيه يوم الجمعة « سوق الخضار »(١) .

١٧- سوق صاروجا (أو ساروجا) : نسبة إلى بانيه ، وقد تحول إلى حي سكني .

١٨- سوق المناخلية : لا يزال اسمه إلى اليوم .

١٩- سوق القباقبية : شمال الجامع ، وقد انتقل اليوم إلى جنوبه .

٢٠- وثمة أسواق للزهور عند مداخل دمشق وأبوابها ، وأسواق للسقائين وباعة الشراب وغيرها .

ومن دراستنا لهذه الأسواق نستطيع أن نسجل ما يلي :

أولاً : إن ثمة تخصصاً دقيقاً فيما كان يباع في كل سوق ، وهو مالا نراه اليوم ، من ذلك على سبيل المثال ، سوق الذراع ، وسوق جقمق ، وسوق الذراع الآخر تحت القلعة ، فهذه الثلاثة تبيع القماش ، لكن أحسنه وأرقاه يباع في الأول ، وما دونه في الثاني ، وما دونه في السوق الثالث ، وكذلك الجواري والعبيد فسوق الشيخي يبيع الجواري الأجمل من جواري سوق « برا » .

ثانياً : إن هذه الأسواق كانت تضم تجار دمشق مسلمين ونصارى بدون تفرقة(٢) .

---

(١) نزهة الانام ٦٢ ، ٦٣ ، والمشرق العدد ٣٤ ص ١٩٦ .

(٢) انظر مفاكهة ١/٦٨ حيث يذكر ابن طولون هجوم الحرامية على سوق جقمق وأخذهم سبع حوانيت للنصارى وغيرهم ، ثم هجومهم على سوق البزورية حيث أخذوا حانوتاً لمسلم ... وآخر إلى جنبه لنصراني .

ثالثاً : إن جميع هذه الأسواق، كانت تنار بالليل، ولها جماعة يسمون بـ « الضوئية » يسهرون على إيقاد المصابيح ، وبعد إغلاق الحوانيت كانت يطوف عليها رجال القلعة لحفظها وحراستها ، ومع ذلك لم تكن هذه الإجراءات تمنع السرقة كما رأينا [1] .

رابعاً : إن ثمة أنواعاً معينة من السلع ، كان يحظر بيعها نظرياً ، لأهل البلد والأجانب ، وهذه السلع هي السيوف والأسلحة والقسي وغيرها ، وذلك خوفاً من تكدس الأسلحة عند الناس ، ولكن هذا الحظر لم يكن ينفذ [2] .

وقد كانت شوارع دمشق مسقوفة أو معقودة ، يتخللها النور بالقدر اللازم من فتحات في السقف ...

كما كانت هذه الشوارع مزدحمة بالتجار والصناع ، وفيها من كل شيء ، حتى إن أحد الرحالة الأجانب قدر أن ما في دمشق من الحجارة الكريمة والجواهر والأفاويه يكفي العالم المسيحي سنة كاملة [3] .

وإلى جانب الأسواق ، كانت توجد بدمشق مجموعة من الخانات والقيساريات .

وقد كان بدمشق في أواخر عهد المماليك ستة وسبعون خاناً ، وهي كالأسواق : إما أن تسمى باسم بانيها كخان جقمق ، وخان سيباي ، وخان السلطان ، أو باسم ما يباع فيها كخان الزيت ، وخان البطيخ ، وخان الليمون ، وغيرها [4] . وكانت مركزاً للتجار الغرباء ، لذلك كانت

---

(١) مفاكهة ١/٢١٠ ، دمشق في عهد المماليك ١٠٨ .
(٢) دمشق في عهد المماليك ١١٠ ، مفاكهة ١/٢٥٢ .
(٣) دمشق في عهد المماليك ١٠٥ ـ ١٠٨ .
(٤) الإعانات على معرفة الخانات ، مخطوط لابن المبرد ، الورقة ١ ـ ٣ ، وانظر وصف هذه الخانات في مركز الوثائق التاريخية « مشوش حلب » الورقة الأولى .

تتألف في دورها الأرضي من مخازن تتوسطها بركة ماء ، أما في الدور العلوي ، فكانت تحوي على غرف للإقامة ومنافع عامة .

ولم تكن كلمة « خان » مستعملة في دمشق قبل العصر المملوكي ؛ وإنما كانت تستعمل لفظة فندق ، أو قيسارية .

والفرق بين الخان والقيسارية في دمشق المملوكية ، أن اسم القيسارية كان يطلق على ما اتسع من الدور الجامعة ، تكون في وسطها غالباً بركة للماء ودكاكين وبيوت للتجار ، كالأسواق يضمها سوق واحد[1] ؛ ومن أشهر قيسارية دمشق قيسارية الفرنج ، وقيسارية البهار ، وقيسارية سوق السلاح .

وعلى هذا تكون القيسارية أوسع وأكبر من الخان .

أما « الوكالة » فهو اسم للخان كما هو في عرف المصريين[2] .

وسوف نرى أن كثيراً من هذه الخانات كانت تمارس نوعاً من « الاحتكار » على سلعة معينة ، بحيث لم يكن يسمح بأن تباع تلك السلعة خارجها ، الأمر الذي كان يلحق الضرر بتلك السلع ، ويؤدي بالتالي إلى رفع أسعارها .

---

(١) خانات دمشق القديمة لحبيب الزيات نشرة في « الخزانة الشرقية » بيروت ١٩٤٦ .

(٢) انظر « خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر » للمحبي طبعة ١٢٨٤ بمصر ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، وانظر خانات مدينة دمشق ، مقال لعبد القادر الريحاوي في مجلة الحوليات الأثرية السورية ١٩٧٥ ، المجلد الخامس والعشرون ، ص ٤٧ وما بعد .

ثالثـا : العوامل المؤثرة على الأسعـار :

بعد أن تعرضنا للمتوسط العام التقريبي للدخل ، وتحدثنا عن أسواق دمشق وخاناتها ، لا بدّ لمعرفة الأسعار وتقلباتها من الإحاطة بالعوامل التي كانت تؤثر فيها . وهذه العوامل كثيرة ومتشعبة ، يمكن حصرها فيما يلي :

١ ـ الضرائب والرسوم والمكوس :

ليس من السهل تقديم تعريف دقيق ومحدد لمفهوم « الضرائب » في دمشق في العصر المملوكي الأخير ، ولا تحديد مدى شرعيتها أو الذي يفرضها ، أو طريقة فرضها ، ذلك لأنه لم تكن الضرائب تخضع لأي قاعدة ، كما لا يمكن حصرها تحت تعريف نظراً لتعدد الجهات التـي تفرضها ، وتنوع الأساليب التي تفرض بها ، ولذلك وصفها المؤرخون المعاصرون لها بـ « المظالم » وكانوا يشكون دوماً من كثرتها وشدة وطـأتها .

وبالرغم من أن بعض السلاطين ، كان يتقرب إلى الشعب بإلغاء بعضها ، فإنها كانت تعود بسرعة ، ولو كانت للسلاطين نيـة أكيدة في منعها بصورة دائمة لما عجزوا عن ذلك، بفضل الأجهزة الإدارية المملوكية الدقيقة التي كانت تراقب كل شيء ، ولكن السلاطين ـ على ما يبدو ـ كانوا يتركون النواب ومساعديهم يجمعون الأموال من مختلف الجهات، ثم يصادرونها عند وفاتهم أو عزلهم ، بدليل أن هذه « المظالم » لم تكن

خاصة بدمشق ، بل كان في القاهرة ما يضاهيها ويزيد ، والقاهرة عاصمة السلطان وتحت أنظاره •

على أن مجرد محاولة السلاطين إلغاءها كان يعني اعترافاً منهم بعدم شرعيتها ، وهذا ما يهمنا في هذا المجال ، فهي ـ أصلاً ـ ضرائب غير شرعية وإن فرضت بمرسوم ، لكنها اكتسبت نوعاً من الشرعية مع تقادم الزمن ، عن طريق العرف والعادة •

ويمكن تصنيف هذه الضرائب تحت أسماء مختلفة هي : التحكير ، والطرح ، والمكوس ، ومشاهرات الحكام •

أ ـ التحكير :

أو « التحجير » كما كان يسمى أحياناً ، هو إرغام التجار على بيع بضائعهم المستوردة في مكان معيّن ، يسمى « الحكر » كحكر النعناع ، وحكر السماق ••

والقصد من ذلك أن يتم البيع تحت نظر « الحكومة » •••

ولما كان في هذا الأمر ضرر على التجار ، فقد كان بوسعهم الإفلات من هذه الرقابة ، وبيع بضائعهم أنى شاؤوا ، مقابل مبلغ من المال ـ قل أو كثر ـ حسب مهارة النائب ورجاله وحاجتهم إلى الأموال •

ومن أمثلة ذلك ، حصر بيع الفحم في « خان الليمون » ، وقد أمر الظاهر خشقدم بإبطال ما أحدث على البضائع المجلوبة إلى دمشق من التحجير والكلف ، وتمكين أرباب البضائع من بيع بضائعهم أنى شاؤوا ••• ولكن هذا الأمر لم يعمل به طويلاً ، بدليل أن الملك الأشرف قايتباي عندما زار دمشق بعد ذلك أمر بإبطال التحكير على البضائع

التي تدخل دمشق من الزيت ، والسمن ، والعسل ، والتمر ، والشرائح ، والليمون ، والخيار ، والتبن ، والفحم ، والقلقاس ، والقصب ، والباذنجان ، والسمك[1] .

ب – الطـرح :

الطرح : هو فرض بضائع على التجار غصباً ، بأسعار يحددها الحكام ، وغالباً ما تكون هذه البضائع منهوبة .

وقد جرت العادة أن يدفع التجار ثمنها حالاً بأثمان أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية .

وقد أدى هذا إلى إلحاق الضرر الفادح بالتجار الذين كانوا يبيعونها بخسارة ، بعد أن يرهقوا أنفسهم في دفع أثمانها سلفاً ... وقد وصل الأمر بأحد تجار الصابون إلى الانتحار لعجزه عن دفع ثمن الصابون المطروح عليه[2] .

وفي سنة ٩٠٤ هـ / ١٤٩٨ م اشتكى الناس للنائب من عجزهم عن تسديد ثمن الجمال التي طرحت عليهم ، فضربهم ... وألزمهم بمال كثير .

وفي سنة ٩٠٧ هـ / ١٥٠١ م نهب النائب أغنام بعض البلاد ، وطرحها بأضعاف ثمنها .

وفي سنة ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م نهب ناصر الدين الحنش – نائب

---

(١) نص المرسومين منقوش على أعمدة الجامع الاموي بدمشق عند المدخل الغربي ، أحدهما مؤرخ في سنة ٨٦٨ والآخر سنة ٨٨٣ هـ .
(٢) مفاكهة ١١٩/١ .

بيروت ــ وأرسل منهوباته إلى سيده بدمشق ، وكان من جملتها صابون نائب بيروت ، نهبه الحنش من المصابن[1] .

وفي سنة ٩٢٥ هـ / ١٥١٩ م صدر مرسوم بإعفاء الحدادين النصارى من الفولاذ الذي كان يطرح عليهم ، وإن معلم الممابك بدمشق هو الذي سعى بهذا العفو[2] .

ج ــ المكوس والرسوم المختلفة :

كانت المكوس تفرض على البضائع ــ محلية كانت أم مستوردة ــ فكان ثمة مكس على الأمتعة ، ومكس على « مبيضة الكتان » ومكس « سبك الزجاج » ومكس على « القطانين والحلاجين » بالإضافة إلى المكوس المفروضة على الملح المستورد من قبرص ، ومكوس أخرى ، كتلك التي فرضها السلطان على أرباب صناعة القماش الحريري بدمشق من رسوم على كل نول[3] .

د ــ مشاهرات الحكام :

لعل هذه كانت أسوأ الضرائب لكثرتها وتنوعها ...

فقد كان للمحتسب والاستادار مشاهرات يأخذونها من أصحاب السوق .

وكان الحاجب يفرض على الدلالين رسوماً خاصة به .

---

(١) عن هذه الحوادث انظر « مفاكهة » ٢١٣/١ ، ٢٤٩ ، ٢٩٢ .

(٢) نص المرسوم منقوش فوق باب الجامع الجديد بالمحارة ، وهو في سطرين ، وانظر : B. E. O. » II. p. 51 » .

(٣) مفاكهة ١٤٦/١ ، وعن الرسوم والمكوس الأخرى انظر :
« B. E. O. » II. 26-32, 91 et III p. 5 .
وعلى جانبي الباب الرئيسي لجامع التوبة ، نقش أمر للسلطان جقمق بإزالة جملة مظالم .

وكان ثمة رسوم على الطحّان .

كما كان مقدم المكارية يأخذ حصة من أتبان الفلاحين .

وقد فرض سيباي نائب دمشق درهمين على كل رأس غنم يخرج من المسلخ ، وربع درهم لمن يختم عليه[1] .

وكالعادة ، صدرت مراسيم بإبطالها . فأصدر السلطان «خشقدم» مرسوماً بإبطال ما على الحسبة الشريفة من المال الذي يسمى المشاهرة ، واستمرار إبطال المكوس وفروعها التي أبطلت في أيام الملك الظاهر جقمق ، ومنع مقدم المكارية من التعرض لأتبان الفلاحين[2] .

وفي شعبان سنة ٩١٠ هـ / ١٥٠٤ م كرر أركماس نائب دمشق الأمر بإبطال مشاهرة المحتسب ، ففرح الناس بذلك ودعوا للنائب[3] .

وعندما دخل السلطان الغوري دمشق سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م ، أمر بإبطال رسوم الحاجب على الدلالين . وبعد أقل من سنة أمر الغزالي بإبطال ما تجرد على سوق جقمق ودلاليه من المظالم من جهة الحجوبية ، بمعنى أن أمر الغوري لم ينفذ . كالعادة .

وإلى جانب الحكام فقد كان للزعران نوع من الهيمنة على الأسواق ، فقد كانوا ينهبون البضائع ، ويقوم رجال يتمتعون بحمايتهم ببيع هذه البضائع في الأسواق ، دون أن يتمكن أحد من التعرض لهم ، ولم يكن هؤلاء يشتركون في دفع الرميات ، ولو دفعها كل تجار دمشق[4] .

---

(١) مفاكهة ١/٢١١ .

(٢) المرسوم منقوش في الأموي ، وانظر B.E.O. « XII p. 23 » .

(٣) مفاكهة ١/٢٨٧ .

(٤) مفاكهة ١/٣١٦ .

٢ ـ الاحتكار وسياسة التصدير :

كان الاحتكار منتشراً ـ ولا سيما في أوقات الأزمات ـ بالرغم من شدة تحريم الشرع له ؛ ولكن هذا الاحتكار كان يمارسه التجار بشكل عام ، أكثر مما يمارسه الحكام .

وهناك سياسة التصدير : فإذا تم تصدير بضائع هامة ، ارتفعت أسعارها ، كالحبوب والأنعام ، أما البضائع الأقل أهمية ، فكانت تصدر دون أن تلحق ضرراً بأحد ، ومن هذه البضائع الأقمشة ، والمواد المصنوعة ، والفواكه .

وقد كان من أسباب ارتفاع أسعار اللحوم بدمشق ـ برأي النعيمي ـ أنه سُنّت سنة ٨٥٣ هـ / ١٤٤٩ م سُنّة سيئة عندما أرسل إلى مصر ٣٦٫٠٠٠ رأسٍ من الغنم ، فصار كل عام يرسل مقدار مماثل ، فارتفعت أسعار اللحوم[1] .

٣ ـ المواسم الدينية :

كانت قافلة الحج تؤثر بشكل ظاهر على الحياة الاقتصادية في دمشق ، فقد كان عدد أفراد القافلة كبيراً ، وكان طبيعياً أن يقبل الحجاج على شراء ما يلزمهم من دمشق « كالبقسماط » الذي كانوا يشترون منه كميات كبيرة ، وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار ـ وقت الحج ـ لبعض المواد ، فإن ما كانت تجتبيه دمشق من فوائد من الحجاج كان يعوض كثيراً عن ارتفاع أسعار بعض المواد . وكان مما يخفف الضغط على دمشق ، أن قسماً كبيراً من الحجاج كانوا يشترون لوازمهم من الدقيق واللحوم من بصرى أو المزيريب أو أذرعات (درعا) وليس من دمشق ، نظراً لرخص تلك البضائع هناك .

---

(١) الدارس في تاريخ المدارس ١/ ٥٠١ .

وكانت الأسعار ترتفع في شهر رمضان ، بدل أن تنخفض ، وكذلك الأمر في الأعياد .

وفي موسم الحلاوة « في الأسبوع الثاني من شهر رجب من كل عام » كانت ترتفع أسعار الحلاوة ، ثم تعود للانخفاض بعد انقضاء الموسم(١) .

٤ ـ اضطراب حبل الأمن ، وانتشار الفوضى :

كانت الأسعار ترتفع عندما يسيطر البدو على الطرق التجارية فينقطع الوارد إلى دمشق نتيجة لذلك ، كما كان يحدث في الغالب .

وعندما كثر وجود المماليك بدمشق سنة ٩٠٤هـ / ١٤٩٨م وخشي الناس من شرهم ، أخفوا اللحوم ، فارتفعت أسعارها ، ثم ظهرت بعد رحيلهم .

وفي سنة ٩٢١ هـ / ١٥١٥ م أغلقت أسواق دمشق من شر « الأجلاب الجراكسة » وهم الذين يشترون ، فيسرون بدمشق تمهيداً لانخراطهم في صفوف المماليك في القاهرة ، ولم تهدأ الأحوال إلا برحيلهم .

وعندما قرر السلطان سليم الإقامة في دمشق لبضعة شهور ، غداة فتحه لها ، ارتفعت الأسعار ... وهكذا(٢) .

٥ ـ الكوارث الطبيعية :

وإلى جانب هذه الأسباب،هناك الكوارث الطبيعية كانحباس مطر، أو حلول صقيع ، أو مهاجمة جراد ... أو حلول وباء عام بالأنعام ،

---

(١) مفاكهة ٢/١١٣ .

(٢) عن هذه الحوادث انظر مفاكهة ١/٢١١ ، ٢٩١ ، ٣٨٠ ، ٢/٦٩ .

كما حدث سنة ٩١٧ هـ / ١٥١١ م عندما[١] انخفضت أسعار لحوم البقر لتفشي وباء عام بها . فخاف الناس من أكلها ، وبيع الرطل منها بدرهم واحد ، وإن كانت هـذه النكبة قد أدت إلى انخفاض الأسعـار ، فهو انخفاض طارىء سرعان ما يعقبه ارتفاع حاد ، نتيجة كثرة ما ذبح من الأبقـار .

ومما يتبع العوامل الطبيعية انخفاض أسعار الغلال إبان نضوجها، وارتفاعها قبيل ذلك وبعيده[٢] .

---

(١) مفاكهة ١/٣٥٧ .
(٢) مفاكهة ١/٣٢٨ .

رابعا : محاولات التسعير ، وتقلبات الأسعار :

تضافرت العوامل السابقة وغيرها ، فسيطرت على الأسعار ، وتحكمت في الأسواق ، وإزاء ذلك كان النائب أحيانا يحاول التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار ، فيفرض تسعيرة وينادي بالتزامها ، وقد كان ينجح أحياناً ، ويفشل أحياناً أخرى ، وذلك بحسب تغلبه على العوامل المؤثرة في الأسعار ... وكثيراً ما يبقى النداء صرخة في واد ، بل ربما أدى إلى زيادة الأسعار .

فعند دخول شهر رمضان سنة ٩١٩ هـ / اكتوبر سنة ١٥١٣ م نودي على اللحم بخمسة دراهم للرطل بعد أن كان بخمسة ونصف ، فزاد قلة ، والأمر نفسه بالنسبة للدبس والرز [١] .

وعندما اجتمع نائب دمشق سيباي سنة ٩١٨ هـ / ١٥١٢ م ببعض المباشرين لبحث أسباب ارتفاع الخبز ، اتفق الرأي أن يجعل رطل الخبز بأربعة دراهم ، وقد علق ابن طولون على ذلك بقوله : « وهيهات أن يحصل ذلك » ، والسبب أن غرارة القمح كانت تباع بخمس مئة درهم ، أي : أن رطل القمح كان بحوالي أربعة دراهم ، ولذلك أصبح الناس في دمشق في اليوم التالي بدون خبز [٢] .

وفي المحرم سنة ٩٠٩ هـ / يونيو سنة ١٥٠٣ م نودي بأن سعر

---

(١) المفاكهة لابن طولون ١ / ٣٧٧ .
(٢) مفاكهة ١ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

رطل الخبز (المعروك) درهمان إلا ربعاً ، وما دونه بدرهم وربع ، فلم يلتفت الخبازون إلى النداء لأن سعر رطل القمح كان درهماً ونصفاً[1] .

ولكن في الحالات التي كان النائب يسيطر فيها على مختلف العوامل السابقة ، فإنه كان ينجح في ذلك ، فقد ورد مرسوم من القاهرة بجعل الحد الأعلى للربح في رطل السكر ثلاثة دراهم ، تضاف إلى سعر التكلفة ، ويتم ذلك بمعرفة السماسرة ، وقد نفذ ذلك، وانخفضت أسعار السكر[2] .

ولم يكن المحتسب في دمشق ، يقوم بعمله بنزاهة ، وكان هذا يؤدي إلى تذبذب الأسعار .

فعندما سعرت غرارة القمح بـ ٤٣٠ درهماً ، وهو سعر مرتفع « رجم العوام المحتسب لكونه يتعاطى صناعة الطحانة والخبازة ويتاجر في القمح ويأخذ المشاهرة من كل صناعة » .

وفي حادثة أخرى « برطل أصحاب الأفران المحتسب ، فسكت[3] عنهم » .

هذا عن محاولات التسعير ، فماذا عن حركة الأسعار ؟ .

إن أول ما يلفت النظر عند استعراض الأسعار ، أنها كانت متقلبة بشكل حاد ، وفي أوقات زمنية متقاربة ، وسنعرض فيما يلي أسعار المواد الأساسية في دمشق خلال فترة تقرب من ربع قرن بين عصر المماليك الأخير وأوائل العصر العثماني .

---

(١) مفاكهة ١/٢٦٧ .
(٢) مفاكهة ١/٤٤ــ٤٨ .
(٣) المفاكهة ١/٨٣ ، ٢٦٧ .

١ ـ القمح والشعير والحبوب الأخرى(١) :

سجل القمح أدنى سعر له في شوال سنة ٨٨٥ هـ / ديسمبر سنة ١٤٨٠ م حيث بيعت الغرارة بستة وخمسين درهماً .

وفي سنة ٨٩٢ هـ / ١٤٨٦ م ارتفعت إلى ٤٢٠ ، ثم انخفضت في العام التالي إلى ٢٢٠ .

وفي سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م عادت وارتفعت إلى ٣٦٠ ، ثم انخفضت إلى ٢٠٠ .

وقد حافظت أسعار القمح على هذه النسبة ٢٠٠ ـ ٣٠٠ حتى سنة ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م ، أي : بمعدل يقرب من درهم واحد للكيلو غرام .

وفي بداية الفتح العثماني سجل أعلى ارتفاع له على الإطلاق ، حيث بيع الكيل بـ ٧٠ درهماً ، أي حوالي ٨٤٠ درهماً للغرارة .

أما الشعير ، فقد تراوحت أسعاره بين ١٧٠ درهماً للغرارة سنة ٨٩٢ هـ / ١٤٨٦ م و ٣٦٠ درهماً سنة ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م أي : في بداية العصر العثماني ، وهو أعلى سعر له على الإطلاق .

وبوجه الإجمال ، فقد كانت أسعار الشعير تعادل نصف أسعار القمح ، وبطبيعة الحال ، فقد كانت أسعارهما متوافقة في الارتفاع والانخفاض .

أما الأرز ، فقد كان يباع بالرطل ، وكان سعره يتراوح بين ٥ ـ ٨ دراهم ، وقد سجل أعلى ارتفاع له سنة ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م .

---

(١) الأسعار المدونة منقولة مما ذكره المؤرخون هنا وهناك وبخاصة في إعلام الورى ومفاكهة الخلان ، وقد اعتمدنا أيضا على :
Salaires, pp. 395 – 405

أما السمسم ، فقد بيعت الغرارة منه سنة ٩٠٩ هـ / ١٥٠٣ م بـ ٥٠٠ درهم

٢ ـ الخبز :

أهم المواد الغذائية ، وهو المعيار الدقيق لمدى نجاح الحكومة ، أو فشلها في نظر المحكومين .

وقد كان بدمشق ثلاثة أنواع من الخبز أعلاها : هو المعروك ، والماوي دونه ، ودونهما الخبز العادي .

ولكن لما كانت الأنواع الثلاثة لا تذكر دائماً ، فسنفترض أن النوع المعني هو النوع الوسط أي الماوي .

ففي سنة ٨٩٣ هـ / ١٤٨٧ م كان رطل الخبز بثلاثة دراهم ، وبعد شهور ثلاثة فقط انخفض إلى ١¾ للمعروك ، و ١½ للماوي و ١¼ للعادي وهذا أدنى سعر له .

وفي أوائل سنة ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م بيع بثلاثة ، ثم انخفض إلى درهمين وحافظ على هذا المستوى .

وفي سنة ٩١٨ هـ / ١٥١٢ م ارتفع إلى أربعة ، ثم عاد سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م إلى معدله الوسطي ٢ ــ ٣ دراهم .

وفي ربيع الأول سنة ٩٢٤ هـ / ١٥١٨ م (العصر العثماني) ارتفع المعروك من أربعة دراهم إلى سبعة ، كما ارتفع الماوي إلى خمسة ، ثم انخفض إلى درهمين، وعاد المعروك إلى متوسطه ٣ــ٤ دراهم للرطل.

وهكذا فقد كان متوسط سعر الخبز يتراوح بين درهمين إلى ثلاثة دراهم للرطل ...

٣ ـ اللحوم :

كانت من أشد المواد تأثراً بعمليات « الطرح » ذلك أن معظم منهوبات النائب كانت من الأنعام ، وكان لحم الضأن من أكثر أنواع اللحوم مبيعاً في دمشق ، ويليه لحم الأبقار فالجمال . وعندما لا نحدد النوع فإننا نعني به لحم الضأن .

ففي سنة ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م بيع رطله بأربعة دراهم ، وهو أدنى سعر له خلال ربع قرن بحسب ما لدينا من وثائق .

وفي سنة ٩١٠ هـ / ١٥٠٤ م انخفض ، بعد ارتفاعه ، إلى أربعة .
وفي سنة ٩٢٤ هـ ـ ١٥١٨ م قفز إلى ١٤ ، وهـو أعلى سعر له على الإطلاق .

أما في الأحوال العادية ، فقد تراوح سعره بين ٦ ـ ١٠ دراهم ، ولم يرتفع عن هذه النسبة طوال العهد المملوكي إلا سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م بسبب تهطال الثلوج .

أما لحم الماعز ، فقد بيع رطـله سنة ٩٢١ هـ / ١٥١٥ م بثلاثـة والبقر بدرهمين .

وتراوحت أسعار الدجاج بين ٣ ـ ٤ دراهم للدجاجة[1] .

٤ ـ البقالـة :

زيت الزيتون بيع سنة ٨٩٣ هـ / ١٤٨٧ م بـ ٥دراهم للرطـل . وبـ ١٢ درهم سنة ٩٢٥هـ/١٥١٩م . و١٥ درهم سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م .

السمن : بيع رطله بثلاثين درهماً سنة ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م .

السيرج : ١٢ ـ ١٨ درهماً .

---

(1) Salaires. p. 404 .

الدبس : ٣ ــ ٨ .

العسل : ١٠ ــ ١٨ .

الحلاوة : ١٠ ــ ١٣ .

اللبن ٥ ١/٢ .

٥ ــ الفواكه :

كانت رخيصة بوجه عام :

ــ البطيخ الأصفر والأخضر بيع رطله بـ ١/٤ درهم .

ــ العنب الزيني والداراني بيع رطله بـ ١/٢ درهم .

ــ الدراق النيربي بيع رطله بـ ١/٤ ١ ــ ١/٢ ١ درهم .

ــ المشمش الحموي بيع رطله بـ ١/٤ ــ ١ درهم .

٦ ــ التوابل والعطارة :

لم تذكر المصادر العربية شيئاً عن أسعارها بعكس المصادر الأجنبية التي تحدثت عنها بتفصيل تام .

ولقد كانت أسعارها ــ في دمشق وحلب ــ أدنى من أسعارها في القاهرة والاسكندرية ، بسبب اختلاف طريق الاستيراد ، وتفضيل الأوربيين التعامل مع ميناء الاسكندرية لما كان فيها من تيسيرات تجارية .

والشيء اللافت للنظر أن أسعارها لم تتأثر تأثراً كبيراً نتيجة المنافسة البرتغالية ، وستعرض لهذا الموضوع بشيء من التفصيل عند الحديث عن التجارة الخارجية .

أ ــ الفلفل :

من سنة ٨٨٨ هـ إلى سنة ٩٠٢ هـ ــ سنة ١٤٨٢م إلى سنة ١٤٩٦ م تراوحت أسعار القنطار منه في دمشق بين ٤٨ ــ ٥٦ دوقة[1] .

---

(1) Salaires, pp. 325 - 326 - 411.

والدوقة ، كما قدمنا تعادل ديناراً تقريباً .

وفي سنة ٩٠٤ هـ / ١٤٩٨ م ارتفع إلى ٨٥ ــ ٨٦ .

وفي سنة ٩٠٧هـ / ١٥٠١م انخفض إلى ٨٠ (مقابل ٨٨ ــ ١٠٠ في القاهرة) .

وفي سنة ٩٠٩ هـ / ١٥٠٣ م ارتفع إلى ٨٥ (مقابل ٧٢ في القاهرة ! ...) .

وفي سنة ٩١٠ هـ / ١٥٠٤ م هبط إلى ٦٥ ــ ٧٠ (مقابل ١٤٥ في القاهرة) .

وفي سنة ٩١٢ هـ / ١٥٠٦ م بيع في حلب بـ ٦٠ دوقة مقابل ١٢٠ دوقة في القاهرة سنة ٩١٣ هـ / ١٥٠٧ م .

وهكذا نجد أن أدنى سعر للفلفل سجل في حلب سنة ٩١٢ هـ / ١٥٠٦ م .

ب ـ القرفة :

سنة ٨٩٠ هـ ــ ١٤٨٤ م كان السعر ٤٥ دوقة للقنطار ، وسنة ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م أصبح ١٣٥ دوقة ، ثم أصبح ١٦٥ سنة ٩٠٣ هـ / ١٤٩٧ م ومن ١٧٠ ــ ١٧٨ سنة ٩٠٧ هـ / ١٥٠١ م .

والغريب أن أسعارها ارتفعت أربعة أضعاف ، بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، بدل أن تنخفض[1] .

جـ ـ الزنجبيل :

سجل أدنى سعر له سنة ٨٩٥ هـ / ١٤٨٩ م فبيع قنطاره بـ ٣٠ دوقة ، وبيع سنة ٩٠٣ هـ / ١٤٩٧ م بـ ٨٥ ، وفي سنة ٩٠٧ هـ / ١٥٠١م بيع بـ ٧٠ ــ ٨٨ ، ثم انخفض سنة ٩١٠ هـ / إلى ٥٥[2] .

1 - Ibid., 414
2 - Ibid., 416

د ـ القرنفل :

أسعاره مرتفعة ، في سنة ٩٠٣ هـ / ١٤٩٧ م كانت ١٦٥ ، وفي سنة ٩٠٧ هـ / ١٥٠١ م صارت ٢١٧ ؛ وانخفضت سنة ٩١٠ هـ / ١٥٠٤ م إلى ١٧٠ ؛ ثم انخفض في سنة ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م إلى ١٤٠ دوقة للقنطار [١] .

هـ ـ جوز الطيب :

سنة ٨٨٨ هـ / ١٤٨٢ م = ٤٥ ، سنة ٩٠٧ هـ / ١٥٠١ م = ٨٨ ـ ٩٣ ، سنة ٩١٠ هـ / ١٥٠٤م = ١٤٠ ـ ١٥٠ [٢] .

وإلى جانب هذه التوابل كانت تباع بدمشق أصناف متنوعة من العطارة المحلية والمستوردة ، فقد بيع قنطار ماء الورد البلدي بـ ٥٥ ديناراً ، وبيع قنطار النيلة بسبعين دوقة . والبخور الرديء (الاسكندري) بيع قنطاره بـ ٦٠ و ٧٠ دوقة .

أما العنبر الممتاز ، فقد بيع الغرام منه بحوالي نصف درهم [٣] .

٧ ـ المحروقات والمعادن :

كانت أسعار المحروقات مرتفعة جداً ، بسبب عدم وجود الفحم الحجري ، أو غيره من مصادر الطاقة ، وكون الحطب هو المصدر الوحيد تقريباً .

فقد بيع رطل الفحم سنة ٩٢٣ هـ ـ ١٥١٧ م بخمسة دراهم ، أي : بسعر رطل اللحم والسمسم ، أما رطل الحطب فقد بيع بدرهم واحد .

وبيع قنطار من النحاس على شكل سبائك بـ ٣٢ ديناراً .

---

1 – Ibid., 418.
2 – Ibid., 421.
3 – Ibid., 421 PP. 419 - 430 - 441.

أما الرصاص ، فكانت أسعاره حوالي ست دوقات ونصف للقنطار سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م ، وقد ارتفع سنة ٩١٣ هـ / ١٥٠٧ م إلى سبع ، ثم قفز سنة ٩١٧ هـ / ١٥١١ م إلى ١٢ •

وكان يستعمل أساساً في عمليات البناء •

وأما القصدير ، فكان سعر قنطاره يتراوح بين ٦٨ــ٧٠ دوقة[1] •

٨ ــ أسعار الدور والعقارات :

بيعت دار مقنطرة (فيها قبة ، وبيت عراقي يعلوه طبقة وجب ماء ومرتفق ومنافع وحقوق) بمبلغ ١٢٠ ديناراً •

وبيعت دكان بسوق القضمانية بـ ٢٤ ديناراً •

وبيعت دار أخرى بـ ٦٥ ، وثالثة بـ ٣٢ ، ورابعة بخمسين ديناراً •

كما بيعت خامسة مؤلفة من أربعة بيوت (غرف) بـ ٣٥ ديناراً [2] •

في حين بيعت احدى الدور بأحد عشر ديناراً فقط •

واشترى السلطان سليم منزل خير بك الداودار ــ وهو من المنازل الفخمة ــ بـ ٦٠٠٠ درهم[1] (حوالي ١٢٠ ديناراً) ، وقومت الدور المحيطة بالقلعة بـ ١٥٠٫٠٠٠ دينار[2] •

وبغض النظر عن أوصاف هذه الدور ومحتوياتها ، فإنه يمكن التكهن بأن أسعارها كانت في متناول عدد معقول من الأفراد • وقد

---

(1) Les metaux, PP. 63 - 83.

(٢) انظر مركز الوثائق التاريخية ، مشوش حلب : الأوراق من ١ ــ ٢٠ •

(3) Salaires, P. 436.

(٤) مفاكهة ٢/٣٧ •

كانت أسعار الدور في العهد المملوكي في دمشق أدنى من أسعارها زمن الأيوبيين ، وأدنى من أسعارها في القاهرة[1] .

والآن ، وبعد هذا العرض المفصل للإيرادات ، وللأسعار ، لا بد من التساؤل : هل كانت الإيرادات ـ بشكل عام ـ تكفي لكي يعيش الناس عيشة معقولة ، وفي أي مستوى كان الناس يعيشون ؟ .

يقول أحد اليهود الذين زاروا القدس وبيروت ودمشق سنة ٨٨٦ هـ / ١٤٨٠ م انه يكفي لكي يعيش الإنسان في دمشق مبلغ يتراوح بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ درهم في السنة (٨ ـ ١٠ دنانير) ثمناً للمواد الغذائية .

ويذكر طالب إيطالي سنة ٩٠١ هـ / ١٤٩٥ م أنه قدم له المأوى والطعام والدروس في القدس لقاء اثنتي عشرة دوقة في السنة .

ويضيف أنه يمكن العيش في القدس بعشر دوقات في السنة . وأنه وأخاه ، كانا يدفعان أربعين درهماً في الشهر ، لكل منهما ، ثمن طعام ، وأن هذا المبلغ طبيعي وكاف .

وقد قدر كل منهما إجمالي نفقاته السنوية بـ ١٤ دوقة .

ويروي الطالب نفسه أن صغار التجار اليهود في صفد كانوا يكسبون خمساً وعشرين دوقة في السنة ، وأن هذا المبلغ كان يكفي لإعالة أسرة من خمسة أفراد في السنة[2] .

أما عن أجرة العقارات ، فقد كانت مرتفعة في القيساريات والخانات والدكاكين ، ومنخفضة في الدور .

فلقد كانت أجرة أحد المحلات بدمشق ٣٥ درهماً في السنة .

---

(1) Op. Cit., 436.
(2) IBID. 440 - 441.

في حين بلغت أجرة دار فخمة مع حديقتها ٦ دنانير في السنة .

وبالمقابل ، فلم تزد أجرة دار أخرى على عشرين درهماً في السنة .

وقد دفع أحد الرحالة نصف درهم لليلة قضاها في خان على طريق دمشق .

وأجرت « شقة » في غزة بدرهم واحد في الشهر [١] .

ونحن إذا ما قارنا متوسط الدخل الشهري (حوالي ١٠٠ درهم ، أي دينارين) بتكاليف الحياة ، فإننا نستطيع القول : إن هذا المبلغ كان ـ بشكل عام ـ يفي بالحاجات الضرورية للإنسان في تلك الحقبة ، وبالتالي فإن المستوى الحياتي العام للشعب لم يكن سيئاً ... على أن ذلك لا يعني ـ بطبيعة الحال ـ أن الشعب كان يعيش في حالة ازدهار اقتصادي .

---

(1) IBID , 437 - 443 .

خامساً ـ العلاقات التجارية الداخلية :

كانت القاهرة هي المدينة الأولى التي ترتبط مع دمشق بروابط اقتصادية متينة ، لا لأنها عاصمتا دولة المماليك فحسب ، بل لأن لهذه العلاقة جذوراً تاريخية بعيدة تعود إلى عصور أبعد بكثير من عصر المماليك .

وقد زعم Demombynes أن هذه العلاقة كانت تابعة لمصالح مصر ، ولكننا لا نرى ما يؤيد ذلك ، لأن طبيعة العلاقات التجارية ـ في تلك الآونة ـ لم تكن بهذه الدرجة من التعقيد والتخطيط الذي يتصوره Demombynes [1] .

وقد كان يربط دمشق بالقاهرة طريق دولي يبدأ من باب الجابية ، ويمتد على خمسة عشر مركزاً رئيسياً ، ثمانية منها تقع ضمن حدود الشام ، والسبعة الباقية في مصر .

وأول هذه المراكز الصنمين ، ثم طفس ، فإربد ، فجنين ، فقاقون ، فاللد ، فغزة ، فالعريش . وهي آخر حدود الشام .

وعندها يتفرع الطريق الآتي من القاهرة إلى دمشق : والكرك ، وصفد . وبعد العريش تبدأ محطات مصر وهي : الورّادة ، فالمطيلب ، فقطيا ، فالصالحية ، فبلبيس ، وأخيراً قلعة الجبل بالقاهرة .

ويذكر القلقشندي هذا الطريق بتفصيل أدق يشمل خمسين مركزاً تقريباً[2] .

---

(1) La Syrie, P. 134.

(٢) انظر : زبدة كشف الممالك ١١٨ ، الأعشى ١٤/ ٣٨٠ ، والتعريف بالمصطلح الشريف ١٩٠ ـ ١٩٣ .

وكانت هذه الطريق تقطع بمدد مختلفة : أقصرها وأسرعها خمسة أيام . فقد توجه «جانم الخاصكي» إلى القاهرة يوم الثلاثاء ١٤ رمضان، فوصل إلى الخانقاه بسرياقوس يوم ١٩ رمضان . وإذا أضفنا يوماً آخر إلى القاهرة تصبح المدة ستة أيام . وقد قطع سيباي المسافة أيضاً بستة أيام[١] . وقد أمكن قطع المسافة في يومين ونصف فقط . بل ذكر تغري بردي أن الأمير شهاب الدين السيفي البريدي قطع المسافة من القاهرة إلى دمشق في يومين سنة ٨٠١ هـ / ١٣٩٨ م : وعاد في يومين فسمي بالطيار[٢] .

أما القوافل والجيوش . فقد كانت تقطع المسافة بمدة تتراوح بين ثلاثة أسابيع وخمسة ، فلقد غادر السلطان الغوري القاهرة يوم الاثنين ١٠ ربيع الآخر سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م ، ووصل دمشق يوم الثلاثاء ١٦ جمادى الأولى ، في حين وصل أوائل عسكره يوم الثلاثاء ١٨ ربيع الآخر[٣] .

وبشكل عام ، فإن المسافة بين القاهرة ودمشق كانت تقطع بمدة تتراوح بين أسبوع واحد وشهر .

وقد كانت دمشق تصدر إلى القاهرة قصب الذهب ، والقرطاس ، واللحوم ، والحبوب ، والفواكه ، والجوز ، واللوز ، والنسيج الحريري ، والعنب ، وغيره[٤] .

---

(١) إعلام الورى / ٦٠ .
(٢) مخطوط من العصر المملوكي ، نشرة حبيب الزيات في المشرق سنة ١٩٣٧ ، ص ١٥ ، وانظر النجوم الزاهرة لتغري بردي ، ج / ١٢ ، ص ١٨٠ ، طبعة دار الكتب بالقاهرة .
(٣) مفاكهة ٢ / ٧ ـ ١٣ .
(٤) نزهة الأنام ٣٦٤ .

وكان السلاطين يجلبون الثلج من جبال الشام في الفترة بين يونيو واكتوبر ، وكانت تصل إلى القاهرة ـ في هذه المدة ـ إحدى وسبعون « نقلة » كل منها مؤلف من ستة جمال ، خمسة محملة والسادس للاحتياط ، وكان يجهز مع كل نقلة بريدي بيده تذكرة ، ومعه ثلاج خبير بحمل الثلج ومداراته[1] .

وفي الفترة الأولى من عهد المماليك كان الثلج ينقل بحراً إلى بولاق ، ويحمل منها إلى القلعة .

وبالمقابل ، كانت دمشق تستورد من القاهرة السكر ، والبطيخ ، والكتان الملون ، والأرز ، والحصر ، والأبقار ، والقلقاس ، والسمك .

وكانت البضائع المستوردة والمصدرة ، تحمل بواسطة قوافل تسمى الواحدة منها « قفل » وتخضع لرسوم جمركية عند مركز « قطيا » ولم يكن بوسع أي إنسان الإفلات من هذا المركز الجمركي الهام ، فقد كانت الرمال تمسح مساء عند قطيا ، ويفتش عليها صباحاً ، فإن وجدت عليها آثار « المهربين » أمكن إدراكهم بسهولة . أما مقدار الجمارك ، فإنها كالمكوس والرسوم الأخرى ، لم تكن ثابتة .

بالإضافة إلى القاهرة، كان ثمة حركة تجارية نشيطة مع بقية نيابات الشام ، ومع العراق ، وقد كانت دمشق تستورد منه التمور بالدرجة الأولى بالإضافة إلى النيلة والفلفل والزنجبيل والشاش والقماش[2] ، وكانت هذه التوابل تأتي إلى العراق عن طريق خليج البصرة ، ولذلك كانت أسعارها في دمشق أدنى من أسعارها في القاهرة ، كما سبق أن بينا .

---

(1) زبدة كشف الممالك ١١٧ .
(2) مناكهة ٢ / ١٠٢ .

سادسا : العلاقات التجارية الخارجية :

١ ـ الصادرات والواردات وتجارة التوابل :

كانت التوابل في مقدمة المواد التي يصدرها المماليك إلى أوربا ، وقد كانت أرباح المماليك من هذه التجارة تتراوح بين ٥٠ ـ ١٠٠٪ من قيمتها ؛ ولما كان حجم التجارة السنوي ، بين دولة المماليك ودول أوربا المختلفة ، لا يتعدى المليون دينار (أو دوقة) فإن أرباحهم السنوية من تجارة التوابل ، لم تكن لتزيد على نصف مليون دينار في أحسن الأحوال .

ولذلك لم يكن للكشوف الجغرافية ذلك الأثر المبالغ فيه على دولة المماليك [١] ونحن إذا عرفنا أن متوسط إيراد الإقطاعة الواحدة لأحد الأمراء المماليك كان يصل إلى حوالي ٢٠٠٫٠٠٠ دينار في السنة ، أدركنا ذلك بسهولة [٢] .

وقد أورد ASHTOR خلاصة لكتابه Les metaux Precieux بيّن فيها ما يمكن تسميته بالميزان التجاري لدولة المماليك مع أوربا ، ونحن نورده هنا بتحفظ ، لأن أمراً كهذا ليس بالشيء اليسير ، لكن اعتماده على مجموعة كبيرة من وثائق البندقية وكثرة الجداول التي أوردها ، تجعل لهذا الميزان التجاري قيمة خاصة ، وتبعده عن التقديرات والتخمينات والعموميات التي عالج بها المؤرخون هذا الموضوع .

---

(١) لمعرفة تفاصيل دقيقة عن طبيعة تجارة التوابل ، وحجمها وأرباح المماليك منها انظر :

- Les metaux, P. 80.
- Heyd, pp. 449-451-519-520-523.
- La mer rouge, par. Kammerer le Caire, 1935 T. II. p. 141.

ـ البندقية ، شارل ديل ، وترجمة أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ١٩٤٧ ، ١٤٩ إلى ص ١٥٢ .

(٢) صبح الأعشى ٤/٥٠ ـ ٥١ .

فهو يقول : إن ما يجلبه الأوربيون سنوياً معهم إلى موانىء مصر والشام يبلغ حوالي ٤٠٠٫٠٠٠ دوقة على شكل نقد و٢٦٠٫٠٠٠ دوقة على شكل بضائع مختلفة ، يشترون بها توابل بمبلغ ٥٣٠٫٠٠٠ دوقة ، ومنتجات شرقية بـ ١٠٠٫٠٠٠ ، ويدفع لهم ٣٠٫٠٠٠ دوقة نقداً .

أما كلفة تلك البضائع المبيعة على المماليك فهي ٢٢٠٫٠٠٠ دوقة يدفعون منها ١٥٠٫٠٠٠ نقداً ، والباقي مقايضة .

وبعملية حسابية بسيطة ، نجد أن الميزان التجاري كان يميل لصالح المماليك الذين كانوا يدفعون ١٨٠٫٠٠٠ دوقة نقداً ، ويقبضون مقابلها ٤٠٠٫٠٠٠ .

على أن هذه الأرباح والإيرادات لم تكن كما يصورها بعضهم خيالية ، ذلك أن هذه الأرباح لم تكن تتجاوز نصف مليون دينار في السنة ، وهذا الرقم ، لا يشكل حيزاً كبيراً في ميزانية دولة المماليك ، ولذلك ، فقد كان هؤلاء ينفقون هذه الأرباح في استيراد المماليك ، والفراء ، والأجواخ ... ، وعلى الحملات العسكرية على الحدود الشمالية .

أما بالنسبة لتجارة دمشق مع دول أوربا ، فإنها لم تكن تصل ــ بطبيعة الحال ــ إلى حجم تجارة القاهرة ، ففي سنة ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م أنزلت سفن البندقية في ميناء بيروت بضائع بقيمة ١٨٫٠٠٠ دوقة ، مقابل ١٢٠٫٠٠٠ في الاسكندرية .

وفي سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م حقق البنادقة ــ بحسب تقدير قنصلهم في دمشق ــ صفقات تجارية بمبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ دوقة .

وفي سنة ٩١٨ هـ / ١٥١٢ م أنزلوا في ميناء بيروت بضائع بقيمة ١٠٠٠٠٠ دوقة[١] وقد كانت البندقية تجهز إلى شواطىء الإسكندرية وبيروت في كل عام مجموعتين من السفن ، تنطلق الأولى في الربيع ، في حين تنطلق الأخرى في يناير ، وبالإضافة إلى ذلك كانت تصل على مدار العام سفن كثيرة[٢] ، وقد قدر « بدروما رتيرد » حمولة السفينة الواحدة بـ ٥٠٠٠٠٠[٣] رطل .

وعلى كل حال ، فإن المماليك في نهاية حكمهم ، لم يكونوا — كما تصورهم معظم المصادر — على حافة الانهيار الاقتصادي نتيجة المنافسة البرتغالية ،فقد كان بوسعهم أن يشتروا كل شيء بغض النظر عما حل بتجارة التوابل .

وبالإضافة إلى التوابل كان المماليك يصدرون القطن والأشنان (رماد بيروت) والمصنوعات الحريرية والمعدنية والجلدية ، وماء الورد والبخور والصمغ الفارسي والعنبر ، كما كانوا يعيدون تصدير بعض ما كانوا يستوردونه من أوربا كالنحاس والفضة إلى بلاد فارس والهند[٤] .

وكانوا يستوردون الأجواخ والفراء الفاخرة التي كانوا يولونها عناية فائقة ، وينفقون عليها ببذخ ، وكذلك كانوا يستوردون النحاس والفضة والقصدير والرصاص والذهب والحلي وطيور الصيد والمرجان والكستناء[٥] .

---

(1) Les metaux, pp. 66-70-71.

وقد اورد ASHTOR ص ٦٦ و ص ٧٩ جداول تفصيلية بحجم التجارة مع أوربا بكل سنة ، يمكن الرجوع إليها .

(2) — Ibid, 68.

— Heyd, II, pp. 446-460-461.

(٣) سفارة بدروما رتيرد ، حسين مؤنس ، منشورات الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٧٠ ، ١ / ص ٤٤٤ .

(4) Les metaux, pp. 78-80-81.

(5) Heyd, II, p. 442.

٢ ـ مركز التجار الاجانب :

استفادت دمشق من الحركة التجارية الواسعة بين دولة المماليك ودول الغرب ، ولا سيما البندقية .

وقد كانت منتجات الشرق تصل دمشق من عدة طرق :

١ ـ طريق الأماكن المقدسة « مكة والمدينة » حيث كان بعض الحجاج يشترون ما يستطيعون حمله من التوابل ويعودون بها مع قافلة الحج الشامي ، وكان يرافق القافلة ـ أصلاً ـ تجار البهار ، وفي إحدى السنوات التي لم تكن الطريق فيها آمنة ، لم يسافر في قافلة الشام إلا تجار البهار وقلة معهم[١] .

٢ ـ طريق الطور ، حيث تنزل السفن القادمة من الشرق حمولتها هناك ، ومن ثم تنقلها القوافل إلى دمشق .

٣ ـ طريق الخليج العربي ، وهو أقصر الطرق وأسرعها ، على أن بعض التجار كانوا يذهبون مباشرة إلى الهند ولا يكتفون بالتوقف في موانىء الخليج العربي .

٤ ـ الطريق البري الطويل الذي يصل بلاد الشام بوسط آسيا[٢] .

ويقول Sauvaget : إن التجار الأوربيين في دمشق كانوا عرضة لاستبداد النائب ، ولذلك لم يؤسسوا في دمشق مركزاً دائماً على شيء من الأهمية ، وإنما كانوا يأتون السوق كثيراً ، ولا يشترون إلا منتجات الصناعة المحلية النفيسة ، وإنهم كانوا يؤثرون حلب على دمشق[٣] .

---

(١) كتاب في التاريخ ، الورقة ٢١٣ / ب .

(2) Heyd. II. P. 457.

(٣) المشرق ، العدد ٣٤ سنة ١٩٦١ .

ولكن هذا الزعم غير صحيح ، لأن التجار الأوربيين كانوا يجدون في دمشق حال وصولهم أقراناً لهم من البندقية أو فلورنسه أو برشلونه ... وكانوا يحتفظون ببضائعهم في « خان السلطان برقوق » بأمان تام ، وإلى جانب ذلك كان لهم في دمشق فنادق خاصة لكل طائفة منهم ، أشهرها فندق البندقية ، وقد ترك الحجاج الأوربيون شواهد كثيرة على ما كانوا يلقونه من ضروب الحفاوة والإكرام[1] .

وعلاوة على ذلك ، فقد كان مركز دمشق وموقعها ،أفضل للتجار من موقع حلب ، ذلك أن دمشق كانت تتصل بمينائها الرئيسي بيروت بطريق قصير ومعبد ، وهذا مالا يتوفر لحلب ، التي كانت بضائعها تجتاز طريقاً طويلاً وملتوياً حتى تصل إليها ، ولم تبرز أهمية حلب إلا في العصر العثماني ، وعدا عن ذلك ، فقد كان قنصل البندقية في دمشق أهم القناصل الأربعة في بلاد الشام ، وكان يقوم بمهام القنصل العام للبندقية في بلاد الشام في أحيان كثيرة[2] ، أما القناصل الثلاثة الآخرون فهم قناصل حلب ، وبيروت ، وطرابلس ، ويعود وجودهم إلى أواخر القرن الرابع عشر .

وإلى جانب هؤلاء القناصل ، كان يوجد في رام الله قنصل للبندقية ، كانت مهمته رعاية الحجاج ، والإشراف على مصالح التجار .

ولما كانت دمشق تعتمد أساساً على ميناء بيروت ، فقد كان يعمد بعض النواب إلى فرض رسوم باهظة على التجار الأجانب ، الأمر الذي حدا ببعضهم إلى إيثار ميناء طرابلس تهرباً من ظلم نائب دمشق .

وقد حدث سنة ٩٠٥ هـ / ١٤٩٩ م أن أنزلت سفن البندقية

(1) Heyd, II. p. 463.
(2) Ibid, 465.

بضائعها في طرابلس بدل بيروت ، وكانت هذه البضائع معدة للتصدير إلى حماة وحلب ، فاغتاظ نائب دمشق لأن هـذا كان يعني خسـارة ٠٠٠ر١٠ دينار له ، وقد رد على ذلك بفرض غرامة باهظة على تجار البندقية في دمشق ، وألقى بسبعة منهم في السجن[١] .

أما المسافة بين مدن الشام الداخلية وموانئها فقد كانت تقطع في بضعة أيام في الذهاب والإياب ، الأمر الذي كان يضجر التجار الأوربيين الذين كانوا يتعرضون أثناء الطريق إلـى بعض المضايقات كإيقافهم ، وتفتيشهم ، أو إهمال بضائعهم من قبل « المكارية » ، أو استبدال بضائع أقل جودة بها أثناء نقلها[٢] .

وقد كانت كبار الأسر في البندقية توجه نشاطها للتجارة مع بلاد الشام ، منهـا آل Quirini وآل Barlarigo وآل Storlado وكان هؤلاء يختارون دمشق مركزاً لأعمالهم[٣] .

وكانت تفرض على هؤلاء التجـار ــ بداعـي الأمن ــ بعض الإجراءات التي كانت تسبب لهم شيئاً من الضيق ، من بينها حجزهم في فنادقهم في الليل ، وعدم السماح لهم ببناء كنيسة خاصة بهم ، وعدم التساهل معهم في لبس العمة الزرقاء ، عمة النصارى[٤] .

وقد كان هؤلاء في استقبال الغوري عندما دخل دمشق ، وفرشوا له الجوخ ، ونثروا عليه الدراهم[٥] .

---

(1) Ibid, 496. (2) Ibid. 462.

(٣) المشرق ، العدد ٣٤ ص ١٩٦١ .

(4) Heyd, P. 463.

(٥) مفاكهة ٢ / ١٦ .

سابعاً – الأوضاع الاقتصادية في مطلع العهد العثماني :

قام العثمانيون – كعادتهم – منذ الأيام الأولى للفتح ، بحصر دور دمشق والتحري عن أراضيها ، فأبقوا الوقف ، ووضعوا أيديهم على الإقطاعات السلطانية والمملوكية ، كما فرضوا على دمشق غرامة بمقدار أشرفي واحد لكل فرد، ولم يستطع السكان – كعادتهم في العصر المملوكي – إبداء أي اعتراض أو مقاومة على هذه الغرامة ، بل دفعوها كاملة .

على أن أهم التبديلات العثمانية هي ما كان في مجال العملة .

وقد بدأ تغييرهم هذا بإصدار « فلوس جديدة » كل ثمانية منها بدرهم واحد ، بعد أن كان كل ٢٤ – ٣٦ فلساً بدرهم .

وفي شعبان سنة ٩٢٣ هـ / أغسطس سنة ١٥١٧ م ، وبعد أن استبدل الناس الفلوس العثمانية بالفلوس المملوكية ، نودي على الفلوس العثمانية : أن كل ستة عشر فلساً منها بدرهم ، وهكذا تم تخفيض قيمة العملة بمقدار النصف ، فذهب للناس في ذلك مال كثير[١] .

وفي رمضان من العام التالي، قرر جانبردي الغزالي « والي الشام » خفض قيمة الأشرفي الحلبي من ٦٤ درهماً إلى خمسين ، فتضرر الناس بسبب ذلك[٢] .

وفي سنة ٩٢٦ هـ / ١٥٢٠ م أصدر السلطان سليم أمراً بتغيير جميع النقد المتداول في دمشق، وكانت حجته في ذلك أن النقود في الشام قد أصبحت على سبعة أصناف ، وأن « الزغل » قد غلب عليها ، ولكن

---

(١) مفاكهة ٢ / ٥٩ ، ٦٥ .
(٢) مفاكهة ٢ / ٨٦ .

الغزالي الذي لم يكن يخفي ميوله المملوكية ، أراد إبطال المرسوم ، فجمع التجار واستشارهم في تغيير النقد ، فلم يوافقوا عليه « لعلمهم بأن غرض النائب في ذلك »[1] وكتبوا إلى السلطان سليم بأن ذلك فيه ضرر على الناس، وليس بدمشق من الذهب والفضة ما تعمل منه النقود، فألغي أمر السلطان مؤقتاً .

وقد أدى استيلاء السلطان سليم على « احتياطي » المماليك من الفضة والذهب إلى تدني قيمة العملة . وقد انعكس هذا ــ كما رأينا بشكل واضح ــ بارتفاع في الاسعار تراوح بين ٤٠ــ٦٠٪ في السنوات الأولى من الحكم العثماني ، بسبب ضعف التغطية للعملة ، وسحب الدراهم الفضية والذهبية من التداول ، لتحل محلها فلوس نحاسية هي « المصرية ، أو البارة » فسهل على الحكام التلاعب بالعملة ، وبالتالي ارتفعت الأسعار .

ولقد كانت الضربة الكبرى التي لحقت بدولة المماليك ، هي في نقل العاصمة من القاهرة إلى استانبول ، ذلك لأنه للمرة الأولى في تاريخ العرب ، أصبحت العاصمة في أرض غير عربية ، فغدت دمشق والقاهرة ولايتين خاملتين ، وبعد أن كانتا عاصمتين كبيرتين ، يعيش فيهما الأمراء والحكام وذوو اليسار ، وتجبى إليهما الأرباح التجارية ، تحولتا إلى قريتين كبيرتين لم يعد فيهما من يستطيع الإنفاق على صناعتهما ، فتراجعت الصناعة لهذا السبب ، وليس لنقل مهرة الصناع إلى استانبول كما هو شائع . لقد أهملت صناعات كثيرة في بداية العصر العثماني لاضمحلال الفئات التي كانت تمولها وتشتريها .

(١) مفاكهة ٢ / ١٢٠ . أي أن التجار تصرفوا وفق رغبة الغزالي .

ثم إن انتشار نظام الالتزام ، وما ترتب عليه من مفاسد ، واضطراب حبل الأمن ، وسرعة تغيير الولاة والحكام ، ساعد في الركود الاقتصادي الذي خيّم على الولايات العربية طوال العهد العثماني .

أما عن التجارة الخارجية ، فكان طبيعياً أن تتضاءل بسبب نقل العاصمة ، وبالرغم من الاتفاقية التي عقدها السلطان سليم مع رسل البندقية والتي نصت ــ في جملة بنودها ــ على ترك ثغري الإسكندرية وبيروت مفتوحين لتجارة البندقية ، فإن التجـارة الخارجية أصيبت بضربة قاضية نتيجة تحويل تجارة التوابل والحرير ومنتجات الشرق الأخرى من القاهرة ودمشق إلى استانبول بأمر من السلطان سليمان ، ونتيجة إلزام كبار التجار في هاتين المدينتين بالإقامة في استانبول[1] .

وقد اضمحلت السوق العربية تماماً منذ منتصف القرن السادس عشر ، إلى حد أن جمهورية البندقية ، لم يبق لها في الإسكندرية إلا نائب قنصل .

ولما لم يكن الأتراك تجاراً ، فقد كان همهم منصرفاً إلى تحطيم سيطرة البندقية في شرقي المتوسط ، بغض النظر عن النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك .

والخلاصة ، فإنه يمكن القول : إن الوضـع الاقتصادي لدولة المماليك كان سليماً بشكل عام لاعتماده على إدارة منظمة ودقيقة ، إن انتشار الأمن نسبياً ، وعدم تغيير النواب ــ وبخاصة في العصر الأخير ــ

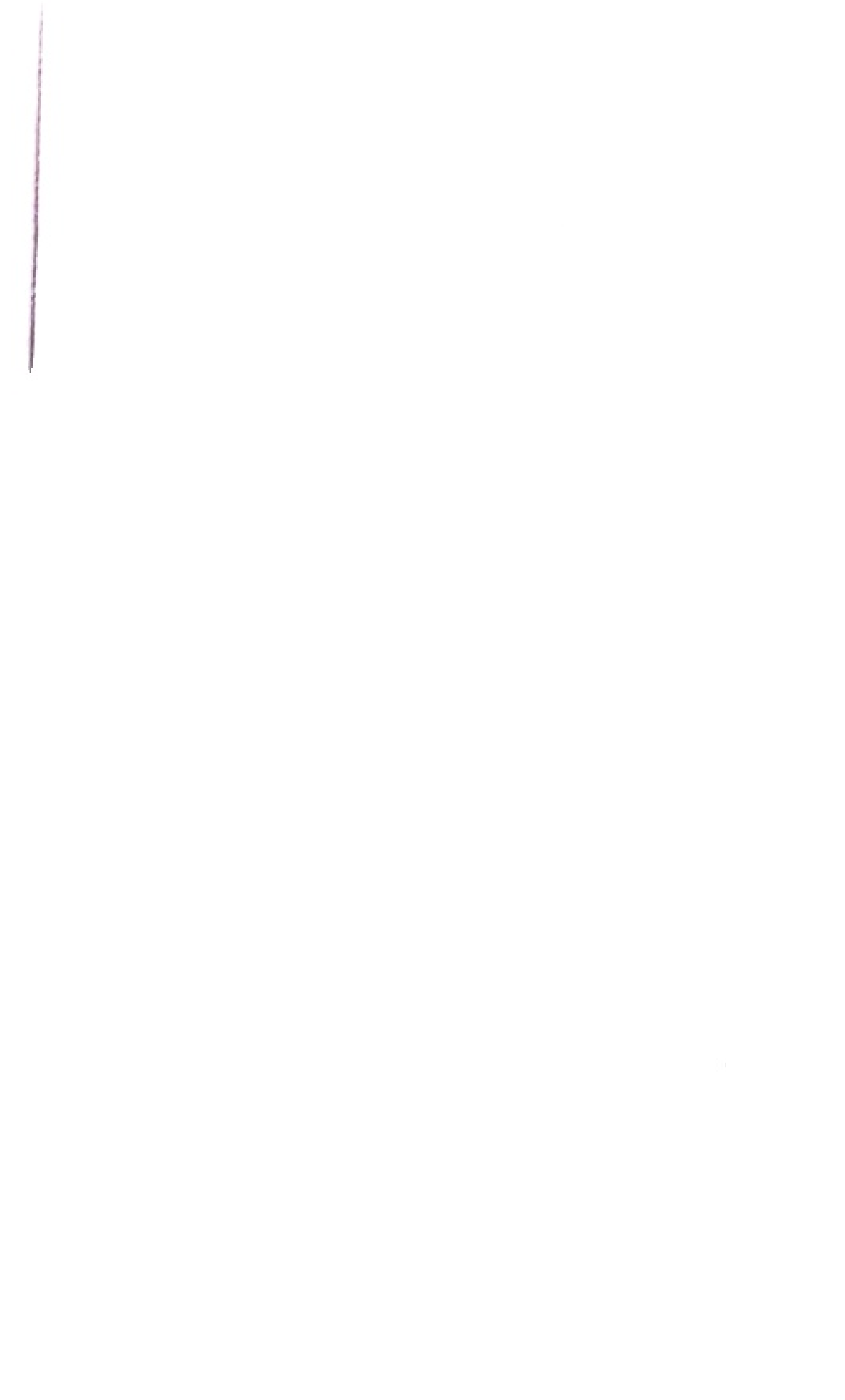
---

(١) Heyd, II. p. 545.
— Egypte Ottoman, Histoire précise, par Combe pp. 96 - 101.
— La mer Rouge, T. II. P. 174.

قد أوجد حالة من الاستقرار انعكست انعكاساً طبيعياً على الاقتصاد الذي كان يعيش الناس في ظله عيشة معقولة ، ولم تؤثر الكشوف الجغرافية على دولة المماليك ، بالشكل الذي يتصوره البعض . لأن اقتصاد المماليك كان زراعياً بالدرجة الأولى ، ولم يكن تجارياً .

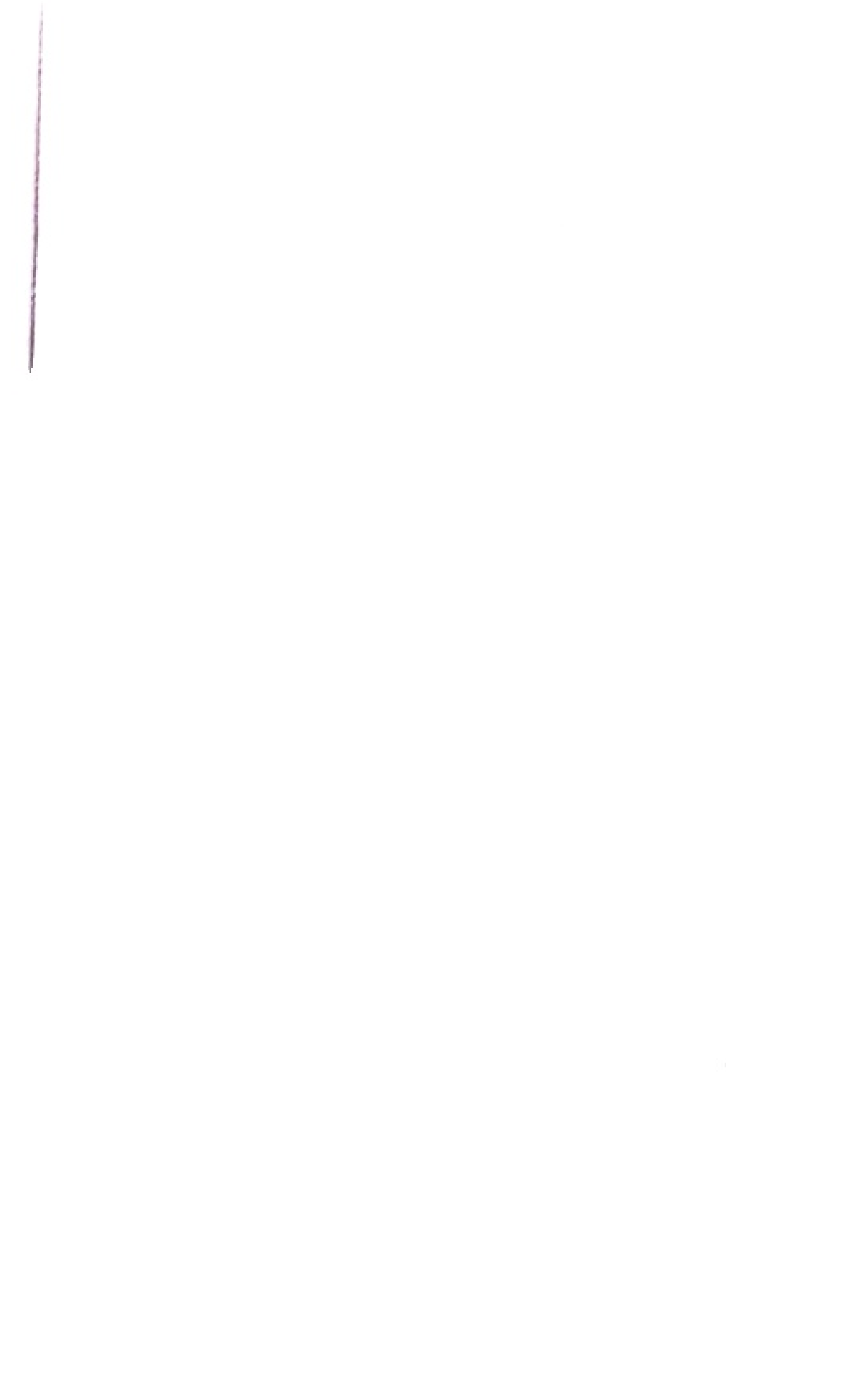
وعندما جاء العثمانيون تدهورت الأوضاع الاقتصادية ، لأن العثمانيون جاؤوا إلى الشرق العربي قوة قاهرة ، لم تترك الناس يدبرون أمورهم كما كانوا يفعلون من قبل ، ولا فعلت لهم شيئاً يمكن أن ينقذهم من الهوة التي دفعتهم إليها ، ولما كان الاقتصاد المزدهر هو عصب التقدم الحضاري في كل وقت ، فإن التدهور الاقتصادي في بداية العصر العثماني، قد أدى إلى عواقب وخيمة في الحياة العلمية والاجتماعية للشعب العربي ، وهو ما يفسر حالة التخلف النسبي الذي لا زالت تعاني منه الأمة العربية إلى اليوم .





الفصل السادس

نظام الحكم المملوكي
في نيابة دمشق



لا بد لفهم نظام الحكم المملوكي في نيابة دمشق من الإلمام بنظام الحكم في القاهرة ، لأن نظام الحكم المملوكي كل" لا يتجزأ ، وبدون فهم كيفية وصول السلطان إلى العرش ، ومدى صلاحياته ، وشكل حكومته ، لا يمكن فهم الحكم المملوكي في دمشق ، لأننا سنرى كيف أن العلاقة بين السلطان وحكومته ، لا تختلف كثيراً عن علاقة النائب وحكومته •

ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كانت دمشق قد استطاعت في حالات عدة تقرير مصير السلطان في القاهرة ، فمن الطبيعي ــ والحالة هذه ــ الإلمام بنظام القاهرة •

ولا بد" بعد ذلك من التعرض لنظام الإقطاع المملوكي الذي يعتبر من دعائم حكمهم في مصر والشام على حد سواء •

أولا ـ طبيعة حكم المماليك في القاهرة :

١ ـ السلطان :

كان الخليفة العباسي المقيم في القاهرة يعتبر نظرياً الرئيس الأعلى لدولة المماليك ، أما في الواقع : فلم يزد على كونه موظفاً عند السلاطين، يبرر وجودهم في نظر الشعب ، حتى إنه كان يوضع بعد السلطان في الترتيب ، ويعلل ذلك بالقول :

« وكان حقه أن يقدم : لكن مرادنا تضخيم الملك ، حيث صار »
« بالمبايعة منه إلى السلطان . . . . »[1]

وعلى ذلك ، فقد كان السلطان هو الحاكم الفعلي في دولة المماليك .

ومن خلال استقراء طريقة جلوس سلاطين المماليك على العرش ، نلاحظ أنه لم تكن ثمة قاعدة واضحة وثابتة تنظم طريقة جلوسهم تلك ، فتارة يصلون إليه عن طريق الوراثة كما حصل لأولاد الظاهر بيبرس ، وقلاوون ، والناصر محمد ، والأشرف قايتباي ... ولكن في أغلب الأحوال كان الملك يؤخذ اغتصاباً حتى من الذين آل إليهم بالوراثة ، كما حصل مع السعيد بركة ابن الملك الظاهر ، والناصر محمد بن قايتباي وغيرهما .

وقد انتهت حياة كثير من السلاطين بالقتل ، فهل كان القتل في دولة المماليك هو القاعدة كما يتصور الغربيون ؟ .

الواقع أننا باستثناء الملك المظفر قطز ، والناصر محمد بن قايتباي ، نجد أن المماليك كانوا يكتفون بعزل السلطان دون قتله إلا إذا ارتكب

---

(١) زبدة كشف الممالك ٨٩ .

السلطان المعزول جرائم قتل في حق أمراء المماليك ، فإن القتل يكون من نصيبه ، لأن المماليك كانوا ينقمون على السلطان الذي يبطش بـ « خشداشيتهم » أي زملائهم . ولذلك نجد أنه عندما حوصر العادل طومان باي ، الذي سبق قانصوه الغوري مباشرة ، قال له أحد أمراء المماليك : « أين قصروه .... أين جانبلاط » فأدرك السلطان أنه مقتول ، لأنه قتلهما من غير سبب ، ولولا ذلك لاكتفوا بعزله ، بمعنى أن المماليك لم يكونوا دمويين ، وأنهم لم يكونوا يقتلون إلا من سبق إلى القتل .

ومن جهة أخرى ، فإننا نلاحظ أن بعض السلاطين حكم أشهراً ، في حين حكم آخرون ما ينوف على ثلاثين سنة ، فما هي القاعدة في ذلك ؟ .

كان السلطان ــ كأي حاكم مطلق في أي مكان وزمان ــ يبدأ بإزاحة خصومه وتوطيد سلطته ، وقد لوحظ أن قتله، أو عزله بعد السنة الثالثة من حكمه ، يصبح قليلاً ، فإذا ما تجاوز الخامسة أصبح نادراً ، وعلى هذا فإن سنوات حكمه الأولى ، كانت أخطر السنوات عليه ، ومع توالي الزمن تزداد فرص البقاء أمامه ، ثم إذا ما تجاوز السنة الخامسة في الحكم ثبتت أقدامه ، وصار له من الهيبة ما يكفي لإرهاب من بقي من معارضيه ، وهو آمن من غدرهم .

ويمكننا ــ من خلال تتبع سير سلاطين المماليك ــ أن نلاحظ هذه القاعدة بمنتهى الوضوح في حكم جميع السلاطين الذين طالت مدة حكمهم نسبياً ، كالناصر محمد بن قلاوون ، والأشرف برسباي ، والأشرف قايتباي ، وقانصوه الغوري .

وقد لعبت دمشق دوراً حاسماً في مصير عدد من السلاطين ، بحكم مركزها وقوتها ، واتصالها المباشر بالقاهرة •

ولم تكن سلطة المماليك مطلقة إذا ما قيست بسلطة ملوك العثمانيين • فقد كان السلطان المملوكي يدعو كبار أمرائه لضرب مشورة كلما داهم السلطنة حادث جلل ، ولم تكن المشاورات تنقطع بين الطرفين ، لأن السلطان كان يرى نفسه كما كان أمراؤه يرونه ، واحداً منهم اختاروه بسيوفهم ليحكم بينهم على هذا الأساس ، ولذلك كان يشوب الحكم المملوكي نوع مما يمكن تسميته تجاوزاً بـ « الشورى » لا تجده عند سلاطين آل عثمان ، وقد انعكست هذه « الشورى » على حكمهم كله ، فصبغته بصبغتها ، من ذلك أنهم تركوا للشعب سلطات كثيرة يمارسها من خلال العلماء من أهل البلد الذين كانوا يسمون بالمتعممين •

وقد كانت هذه « الشورى » تصل ببعض السلاطين أحياناً إلى البكاء والتنازل عن الحكم ، لما كانوا يلقونه من غطرسة بعض الأمراء والجند ، كما فعل قايتباي والغوري وغيرهما •

وكان السلطان يقيم في قلعة الجبل بالقاهرة ، وله لباس وطراز معين ، وكان يستقبل في أول كل شهر أعضاء حكومته الذين كانوا يهنئونه بالشهر ، كما كان يجتمع بهم في مواقيت دورية ، يوم الاثنين ويوم الخميس ، ويحضر الاحتفالات ، ويقيم الولائم ، ويلعب الكرة والرمح في ميادين القاهرة الكبرى •

٢ ـ حكومة السلطان :

كان يساعد السلطان عدد كبير من الموظفين[1] ، وقد قسمهم المؤرخون إلى فئتين رئيسيتين : أرباب السيف ويعنون بهم أمراء المماليك ، وأهل البلد المتعممين .

وقد كان أرباب السيف على أربع درجات :

١ ـ « مقدمو الألوف » ورتبتهم أعلى الرتب العسكرية ، ولم يكن عددهم يزيد في كل المملكة على خمسة وعشرين ، ومنهم يكون كبار مساعدي السلطان والنواب ، وقادة الجيوش ، بل إن من يصل إلى هذه الرتبة يصبح حظه في السلطنة قوياً .

٢ ـ « أمراء الطبلخاناه » وهم يلون الأولين رتبة .

٣ ـ أمراء العشرات ثم أمراء الخمسات ، وكان ينتظم في عداد الآخرين أولاد الأمراء والسلاطين المتوفين رعاية لهم ، وكان المؤرخ ابن إياس

---

(١) لما لم يكن غرضنا هنا تقديم صورة واضحة لنظام الحكم المملوكي في القاهرة فإننا سنكتفي بلمحات سريعة ، لا بد منها لمعرفة وفهم نظام الحكم المملوكي في دمشق ، ويمكن لمن أراد المزيد الرجوع إلى :

ـ المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشاء للخالدي ١٢٠ ـ ١٤٤ مخطوط .

ـ مسالك الأبصار لفضل العمري ، مخطوط مصور ق ٣ ، ج ٢ لوحة ٣٨٢ وما بعد .

ـ صبح الأعشى ١٣/٤ ، زبدة كشف الممالك / ٥٣ وما بعد ، وبدائع الزهور في وقائع الدهور لمحمد بن إياس الذي يعطي صورة حية وفي غاية الصدق والدقة عن جو القاهرة المملوكي وعن طبيعة الممارسة اليومية لنظام حكم المماليك فيها .

واحداً من هؤلاء ، وكانوا يسمون : « أولاد الناس » وكانت رتبتهم أول رتبة عسكرية يرقى إليها المملوك .

أما « المتعممون » فهم العلماء من أهل البلد ، وكانت وظائفهم كتابية في الغالب ، وقد تقاسموا مع أرباب السيف جميع وظائف الدولة، وكانت كل وظيفة مختصة بإحدى الطائفتين لا تتعداها، ولكن عندما كان يريد بعض السلاطين تقوية نفوذه ، كان يعين بعض المتعممين في مراكز أرباب السيف .

وأهم وظائفهم :

١ ـ ناظر الإنشاء الشريف :

وهو المسؤول عن أسرار الدولة ومراسلاتها ، وتشبه وظيفته وظيفة وزير الداخلية والخارجية معاً في هذه الأيام ، ويعمل معه عدد كبير من الموظفين ، حددت وظائفهم بمنتهى الدقة .

٢ ـ ناظر الجيوش المنصورة :

ويتحدث في أمر الإقطاعات وكان يساعده ديوان الجيش المصري ، وديوان الجيش الشامي ، أما أفراد الجيش فكانوا أنواعاً شتى منها : أجناد الحلقة المماليك ، والتركمان ، والعرب ، والأكراد .

٣ ـ دوادار السلطان :

وكان يلقب بـ « أمير كبير » أو الدوادار الكبير ، ومعناها الحرفي : « ممسك الدواة » ، أما المعنى الفعلي : فهو أمين سر السلطان وساعده الأيمن ، وقد برزت هذه الوظيفة في أواخر عهد الدولة المملوكية ، ولم تكن لها قيمة كبرى من قبل ، وقد حلت محل وظيفة نائب السلطان التي اضمحل أمرها[١] .

---

(١) مسالك الأبصار ٣ ، ج ٢ ، ورقة ٣٩٨ .

وكان الدوادار أقوى شخص في الدولة بعد السلطان ، وغالباً ما كان يخلفه إذا توفي ، أو يقتله ويحل محله .

فقانصوه - مثلاً - خال الناصر محمد بن قايتباي كان دواداره ، ثم قتله وحل محله ، وعين طومان باي دواداراً له ، فخلع الظاهر وحل محله ، ثم عين « قانصوه الغوري » دواداراً له ، فخلعه وأصبح سلطاناً مكانه ، وعندما جاء السلطان الغوري تعلم هذا الدرس جيداً ، فعين ابن اخيه طومان باي (الملك الصالح فيما بعد) دواداراً له[1] .

وكان يساعد السلطان عدد كبير من الأمراء والمتعممين ، كالنواب في الأقاليم ، وناظر الخواص الشريفة الذي يجمع الأموال من أرباح البهار والسمك البوري والبطارخ ، ويصرف منها على الحملات العسكرية ......

وثمة عشرات الوظائف الأخرى لانرى فائدة في ذكرها ، ويمكن مراجعتها في مظانها[2]

٢ - الإقطاع المملوكي :

في سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥ م أعاد الناصر محمد مسح أراضي مصر ، وتعرف هذه العملية بـ « الروك الناصري » ، وحسب متحصل كل قرية من عين وغلة .... وكتب « مثالات » للاجناد بإقطاعات على هذا الحكم ، وقد بلغت إيرادات تلك الإقطاعات في السنة « ٤٫٦٠٠٫٠٠٠ » درهم[3] .

---

(١) معلوماتنا هذه مستقاة من بدائع الزهور والمناكهة ، وهي معلومات بديهية ومعروفة .

(٢) مسالك ق ٣ / ج ٢ / ٣٩٨ وما بعد ، الأعشى ٤ / ١٣ - ٣٩ ، الزبدة / ٩٣ - ١١٥ ، الأعشى ٤ / ٣٩ ، وانظر أيضاً « النظم الإدارية » لابن ظهير ص١٠٦٦ إلى ص١٠٧٣ ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة .

(٣) خطط المقريزي ، طبعة القاهرة ١٣٢٤ ج ١ / ١٤١ - ١٤٢ .

والمثالات : جمع مثال ، وهي أول ما يكتب من الوثائق اللازمة لتقرير إقطاع لشخص جديد على الإقطاع ، يكتبه ناظر الجيش ، وبعد سلسلة من الإجراءات يصدر بها منشور فتصبح نهائية ، وتسمى أحيانا بالأخباز ، جمع خبز[1] .

والإقطاع ، في عرف المماليك ، هو تمليك مؤقت للأرض ينتهي بوفاة صاحبها ، أو إداناته ، أو نقله .

وقد كانت مساحة الإقطاعية تختلف بحسب رتبة صاحبها ، ودرجة رضى السلطان عنه ، وبصورة عامة فقد كانت تكفي الأمير الذي كان عليه أن يدفع في مقابلها مبلغاً من المال كل سنة لديوان الجيش .

أما الأراضي غير الزراعية ، والتي كانت مساحتها كبيرة في بلاد الشام ، فقد كان السلطان يختصها بأمراء العرب، دون أن تكون ملكيتها حقاً من حقوقهم .

ولم تكن الإقطاعية قريبة من سكن صاحبها ، بل إنها كثيراً ما تكون بعيدة عنه ، ولا سيما في بلاد الشام ، حيث كانت تعطى قرى بكاملها اقطاعاً كسرمين ، ومعرة النعمان ، والرستن ، ونابلس .

وإذا شغرت إقطاعية ، لهذا السبب أو ذاك ، كان يوكل إلى ديوان الذخيرة أمر استثمارها لحين إنعام السلطان بها على أمير جديد .

وقد يلجأ السلطان أحياناً إلى بيع الإقطاعية ، فتخرج ملكيتها إلى الأبـد[2] .

ويقول «بولياك» : إنه لما كانت الإقطاعية هبة من السلطان لأمرائه ونسائهم وأولادهم ، فقد حاول هؤلاء تحويلها إلى أحباس ـ أوقاف ـ

---

(1) صبح الأعشى ١٣/١٥٦ .
(2) الإقطاع : بولياك . بيروت سنة ١٩٤٨ ص ٨٧ .

لمنع استردادها بعد وفاتهم ، وقد كانت هذه الأحباس منتشرة في مصر أكثر من سورية ، وقد كان في مصر حوالي ١٨٠٠ من الأرزاق الدينية ، أي الأوقاف[١] .....

ولكن ، كما بينّا عند الحديث عن الأوقاف ، فإنه لم يكن التنازل عن الإقطاع وتحويله إلى أوقاف ، بسبب استبقاء ملكيته إلاّ في حالة واحدة وهي عندما يتحول إلى « أوقاف ذرية » ، أي عندما يوقف لمصلحة ذرية المتوفى ، وهذا لا يصح أن تطلق عليه عبارة « أرزاق دينية » . أما التي يعنيها بولياك ، فإن أصحابها قد تنازلوا عنها بعد أن آلت إليهم ملكيتها عن طريق الشراء أو الوراثة ، أي أن الأراضي التي كانت توقف ، لم تكن « أراضي الإقطاع » وإنما « أراضي الخاص » أي الملك ، ذلك لأن الدافع الرئيسي للأوقاف ، لم يكن ــ بحسب زعم بولياك ــ التهرب من الضريبة ، أو اغتصاب الأرض ، وإنما الأجر والثواب ، وإلا فأي مصلحة للإقطاعي ، في أن ينزع يده ــ طائعاً ــ عن أرض يعيش منها ليحولها إلى أحباس لا يجوز له الانتفاع منها ، إن لم يكن هذا الدافع هو دافعاً دينياً محضاً .

وأما إذا تنازل واضع اليد ــ بإرادته ــ عن حقه في إقطاع ما ، فقد كان بوسعه أن يشتري الإقطاع نفسه كمالك خاص ، ومن هنا انتشرت الملكية الخاصة للأرض[٢] .

أما إذا نقل الإقطاعي إلى إقطاعية أخرى ، فقد كان ينال في محلته الجديدة إقطاعة مثلها . وأما إذا لم يجد إقطاعة تليق بمقامه ، فإن إطاعته الأولى تبقى على حالها ، ومن هنا فقد كان الإقطاعي المملوكي بعيداً عن إقطاعته ، ونادراً ما كان قريباً منها .

---

(١) بولياك ١٠٢ .
(٢) بولياك ١٠٨ .

أما في بلاد الشام ، فقد كان النائب يلفت نظر السلطان إلى فرسان الحلقة اللامعين عنده ، فيشملهم السلطان بأنظاره[1] .

وقد يفوض السلطان أحد المقربين حق تسمية الأمراء الفرسان ، وحق إعطائهم إقطاعات جديدة بدون الرجوع إليه ، كما فعل الأشرف قايتباي مع دواداره « يشبك » عندما فوض إليه تفويضاً تاماً سنة ٨٧٥ هـ / ١٤٧١ م بسبب توجهه إلى بلاد الشام[2] لملاقاة شاه سواره .

وقد كان أكابر الأمراء في مصر يعطون إقطاعات متوسط دخلها السنوي يتراوح بين ٨٠٫٠٠٠ ـ ٢٠٠٫٠٠٠ دينار .

وأما أمراء الطبلخاناه ، فإن متوسط دخل إقطاعاتهم السنوي يتراوح بين ٢٣٫٠٠٠ ـ ٣٠٫٠٠٠ دينار ، وتهبط إلى حوالي تسعة آلاف بالنسبة لأمراء العشرات و ١٥٠٠ لأمراء الخمسات ، و ٢٥٠ ديناراً لجندي الحلقة[3] .

أما إقطاعات الشام ، فتكون إيراداتها بقدر الثلثين مما تقدم ، ما عدا نائبها ، وذلك لأن أمراء الشام ، يعتبرون ـ نظرياً ـ أدنى مرتبة من أمراء مصر الذين يكونون من خواص السلطان ، ولما كان أمراء الشام يتبعون نائب دمشق نظرياً ومعنوياً ، فإنه لم يكن من المعقول أن يعامل النائب معاملة السلطان .

والمهم في الأمراء ، أن هذه التقديرات لا تنطبق دائماً على الواقع، فقد تضجر أمراء الشام ـ كما بينّا ـ لكثرة خسائرهم في إقطاعاتهم[4] .

وقد كان لأمراء السلطان الذين هم بحضرته ، رواتب جارية من

---

(١) الأعشى ٤/٥١ .
(٢) تاريخ الأمير يشبك الدوادار ، الورقة الأولى .
(٣) الأعشى ٤/٥٠ ، ٥١ .
(٤) مفاكهة الخلان ١/١٩٦ .

اللحـم ، والخبز ، والعلف لدوابهم ، وإن ولد لأحدهم ولـد أكرمه السلطان ، ولكن كثيراً ما يتأخر عن ذلك فتتأخر الرواتب والأعطيات ، الأمر الذي كان يؤدي إلى ثورة الجند .

وكما بينّا سابقاً ، فقد كان على الإقطاعي في نيابة دمشق ، أن يدفع سنوياً مقداراً معيناً من غلاته ، يتراوح بين العشر والعشرين بحسب الأحوال ، وعليه فوق ذلك أن يجيب السلطان ، أو من ينيبه عنه إذا ما دعي إلى الحرب ، وفي أحد النداءات نودي بأن يلحق النائب كـل من يأكل من إقطاع السلطان ..... ونودي في آخر بأن من تأخر ولم يخرج إلى الحرب يخرج اقطاعه[1] .

على أنه لم يكن ثمة عدد معين من الجند ، يتحتم على الإقطاعي تجهيزه كما كان الحال في الدولة العثمانية ، وإنما كان هذا الأمر متروكاً لتقدير النائب والإقطاعي .

وأخيراً فإن « إقطاع الطرخان » كان يعطى للامراء « المحالين على المعاش » بلغة العصر ، من أجل التخلص من شرورهم : من ذلك إعطاء طرابلس لأقبردي الدوادار طرخـاناً : أي مدى الحيـاة وبدون أي التزامات[2] .

---

(١) مفاكهة ١/٢٦٨ ، ٢٨٩ .
(٢) مفاكهة ١/٢١٨ .

ثانيا ـ حكومة دمشق المملوكية :

كانت حكومة دمشق المملوكية صورة مصغرة عن حكومة القاهرة، لا تختلف عنها إلا بعدم وجود بعض الوظائف الخاصة بالسلطان فيها ، وفيما عدا ذلك لا تكاد تلمح اختلافات ذات شأن .

وقد كان النائب يقف على رأس الحكومة ، يعاونه نائب القلعة ، والحاجب ، والخازندار ، وكاتب السر ، وناظر الجيش ، والقضاة ، ونقيب الأشراف ، والمحتسب ، ونواب الأقاليم ، وعشرات الموظفين الآخرين .....

وإلى جانب هؤلاء كان يساعد النائب مجموعة من الموظفين « المقربين » أي : الذين يعينهم بنفسه ، بعكس الأولين الذين يمكن تسميتهم بالمراقبين بدل المساعدين . ومن أهم المقربين « الدوادار » الذي يعتبر اليد اليمنى للنائب وقد كان لهذا الدوادار عدد آخر من الموظفين والمساعدين ، كلهم يتبعون النائب مباشرة ، ويكونون من رجاله ويعزلون بعزله .

ولموازنة هذا الدوادار ، كان السلطان بدوره ، يعين دواداراً له في دمشق ، وكانت سلطاته تختلف باختلاف قوة النائب ومدى رضا السلطان عنه .

وسنتناول أحوال النائب بالتفصيل ، وكذلك علاقته بالسلطان وأركان حكومته ، ثم سنتحدث عن حكام المقاطعات خارج دمشق ، معتمدين في ذلك على الوثائق المعاصرة للقرن السادس عشر أكثر من اعتمادنا على المصادر التقليدية ما وسعنا إلى ذلك سبيل ، وذلك من

أجل إعطاء صورة دقيقة عن نظام الحكم في دمشق في أوائل القرن السادس عشر ، لأن كثيراً من التغييرات قد طرأت عليه عبر السنين ، فتضاءلت وظائف ، وتقدمت عليها وظائف أخرى لم يكن لها في بادىء الأمر أي أهمية .

١ - النائب :

أ - كيف يعين ، وكيف يدخل دمشق :

كان يعبر عنه في المكاتبات الرسمية بـ « كافل السلطنة الشريفة بالشام المحروس » .

وهو يقوم فيها مقام السلطان ، وتكتب عنه القرارات والمراسيم ، ومعه يكون نظر الجامع الأموي والبيمارستان النوري .

وهو سلطان مختصر ، على ما هو ناء عن السلطان ، وهو المتصرف المطلق في كل أمر ، وهو يستخدم الجند ويرتب الوظائف .

ويسمى ملك الأمراء ، وربما سمي أكابر الأمراء بملك الأمراء ، وإن حصلت المناقشة لا يستحقها إلا من هو بدمشق ، لأنه ليس بالشام قاعدة ملك سواها[1] .

ويكون جلوسه في القاهرة إلى جانب السلطان ، ويختص بنعوت وألقاب لا يسمح بها لغيره .

وقد شغل منصب نائب دمشق في العصر المملوكي ثمانية وسبعون

---

(١) الأعشى ٤/١٨٨ - مسالك الأبصار ق ٣ ، ج ٢ ق ٣٩٧ ، المقصد الرفيع ، ورقة ١٤٥ / ب .

نائباً[1] حكم بعضهم عدة مرات « كيدمر الخوارزمي » الذي حكم ست مرات آخرها سنة ٧٨٣ هـ / ١٣٨٢ م ، وأمير علي المارداني الذي حكم ثلاث مرات ....

وقد انتهت نيابة بعضهم بالعزل ، في حين انتهت نيابة بعضهم الآخر بالقتل ، أو السجن ، كسنجر الحلبي ، وطيبرس الوزيري ، وأيدمر الظاهري ، وتنكز ، ويلبغا اليحياوي ، وغيرهم .

أما عن مدد كل منهم ، فهي متباينة تماماً ، فبعضهم عزل قبل أن يدخل كالنائب سودون العجمي سنة ٩١٠ هـ / ١٥٠٤ م ، وبعضهم حكم تسعاً وعشرين سنة كتنكز ، وبعضهم حكم عدة شهور ، ولكن الغالبية العظمى منهم كانوا يحكمون بين السنة والسنتين ، وقلة هم الذين حكموا أكثر من ذلك .

وقد كانوا جميعاً من المماليك ، باستثناء نائب واحد هو جلبان المؤيدي الذي حكم بين سنة ٨٤٣ هـ / ١٤٤٠ م و ٨٥٩ هـ ـ ١٤٥٥ م والذي كان مصرياً لم يمسسه رق .

وقد جرت العادة أن يسبق النائب إلى دمشق « متسلمه » الذي كان يمهد له الأمور ، وكان أرباب الوظائف في مقدمة الذين يستقبلونه ، ثم يخلع عليه كل من القاضي الحنفي والشافعي ونائب القلعة والحاجب، ثم يباشر الحكم بانتظار وصول النائب[2] .

---

(١) انظر إعلام الورى طبعة دمشق ، وقد جعلهم محقق كتاب إعلام الورى الذي نشر في القاهرة واحداً وتسعين .

(٢) انظر عن ذلك متسلم سيباي ، مفاكهة ١/٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وكتاب في التاريخ ٢٢٣ ، وإعلام الورى ص ١٠٠ .

وعند اقتراب وصول النائب ، كان أهـل دمشق يتهيؤون لتلقيه « بالفواكه ، والحلاوات ، والمعسول ، وغير ذلك » .

وقـد كان النائب المعين ، يلبس خلعـة النيـابة بحضرة السلطان بالقاهرة أو في قبة يلبغا بظاهر دمشق ، وعندما تصل أخبار تعيين النائب تدق البشائر في قلعة دمشق ابتهاجاً ، على أنه لا يمكن أن يدخل النائب إلى دمشق مالم تصل خلعته . والخلعة في عرف المماليك ، هي تثبيت للتعيين ، وتأخرها يعني إعادة النظر في تعيين النائب . وفي هذه الحالة ، كان أهل دمشق يستخفون به لأن نيابته من وجهة نظرهم « مشكوك فيهـا » .

ومن أمثلة ذلك ، ما حصل للنائب جان بلاط الذي نزل بالمصطبة بانتظار وصول خلعته ، فلم تصـل ، فخرج إليه الأمراء واستمالوه في دخول المدينـة ، فامتنع ثم دخلها بعـد لأي في مستهل رجب سنـة ٩٠٤ هـ / مارس سنة ١٤٩٩ م دخولاً غير رسمي ، أي من غير احتفال ، وعندما وصلت خلعته في التاسع والعشرين من رجب ، طاف المبشر على الناس ، وأخذ على بشارته مالاً كثيراً[1] .

وعند وصوله إلى قبة يلبغا يكون في استقباله أركان الحكومة بدمشق ، يشاركهم زعران دمشق ، أما إذا كان النائب موجوداً بدمشق حين تعيينه فإنه يخرج إلى القبة ، ويلبس الخلعة ، ويدخل المدينة باحتفال رسـمي .

---

(١) كتاب في التاريخ ، ورقة ٢٢٠/ ب ، والمفاكهة ١/ ٢٤٧ ، وإعلام الورى ٩٤ .

وإذا ما كانت عند أهل دمشق فكرة مسبقة عن النائب ، كأن كان نائباً من قبل ، أو كان أميراً بدا لهم سلوكه ، واختبروا أخلاقه ، فإنها تنعكس على نوع استقبالهم ، فقد رجموا أركماس عندما دخل دمشق ، في حين كادوا يحملون قانصوه اليحياوي على رؤوسهم لتواضعه لهم[1] . وذلك على عكس ما كان يحدث في العصر العثماني ، حيث كانوا يسخرون ممن لا يرهبهم ، ويحترمون من يظلمهم ، وهذه ناحية هامة جداً تبين الفرق في نفسية الشعب وأفكاره بين عهدين ، فقد لقبوا أسعد باشا العظم بـ « الست سعدية » و « سعدية خانم » ، قبل أن يبطش بهم ويظهر سطوته وبأسه[2] .

وكان النائب يخضع لعادة ثابتة عند دخوله دمشق ، لم يتخلف عنها أحد ممن دخلوا دمشق منذ عهد نائبها تنكز الذي كان معاصراً للناصر محمد ابن قلاوون صاحب هذه الفكرة .

ونعني بها : أن النائب كان يدور مع مرافقيه سبع دورات حول القلعة ، ثم يأتي إلى باب السر فيصلي عنده ركعتين ، فإن أريد به شر قبض عليه ، ورفع الجسر ليحول بينه وبين أتباعه ، وإن أريد به خير ركب في عزه .

ولم نعلم أن أحداً من نواب دمشق قبض عليه على باب السر ، وإنما هو رمز من رموز الخضوع للسلطان ، وقد حدث أن أحد نواب دمشق وهو « كرتباي الأحمر » زاد على هذه العادة ، فدخل القلعة بعد

---

(١) مفاكهة ١/ ٢٤٥ و ٢٨٦ ، وإعلام الورى ٧٩ ، وبدائع الزهور ٤/ ٢٣ ، وكتاب في التاريخ ٢٨٢ / ١ .

(٢) انظر حوادث دمشق اليومية للبديري الحلاق ، تحقيق أحمد عبد الكريم ، القاهرة ١٩٥٩ ص ٣٠ من المقدمة ، ص ٦٦ .

أن صلى الركعتين على باب السر ، وصعد إلى الطارمة ، وأظهر نفسه للناس ، « فتبين لهم أنه طائش خفيف[1] » لأنه خالف التقليد المتبع .

وعندما ينتهي النائب من صلاته ، كان يتوجه إلى دارة السعادة ، حيث يتلقى الهدايا ، وفي اليوم التالي يزور القضاة للحصول على خلعهم .

وعندما دخل إلى دمشق نائبها « قصروه » ذهب القضاة في اليوم التالي لتلقي خلعهم كالعادة ، فلم يخرج لأحد ، فظن بعض الناس أنه متوعك ، وظن آخرون أنها لم تفرغ من الخياطة ، وظن غيرهم أنه أخر ذلك حتى تصل هداياهم له[2] ويفصلها منها ... وهذا يعطينا فكرة عن مدى تتبع الشعب للعادات المملوكية ، وضرورة مراعاتها والتقيد بهـا ...

أما أول أعمال النائب الرسمية التي كان يباشرها بعد انتهاء كل هذه الشكليات والقواعد ، فهي المناداة بالأمان والاطمئنان ، والبيع والشراء ، وأن بابه مفتوح لكل مظلوم .

ب ـ الحياة اليومية للنائب :

كانت عادته أن يركب بعسكره يـوم الاثنين والخميس من كل أسبوع مع أعوانه ، ويخرجون إلى سوق الخيل ، او ميدان المرجة ، أو قبة يلبغا ، أو القابون ، أو المزة ، بحسب ما يبدو للنائب ، ومن ثم يعود إلى القلعة ، حيث يقف وأعوانه علـى باب الحديد ، ويصطف الأمراء بين يديه ، كل حسب منزلته بترتيب عجيب ، وينادي بينهم على

(١) نزهة الانام ٢٧ ـ ٢٨ ، إعلام الورى ٨٥ و ٨٦ و ١٠١ .
(٢) إعلام الورى ص ١٠٩ .

العقار والدور وغيرها من الخيول والسلاح ، فيتم الشراء والبيع ، ثم يسير النائب إلى دار النيابة ، فإن كان في الموكب « سماط » تقدم الأمراء في خدمته ، ويترجل مماليكه من سوق الخيل ، ويبقى وحده راكباً حتى ينتهي إلى قاعة عظيمة معدة للجلوس في المواكب ، وهناك يجلس في صدرها على كرسي مغطى بالحرير ، وعليه سيف ، ثم يجلس القضاة والأمراء والموظفون في أماكنهم المعدة سلفاً بترتيب دقيق أعد حسب منازل القوم[1] .

ثم ترفع إليه الشكاوى ، فيفرقها كاتب السر على « الموقعين » ويبدأ هو بقراءة ما بيده منها ، ويوقع عليها بما يرسم النائب به ، ثم يقرأ الآخرون كل بدوره ، وبعد القراءة ينصرف أرباب القلم كالقضاة وكاتب السر ، فيمد السماط ، وبعدها يحكم النائب مع أرباب السيف في شؤون المماليك الخاصة[2] .

على أن مد السماط وحضور النائب إلى دار النيابة لم يكن يراعى في كل مرة ، وإنما كان منوطاً برغبات النائب .

ومن أعماله الأخرى استقبال الوفود وتوديعها ، وذلك بحسب أهميتها ، ولعل أفضل مثال على ذلك استقبال سيباي لقانصوه الغوري عندما دخل دمشق في ١٨ جمادى الأولى سنة ٩٢٢هـ / يونيو سنة ١٥١٦م فلقد رسم لنا ابن طولون صورة حية نادرة عن ذلك الاستقبال الذي

---

(١) الأعشى ٤ / ١٩٤ ـ ١٩٧ .
(٢) المصدر السابق ، وقد أوردنا صورة حية في فصل القضاء عن هذه الجلسات .

يسكن – من خلاله – معرفة نظم المماليك وتقاليدهم وثروتهم من آخر أيام دولتهم[1] .

على أن مهمة النائب كانت تتعدى استقبال الوفود إلى مراقبتها أحياناً ، فإن مرّ بدمشق وفد متوجه إلى القاهرة كان يؤخره حتى يحيط السلطان علماً به وبمراده ، وإذا ما سافر موظفون بأوراق رسمية إلى القاهرة ، كان النائب يختم لهم الأوراق ، ويعطيهم الإذن بالسفر[2] .

وفي يوم الجمعة ، كان يصلي « بالشباك الكمالي » في الجامع الأموي ، وإذا ما صلى بالمقصورة المخصصة للسلطان فهذا يعني واحداً من أمرين :

– إما أن السلطان أذن له بذلك ، ونادراً ما كان يفعل .

– وإما – وهو الأرجح – أن ذلك بداية تمرده وعدم اعترافه بالسلطان ، فعندما تسلطن جان بلاط ، رفض نائب الشام قصروه سلطنته ، وعبر عن ذلك بأن صلى في المقصورة[3] .

وقد صلى في المقصورة أيضاً نائب دمشق قانصوه اليحياوي عندما بلغه نبأ وفاة قايتباي ، فكان هذا يعني عدم اعترافه بسلطنة ابنه الناصر محمد[4] .

ومن أعمال النائب الأخرى صلاة العيد ، وقد كانت تقام في أواخر القرن الخامس عشر في الجامع الأموي ، ثم أصبحت تقام في المصلى ، وبعد الصلاة كان يخلع على الخطيب ومساعديه ، ثم يخرج إلى « المنحر » مع أعوانه ، ثم يعودون جميعاً إلى بيوتهم .

---

(١) انظر المفاكهة ٢/١٣ – ١٧ .
(٢) إعلام / ١٩٢ ، مفاكهة ١/١٦٧ .
(٣) إعلام الورى ١١٣ .
(٤) مفاكهة ١/١٦٧ .

وفي أول[1] كل شهر كان القضاة يهنئونه ، كما كانوا يفعلون في القاهرة مع السلطان .

ومن أعماله الأخرى « الدورة » وهـي مال يجمعه لتجهيز قافلة الحج والإغارة على قبائل العرب ، أو الإصلاح بينها ، والإشراف على البيمارستان النوري والجامع الأموي ، وموافاة السلطان بأخبار نيابته ، وما يجري له من أمور ..

ومن الأمور التي كانت تشكل ركناً أساسياً في تقاليد المماليك ، ما يسمى بالخلع ، وقد ألمحنا إليها سابقاً ، ونضيف فنقول : إن مفهومها في العصر المملوكي يختلف عن مفهومها في العصر العثماني ، فلم يكن وصول خلعة للنائب يعني تجديد نيابته السنوية كما كان الحال في العصر العثماني ، وإنما كانت الخلع تعبيراً عن ثقة السلطان بنائبه ، لذا لم يكن يرسلها بصورة دورية ، وإنما كان يرسلها في المناسبات .

فعندما خطب الغوري ابنة سيباي لابنه محمد ، أرسل له خلعة بهذه المناسبة ، وعندما كثر كلام الناس عن سخط السلطان عليـه ، أرسل له خلعة ، فتغير رأي الناس فيه .

وقد تلقى سيباي ــ خلال الأحد عشر عاماً التي قضاها في دمشق ــ سبعاً وثلاثين خلعة ، وهو مالم يحصل لغيره ...

وإذا كان النائب قد كلف من السلطان بعمل آخر ، وجاءته خلعة ، فهذا يعني إما خلعة استمراره في الحكم ، أو خلعة استمراره في عمله الآخر[2] .

ولقد عني مؤرخو العصر المملوكي في مصر والشام بأمر الخلع ، وأولوها عناية خاصة لما كانت تحمله من معان ، وكانوا يصفون لونها

---

(1) مفاكهة ١/٢٢٩ .
(2) نفس المرجع ١/٢١٢ .

وجنسها وشكلها بحيث يستغرب الإنسان من كثرتها ، إذ لا تكاد تمضي مناسبة كبيرة أو صغيرة إلا وتهدى فيها الخلع .

وعندما توجه السلطان الغوري لقتال سليم ، كان يحمل في جعبته عدداً كبيراً من الخلع ، قدم منها لنائب دمشق ولقادته الشيء الكثير .

وقد حصل أن علم أهل دمشق أن السلطان قد عيّن لنائبها أركماس خلعة ، فاستغربوا أن تدق البشائر لذلك ، ووجه استغرابهم أن البشائر دقت بمجرد التعيين « فقد يبدو للسلطان رأي آخر ، وقد تصل الخلعة وقد لا تصل »[1] .

وكان يجري الاحتفال باستلامها في قبة يلبغا بحضور القضاة وأرباب الدولة ، وكان قبول النائب لها يعني ـ بصورة طبيعية خضوعه للسلطان وطاعته له ، وإذا ما رفضها ، فإن هذا يعني بداية الثورة على السلطان ، كما فعل قصروه بالخلعة التي بعث بها إليه سلطان مصر جان بلاط ، فإنه لم يلبسها ، لأنه كان عازماً على خلع السلطان .

ولم تكن الخلع محصورة بين السلطان ونائبه ، بل كانت بين السلطان وجميع مساعديه ، بل وضيوفه ، وباختصار كانت الخلعة في عصر المماليك رمز استحسان وقبول من المهدي إلى المهدى إليه .

وفي نهاية الحديث عن أحوال النائب الخاصة ، لا بد من الإشارة إلى مصير النواب المتوفين .

فقد جرت العادة في العصر المملوكي على مصادرة أموال النائب المتوفى ، وختمها وتسفيرها إلى القاهرة ، حيث تنصب في خزائب السلطان ، كما كان الحال في العصر العثماني ، لكن المصادرة المملوكية ،

---

(1) إعلام ١٧٧ .

لم تكن تتم بهذه الشدة ، لأن النائب زميل للسلطان وليس موظفاً صغيراً عنده ... لا يزيد على كونه مجرد تابع بسيط له .

وكان المكلف بالمصادرة يسمى الحواط ، وتسمى العملية بـ (الحوطة) ، فعند وفاة النائب قجماس ، ورد مرسوم شريف بألا « يثقل على مماليك المرحوم قجماس ولا يشوش عليهم أحد .... » وكان قجماس هذا قد أوصى وأرسل وصيته إلى السلطان وأخبره فيها بما له وما عليه ، ولكن يبدو أن السلطان عدل عن رأيه ، وأرسل حواطاً إلى دمشق ، فقبض على مساعدي قجماس ، ووضعوا بالقلعة[1] .

وعند وفاة « قانصوه البرجي » لم يكتف السلطان بإرسال الحواط ، بل اغتنم الفرصة للتشهير بالنائب المتوفى ، بسبب ظلمه وإجحافه بالناس[2] .

وقد وصل حواط ، عند وفاة قانصوه اليحياوي ، ليستولي على الأغنام والإبل والأبقار التي نهبها المتوفى من البلاد[3] .

٢ ــ مساعدو النائب :

وهم ــ من حيث المبدأ ــ صنفان : المماليك ، وأهل البلد ، وقد كان الآخرون يسيطرون على مراكز هامة في الإدارة المملوكية ؛ وفي نهاية عهد المماليك ضمت إليهم وظائف كانت بيد المماليك ، كوظيفة ناظر الجيش الهامة ، ووظيفة كاتب السر ... وبشكل عام ــ وكما كان الحال في مصر ــ فقد كان المماليك يسيطرون على المراكز ذات الصبغة القيادية والعسكرية في حين سيطر « المتعممون » على الوظائف ذات الصبغة

---

(١) مفاكهة ١ / ٥٠ .
(٢) نفس المرجع ١ / ٨٠ .
(٣) كتاب في التاريخ ٢١٨ / ١ .

الكتابة ، كالقضاء ، والخراج ، والنظر على الأوقاف ، والإشراف على البريد والمراسلات ، والحسبة ......

أ ـ الأمراء المماليك :

١ ـ الدوادار :

كان يقف في قمة المساعدين ، وكما قلنا ، فإن وظيفته محدثة اسماً وفعلاً* ، وقد تحدثنا عنه في غير هذا الموضع .

٢ ـ الحاجب الكبير :

وهو بعكس الدوادار ، رجل السلطان في دمشق ، يقيم في دار العدل ، وإذا خرج النائب من دمشق ، كان يحل محله ، وأحياناً ينافسه في ذلك دوادار السلطان ، كما حدث سنة ٩٠٤ هـ / ١٤٩٩ م وذلك عندما تنازع الحاجب ودوادار السلطان على نيابة الغيبة ، وأخيراً وصل المرسوم باستقرار الحاجب على العادة[1] .

وكان بدمشق بضعة حجاب ، يسمى الكبير فيهم بالحاجب الكبير ، ويسمى الآخر بالحاجب الأول ، والثاني بالحاجب الثاني .... وهكذا[2] .

٣ ـ نائب القلعة :

ويعتبر من أخطر الموظفين على النائب ، فالقلعة يد السلطان في دمشق ، ونائبها يعين من قبله مباشرة ، حتى تحول بين النائب وبين أطماعه .

ولم يحدث في تاريخ دمشق المملوكي أن جمعت نيابة القلعة مع نيابة دمشق لرجل واحد إلا لجان بلاط سنة ٩٠٤ هـ ، وكان الآمر بذلك

(١) كتاب في التاريخ ٢١٨/ أ ، ومفاكهة ١/ ٢٨٠ حيث يورد حادثة مشابهة سنة ٩١٠ هـ .

(٢) يقول الخالدي : إنهم ستة (المقصد ١٤٦ / ١) وقد أورد ابن طولون ما يفيد أنهم كانوا سنة ٩٠٧ هـ : ثلاثة ، مفاكهة ١/ ٢٤٤ .

السلطان قانصوه ، ولم يقبل ذلك حباً بجان بلاط ، وإنما فعله لتقوية مركزه المتزعزع في مصر ، ولذلك فوض لجان بلاط التصرف من الفرات إلى العريش[1] • ولو استمر حكم قانصوه لعزله على الأرجح •

وبالرغم من أن مهمة نائب القلعة الرئيسية كانت مراقبة النائب ، أو اعتقاله إذا جاء أمر من السلطان بذلك ، فإنه كان يحدث العكس أحياناً ، فيكلف النائب باعتقال نائب القلعة وجماعته[2] وهذا لا يتم إلا إذا كان السلطان شديد الثقة بالنائب •

وقد كان على نائب القلعة أن يحلف أيماناً مغلظة بحضرة السلطان. وقد كان مبدأ التحليف على المصحف بحضور القضاة والعلماء هو السلاح الشائع في دولة المماليك ، وهو بحد ذاته تعبير عن عدم الثقة والعجز •

ومما كان يقسم به نائب القلعة :

« والله وتالله وبالله والله العظيم الذي لا إله إلا هو ••• إنني »
« من وقتي هذا •• والله العظيم لا أظهر لمولانا ••• سوءاً ، ولا غدراً ،»
« ولا خديعة، ولا مخامرة ، ولا خيانة، ومتى اطلعت أن أحد المتجردين »
« بها خان مولانا السلطان ، أنهي أمره إلى من يوصل ذلك واليه •• »
« ومتى خالفتها فيكون كل ما أملكه صدقة ، وكل زوجة في عقد »
« نكاحي ، أو أتزوجها في المستقبل طالقاً على سائر المذاهب •••»[3] ••

وكان من واجبات نائب القلعة الرئيسية كشف أسوارها ، وترميم ما يحتاج منها إلى ترميم ، ومعرفة مافي حواصلها من غلال ، ومراقبة

---

(1) كتاب في التاريخ ، ورقة ٢١٨ / ١ •
(2) مفاكهة ١/١٧٢ •
(3) انظر نص اليمين ، وهي مطولة في مخطوط نشر بمجلة المشرق اللبنانية عدد ١٦ ص ١٧١ •

جميع موظفيها ، وترتيب الرجال في مراكزهم بالليل والنهار ، وإغلاق القلعة كل ليلة ، وعدم السماح لأحد بمغادرتها إلا « بدستور » ، وحفظ مفاتيحها في المكان المعتاد عند نائبها بعد ختم الوالي عليها ، والإكثار من الأحطاب ، والفحم ، والملح ، والذخائر بها ، وإخبار السلطان والنائب بما يتجدد من أحوالها ....[1]

وعندما زار يشبك الدوادار قلعة دمشق ، وتفقد حواصلها ، ضرب نقيبها ثلاثين عصاً على رجله لما وقع من تفريطه وتهاونه في تجهيزها بالأسلحة والذخائر ، ولولا شفاعة قاضي العسكر ، لتضاعف الضرب[2].

ولما كانت مهمة إلقاء القبض على أعداء السلطان منوطة بنائب القلعة ، فقد كان المتمردون أو الذين يصلون إلى السلطنة يحاولون السيطرة على القلعة ، لأنها تضمن لهم السيطرة على دمشق ، وبالتالي يتوطد مركزهم .

فعندما تسلطن طومان باي ، بمساعدة قصروه نائب دمشق الذي رافقه إلى القاهرة ، قرر الأخير في نفسه أخذ الحذر من طومان باي ، فأرسل من قبله رجالاً إلى دمشق ، لاستلام قلعتها ، واعتقال جماعة طومان باي الذي أرسل بدوره رجالاً من قبله للقضاء على خطة قصروه ، وقد وصل رسل طومان باي قبل وصول رسل قصروه ، فاستلموا القلعة ، وعندما وصل الآخرون اعتقلوا ، فتوطد الأمر لطومان باي ، وهذا يبرز الدور الحاسم الذي كانت تلعبه القلعة[3] في السيطرة على نيابة دمشق .

ومن مهمات القلعة الأخرى ، أنه كانت تقرأ فيها مراسيم السلطان ، ثم ينفذ ما فيها من عزل ، أو تولية ، أو اعتقال ......

---

(١) الأعشى ١٢/٢٨ ـ ٢٩ ، ١٢/١٠٢ .
(٢) تاريخ يشبك الدوادار ، لوحة ١٧ .
(٣) مفاكهة ١/٢٣١ .

وكان يساعد نائبها مجموعة كبيرة من الموظفين ، منهم واليها الذي يراقب نائبها ، ونقيبها ، وديوانها ، وغيرهم . وكان جميع هؤلاء يكاتبون السلطان بصورة مباشرة ......

وإذا ما عزل نائبها فإنه ، لم يكن يسلم المفاتيح إلا لخلفه ، أو لمن يعينه السلطان[1] .

٤ ـ دوادار السلطان :

وظيفة أحدثت سنة ٨٢٨ هـ / ١٤٢٥ م ، والأصل أنه في خدمة النائب ، لكنه يطلع على تصرفاته ، فهو كالأمين عليه ، كما بينّا من قبل[2] .

وقد جرت العادة أن يلبس خلعة الاستمرار من دار العدل على يد النائب ، ويرافقه أرباب الدولة إلى داره[3] .

ومن جهة أخرى ، قد يقف النائب مشلولاً أمام الدوادار إن كان هذا من مماليك السلطان ، كما حدث سنة ٨٩٥ هـ / ١٤٩٠ م عندما قتل الدوادار رجلاً ، فوقف أهل الميت به أمام النائب ، فلم يأخذ بأيديهم ، لأن الدوادار من مماليك السلطان[4] .

وبصورة عامة ، فإن قوة هذا الدوادار ، أو ضعفه ، تتوقف إلى حد كبير على قوة النائب وضعفه .

---

(١) المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا للخالدي ، الورقة ١٤٦ ، وانظر عن دور القلعة الدرة المضية في الدولة الظاهرية لمحمد بن صصرى لوس انجلوس سنة ١٩٦٣ م ، النسخة العربية ص ١١٣ وص ١١٤ ويشير له بـ « الدرة المضية » .

(٢) المقصد الرفيع ١٤٦ / أ .

(٣) مفاكهة ١ / ٣١٠ .

(٤) مفاكهة ١ / ١١٩ .

٥ ـ الاستادار :

وهو على ثلاثة أنواع :

١ ـ الاستادار المطلق : هو الذي يتكلم على الفلاحين والاقطاع .

٢ ـ استادار المستأجرات : وهو الذي يتكلم على المستأجرات من دون الأملاك .

٣ ـ استادار الصحبة : وهو الذي يكون مسؤولاً عن طعام النائب وولائمه[1] .

ويقول ابن طولون : إن الاستادار هو الذي يتكلم في إقطاع الأمير مع الدواوين والفلاحين وغيرهم ، ثم يقول : « وعليه الا يطعمه حراماً ... وأن يرفق بأهل القرى .. وفي زماننا هذا ، أكثر ما ينشأ فساد النواب من الاستادارية »[2] .

وإلى جانب استادار النائب ، كان للسلطان استدار على غرار الدوادار .

٦ ـ الأمراء :

وهم الذين يرافقون النائب في حله وترحاله ، وكانوا في أواخر عصر الدولة على أنواع ، فكان ثمة أمير ميمنة ، وأمير ميسرة ، وأمراء مئة وأربعين وعشرين وعشرة ، وأجناد الحلقة ، وكانوا يعيشون في بذخ شديد ....[3] .

---

(١) إيضاح طرق الاستقامة ، مخطوط لابن المبرد ، الورقة ٥ /ب و ٦/ أ .
(٢) نقد الطالب لزغل المناصب ، ورقة ٢٦ ، ٣٠ .
(٣) نفس المرجع ٣٣/ ب ، إيضاح طرق الاستقامة ٧/ ب .

٧ ـ الوالي والمعرف :

الوالي : هو المسؤول عن المجرمين من اللصوص ، والخمارين ، وقطاع الطرق ، والحشاشين ، وبنات الهوى •

والأصل في مسؤوليته تلك التصدي لمن يجاهر بالمعصية ، ولم يكن يجوز له أن يتجسس على الناس ، ويبحث عما هم فيه من المنكر ، ولا مهاجمة بيوتهم وإرعابهم بمجرد القيل والقال •

وقد كان بعض الولاة ، يتجاهلون ذلك ، ويتجسسون على الناس في بيوتهم ويروعونهم ، وهذا خروج عن روح الشرع التي كانت تفرض العقوبة على المتجاهرين بالمعصية ، لا على العصاة المتوارين •

وكان بعض الولاة يتشددن في العقوبة ، فيموت من هو تحت الجلد ، كما كان بعضهم ـ من جهة أخرى ـ يفسر الشريعة على مقدار فهمه ، فيلزم الزاني مثلاً بالزواج من ضحيته ، مقابل إعفائه من الضرب والعقوبة •

وقد كان بدمشق والٍ للمدينة ، وآخر لضواحيها ، وكان عند يسمى والي البر ، يساعده جماعة يعرفون « بالطوقية » لطوافهم هنا وهناك بحثاً عن المجرمين ، ونشراً للأمن •

أما المعرف : فهو الذي يعرف اللصوص وذوي السوابق فيراقبهم ، ويكف شرهم قبل وقوعه ، كما كان يحفظ الشوارع والحارات ، ويطوف بها بنفسه كل ليلة على رأس قوة مسلحة[1] •

٨ ـ البريدي :

صاحب البريد ، وكان يستعمل الجمال ، ثم صار يستعمل الخيل وفي العصر العثماني صار يدعى بـ « الأولاني » •

---

(١) مفاكهة ١ / ٢٠ ، نقد الطالب ٢٦ / ب و ٢٧ / آ و ٥١ •

٩ ـ الجمدارية :

هم صبيان مُرد ملاح ، يلازمون الأمراء ليل نهار ، ويلبسون ثياباً مثيرة للشهوات ، كالنساء يفتنون الناس بجمالهم ، على حد قول ابن طولون[١] .

وانتشار المرد الملاح ، والتشبب فيهم من الأمور التي لم تكن جديدة على عصر المماليك ، وقد استمرت في العصر العثماني .

وإلى جانب هذه الوظائف كان ثمة وظائف أخرى منها :

١٠ـ المهمندار : ومهمته استقبال الوفود الرسمية والقيام بحقها .

١١ـ السلحدار : وهو الذي يحفظ السلاح ويعتني به .

١٢ـ الطبردار : يحمل السلاح أمام النائب .

١٣ـ مقدم المردان : وهو المسؤول عن المماليك الصغار .

١٤ـ وثمة وظائف كالخازندار الذي كان مسؤولاً عن الخلع السلطانية بالقلعة ، ووظائف ثانوية أخرى كالساقي ، والبشمقدار (حامل النعال) ، والصيرفي ، والمكاري ، والمؤقت ، والبابا (المسؤول عن تنظيف الثياب) والفراش ، والشربدار ، والطواشي . ومن الوظائف التي ألغيت في أواخر عصر الدولة الوزير ، وشاد الدواوين ، وناظر المهمات ، وناظر الخزانة ، ومقدم البريد ، وأمير آخور البريد[٢] .

---

(١) المقصد ١٤٦ / أ ، وإيضاح طرق الاستقامة ٥ / ب لغاية ٨ / ب .

(٢) نقد الطالب ٣ / ب ، والدرة المضية ص ١٦٤ .

ولمزيد من المعلومات انظر : صبح الأعشى ٤/١٨٤ ـ ١٨٨ ، المقصد ١٢٣ و١٣٨ و١٤٥ و١٤٨ ، ونقد الطالب ٢٤/ب لغاية ٣٥/ب .

ب ـ أرباب الوظائف الدينية :

١ ـ كاتب السر :

وظيفة هامة ، صاحبها مسؤول عن المراسلات ظاهراً ، لكنه يطالع السلطان بكل ما خفي عليه من أمور المملكة وما يحدث فيها ، مما لعل النائب يخفيه عنه .

وهو يجتمع بالنائب في أوقات معينة ، ويحضر اجتماعات دار العدل ، ومن مهامه كتابة الغلات والمحاسبات والخرج والدخل ...

وقد كانت هذه الوظيفة مغرية بدليل أن السيد عبد الرحيم العباسي أعطى الأمير « ماماي » قاعتين له ، تساويان مبلغاً كبيراً حتى سعى له بهذه الوظيفة ، وبديهي أن يكون السلطان هو الذي يعين كاتب السر[1] .

٢ ـ ناظر الجيش :

وهي من أكبر وظائف الشام إيراداً ، وصاحبها يتحدث في الإقطاعات المتوفرة من أصحابها بالموت ، فيجهزها للنائب الذي يرفعها بدوره إلى السلطان ، ومن مهماته إثبات المناشير التي تصدر إليه من السلطان بديوانه حفظاً لحسابات المقطعين ، وولايته من السلطان ، أما مساعدوه فيعينهم النائب[2] .

٣ ـ القضاة الأربعة :

وقد تحدثنا عنهم بصورة مفصلة في فصل القضاء .

---

(١) إيضاح طرق الاستقامة ورقة ٦ ، مفاكهة ١/٣٦ و ١٦٨ .
(٢) الأعشى ٤/١٩٠ ، بولياك ٥٩ ، ٧١ .

٤ ـ مفتيا دار العدل :

وهما اثنان : شافعي وحنفي •

٥ ـ قاضيا العسكر :

هما شافعي وحنفي ، يحكمان بين الجند فيما يختلفون فيه •

٦ ـ وكيل بيت المال :

هو المسؤول عن الأموال العامة •

٧ ـ نقيب الأشراف :

وهي وظيفة دينية اسمية •

٨ ـ ناظر الأوقاف :

هو الذي يراقب الأوقاف ويعلم السلطان بأحوالها[1] •

٩ ـ المحتسب :

وظيفته النظر في الأقوات ، وتسعير ما يغالي فيه التجار ، والتحري عن أمر النقود ، وتوزيع المياه على الدور بالقسطاس ، ومراقبة من يتجاوزه غيره في حصته[2] ، ومن مهماته مراقبة الموازين والمكاييل وإلزام الناس بالتزام المروءة ، ومعاقبة تاركي الجُمع والجماعة[3] ، ولكن ـ كما بينّا ـ لم يكن المحتسب يمارس مسؤولياته بأمانة ؛ فكانت له « مشاهرات » من الخبازين والطحانين ، والسبب في ذلك ، أنه صار في أواخر عهد الدولة يُعيَّن من « العسكريين »[4] •

---

(١) المقصد الرفيع ، ورقة ١٤٦ ، وصبح الأعشى ١٢/٨٤ ـ ٨٥ •
(٢) نقد الطالب ، ورقة ٢٨ •
(٣) الأعشى ١٢ / ٦١ •
(٤) انظر الفصل الخامس •

ج ـ حكام المقاطعات :

تقسم المناطق الخارجة عن حدود دمشق ـ من حيث أهميتها ـ إلى نيابات ، وكشوفيات ، وولايات .

وقد كانت النيابات ستاً هي :

١ ـ نيابة القدس :

أحدثت سنة ٧٧٧ هـ / ١٣٧٥ م ويتولاها أمير برتبة طبلخاناه ، يعينه السلطان ، وقد تضاف إليه الخليل فيسمى « ناظر الحرمين » أي : القدس والخليل ، وربما أضيفت إليه الرملة ونابلس .

ومن الوظائف الأخرى بالقدس والي القلعة ، ويعينه نائب دمشق ، وشيخ الحرم ويعينه السلطان . وشيخ المدرستين الصلاحيتين ، وبها قاضٍ شافعي وخطيب القدس[1] .

وإذا أراد السلطان عزل نائبها أو من هو دونه ، أمر نائب دمشق بذلك فيعزله ، رعاية لنائب دمشق[2] .

٢ ـ نيابة صرخد :

يولي فيها النائب ، وأحياناً السلطان .

٣ ـ نيابة بعلبك :

يولي فيهـا النائب .

٤ ـ نيابة حمص :

يولي فيها السلطان ، وليس فيها أحد من الموظفين باستثناء نائبها .

---

(١) الأعشى ٤ / ٩٩٨ .
(٢) إعلام الورى ص ١١٠ .

٥ ـ نيابة عجلون :

ولايتها من السلطان .

٦ ـ نيابة مصياف :

كانت لطرابلس ، ثم ألحقت بدمشق ، ثم عادت لطرابلس[١] .

أما الكشوفيات فهما اثنتان :

آ ـ كشوفية القبلة :

ومقر حاكمها « أذرعات » ويسمى كاشف الكشاف ، ويعينه السلطان ، وقد يعينه النائب ، ويسمى عندها والي الولاة ، وفي أواخر القرن الخامس عشر كان نائب دمشق هو الذي يعين حاكمها[٢] .

ب ـ كشوفية الرملة :

ولايتها من السلطان .

وأما الولايات ، فهي على طبقات أعلاها ولاية صيدا ، ونابلس ، وبيروت ثم تليها ولايات الرملة ، وقاقون ، والخليل ، وبيسان ، وبانياس ، وحسبان ، والبقاع ، وتدمر ، وقلعة الصبية[٣] .

وكان أمراء هذه المناطق يعينون من رتبة « طبلخاناه » فما دون ، والغالب أن النائب يعينهم ، وقد كانت سيطرته عليهم شديدة ، فقد أمر نائب بعلبك أن يأتي إلى دمشق ماشياً ، وهناك أمر بإخصائه بتهمة الزنى ، كما أمر سنة ٩١٧ هـ / ١٥١١ م بشنق نائب بعلبك فشنق ، وقتل

---

(١) المقصد ، ورقة ١٤٧ ، ١٤٨ .
(٢) نفس المرجع ١٤٨ .
(٣) المقصد ، ورقة ١٤٨ ، وقد ذكرناهم باختصار شديد تجنبا للتطويل .

نائب بيروت الأمير عساف ، وأحياناً كان يعين نائب دمشق ، نائب صفد ، بتفويض من السلطان[1] .

وثمة عربان البلاد الشامية ، ومهماتهم مراقبة أخبار البدو وتحركاته ، والاستعداد للقتال مع السلطان ، لكنهم كانوا يتدخلون أحياناً في الحروب الأهلية ، كما فعلوا في فتنة آقبردي الدوادار ، وغالباً ما كانوا مصدر إزعاج للدولة[2] .

---

(١) انظر عن هذه الحوادث مفاكهة ١/١٠٩ ، ٢٥١ ، ١٦٧ ، ٧٣ - كتاب في التاريخ ٢١٨ / أ .

(٢) عن البدو انظر : نقد الطالب ورقة ٣٤ / أ ، الأعشى ١٢/١٢٠ ،

ثالثاً ـ العلاقة بين السلطان وحكومة دمشق :

لم تكن ثمة قواعد محددة فيمن يوليه السلطان في دمشق وفيمن كان يوليه النائب ، لأن هذا كان يتعلق بالدرجة الأولى بقوة النائب ، وضعفه ، وبمدى رضاء السلطان عنه ، وثقته فيه .

وعلى العموم ، فقد كان النائب يعين أصحاب الوظائف قليلة الأهمية ، أما الوظائف الهامة ، فأمرها يعود للسلطان .

وثمة وظائف كان السلطان يعين أصحابها تارة ، ويعين فيها النائب تارة أخرى .

وأما بالنسبة للوظائف الدينية ، فقد كان السلطان يعين في المهم منها كمنصب قاضي القضاة ، ويترك للنائب ، أو قاضي القضاة نفسه ، حرية تعيين من هم دونه[1] .

ومن استقراء ما كتبه مؤرخو ذلك العصر ، فإننا نلاحظ أنه كان ثمة نوع من التداخل والتشابك بين السلطات ، ولا سيما بين سلطات النائب وسلطات حكومته .

ففي شعبان سنة ٩٠١ هـ / مايو سنة ١٤٩٦ م حصل اختلاف بين النائب من جهة وبين الأمير الكبير والحاجب ودوادار السلطان من جهة ثانية ، فعندما طلب هؤلاء من النائب تسليمهم الأموال التي جمعها من الدورة أبى ، وقال : على كلفة سفر الحاج .... ، وقاموا من المجلس

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : صبح الأعشى ١٢ـ٥ـ٧ .

على غير اتفاق .... وقد كان النائب يتراجع أحياناً عن قرار اتخذه ، في حين يهدد ـ في أحيان أخرى ـ أركان حكومته بالشكاية عليهم لدى السلطان(١) .

ومن جهة أخرى ، كان بعض الموظفين يجمعون في أيديهم أكثر من وظيفة . فقد جمع « محمد بن مبارك » بين وظيفة نائب القلعة وحاجب الحجاب . ويلباي الأينالي شغل مناصب : دوادار السلطان ، وناظر الجيش ، وعداد الغنم ، والناظر على وقف الأشرف قايتباي بدمشق . وجمع المحب الأسلمي وظائف كتابة السر ، ونظر الجيش ، وتعداد التركمان ، ونظارة القلعة ، ثم أضاف إليها وظيفة الترجمة . وجمع ابن عمر النيربي وظيفة نظر الجيش ، ونظر القلعة ، ووكالة السلطان ، ونظر الأسرى ، ونظر وقف السلطان ، والترجمة(٢) .

وكما يقول : Demombynes فقد نشأ تشابك معقد جداً بين الوظائف المسماة من قبل السلطان ، لأن أصحابها يعينهم السلطان ، ويأمرهم النائب ، وقد كانوا يعيشون عليه بالكلية ، أو على أقطاعه ، وعلى المصادر الأخرى التي تأتيه من إدارة البلاد(٣) .

ومن أمثلة ذلك أن « سيباي » استبدل باثنين من خاصة موظفيه وهما دواداره وخازنداره ، اثنين آخرين لورود المرسوم إلى النائب بتولية غيرهما ، لكثرة الشكاوى عليهما ... وبعد شهور أعادهما .....(٤)

---

(١) كتاب في التاريخ ، الورقة ١٩٩ . ومفاكهة ١/٣٦٩ .
(٢) انظر عن هذه الحوادث بالتسلسل : تاريخ يشبك الدوادار ، أول الورقة ١٧ ، ومفاكهة الخلان ١/٢٣٦ و ٣١٧ و ٣٦٢ و ٣٨٢ .
(3) La Syrie : p . CVIII .
(٤) إعلام الورى ١٩٧ ، ١٩٩ .

وخلاصة القول ، بأن صورة الحكومة المملوكيــة بدمشق كانت أقرب إلى الشورى منها إلــى الحكم المركزي المطلق ، وأن توزيــع السلطات الفعلية على عدد كبير من الموظفين ، كان انعكاساً لطبيعة حكم المماليك التي لا تؤمن بوجود فوارق كبيرة بين السلطان ومساعديه ، أو بين النائب ومساعديه ، ولذلك مارس الشعب في بلاد الشام ، من خلال المؤسسات الحكومية العديدة ، نوعاً معقولاً من الحرية ، ولهذا السبب بالذات لم يكن يضيق ذرعاً بحكم المماليك ، وهو مالم يتفهمه الغربيون[1] .

وعندما جاء العثمانيون ، أدخلوا تغييرات جذرية على نظام الحكم المملوكي ، واستبدلوا به نظاماً مختلفاً عنه كل الاختلاف ، يعتمد بشكل أساسي على المركزية الشديدة ، والحكم المطلق ، وحرمان أهل البلد من حق المشاركة الفعلية في الحكم . ومما ساعد العثمانيين على تطبيق هذه السياسة ، ما كان من ثورة جانبردي الغزالي الفاشلة ، التي حاول بها يائساً التخلص من حكم العثمانيين .

لقد دفعت هذه المحاولة العثمانيين إلى التشدد في مركزيتهم ، وإلى إضعاف البلاد بحيث لا تقوى على الحركة . ولذلك يمكن القول بأن ثورة الغزالي تعتبر آخر مقاومة يبديها المماليك وأهل الشام ضد الحكم العثماني[2] وأن الحكم الفعلي للعثمانيين لبلاد الشام لم يبدأ إلا بعد القضاء على ثورة الغزالي المذكورة .

---

(١) انظر ما ذكره وليم موير ، و Sauvaget وقد أثبتنا بعضاً منه في الفصل الأول .

(٢) لا نرى هنا فائدة في تكرار نظام الحكم العثماني ، لأنه يخرج بنا عن خطة البحث ، ومن أحدث الكتب التــي عالجت هذا الموضوع ، كتــاب الدكتور عبد الكريم رافق (سنة ١٩٧٤م دمشق) «العرب والعثمانيون» وكتاب « المجتمع الإسلامي والغرب » تأليف جب وديون ، وترجمة أحمد مصطفى . القاهرة سنة ١٩٧١ م .



الفصل السابع

دَوْر دمشق السِّياسيّ في دولة المماليك

أولاً ـ أهمية دمشق وطبيعة العلاقة بين نائبها والسلطان .

ثانياً ـ دمشق تقرر مصير السلطنة .

ثالثاً ـ نيابة دمشق في عهد سيباي :

١ ـ من هو سيباي .

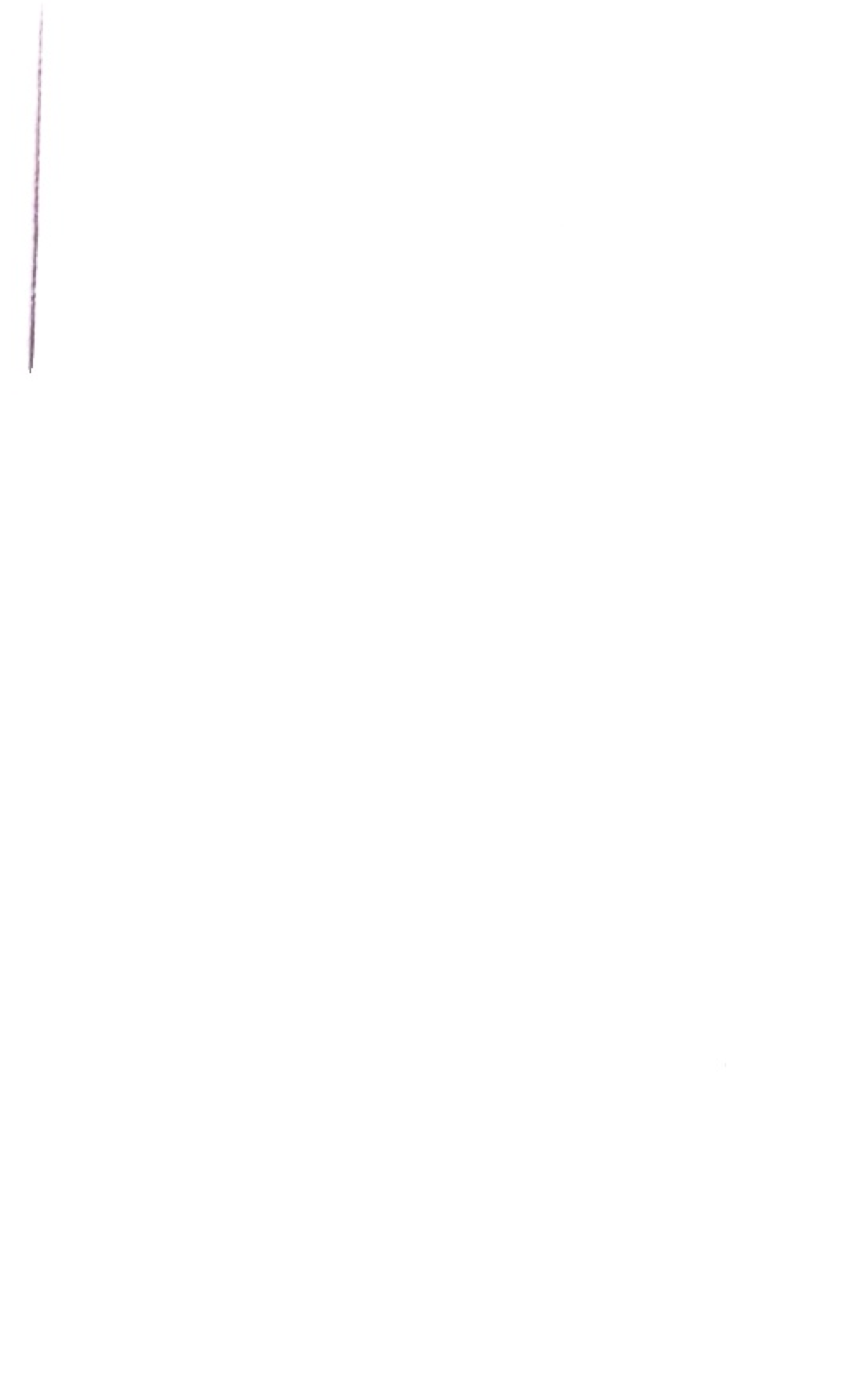
٢ ـ علاقة سيباي بقبائل العرب .

٣ ـ علاقة سيباي بالسلطان الغوري .

رابعاً ـ دور دمشق في الدفاع عن دولة المماليك :

١ ـ دور القوات المملوكية .

٢ ـ دور الشعب .



أولا ـ أهمية دمشق وطبيعة العلاقة بين نائبها والسلطان :

١ ـ أهمية دمشق :

يمكن ـ من خلال دراسة خارطة نيابة دمشق في العصر المملوكي ـ أن نلاحظ بوضوح امتداد حدودها الطويل مع نيابات الشام، وقد أورثها هذا الموقع الهام والمسيطر نوعاً من الهيمنة على تلك النيابات، بحيث كان من المتعذر على حكامها التوجه إلى القاهرة براً، إلا عن طريق دمشق التي كانت النيابة الوحيدة التي تتصل مباشرة بالقاهرة .

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت دمشق على اتصال مستمر بدول المتوسط وإماراته، عن طريق مينائها الرئيسي بيروت الذي كان يحتل المرتبة الثانية في الأهمية بعد الاسكندرية، في دولة المماليك . زد على ذلك، أن الطريق التجارية الرئيسية التي كانت تصل الشرق بالغرب عبر الخليج العربي كانت تمر من دمشق .

لهذه الأسباب ولغيرها، لعبت دمشق في عهد المماليك دوراً بارزاً في حياة بلاد الشام، الأمر الذي كان يدفع السلاطين في القاهرة إلى التفكير ملياً، قبل أن يقدموا على تعيين نائبها .

لقد كان هذا يطالب دائماً بأن تكون بلاد الشام موحدة وقوية، عليها رئيس شبه ملك، مع يد عليا على الأمراء الآخرين في حلب وحماة وطرابلس والكرك وصفد[1] .

وكان السلطان يعلم أن أمراً كهذا يمكن أن يشكل خطراً عليه، ويوجد منافساً قوياً له، كما أن تجاهل هذا الأمر كان يعني قيام دولة مهلهلة في وقت كانت تتعرض فيه بلاد الشام إلى أخطار جسيمة من جانب العثمانيين والصفويين وأعوانهم في المنطقة الشمالية .

---

(1) La Syrie, p. CVII.

من أجل ذلك، اجتهد السلاطين في اختيار الوسائل والأساليب التي تضمن قوة بلاد الشام، بدون أن يتأثر مركزهم بذلك .

ومن هذه الأساليب توزيع سلطات النائب ــ كما رأينا ــ على عدد كبير من الأمراء ، ووزع بلاد الشام بالقلاع الحصينة المشحونة بقوات تابعة للسلطان مباشرة ، مما جعلها تشكل عقبة كأداء أمام من يفكر في تجميع قواته ، والتحرك نحو القاهرة ، من الأعداء والأصدقاء على حد سواء .

وعندما حصلت الأزمـات السياسية في دولـة المماليك في الفترة الواقعة بين وفاة قايتباي سنة ٩٠١ هـ / أغسطس سنة ١٤٩٦ م ووصول الغوري في شوال سنة ٩٠٦ هـ / ابريل سنة ١٥٠١ م وظهر دور دمشق الفعال في تنصيب السلطان ، نجد أن نية السلطان الغوري انصرفت إلى فصل نيابة غزة عن نائب دمشق ، وجعلها تابعة للسلطان ، مع إعطاء نائب دمشق نوعاً من الإشراف الأدبي عليها ، وذلك للحد من قوته[1] .

وبالمقابل ، فقد أعطى السلطان نائب دمشق نوعاً من الوصاية على نيابات الشام ، من ذلك ضرورة استئذان نائب دمشق عند سفر أي مسؤول في بلاد الشام إلى القاهرة ، بحيث صارت له سيطرة معنوية على بلاد الشام بأسرها ، فقد كان هو الذي يستقبل الوفود المتجهة إلى القاهرة . فعندما وصل رسل علي دولات ، ورسل جان بلاط نائب حلب وغيرهم ، نزلوا بالقصر منتظرين رجوع النائب من سفره ليستأذنوه في السفر إلى مصر[2] .

وعندما بعث « تكفور » رسله في البحر إلى دمياط ، لم يأذن لهم السلطان بالقدوم عليه ، لأنهم لم يعلموا نائب الشام بحضورهم ، فعادوا

---

(١) انظر الفصل الاول .
(٢) إعلام الورى ٨٩ ، ومفاكهة ١/١٩٨ .

إلى تكفور الذي بادر بإرسال هدية إلى تنكز ــ نائب دمشق ــ ليسمح لرسله بالذهاب إلى القاهرة ومقابلة السلطان[1] .

وهكذا كان وضع نيابات الشام في عهد المماليك ، نيابات ترتبط بروابط معقدة ومدروسة بعناية ، بحيث تبقى أضعف من أن تواجه السلطان متحدة ، وأقوى من أن تهزم بسهولة أمام الأعداء . مع سلطة متميزة لنائب دمشق .

على أن هذه السياسة ، إن كانت قد نجحت في منع حركات التمرد والعصيان ، فإنها لم تنجح في القضاء على الخطر الخارجي الذي لم تستطع الحملات العسكرية المتقطعة منعه ، لأن هذه الحملات كانت تعود إلى القاهرة بدلاً من أن تتركز في المنطقة الشمالية بصفة دائمة ، خوفاً من أن تنضم إلى نواب الشام ، وتعرض مصير السلطان في القاهرة إلى الخطر .

وهذا مالم يدركه السلطان الغوري إلا بعد فوات الوقت ....

هذه هي سياسة السلاطين تجاه نواب دمشق ، فإلى أي حد نجحت هذه السياسة في تحقيق أهدافها ؟.

إننا باستعراض نواب دمشق في العصر المملوكي نستطيع أن نسجل النقاط التالية :

أ ــ لم يكن السلطان ــ أصلاً ــ بقادر في جميع الحالات على

---

(١) السلوك للمقريزي ج ٢/ق ٢/ص ٤٢٨ . وتكفور كلمة يونانية الأصل ، أوروبية ، كان العثمانيون في عهودهم الاولى يطلقونها على حكام ولايات الأناضول والروملي من البيزنطيين قبل استيلائهم عليها . انظر : الفتح العثماني ومقدماته . أحمد فؤاد متولي ــ القاهرة ١٩٧٦ ص ١٠ .

فرض النائب الذي يريده ، وكثيراً ما كان مرغماً على تعيين نائب ، وعزل آخر لاعتبارات شتى .

فعند وفاة نائب دمشق قانباي الحمزاوي ، قام مماليك الأشرف برسباي وطلبوا تولية « جانم الجركسي » سنة ٨٦٣هـ / ابريل ١٤٥٩م لأنه أخو الأشرف برسباي لأمه ، فما وسع السلطان إلا تعيينه .

وكذلك لما عزل السلطان نائب دمشق شرف الدين شيخ ، عاد إليها بالقوة ، ثم تسلطن كما سنرى[1] .

وعندما طرد أهل دمشق نائبها أركماس ، لسوء سيرته ما وسع السلطان الغوري إلا إمضاء هذا « العزل » والقبول بالأمر الواقع[2] .

ب — إن أول نائب حكم دمشق كان « سنجر الحلبي » سنة ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م ، وقد دان بالطاعة التامة للملك المظفر قطز ، ولما قتل هذا تسلطن سنجر الحلبي بدمشق وملك قلعتها ، وخطب له على منابرها[3] .

وهكذا بدأ تمرد نواب دمشق من النائب الأول ، الأمر الذي دفع السلاطين إلى اتخاذ جانب الحيطة والحذر ، ولذلك كانوا يعزلون النواب أو يقتلونهم لمجرد الشك، مهما بدا لهم منهم من مودة وإخلاص.

ولعل أصدق مثال على ذلك، ما حل بنائب دمشق الشهير « تنكز » على يد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، فإنه بعد انقضاء حوالي تسع وعشرين سنة على حكمه لدمشق ، وتفانيه في خدمة سلطانه ، اتهم

---

(١) إعلام ٣٥ و ٥٨ .
(٢) بدائع الزهور ٤/٢٣ .
(٣) إعلام ٥ ، الدرة المضية لمحمد بن صصرى ، لوس انجلوس سنة ١٩٦٣ ص ١٨٠ من النسخة العربية .

بالخيانة وقتل ، ولم تشفع له سيرته الحميدة ، ولا خدماته الجلّى للنيابة عند مولاه شيئاً ، على ما كان بينهما من أواصر القربى[1] .

جـ ــ إن خمسة عشر نائباً فقط ، من الذين حكموا دمشق ، انتهت نيابتهم بصورة طبيعية ، أي بالوفاة .

وإن حوالي عشرة أنهيت حياتهم بالقتل .

وإن حوالي تسعة استطاعوا التمرد على السلطان ، فأفلح قسم منهم وفشل آخرون .

من ذلك أن « سنقر الأشقر » تسلطن بدمشق ، وملك قلعتها ، ولقب بالكامل ، وخطب له على منابر دمشق ، ثم هرب إلى الرحبة بعد حضور جيش مصري[2] .

وتنبك ثار على فرج بن برقوق ، وجمع العساكر ، وهاجم مصر ، فهزم ثم قتل[3] .

أما شرف الدين شيخ ،فقد كان له شأن آخر ، يبين بوضوح دور دمشق في تنصيب السلطان في القاهرة .

فقد ثار هذا على السلطان عندما عزلــه من دمشق ، وعاد إلى نيابته بالقوة ، فأقر السلطان عودته ، ثم عزله ، ثم عاد وعصى في دمشق، ثم تحرك نحو القاهرة ، لكنه هزم وهرب .

ولم يقف عند هذا الحد ، بل تآمر بعد ذلك ، مع نوروز نائب دمشق على قتل السلطان الناصر فرج ، وعندما دخل القاهرة ، وتسلطن بها ، وأبقى حليفه نوروز في دمشق .

---

(١) إعلام ١٥ ، وقد تزوج السلطان بابنة تنكز ، وزوج بناته لأبناء تنكز .
(٢) إعـلام ٨ .
(٣) المصدر السابق ٣٢ .

وبطبيعة الحال ، لم يكن ليتركه فيها لكي يفعل به ما فعله هو بالناصر فرج . ولذلك عاد « شيخ » إلى دمشق ، وحاصر نوروز في قلعتها ، ثم قتله ، فاستقرت له الأمور ، وبقي يحكم حتى توفي[1] .

وقانباي عصى ، وحاصر القلعة ، فنزل إليه السلطان شيخ ، فهرب وقتل . وجقمق الأرغوني عصى بعد وفاة شيخ ، ثم قتل . كذلك تنبك البجاسي وإينال الجكمي ، وإينال الفقيه[2] .

على أن معظم النواب انتهت نيابتهم بالعزل ، وقد يبدو هذا طبيعياً للوهلة الأولى ، ولكن عزل نائب دمشق من منصبه ، كان يعني القضاء عليه . ذلك أن منصب النائب كان يجعله الرجل الثاني بعد السلطان ، ولما لم تكن ثمة نيابة أرفع من نيابة دمشق ، فإن عزل صاحبها منها كان يعني ــ والحالة هذه ــ إقصائه عن الأحداث ، وانعدام ثقة السلطان فيه .

لقد كان النائب قبل تعيينه في نيابة دمشق ، يمارس الحكم في نيابات أدنى منها ، كصفد ، أو حماة ، أو طرابلس ، أو حلب ، وبعد أن يجتاز هذه النيابات يرشح لنيابة دمشق ، ولذلك كان النواب يثورون إذا ما عزلوا ، لأنه لم يعد بعد أمامهم إلا الثورة ، أو اعتزال الحياة السياسية إلى الأبد . أما ما كان يحدث أحياناً من نقله من نيابة دمشق إلى إحدى الوظائف الهامة في القاهرة كمنصب دوادار السلطان ، أو أتابك العسكر ، فإن هذا كان يجعله ــ باستمرار ــ تحت رحمة السلطان وهو مالا يريده ، ولذلك كله ، كان النواب يؤثرون البقاء في دمشق على أي منصب آخر إلا أن يكون منصب السلطان نفسه .

---

(1) المصدر السابق ٣٤ ــ ٣٨ .
(2) الدرة المضية في الدولة الظاهرية ص ٣ ــ ص ٦٩ حيث تجد بالتفصيل التام ، أهم أدوار دمشق في تقرير مصير سلطنة المماليك ، وانظر ص ٧٦ ــ ٨٥ ، وانظر أيضاً : إعلام ٣٩ .

د ــ وأخيراً يمكن أن نلاحظ قاعدة ثابتة وراسخة ، في علاقة نائب دمشق بالسلطان ، وهي أننا لو أمعنا النظر في أسباب هذا التمرد نجدها تكاد تكون واحدة ، ذلك أنه لم يحصل أي تمرد في عهد السلاطين الأقوياء كالناصر محمد بن قلاوون ، والأشرف برسباي ، والأشرف قايتباي ، وقانصوه الغوري ، وإنما كان التمرد يحصل عند وصول أحد السلاطين إلى الحكم بطريقة مفاجئة فيشعر زملاؤه بأنه لا حق له عليهم ، ويصعب عليهم التسليم بالطاعة لرجل لا يرون فيه ما يميزه عنهم ، وبالإضافة إلى الشواهد التي ذكرناها آنفاً ، فإن عرضنا لدور دمشق في الصراع الداخلي على السلطة في الدولة المملوكية في مستهل القرن العاشر الهجري ــ السادس عشر الميلادي ــ سيوضح هذه الحقيقة إيضاحاً كاملاً .

ثانياً : دمشق تقرر مصير السلطنة في أوائل القرن العاشر الهجري ـ السادس عشر الميلادي :

عندما اشتد المرض على الملك الأشرف قايتباي ، تمت مبايعة ابنه سلطاناً بالرغم من أنه لم يكن يتجاوز الرابعة عشرة ، وذلك يوم السبت ٢٧ ذي القعدة سنة ٩٠١ هـ / أغسطس ١٤٩٦ م ، ولقب بالملك الناصر محمد ، وكان الساعي في ذلك خاله الأمير قانصوه .....[1]

وفي اليوم التالي مباشرة ، توفي قايتباي ، وبدأت بوفاته رحلة المتاعب في دولة المماليك ، والتي لم تنته إلا سنة ٩٠٦ هـ / ١٥٠١ م بوصول الغوري إلى الحكم .

ذلك أن أول رد فعل في دمشق ، لما حدث في القاهرة ، كان تجاهل نائبها قانصوه اليحياوي للسلطان الجديد ، لعلمه بأن الذي يحركه هو خاله ...... وقد عبر عن تجاهله هذا بأن صلى في المقصورة المخصصة للسلطان في الجامع الأموي .

ومن ناحية أخرى ، غادر القاهرة أمراء السلطان الراحل ، يتزعمهم دواداره « آقبردي » وقد قرروا التخلص من قانصوه ـ خال الناصر ـ الذي قرر بدوره مقاومتهم باسم السلطان ، ثم قضى عليه بعد أن انتهى أمرهم ......

وما يعنينا في هذا كله ، هو دور دمشق في هذا الصراع الطويل والرهيب .

فقد توجه آقبردي ومن معه إلى بلاد الشام ليتقووا بمن فيها على خال الظاهر ، وقد اصطلح مؤرخو تلك الحقبة على إطلاق كلمة

---

(١) بدائع الزهور ٣/٣٣٢ .

« العصاة » عليهم ، كما اصطلحوا على إطلاق اسم « فتنة آقبردي الدوادار » على حركتهم كلها ، وبالمقابل أطلقوا اسم « الطائعين » على الذين قاوموهم في دمشق وغيرها .

وهكذا انقسم السكان في بلاد الشام إلى فريقين : فريق الدوادار، وفريق السلطان ، وقد تزعمت دمشق فريق السلطان[1] .

ولا يعنينا ـ هنا ـ سرد المعارك التي دارت بين الطرفين ، وإنما تسليط الأضواء على دور « الشوام » كما كانوا يسمونهم ، في صنع الأحداث السياسية ،ونعني بالشوام أهل دمشق ، لا حكامها المماليك فقط .

إن وقوف أهل دمشق على الحياد ، في تلك المعارك ، كان يعني عدم مبالاتهم بما يجري ، وأنهم لا حول لهم ولا قوة في ظل المماليك ، أما اشتراكهم الفعلي في قتال ضار استمر قرابة شهرين ، وبمحض اختيارهم ، فإنه يؤكد حقيقة هامة ، هي أنهم كانوا يملكون حرية الحركة وتقرير المصير عن وعي تام منهم بكل ما كانوا يفعلونه ، وكان المحرك الرئيسي لهم في كل ذلك أن آقبردي من العصاة ، ولذلك فإن عليهم نصرة سلطانهم الشرعي ...

وقد بدأت الحوادث بورود مرسوم لأهل دمشق مضمونه « أن الدوادار آقبردي عاص ، وأن روحه للسلطان وماله لغيره » ، وقد ورد هذا المرسوم يوم الخميس ٩ صفر سنة ٩٠٣هـ/اكتوبر سنة ١٤٩٧م في الوقت الذي كان آقبردي يتجه فيه إلى دمشق على رأس المتآمرين .

---

(١) مفاكهة الخلان ١/١٧٦ و ١٨٣ و ١٨٧ ، وإعلام الورى ٨٤ .

ولما لم يكن بدمشق نائب في ذلك الحين بعد وفاة قانصوه اليحياوي ، فقد أوكل السلطان إلى الأمير « تنم » مهمة التوجه إلى دمشق ، وتسلم منصب الحاجب الكبير ، وقيادة « حزب السلطان »[1] .

وقد بادر « تنم » هذا ومعه بعض الأمراء إلى الاستعانة بالزعران، فتوجهوا إلى ميدان الحصى ليحضروا عرضاً للزعر والخيالة ، تخويفاً للدوادار ، وهـذا يدل على مدى اعتماد المماليك على القوة المحلية لدمشق في تلك الفترة .

وعندما دخل نائب صفد بقوة عسكرية كبيرة ليدعم حزب السلطان، تريب الناس فيه ، لكثرة قواته ، كما تريبوا من نائب دمشق الجديد « إينال » مما يؤكد مدى اهتمام الشعب بما يجري ، وبالفعل صدقت الريب فيهما عندما ثبت فعلاً تآمرهما مع الدوادار[2] .

وقد أرسل أهل دمشق ومماليك السلطان فيها ، اثنين من القضاة لإقناع نائب دمشق والدوادار وجماعتهما بالاستسلام ، والطاعة للسلطان ، فادعى هؤلاء بأنهم طائعون للسلطان ، وليسوا عصاة ، ولكن الناس لم ينخدعوا بهم ، ولم تنطل تلك الحيلة عليهم ، ورفضوا السماح لهم بدخول المدينة .. وعند ذلك بدأ القتال ......

وقد ابتدأت المعارك يوم الخميس ٧ ربيع الأول سنة ٩٠٣ هـ / نوفمبر سنة ١٤٩٧ م بهجوم شامل للعصاة على دمشق ، لكن المدافعين صدوهم ، واستمرت المعارك بين الطرفين بدون طائل ......

وهنا لجأ كل منهما إلى كل منهما إلى الخدعة لكسب الحرب .

---

(١) مفاكهة ١/١٨٤ .
(٢) مفاكهة ١/١٨٧ .

فقد أذاع الطائعون مراسيم بتولية نيابة الشام لـ «كرتباي الأحمر».
وعزل إينال الفقيه ، وذلك رداً على ما زعمه من أنه يقاتل في سبيل السلطان ، وبذلك جردوه من حججه التي كان يتذرع بها ، وقالوا له على لسان العلماء والقضاة : « إن كنت طائعاً فلا تقاتل فقد عزلت ، وإن كنت عاصياً فأعلمنا حتى ننظر »[1] .

ثم دقوا البشائر في اليوم التالي ، فأشاع العصاة أن السلطان « رضي » عن إينال ، وأن خلعته في الطريق ، وأن كرتباي عزل ، وكان ذلك كله كذب منهم لخوفهم من أن ينفض عنهم غوغاء الزعر ومشايخ العشير .

وقد استمرت المعارك الطاحنة بين الفريقين خمسة وأربعين يوماً تقريباً ، وانتهت مساء الاثنين ١٦ ربيع الآخر سنة ٩٠٣ هـ / ديسمبر سنة ١٤٩٧ م بارتداد العصاة عن دمشق مدحورين......[2] .

إن تتبع المعارك ، وما دار فيها ، وما تكبده أهل دمشق من خسائر في سبيل الدفاع عن السلطان الشرعي بدون أن يرغمهم أحد على ذلك ، يبرز دور السلطان في توحيد الصفوف بين كل فئات الشعب في عهد المماليك . وإن فشل آقبردي هذا قد أدى إلى انهيار آماله في السلطنة

---

(١) المصدر السابق ١/١٩٤ .
(٢) نقل ابن طولون حوادث هذه المعارك عن أستاذه ابن المبرد الذي كان مقيما بالصالحية ، والذي اتصل به اقبردي ، وقد انتشر ابن المبرد ما دار بينه وبين اقبردي في مخطوط له أسماه « صب الخمول على من بلغ أذاه للرسل » ويعني به آقبردي ، والمخطوط في ظاهرية دمشق رقمه ١٣٤١ عام ، ومنه نسخة أخرى رقمها ٣٥٠ حديث . انظر حوادث آقبردي كلها في المفاكهة ١/١٨٦ ـ ١٩٦ .

بالرغم من كثرة الأمراء الذين التفوا حوله ، وهذا يبين ــ بجلاء تام ــ مركز دمشق الهام في دولة المماليك في أوائل القرن العاشر .

وبعد انقضاء هذه الفتنة ، هدأت الأحوال نسبياً في دمشق بعد دخول نائبها « كرتباي الأحمر » في ٢٢ ربيع الآخر سنة ٩٠٣ هـ / ١٧ يناير ١٤٩٨ م ، وبعد وفاته خلفه « جان بلاط » في جمادى الآخرة سنة ٩٠٤ هـ / فبراير ١٤٩٩ م ، وبعده حكم قصروه في صفر سنة ٩٠٥ هـ / سبتمبر ١٤٩٩ م ، وفي عهده حدثت تطورات سياسية هامة في دولة المماليك ، لعبت فيها دمشق الدور الحاسم .

ذلك أنه عندما تسلطن الظاهر قانصوه بعد قتل ابن أخته الناصر محمد ، لم يعترف بسلطنته تلك كثير من أمراء الملك المقتول ، وأمراء أبيه من قبله الأشرف قايتباي ، وقرروا خلعه .

وقد طلب نائب دمشق « قصروه » من الملك الظاهر قانصوه أن يسلمه قلعة دمشق ، وكان رد السلطان الرفض ، بالطبع ، ولما كان قصروه يملك دمشق أصلاً ، فقد رأى التحالف مع الأمير « طومان باي » دوادار السلطان الظاهر ، ومع شقيقه نائب حلب .

ثم شرع في عزل من يشك ، في ولائهم ، بحيث « ترّيب » أهل دمشق ، وقد أشاع نبأ خلع الظاهر ، وتسلطن « قانصوه خمس مئة » الذي هو من شيعته ، وخطب له بدمشق ، وصلى بالمقصورة ...... وبعبارة أخرى ، تسلطن في دمشق ، ثم جاءت الأخبار من القاهرة بصحة خلع الظاهر وبتولية « جان بلاط » عدو قصروه ، فصمم هذا على الاستمرار في تحديه للسلطان الجديد ، كما تحدى الظاهر من قبله .

ثم توجه إلى حلب لاحتلالها ، لكنه فشـل في ذلك ، كما حدث لجانبردي الغزالي بعد ذلك بعشرين عاماً ، فعاد إلى دمشق بخفي حنين ، وخوفاً من أن ينتقصه أهلها لفشله أذاع قبل وصوله دعاية كاذبة : بأن الأمراء « ترامو عليه ، فأجابهم للصلح »[1] ......

وهذا يعطي فكرة عن دور الإعلام في المناورات السياسية المملوكية، فقد أشاع قصروه ـ بجميع الوسائل ـ بأن السلطان الحقيقي هو الظاهر قانصوه خمسمئة ، معتمداً في ذلك على التضليل لكسب الوقت، والتفاف الناس من حوله ، وعندما ارتـد عن أسوار حلب مهزوماً ، حوّل هزيمته إلى نصر ، ودقت له البشائر ، وأقيمت الزينات في دمشق.

ولكن مطامع قصروه في السلطنة ، كانت تقابلها مطامع أقوى هي مطامع طومان باي الدوادار الذي كان يتقدم بجيشه نحو دمشق ، وقد وجه إنذاراً لقصروه خيره فيه بين أربعة أمور :

١ ـ إما أن يسافر إلى مصر ويتولى الإمرة الكبرى .

٢ ـ وإما أن يستمر في دمشق، بشرط تسليم القلاع التي أخذها.

٣ ـ وإما أن يذهب إلى القدس « بطنلا » أي متقاعداً .

٤ ـ وإلا بارز للحرب[2] .

وقد رد على هذا الإنذار بالاستعداد للحرب « فكثر دعاء الناس عليه » وهنا يبرز سؤال هام : لم خذله سكان دمشق في حين وقفوا من قبل مع أنصار السلطان محمد ضد آقبردي الدوادار ؟.

---

(١) إعلام الورى ١١٦ .
(٢) إعلام ١١٨ .

والجواب على هذا السؤال يتلخص بأن أهـل دمشق ـ بحكم مشاركتهم في الأحداث ـ كانوا على علم بكل صغيرة وكبيرة في دولة المماليك ، ولقد وقفوا مع السلطان الناصر محمد لأنه ـ بنظرهم ـ سلطان شرعي ، وأن عدوه آقبردي عاص عليه .

أما قصروه فلم يكن يتمتع بسند شرعي ، وكانوا يعلمون تماماً أنه يحارب لأهداف شخصية بحتة ، فكثر دعاؤهم عليه لذلك ، ثم انقلب سخطهم إلى رضى عندما أذعن للصلح ......[1] .

ودخل طومان باي دمشق ، واتفق مع قصروه في القصر الأبلق على أن يتسلطن طومان باي ، ويكون قصروه « أتابك عسكره في مصر » وذلك مساء الخميس الرابع من جمادى الأولى سنة ٩٠٦ هـ / نوفمبر سنة ١٥٠٠ م ، وأعلن ذلك رسمياً في اليوم التالي ، ولقب بالملك المؤيد ، ثم تشاءم منه ، فاستبدل بـه لقب العادل ، ونقش ذلك على القلعـة وغيرها ، وبايعه القضاة الأمراء ، وحلف له الجميع أنهم عضده على عدوه ، وعين أخاه دولتباي ، نائباً لدمشق[2] .

ثم غادرها إلى القاهرة برفقة دواداره « قانصوه الغوري » يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ٩٠٦ هـ / ديسمبر سنة ١٥٠٠ م وبعد شهر من هذا التاريخ ملك القلعة بالقاهرة ، وتسلطن بعد خلع الأشرف جان بلاط ، ثم أمر بخنقه في سجن الاسكندرية ، واستدرج قصروه إلى القاهرة ، ثم أمر بخنقه أيضاً في رجب سنة ٩٠٦ هـ / فبراير سنة ١٥٠١ م ولكنه قتل في آخر من شهر رمضان من العام نفسه ، بعد سلطنة لم تدم أكثر من مئة يوم ، وخلفه دواداره قانصوه الغوري الذي دخلت دولة

---

(١) نفس المرجع ١١٩ .
(٢) نفس المرجع ١٢١ ـ ١٢٤ .

المماليك في عهده مرحلة جديدة ، هي مرحلة الهدوء والاستقرار النسبي الداخلي[1] .

وإننا بمقارنة حادثة « آقبردي » مع حادثة سلطنة طومان باي في دمشق ، نستطيع أن نلمس — بكامل الوضوح — ما فعلت دمشق في كلتا الحالتين . لقد فشل آقبردي الدوادار في السلطنة لأنه لم يستطع دخول المدينة ، ونجح طومان باي الدوادار في السلطنة لأنه ملك المدينة .

---

(١) انظر : بدائع الزهور ٣/٤٥٣ حتى ٤٧٧ .

ثالثا ـ نيابة دمشق في عهد سيباي :

سبق سيباي في نيابة دمشق قانصوه البرجي الذي كـان أول نواب دمشق في عهد الغوري ، وقـد دخلها في أول ربيـع الأول سنة ٩٠٧ هـ / سبتمبر سنة ١٥٠١ م إلا أنه ووجه فيها بتحـدٍ علني من السكان الذين كانوا قـد شعروا بقوتهم ، فتجاهلوا أوامر السلطان بجمع مئة ألف دينار ، وأصروا على عـدم الدفع بالرغم مـن إنقاص المبلغ إلى ثلاثين ألفا [١] .

وقد انقضت مدة هذا النائب ـ كأسلافه ـ في صراع مع البدو والزعران ، وفي مصادرات ورميات واحتفالات .

وكان يكثر من النداءات الداعية إلى التمسك بالشرع ، لكنـه في الباطن كان يسلط حاشيته علـى أموال الناس ، لذلك لـم يحزن هؤلاء لوفاته يـوم الخميس ٢٦ صفر سنـة ٩١٠ هـ / يونيو سنة ١٥٠٤ م .

وقد أرسل السلطان الغوري مراسيم قرئت بقلعة دمشق ، فيها الإنكار على النائب المتوفى لكثرة ظلمه ، وإجحافه بالناس ، ولكن الغوري لم يبين سبب إبقائه طالما هو كذلك ، بل أرسل الحواط الذي أتى على تركته ، ونقلها إلى « الخزائن الشريفة » بالقاهرة[٢] .

---

(١) مفاكهة ١/٢٥٤ .
(٢) مفاكهة ١/٢٧٨ و ٢٨٠ .

ثم سيطرت علـى دمشق بعد ذلك فوضى عارمـة لخلوّها من نائب ، وكان الزعران هم الحكام الحقيقيون لها ، وخوفاً من أن ينقض طامع بالسلطنة على دمشق، فقد حلّف السلطان الغوري أمراء دمشق، ليكونن معه على عدوه ولينصرنه: فحلف قوم... وتلكأ آخرون[1].

ثم قامت في دمشق حكومة كان يديرها الموظفون ، وقد اتفق رأي هؤلاء على ضرورة إرهاب البدو لئلا يطمعوا بالمدينة فيدخلوها على حين غفلة من أهلها ، ولم يجدوا أمامهم سوى الزعران ، فطلبوا منهم عرض قواتهم ، فقام زعران ميـدان الحصى والقبيبات بعرض « رجالهم » الذين ازدادوا طغياناً على طغيانهم لعلمهم بعجز الحكام .

واستمرت الفوضى في دمشق حتى ٢٥ رجب سنة ٩١٠ هـ / يناير سنة ١٥٠٥ م عندما عين أركماس نائباً لها ، لكنه سرعان ما عزل في ذي القعدة من العام التالي (ابريل سنة ١٥٠٦ م) لأنـه لم يرق في أعين الناس ، فخرج من المدينة خائفاً يترقب ، وقلوب أهلها تلعنه[2] .

وقد خلفه في نيابة دمشق سيباي آخر نوابها المماليك ، والذي تعتبر فترة حكمه في دمشق ذات طابع متميز ، لأن المدينة نعمت في عهده الطويل الذي زاد على عشر سنوات بالأمن والاستقرار ، بعد ما شهدته من فتن وأهوال .

ومما يلفت النظر ، أن حلب نعمت في الفترة نفسها — فترة حكم سيباي لدمشق — بعهد مماثل من الطمأنينة في عهد خاير بك نائبها ، وقد استمر الوضع في المدينتين على هذا الحال حتى الفتح العثماني .

---

(١) نفس المرجع ١/٢٨٢ .
(٢) نفس المرجع ١/٢٩٩ .

١ ــ من هو سيباي ؟

هو « سيباي من بخت جا » كان من مماليك الأشرف قايتباي •

وقد شغل أول منصب هام في ذي الحجة سنة ٨٩٢ هـ / ديسمبر سنة ١٤٨٧ م عندما عين نائباً لسيس ، وبها صار يعرف حتى عندما نقل منها ، فكان يقال له تمييزاً عن غيره « سيباي نائب سيس » •

وفي ذي الحجة سنة ٨٩٤ هـ / نوفمبر سنة ١٤٨٩ م أنعم عليه برتبة « أمير عشرة » ومن ثم عين بوظيفة الدوادار الثاني •

وفي المحرم سنة ٩٠٣ هـ / أغسطس سنة ١٤٩٧ م رقاه الملك الناصر محمد إلى رتبة مقدم ألف . وعندئذٍ بدأ نجمه يلمع ، وبدأ يؤثر في سير الأحداث •

وفي رمضان سنة ٩٠٥ هـ / ابريل سنة ١٥٠٠ م أرسل مع عدد من المماليك لتأديب عربان بني لام في كرك الشوبك ، لكن مهمته الحقيقية كانت مواجهة تمرد « قصروه »[١] •

وبعد أيام عاد إلى القاهرة ، حيث عينه الأشرف جان بلاط بوظيفة أمير آخور ، وكان من الأمراء القلائل الذين ثبتوا مع جان بلاط في محنته أمام طومان باي حينما حوصر في قلعة الجبل في جمادى الآخرة سنة ٩٠٦ هـ / يناير سنة ١٥٠١ م •

ومن الغريب أن طومان باي بعد انتصاره على جان بلاط ، عين « سيباي » نائباً لحماة •

وفي سنة ٩٠٨ هـ / ١٥٠٣ م عين نائباً لحلب من قبل قانصوه الغوري •

---

(١) هذه السيرة مستقاة من بدائع الزهور ٤٣٢/٢ ، وإعلام الورى ١٠٦ ، ١٠٧ •

ويبدو أن الغوري أراد أن يغض من شأنه ، فاستدعاه إلى القاهرة ليلي فيها وظيفة « أمير مجلس » فأدرك هذا ، ووجد في هذا التعيين نكسة له ، فلم يمتثل، وتحالف مع نائب طرابلس واحتلا حماة ، وشرعا في حصار حلب ، وفي هذه الأثناء تبين لسيباي أن شكوكه وتخوفه من السلطان لا معنى لها ، لأنه عين نائباً لدمشق ، وهذا انتصار له ، وثقة فيه من السلطان ، ولكن هذا التعيين لم يتم لأن الغوري أمضاه قبل علمه بتمرد سيباي وعصيانه ، ثم عدل عنه بعد ذلك .

وقد فكر الغوري بإرسال حملة بقيادة « قيت الرجبي » للقضاء على سيباي ، لكنه عدل عن ذلك خوفاً من أن يعيد التاريخ نفسه ، فينضم قيت الرجبي إلى سيباي ، كما انضم طومان باي إلى قصروه ، وقد تأكد الغوري من شكوكه عندما ثبت له أن قيت الرجبي كاتب سيباي ليتظاهر بالعصيان ، فيذهب إليه بحجة مقاومته ، فينضم إليه..وهذا يدل على مكر الغوري واستفادته من التجارب السابقة[1] .

وعندما فشل سيباي أمام حلب ، هرب إلى علي دولات أمير إمارة « ذي القدر » التركمانية الذي شفع له عند السلطان ، كما شفع لآخرين معه ، وقد طلب الغوري من سيباي المثول بين يديه ، ففعل وهو يحمل كفنه تحت إبطه ، وقد فكك أزراره على عادة المماليك[2] ، فعفا عنه السلطان بعد أن اختبر صدق توبته ، وعينه أمير سلاح ، وهذا يدفعنا إلى الشك في رواية ابن إياس السابقة عن تآمر سيباي ، لأنه لو كان الأمر صحيحاً للاقى سيباي مصير قيت الرجبي الذي لبث في السجن بضع سنين . وقد عينه السلطان بعد ذلك نائباً لدمشق بعد أن

---

(١) عن الحوادث السابقة انظر : بدائع الزهور ٣/٤٥٤ ــ ٤٥٩ ، وإعلام الورى ١١٠ ــ ١١٤ .

(٢) عادة مملوكية تدل على الخضوع التام للسلطان ، إن شاء قتله وإن شاء عفا عنه .

حلفه على المصحف العثماني بحضور الخليفة والقضاة الأربعة : أنه لا يخونه ، ولا يغدر به ، وكان ذلك في أول شوال سنة ٩١١ هـ / ٢٥ فبراير سنة ١٥٠٦ م .

وفي يوم الخميس ١٧ شوال / ١٢ مارس ألبسه رسمياً خلعة النيابة[١] وفي آخر شوال علم أهل دمشق بالخبر ، ودخل متسلمه دمشق يوم الاثنين ١٢ من ذي القعدة سنة ٩١١ هـ / مارس سنة ١٥٠٦م بعد أن غادرها أركماس ، ونادى بالأمان وعدم حمل السلاح .

وقد وصل سيباي إلى قبة يلبغا بظاهر دمشق يوم الاثنين ٩ محرم سنة ٩١٢ هـ / أول يونيو سنة ١٥٠٦م . ثم لبس خلعته ، ودخل دمشق في موكب رسمي يوم الخميس ١٢ محرم / ٤ يونيو[٢] .

وقد توزعت أعماله خلال السنوات العشر ، التي أمضاها في دمشق بين غارات متلاحقة على البدو ، ولا سيما عرب حوران ، والدورة لجمع مال الحج ، والصراع المستمر مع الزعر ، وجمع الأموال التي كانت تطلب منه ، وإقامة بعض المنشآت العمرانية الخاصة والعامة .

وقد كان يخرج ـ كعادة النواب ـ يومي الاثنين والخميس إلى ميادين دمشق ، ثم يجلس في إصطبل دار السعادة أو دار العدل ، حيث يتصدى للفصل بين الناس ، وتصريف أمور الدولة ، واستقبال وفود وتوديع وفود ......

وسنتحدث فيما يلي عن علاقاته بالبدو ، ولا سيما عن علاقاته بناصر الدين بن الحنش ، ومن ثم عن علاقته بالسلطان التي كثر الكلام حولها .

---

(١) بدائع الزهور ٤/ ٨١ ـ ٨٩ .
(٢) مفاكهة ١ / ٣٠٣ .

أما علاقاته الخارجية ، فلم تكن ذات بال ، لأن القاهرة هي التي كانت تملك حق الاتصال بالدول المجاورة وليس دمشق ، ومن هنا اقتصر دور سيباي ــ وكل نواب دمشق من قبله ــ على مجرد تنفيذ أوامر السلطان ، أو موافاته بأخبار الصفويين والعثمانيين ، وكذلك أخبار الأجانب المقيمين عنده ، وما إلى ذلك ....

٢ ــ علاقة سيباي بقبائل العرب :

لعل أخطر ما كان يواجه سيباي هو علاقته بالقبائل الضاربة في حدود نيابة دمشق من الرستن وحتى معان .

ذلك أن انتصار هؤلاء كان يعني قطع الطريق على قوافل الحجاج والتجار ، كما حدث فعلاً بين سنة ٩١٢ هـ وسنة ٩١٦ هـ / سنة ١٥٠٩ وسنة ١٥١١ م ، ومن جهة أخرى فإن انتصاره عليهم كان يعني إتلاف الزروع والغلال ، ونهب المواشي والأنعام .

ولا يهمنا ــ في هذا المجال ــ سرد أخبار المعارك التي كانت تدور بين الطرفين ، لأنه لا طائل من وراء ذلك ، وإنما الذي يهمنا بالدرجة الأولى معرفة المعتدي منهما ، ولقد تبين لنا ــ من خلال مراقبة العلاقات المتبادلة بين الفريقين ــ أن نائب دمشق كان يتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية ، لأنه لو أحسن معاملة هذه القبائل لضمنت دمشق والقبائل معاً عهداً سعيداً من السلام والازدهار .

إلا أن طريقة النائب الانتقامية كانت تولد عند البدو عوامل الثأر والانتقام ، وغالباً ما كان يدفع الثمن تجار أبرياء ، أو حجاج بسطاء ، أو قبائل مسالمة ، ويبقى المعتدون الحقيقيون من رجال بعض القبائل الشرسين بمنأى عن العقاب .

وكان سيباي يلجأ أحياناً إلى محاولة التحالف مع شيوخ بعض

القبائل ، فتنجح هذه السياسة مرة وتفشل مرات . كما حدث عندما تحالف مع ابن جانباي ، وجعله زعيماً على قبيلته بالإكراه .

وقد علق ابن طولون على سياسة سيباي تجاه القبائل فقال : إنه لم يكن يهمه منها سوى المال ، الأمر الذي أدى إلى تجرؤ هذه القبائل على السطو ما دامت تستطيع دفع الأذى عنها بمبلغ من المال ، وقد ضرب مثالاً على ذلك استيلاء العرب على قافلة آتية من مصر دون أن يستطيع أحد الإفلات منها[1] وكأن أفراد هذه القبيلة يتآمرون مع النائب على النهب تآمراً غير مباشر ؛ لأنه سيحاربهم ثم يصالحهم على مال ؛ كما جرت العادة .

وكانت أشدّ القبائل مراساً ، وأكثرها إجراماً قبيلة « بني لام » القاطنة في كرك الشوبك وما حولها ، وقد أعيت هذه القبيلة دولة المماليك كلها ، وليس نيابة دمشق وحدها .

ففي صفر سنة ٩١٤ هـ / يونيو سنة ١٥٠٨م سافر سيباي للإغارة عليهم ، ولكنه عجز على ما يبدو ، فأشاع لدى عودته ــ كما جرت العادة ــ أنه نجح في التوفيق بين قبائل العرب[2] . وهذه العبارة تعني مهادنة القبائل على مال .

وعندما ذهب إلى الخربة لتلقي الحاج ، شتت آل زعمان ، وقتل كبراءهم ، إلا أنهم سرعان ما عادوا بعد عشرة أيام ، وهاجموا ابن جانباي حليف سيباي الذي هرب منهم إلى دمشق ، الأمر الذي أدى إلى انقطاع الطرق ، وارتفاع الأسعار ، لقلة ما يصل من دمشق من الميرة[3] .

---

(١) مفاكهة ١ / ٣١٤ .
(٢) مفاكهة ١ / ٣٣٣ ، وبدائع الزهور ٤ / ١١٧ .
(٣) مفاكهة ١ / ٣٣٤ .

وفي جمادى الأولى سنة ٩١٥ هـ / أغسطس سنة ١٥١٠ م وردت مراسيم من القاهرة بإخراب بلاد ابن ساعد والقبض عليه ، فدمرت بلاده ، وأخربت زروعه وقراه ، ثم دخل دمشق طائعاً سنة ٩١٧ هـ / سنة ١٥١١ م ، وسعى له سيباي بالعفو من السلطان ، لكن الحجاج لم يثنوا عليه خيراً لسوء معاملته لهم بعد ذلك .

وبعد ذلك تحالف معه سيباي ضـد آل سرحان الذين دفعوا الثمن غالياً .

ومن ثم حضر إلى دمشق « مسلم » كبير بني لام ، وعساف كبير آل مري ، وحلفا بدار السعادة بحضرة كبار الموظفين أن يحفظا الحجاج والطرق على « العوائد القديمة » وأشهد عليهما بذلك[1] .

وهكذا كانت العلاقة بين مدّ وجزر ، على أن إرضاء القبائل لم يكن عملاً مستحيلاً ، لأنها لا تقوى ـ أصلاً ـ على محاربة الدولة، ولا ترغب في ذلك ، ولكن النواب كانوا يعتبرون أموالها ومواشيها ملكاً لهم ، ولذلك لم تنقطع المناوشات بين الفريقين .

على أن أهم علاقة بين سيباي وزعماء القبائل كانت علاقته بمقدم البقاع ناصر الدين بن الحنش ، ولذلك فسنبسط الكلام عنها بعض البسط ، لما كان لها من أثر هام على دولة المماليك .

وقد لعب ناصر الدين دوراً بارزاً في تاريخ نيابة دمشق في أواخر عهد المماليك ، لأنه كان يسيطر سيطرة فعلية على أغنى وأخصب المناطق المحيطة بدمشق ، وهي مناطق الجولان والبقاع وما حولها .

وقد بقي الحليف القوي والمخلص للمماليك حتى بعد هزيمة مرج

---

(١) انظر علاقة سيباي بالقبائل : مفاكهة ١/٣٤٠ و ٣٤٤ و ٣٦١ ، وإعلام ٢٠٠ ، ٢٠١ .

دابق ، حيث أرسل إلى السلطان طومان باي يطلب منه مساعدته في التصدي لعسكر السلطان سليم .

ولم يقتصر دوره على منطقته فحسب ، وإنما تعداه إلى مناطق أخرى . فكثيراً ما كان يرسل جنده إلى دمشق لمساعدة نائبها في حفظ الأمن ، ولا سيما في الفترة التي سبقت دخول سيباي .

وعندما جاء سيباي ، كان لديه أمر من السلطان الغوري بالقبض على ناصر الدين ، فسافر سيباي إلى البقاع مع سرية من جنده ، لكنه فشل في إدراكه ، فأوعز إلى أمرائه فتدخلوا للصلح على أساس أن يعود سيباي من حيث أتى ، مقابل مبلغ يدفعه ناصر الدين بن الحنش لسيباي دون أن يجتمع به[1] .

وبعد ذلك ساد الصفاء والوئام بين الرجلين بالرغم من أوامر السلطان المتكررة بالقبض على ابن الحنش .

وفي ذي الحجة سنة ٩١٧ هـ / فبراير سنة ١٥١٣ م ، زار دمشق، وسلم على النائب طائعاً مذعناً . وقد بالغ سيباي في إكرامه ، وتدخل لدى السلطان ليشمله بعفوه ، كما فعل مع ابن ساعد من قبل . فكان له ما أراد[2] .

وعندما قدم السلطان الغوري إلى دمشق ، قدم له ناصر الدين تقدمة كبيرة من « المال ، والأنعام ، والزيت ، والعسل ، والدبس ، والأرز ، والسمن ، وغير ذلك » الأمر الذي يدل على ما وصل إليه من نعمة وثراء[3] .

---

(١) مفاكهة ١ / ٣٠٥ .
(٢) نفس المرجع ٣٦٨/١ .
(٣) نفس المرجع ١٩/٢ .

وبعد معركة مرج دابق طلبه جان بردي الغزالي ، وولاه نيابة حمص ، وقتل عدوه « ابن علاق » على أن يدرك أمر ملك الروم من بلاد حماة إلى بلاده ، وعين الغزالي ابن جانباي ــ صهر ناصر الدين ــ أميراً على بلاد حوران المرج ، ولكن ذلك كله كان بلا طائل ، لسرعة دخول سليم إلى دمشق ، وفرار الغزالي منها إلى القاهرة[1] .

وقد عهد السلطان سليم إلى ناصر الدين بأن يتولى مقدمية البقاع ، وزاده على ذلك بأن منحه اقطاع أمير كبير بالشام وإقطاع نوى ، وأعطاه خلعة وسنجقاً وألزمه بإحضار العرب ، فالتزم بذلك[2] .

وبالرغم من ذلك فقد بقي ولاؤه مملوكياً بدليل أن السلطان سليم عندما عاد إلى دمشق من القاهرة في ذي الحجة سنة ٩٢٣ هـ / ديسمبر سنة ١٥١٧ م عزله واستبدل به محمد بن قرقماس ، وهمّ بالقبض عليه ، لكنه فشل في ذلك ، وعاد السلطان سليم بلا طائل .

وعندما عين جانبردي الغزالي والياً على البلاد الممتدة من المعرة إلى العريش ، شدد عليه بضرورة إلقاء القبض على ناصر الدين بن الحنش ، فالتقى الرجلان في معركة على أبواب بعلبك يوم الجمعة ٢٦ ربيع الآخر سنة ٩٢٤ هـ / ٤ مايو سنة ١٥١٨ م أسفرت عن هزيمة الحنش ، وقطع رأسه وإرساله إلى السلطان[3] .

ويبدو أن الغزالي ندم على ذلك فيما بعد ، ولذلك كفر عن خطيئته هذه بتعيين ابنه أحمد مقدماً في ذي القعدة سنة ٩٢٦ هـ / اكتوبر سنة ١٥٢٠ م ، وذلك إبان ثورته التي أعلنها على العثمانيين[4] .

---

(١) نفس المرجع ٢/٢٦ .
(٢) مفاكهة ٢ / ٣٢ .
(٣) إعلام ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
(٤) مفاكهة ٢ / ١٢٣ .

٣ ـ علاقة سيباي بالسلطان الغوري :

في بداية حديثنا عن علاقة سيباي بالسلطان الغوري نرى لزاماً علينا أن نشير إلى ما ذكره « ابن زنبل الرمال » في تاريخه المشهور عن سيباي حيث قال :

« ومن غريب صنع الله تعالى : أن السلطان الغوري كان له رمال حاذق ، فكان كل حين يقول له السلطان : انظر من يلي الحكم بعدي ، فيقول حرف السين ؛ فكان السلطان يعتقد أنه سيباي ، وكان كلما كتب سيباي للسلطان بما يفعله خاير بك ـ نائب حلب ـ من المكاتبات للسلطان سليم بأنه معه ، وأنه ملاح على أبناء جنسه ، ويحرضه على المجيء لأخذ مصر من الجراكسة ، والسلطان الغوري لا يقبل من سيباي نصيحة »[1] .

وقد ردد هذه المقالة التي أوردناها بنصها على علاتها عدد من المؤرخين المحدثين ، دون تمحيص لما ورد فيها بالرغم من أنها أوهى من بيت العنكبوت ، لأسباب كثيرة نكتفي بأهمها :

١ ـ لم يكن سيباي هو الأمير الوحيد لدى الغوري الذي يبدأ اسمه بحرف السين، فهناك عشرات منهم : الأمير الكبير سودون العجمي، الذي كان أقرب إلى الغوري من سيباي ، وهناك سودون الدواداري رأس النوب ، وهناك غيرهما ؛ فلماذا انصرف ذهن الغوري إلى سيباي دون غيره ؟

٢ ـ ثم إنه ما الذي كان يعمي أبصار السلطان الغوري عن الخطر العثماني ـ إن صحت رواية الرمال ـ واسم سلطانهم يبدأ بحرف

---

(١) تاريخ السلطان سليم • تاليف ابن زنبل الرمال طبعة سنة ١٢٨٧ لامكان للطبع ص ٥ ، وسنرمز له بـ « ابن زنبل » •

السين . وتهديده ووعيده وأطماعه في دولة المماليك كانت بادية للجميع . فكيف خفيت على الغوري الذي أثبت خلال حكمه الطويل دهاء ومكراً نادرين .

٣ ــ وأخيراً فإن الغوري كان عالماً بأحوال نوابه وأمرائه ، بفضل جهاز قوي من العيون والجواسيس ، ولم تكن مؤامراتهم بخافية عليه ، ولذلك اعتقل قيت الرجبي ، ونفى آخرين لمحاولتهم اغتياله ، فما الذي كان يمنعه من اعتقال سيباي ، أو عزله على الأقل ؟ والرجل غير ممتنع عليه ، فقد زار القاهرة في رجب سنة ٩١٥ هـ / اكتوبر سنة ١٥٠٩م واحتفل به السلطان احتفالاً زائداً ، وبقي فيها شهرين ، وعاد إلى نيابته معززاً مكرماً[١] .

ولذلك ، فإننا نستطيع القول : إن ما ردده الرمال ، لا يتعدى الأوهام ، تلك الأوهام التي أوقعت الذين أرخوا لأواخر العصر المملوكي في أخطاء كثيرة ، لأنهم لم يتثبتوا مما كتب الرمال لمجرد أنه مؤرخ معاصر .

لقد كانت علاقة سيباي بالسلطان تسير سيراً حسناً ، لدرجة أن السلطان خطب ابنة سيباي المدعوة ــ شقرا ــ لابنه محمد ، وقد تم العقد في دمشق في جمادى الأولى سنة ٩١٠ هـ / يونيو سنة ١٥١٤ م ، وأعيد في القاهرة في شوال من العام المذكور في احتفال كبير[٢] .

وعندما دخل السلطان الغوري دمشق في ١٨ جمادى الأولى سنة ٩٢٢ هـ / ١٩ يونيو سنة ١٥١٦ م كان سيباي يحمل القبة على رأسه ، وقد قدم له في دمشق كل ما يستطيعه نائب ، من ضروب الحفاوة والإكرام ، وعندما سافر الغوري إلى حلب خلع على سيباي آخر خلعة ،

(١) بدائع الزهور ١٦٢/٤ ، ومفاكهة ٣٣٦/١ .
(٢) بدائع ٤٠٦/٤ و ٤٠٧ ، إعلام ٢٠٥ .

فكملت له بذلك سبع وثلاثون خلعة ، وهو مالم يتفق لأي نائب آخر من قبـــل .

وقد تبع سيباي سلطانه ، وغادر دمشق يوم الخميس ١٠ جمادى الآخرة ـ ١٠ يوليو .

وفي مرج دابق سقط سيباي دفاعاً عن دولة المماليك وسلطانها ، بعد أن أبلى بلاء حسناً ، وانتهت بذلك حياة هذا الرجل الذي حكم دمشق في أخطر مرحلة من تاريخها .

أما عن أسرته ، فإنه عندما دخل السلطان سليم القاهرة ، شاء أن يزف ابن السلطان الغوري إلى ابنة سيباي ، وغادر الاثنـــان القاهرة إلى دمشق ، ومنها إلى استانبول يوم الخميس ١٤ صفر سنة ٩٢٤ هـ / فبراير سنة ١٥١٨ م برفقة السلطان سليم ، ولم يعلم لهما خبر بعـــد ذلك[1] .

أما أرملته ، فقد تزوجها خازنداره خشقدم ، ثم طلقها بعد ضربه لها في رمضان سنة ٩٢٤ هـ / سبتمبر سنة ١٥١٨ م ولم يقف بها الأمر عند هذا الحد ، بل طالبها أحد خواص زوجها بدين له على زوجها ، فأمرها نائب دمشق جانبردي الغزالي ، بوفاء هذا الدين ، أو بيع الدار التي خلفها زوجها في الشادبكية بالقنوات ......[2] ثم تلاشى أمرها بعد ذلك ، وانقطعت أخبارها .

---

(١) مفاكهة ٢/٨٧ .
(٢) مفاكهة ٢/٨٣ .

رابعاً ـ دور دمشق في الدفاع عن دولة المماليك :

بعد أن تحدثنا عن دور دمشق في صنع الأحداث في دولة المماليك ، وعن تطورها السياسي خلال عهد سيباي ، نجد أنفسنا أمام سؤال هام:

ما هو دور دمشق في الدفاع عن دولة المماليك ؟

لقد قامت دمشق بواجبها في الدفاع عن دولة المماليك ، ونعني بدمشق هنا قوات المماليك المتواجدة فيها ، كما نعني أيضاً سكانها ، وسنعالج دور كل منهم على حدة .

١ ـ دور القوات المملوكية في دمشق في الدفاع عن دولة المماليك :

إن من الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها سلاطين المماليك ، والتي أدت في النهاية إلى سقوط دولتهم ـ كما ألمحنا الى ذلك من قبل ـ عدم الاحتفاظ بقوات عسكرية كافية في بلاد الشام لاستخدامها في صد الطامعين الكثر في دولة المماليك .

وتعود أسباب عدم الاحتفاظ بقوات مملوكية كبيرة في بلاد الشام إلى أسباب شتى ، منها خوف السلطان من أن تتحالف هذه القوات مع أحد الطامعين وتتوجه للإطاحة به بدل القضاء على أعدائه الخارجين . ومن هذا المنطلق ، فقد كان السلطان الغوري ، ومن سبقه ، يؤثرون إرسال « تجريدات » محدودة تؤدي مهمتها على عجل ، ثم تعود . ولقد ظهرت هذه السياسة بوضوح في عهد الأشرف قايتباي الذي أرسل دواداره « يشبك » في حملتين كبيرتين :أولاهما سنة ٨٧٥ هـ / ١٤٧٠م، والأخرى سنة ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م ، وقد انتهت الأولى بالقبض على شاه سوار وشنقه مع إخوته على باب زويلة سنة ٨٧٧ هـ / سنة ١٤٧٢ م ، في حين انتهت الحملة الثانية بكارثة كبيرة لحقت بالجيش المملوكي[1] .

---

(١) انظر تاريخ الأمير يشبك ، وانظر بدائع الزهور ٣/ ١٧٠ ـ ١٧٣ .

وقد تتابعت الحملات حتى وفاة الأشرف قايتباي سنة ٩٠١ هـ / ١٤٩٦ م ، وقد كلفت هذه الحملات أموالاً باهظة دون أن تحقق الغاية المرجوة منها ، لأنها ما تكاد تغادر البلاد حتى تثور الفتن من جديد .

وفي عصر قايتباي بالذات ، قامت القوات المملوكية في الشام بدور هام في الدفاع عن دولة المماليك ، لأن قايتباي لم يكتف بإرسال دواداره يشبك ، بل أمر جميع نواب الشام بالانضواء تحت لوائه بما لديهم من جند وعتاد[١] .

وقد انضموا فعلاً إليه ، وإلى من جاء بعده ، حتى إن قانصوه اليحياوي ـ نائب دمشق ـ كان على رأس الذين فتحوا قلعة أدنة العثمانية ، ودخلها مع الأمراء المماليك الآخرين[٢] .

لكن خوف السلطان من اجتماع القوات المملوكية كان يدفعه دوماً إلى بعثرتها وتشتيتها ، وعلى هذا نستطيع القول : إن القوات المملوكية قد ساهمت في الدفاع عن الدولة ، بقدر ما كان يُسمح لها ، ولو أطلق لها العنان لكان لها شأن آخر .

وعندما قامت الفوضى السياسية في دولة المماليك في السنوات الخمس بين سنة ٩٠١هـ وسنة ٩٠٦هـ/١٤٩٦م وسنة ١٥٠١م ، وتحطمت معظم القوة المملوكية على أسوار دمشق ، وفي بقية نيابات الشام ، حاول الغوري إنشاء قوات من المماليك « الجلبان » وأبقاها على مقربة منه ، ليستعين بها في الوقت المناسب، ولما جاء هذا الوقت ، واستغاث خاير بك نائب حلب وسيباي نائب دمشق بالسلطان الغوري لإدراكهما بالجند

---

(١) كتاب في التاريخ ، الورقة ١٨٠/ أ .
(٢) المصدر السابق ، الورقة ١٨٤ / أ .

«قبل أن يتمكن عسكر ابن عثمان من البلاد»[1] ورفض مماليك الغوري « الجلبان » أن يتحركوا ، لأنهم ألفوا جو القاهرة . وعندما أنفذ الغوري حملته إلى حلب بعدما أقنع مماليكه بالرحيل ، فتك جنود الحملة بأهل حلب ، فاستغاث هؤلاء بالغوري[2] وغادرها نائبها خاير بك ، فما وسع السلطان إلا سحبها . وهكذا فشل الغوري في إرسال الحملات العسكرية إلى بلاد الشام ، كما رفض السماح ــ أصلاً ــ بتواجد قوات مملوكية فيها ، الأمر الذي أدى إلى سهولة وقوع البلاد بأيدي العثمانيين .

٢ ــ دور الشعب :

تمثل دور السكان في بلاد الشام ، في دفاعهم عن دولة المماليك في ثلاثة مواقف :

أ ــ الموقف الأول منها : تجلى في الأموال التي كانوا يدفعونها ــ طوعاً أو كرهاً ــ لتصرف على الحملات المتوجهة لقتال العثمانيين وعملائهم في المنطقة ، من ذلك مثلاً أنه ورد مرسوم من القاهرة بطرح رميات على أهل دمشق لمساعدة المتوجهين إلى قتال العثمانيين ، وبعد فترة بعث نائب حلب أيضاً بكتاب « استغاثة » إلى دمشق للغرض نفسه ، وقد جمع « قجماس » نائب دمشق ، علماءها وأعيانها في المصلى ، وقرأ عليهم الكتاب وهو يتباكى ، وكان مما جاء فيه أن « ابن عثمان » جمع في جيشه مالا يحصى من الأرمن والنصارى والكفار ، لمقاتلة جيش الإسلام ، ولذلك تدخل علماء دمشق لدى سكانها ، واعتبروا الدفع لهذه الغاية فرضاً ، فجُمع بذلك مبلغ كبير .

---

(١) بدائع ٤/٤٦٦ .
(٢) المصدر السابق ٤/٤٠٠ وما بعد .

وثمة ملاحظة في هذا السبيل ، وهي أن المؤرخين كانوا يستعملون أثناء إيرادهم لهذه الأخبار عبارات مثل « عسكرنا » و « جيشنا » ، مما يدل على أنهم لم يكونوا ينظرون إلى جيش المماليك على أنه جيش غريب عنهم[1] .

ب ــ وأما الموقف الثاني ، فكان اشتراك قوات كبيرة من البدو، ولا سيما من قوات ناصر الدين بن الحنش في الحملات العسكرية المملوكية التي كانت تتجه لمحاربة العثمانيين وسواهم ، وقد كانت هذه القوات تشكل مساعدة فعالة في كثير من الأحيان .

جـ ــ وأخيراً فإن انضمام قوات من الزعران إلى جيش المماليك أو اشتراكها في حماية البلد من البدو أثناء غياب القوة المملوكية يعتبر نوعاً من المشاركة في الدفاع عن البلاد . وقد ظهر دور الزعران والعامة ظهوراً واضحاً إبّان ثورة جانبردي الغزالي على العثمانيين كما سبق القول .

على أننا لا نستطيع القول بعد ذلك كله ، بأن الشعب ــ بأسره ــ كان يقف من وراء دولة المماليك يدافع عنها ، ذلك أن المماليك أنفسهم لم يكونوا يرغبون بذلك ، لأنهم كانوا يحتفظون لأنفسهم بحق الدفاع عن البلاد . ولكننا نقول : إن الشعب لم يكن يقف موقف المتفرج مما كان يدور حوله ، بل كان يساهم بإمكانياته المحدودة في تأييد حكامه ضد تحرشات العثمانيين .

وكل ما في الأمر أن هذا التأييد أصابه بعض الفتور في عهد السلطان الغوري ، لأن أخبار الانتصارات التي كان يحققها العثمانيون

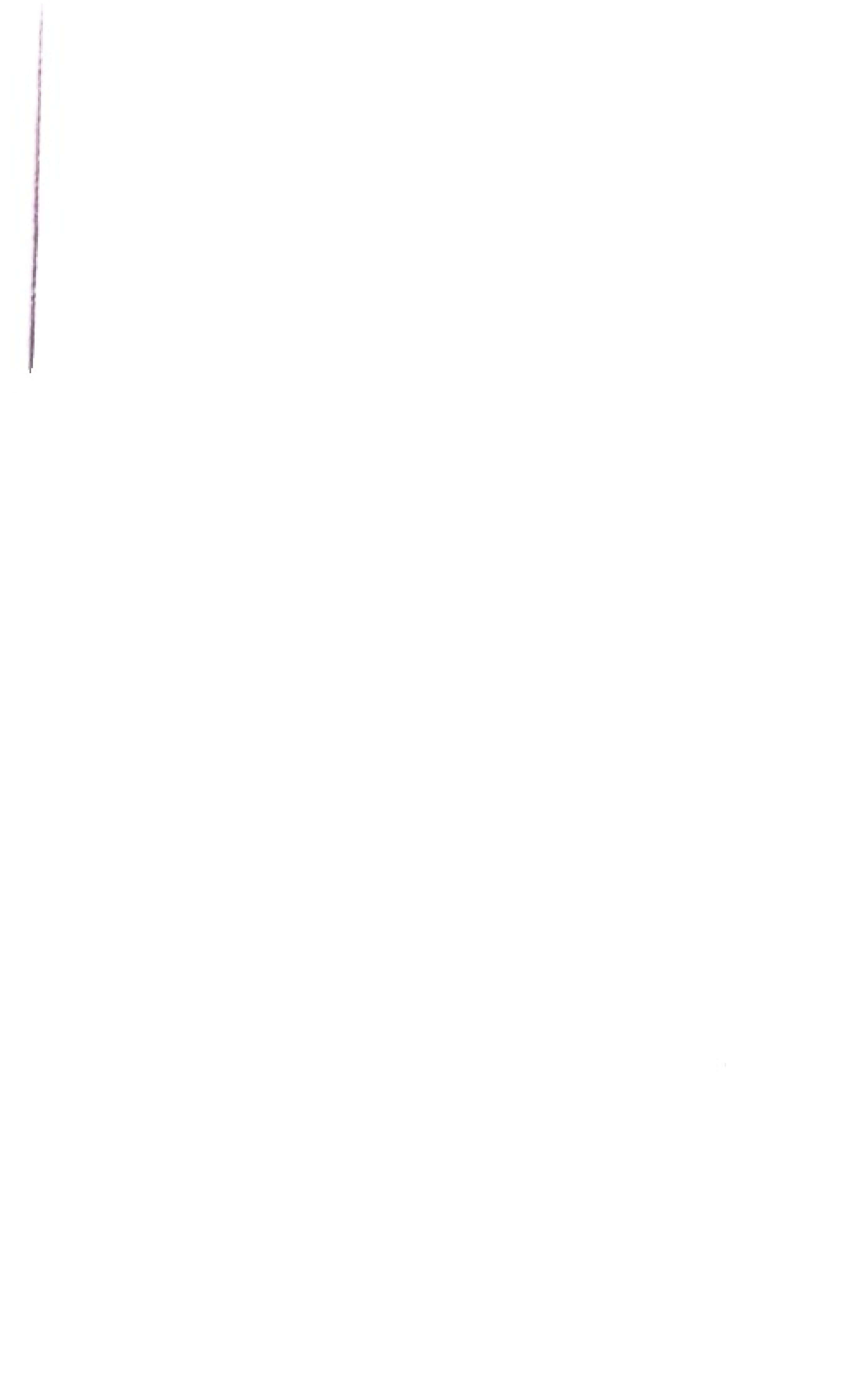
(١) كتاب في التاريخ ، الورقة ١٨٠/ أ وما بعدها .

في عهده ـ على الصفويين وغيرهم ـ كانت تضفي على العثمانيين نوعاً من التأييد ، لأنهم ـ بنظر السكان ـ مسلمون وليسوا « كفاراً » .

وخلاصة القول : إن دمشق كانت تؤثر في مصير دولة المماليك ، ولا سيما منذ بداية القرن العاشر ، كما كانت الحملات العسكرية تجتازها جيئة وذهاباً لفرض هيبة الدولة على أعدائها الكثيرين ، ونتيجة لذلك فقد كان سكانها يساهمون ـ بشكل أو بآخر ـ في دعم دولتهم بالرغم من كل المساوىء التي كانوا يعانون منها .

وعندما جاء السلطان الغوري إلى الحكم ، جرد دمشق من دورها هذا ، فتحولت إلى نيابة هادئة ، ونسيت جو الحروب الذي كانت تعيش فيه من قبل ، ولم يعد سكانها يساهمون بشيء في الدفاع عنها ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى وقوعها بسهولة في يد العثمانيين ، كما سنرى في الفصل التالي .





الفصل الثامن

العلاقات العثمانية المملوكية وسقوط دولة المماليك

أولاً ـ العوامل المؤثرة في هذه العلاقات .

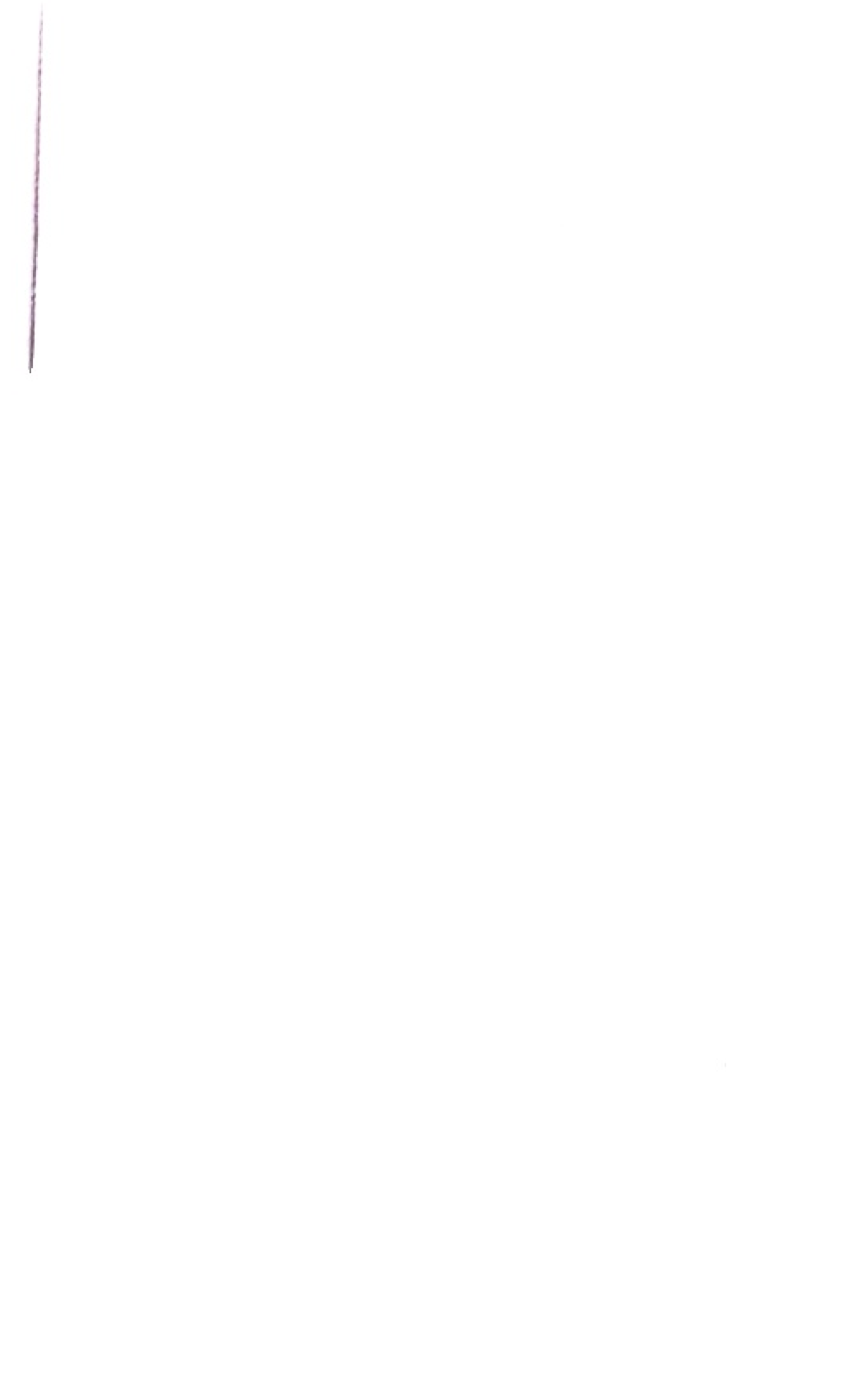
ثانياً ـ العلاقات العثمانية ـ المملوكية :

أ ـ العلاقات المملوكية ـ الفارسية وأثرها على العلاقات العثمانية ـ المملوكية .

ب ـ تطور العلاقات العثمانية ـ المملوكية حتى بداية سنة ٩٢٢ هـ ـ ١٥١٦ م .

ثالثاً ـ المواجهة العثمانية ـ المملوكية ومعركة مرج دابق .

رابعاً ـ أسباب هزيمة المماليك .



أولا ـ العوامل المؤثرة في العلاقات العثمانية ـ المملوكية :

تأثرت هذه العلاقات بعوامل كثيرة مشتركة ، كعامل الجوار ، والدين ، والعدو المشترك ، والمصالح الاقتصادية المتبادلة .

فلقد كانت الحدود الشمالية لدولة المماليك تجاور حدود العثمانيين لمسافات طويلة ، الأمر الذي أدى إلى الاحتكاك المستمر بينهما ، ولا سيما في نصف القرن الأخير الذي سبق نهاية دولة المماليك .

فمشكلات الحدود وما ينشأ عنها ، ووجود إمارة ذي القدر التركمانية التابعة للمماليك في تلك المنطقة ، كان يشجع أمراءها ـ بتحريض من العثمانيين ـ على التذبذب في ولائهم، وخلق الصعوبات أمام المماليك .

ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الدولتان مسلمتين سنيتين ، وهذا ما كان يقرب بينهما ويزيل أسباب العداء ، فلقد كانت مدن الشام ومصر تبتهج و « تزيّن » لكل انتصار يحرزه العثمانيون على أعدائهم ، فعندما علم أهل دمشق بانتصار سليم على الشاه إسماعيل سنة ٩٢٠هـ/١٥١٤م وأنه ملك « توريز والعجم » فرحوا فرحاً شديداً[1] ودعوا للسلطان سليم بدوام النصر . وكان فرحهم هذا لأن الشيعة لم يكونوا يخفون عداءهم للإسلام ، فهم بذلك لا يختلفون في عدائهم عن الفرنجة في الغرب ، فكلاهما عدو للمسلمين والإسلام ، سواء في دولة العثمانيين أو دولة المماليك .

وسوف نرى أن السلطان الغوري،عندما شعر بنيات السلطان سليم نحو بلاده ، صار يشيع بين الناس بأن السلطان سليم يقاتل المسلمين

---

(١) إعلام الورى ٢٠٦ .

بعساكر من الكفار من الأرمن والنصارى ، وذلك ليكتسب محبة الناس له ، ويبعدهم عن التأثر بالسلطان سليم .

وقد كان المماليك والعثمانيون يواجهون أعباء الدفاع عن الإسلام، الأمر الذي كان يقرب بينهم ، عن غير قصد .

فالسلطان الغوري كان مشغولاً بتدعيم سيطرة المماليك على البحر الأحمر وطريق الهند في وجه الخطر البرتغالي الذي كان صليبياً قبل أن يكون تجارياً ، وكان أخشى ما يخشاه سيطرة البرتغاليين على البحر الأحمر ، وبذلك تقع الأماكن المقدسة تحت رحمتهم ، ويفقد بذلك حمايته للحرمين الشريفين .

كما كان من ناحية أخرى ، يحاول التخفيف من الويلات التي كان يتعرض لها المسلمون في الأندلس بعد سقوطها بيد الأسبان ، وذلك عن طريق إغلاق كنيسة القيامة تارة ، وسجن الفرنجة تارة أخرى .

أما العثمانيون ، فكانوا مشغولين من جهتهم بنشر الإسلام في الغرب ، ثم تحولوا نحو الشرق ، ولم يكن السلطان سليم يرى كبير فرق بين الشاه إسماعيل وجنده ، وبين أي من ملوك أوربا في عدائهم للإسلام ، ولما كان العثمانيون متعصبين أصلاً ، فقد اتخذت عملياتهم العسكرية على الجبهة الشرقية صفة الدمار الشامل والقسوة البالغة كما سنرى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن وجود الحرمين الشريفين في حماية السلطان المملوكي كان يضفي نوعاً من المهابة على حكم المماليك في أعين العثمانيين ، وقد جرت العادة أن يرسل العثمانيون ، عقب كل انتصار لهم ، أخبار معاركهم ، ويرسلوا معها أموالاً طائلة لتفريقها على الفقراء والمجاورين في الأماكن المقدسة .

ثم إن قافلة الحج العثماني كانت تمر في دولة المماليك ، وتتمتع بحمايتهم ، ولهذا السبب بالذات ، حرص العثمانيون على إبقاء روابط المحبة والألفة مع المماليك .

كما أن وجود الخليفة الإسلامي ـ ولو اسمياً ـ في القاهرة كان يجعل دولة المماليك هي الممثل الشرعي للمسلمين، ولعل هذا من الأسباب التي دعت السلطان سليم إلى غزوها .

وقد كان في بلاد الشام ومصر عـدد كبير من أضرحـة الأولياء الصالحين ، الذين كان العثمانيون يقدسونهم ، ويحرصون على زيارتهم باستمرار ، من ذلك قبر محيي الدين بن عربي في صالحية دمشق ، وقبر بلال الحبشي ، والسيدة رقيـة ، وقبـور آل البيت في دمشق ، وقبر سلطان العارفين « إبراهيم بن أدهم » في جبلة ... ولقد كان من أول الأعمال التي قام بها السلطان سليم في دمشق يوم دخلها ، بناء مسجد وتكية على قبر الشيخ محيي الدين صار يعرف بـ « العمارة السليمية » .

وقد ظهرت الرابطة الإسلامية ـ بوضوح ـ عندما وصلت إلى القاهرة أخبار وفاة « السلطان أبي يزيد » العثماني ، والـد السلطان سليم ، فقد حزن السلطان والشعب حزناً عاماً عليه لأنـه كان « قامعاً للفرنج لا يفتر عن الجهاد فيهم ... وكان به نفع للمسلمين »[1] على حد تعبير ابن إياس .

كل هذه العوامل وغيرها ، كانت تقرب بين المماليك والعثمانيين ، فالجميع مسلمون سنيون ، ولكن هذا كله لم يمنع من الصدام بينهما ، ذلك أن القوة العثمانية المسلمة السنّية تحولت لمحاربة القوة المملوكية المسلمة السنّية ، فكان في ذلك الضربة الأليمة على العالم الإسلامي ،

---

(١) بدائع ٤/٢٧٠ .

لقد تحول الجهاد بين المسلمين والكفار إلى حروب بين المسلمين والمسلمين . فانقطعت بذلك عرى المودة ، وحلت محلها روح البغضاء والحقد .

ومن العوامل المشتركة التي كانت توحد بين الطرفين العامل الاقتصادي ، فالعثمانيون كانوا يقصدون حلب ودمشق لشراء منتجاتهما وما يصلهما من التوابل والحرير من منتجات الشرق ، كما كانوا يشترون الميرة لجنودهم من حلب المتاخمة للحدود .

ومن جهة أخرى ، كان المماليك يعتمدون على العثمانيين في توفير الأخشاب والحديد والمواد الأخرى اللازمة لصناعة السفن[1] . كما كانوا يضطرون لعبور الحدود العثمانية لشراء المماليك الذين كانوا يشكلون عماد قوتهم .

---

(١) انظر فيما يلي ، رسالة الغوري لسليم ، بدائع الزهور ٤/٢٠١ .

ثانياً ـ العلاقات العثمانية المملوكية :

أ ـ العلاقات المملوكية ـ الفارسية وأثرها على العلاقات العثمانية ـ المملوكيـة :

كـان الصراع في الشرق الإسلامي بين الدول الثلاثـة الكبرى (المماليك ، والعثمانيين ، والصفويين) يلزم كل طرف باتخـاذ موقف محدد من الأحداث خوفاً من أن تتعاظم قوة الدولة المنتصرة إلى الحد الذي تشكل فيه خطراً على الدول الأخرى ، ولذلك كانت مؤشرات هذا التوازن ، توجه سياسة كل من هذه الدول الثلاثة الكبرى في تلك الحقبة من الزمن ، في بدايات القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي .

وعلى هذا فقد تأثرت سياسة المماليك تجـاه العثمانيين ، وهـذا ما يعنينا بسياسة الصفويين العامة في المنطقة .

ولم يكن المماليك حتى سنة ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م يفكرون جدياً بالخطر العثماني ، وإنما الذي كان يشغلهم بالدرجة الأولى ، الخطر الصفوي الشيعي .

ففي ذي القعدة سنة ٩١٦ هـ / فبراير سنة ١٥١١ م جمع السلطان الغوري قناصل الأوربية في الاسكندرية ودمشق وطرابلس ، وهددهم بالشنق ، لأن نائب « البيرة » المملوكي قبض على جواسيس من لدن إسماعيل الصوفي ، وهم يحملون رسائل منه مضمونها : رغبته بأن يعلم هؤلاء القناصل حكوماتهم بأن عليها إرسال حملات بحرية على العثمانيين والمماليك معاً ، على أن يزحف هو ومن معه من العساكر عليهم ، من جهة البر[1] .

---

(١) بدائع ٤/٢٠٥ .

وبعد شهر من ذلك التاريخ ، ذي الحجة سنة ٩١٦ هـ / مارس سنة ١٥١١ م وصلت إلى القاهرة أخبار انتصار الشاه إسماعيل على أزبك خان ملك التتار ، فتأثر السلطان الغوري لذلك ، لأن الشاه كان مشغولاً عن المماليك بحروبه مع التتار ، أما وقد هزمهم ، فلا بدَّ أنه سيلتفت إلى المماليك[1] ، ولذلك خشي الغوري أن يزحف الشاه إلى مصر، وهكذا أصبح التفكير بالخطر الفارسي المرتقب، هو الذي يسيطر على أذهان الناس في دولة المماليك .

إلا أن الذي حدث أن الشاه لم يحاول الاصطدام بالمماليك ، وإنما اصطدم مع العثمانيين ، ولما كانت تلك الحروب تجري على مقربة من حدود المماليك الشمالية ، فقد كان طبيعياً أن تنشأ مشكلات تسيء إلى العلاقات بين العثمانيين والمماليك .

وفي ربيع الآخر سنة ٩١٨ هـ / يونيو سنة ١٥١٢ م وصل إلى القاهرة رسل الشاه إسماعيل ، وقد أحضروا معهم هدايا سنية إلى السلطان ، ولكن عندما سلموه رسالة سيدهم « وجد فيها ألفاظاً يابسة وكلاماً فجاً » على حد تعبير ابن إياس ، فاغتاظ السلطان منها ، ومن الغريب أن رده على هؤلاء الرسل كان بأن دعاهم إلى وليمة فاخرة ، وأظهر لهم قوة الدولة ونظامها وغناها ، ثم رد على الصفوي « عبارة ألفاظها يابسة في الكلام » فكانت تلك أولى علامات الجفاء بين السلطان الغوري والشاه إسماعيل[2] .

وإزاء ذلك ، فقد كان الغوري ملزماً باتخاذ واحد من ثلاثة مواقف ــ لا رابع لها ــ من الصراع العثماني ــ الصفوي :

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر بدائع الزهور ٤/٢٦٦ ، ٢٧١ .

١ ــ فإما أن يتحالف مع العثمانيين ضد الصفويين .

٢ ــ وإما أن يتحالف مع الصفويين ضد العثمانيين .

٣ ــ وإما أن يقف على الحياد ليرى ما يكون .

أما بالنسبة للموقف الأول ــ التحالف مع العثمانيين ــ فقد كان مستبعداً لأنه لم يكن يضمن انقلاب العثمانيين عليه بعد مساعدته لهم على الصفويين . كما أن تحالفاً كهذا يوطد مركز العثمانيين ويثبت أقدامهم ، وهو ما لا يريده .

وأما بالنسبة للتحالف مع الصفويين ، فقد كان هذا أمراً أشد عسراً واستبعاداً من الأول ، فهو يؤدي إلى زيادة قوة الصفويين من جهة ، ويؤثر في مركزه الديني تأثيراً بالغاً ، لأن هذا « التحالف المشبوه » مع الشيعة ، كان سيعرضه لنقمة عارمة من امرائه ومن الشعب الذي كان يعادي الشيعة الفرس ، ويستعمل كلمة « الخارجي » ويعني بها الشاه إسماعيل ، فضلاً عن أن الصفويين أنفسهم لم يكونوا معنيين بتحالف كهذا ، لأن كرههم ــ الباطني ــ للمماليك ليس أقل من كرههم للعثمانيين .

ولقد ذكر احد المؤرخين بأن المماليك قد أضاعوا الفرصة التي كانت مواتية أمامهم لكي ينضموا إلى جانب الصفويين[1] .

ولكن الواقع : أنه لم تكن أمام المماليك أية فرصة للتحالف مع العثمانيين أو الصفويين .

من أجل ذلك لم يجد الغوري بداً من اختيار الموقف الثالث ،

---

(١) الفتح ومقدماته ٢٥٥ .

أملاً منه في أن يتحطم الصفويون والعثمانيون فيصبح بذلك صاحب الكلمة المسموعة في المنطقة ، دون أن يخسر شيئاً أو يغامر بشيء .

لقد كان يتمنى لو استمرت الحروب سجالاً بين العثمانيين والصفويين ، ولم يكن يريد ـ أو يتوقع ـ نصراً حاسماً لأي منهما على الآخر ، ولذلك فإنه عندما تحطمت قوة الصفويين في تشالديران سنة ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م ، لم يسر بذلك ، وكان من شأنه بعد ذلك ما كان .

ب ـ تطور العلاقات العثمانية ـ المملوكية حتى بداية سنة ٩٢٢ هـ ـ ١٥١٦ م :

مرت العلاقات العثمانية ـ المملوكية بفترات متباينة ، بدأت بالصفاء والوئام ، ثم تحولت إلى الفتور والبرود ، ومن ثم دخلت مرحلة الشك والحذر ، حتى كان الصدام العسكري الأخير الذي أطاح بدولة المماليك .

ففي عهد الأشرف قايتباي سنة ٨٧٢ ـ ٩٥١ هـ / سنة ١٤٦٧ ـ ١٤٩٦ م كانت القوة العسكرية المملوكية متفوقة على العثمانيين[1] وتعود أسباب هذا التفوق إلى استقرار الأحوال في الدولة من جهة ، وإلى اهتمام السلطان المستمر ـ من جهة أخرى ـ بإرسال الحملات المتتالية إلى الجبهة الشمالية لفرض هيبة الدولة هناك في قلوب الأصدقاء والأعداء . وكما أشرنا سابقاً ، فقد قام الأشرف بنفسه بزيارة تفقدية لبلاد الشام ، اطلع فيها على الأحوال العامة ، ولا سيما التحصينات والقلاع ووضع الجند ، وقد آتت هذه السياسة أكلها ، وأقنعت العثمانيين باستحالة توسعهم في أرض المماليك .

---

(١) في صفر سنة ٨٩١ هـ وردت الأخبار إلى القاهرة بانتصار الجيش المملوكي ومقتل الآلاف من العثمانيين ، وقد عرض مئات القتلى في القاهرة ، كما عرض أحمد هرسك باشا أحد الأمراء العثمانيين ، انظر بدائع الزهور ٣/٢٢٦ ـ ٢٣٧ .

وفي عهد الغوري دخلت العلاقات العثمانية ـ المملوكية مرحلة جديدة ، تتصف بالوئام المشوب بالحذر ، وكان يغلب على هذه العلاقات مبالغة كل طرف بإظهار الود للطرف الآخر في كل مناسبة ، فمثلاً : عندما زار « قرقد بيك » أخو السلطان سليم، القاهرة في صفر سنة ٩١٥ هـ / مايو سنة ١٥٠٩ م بالغ السلطان في إكرامه والحفاوة به ، وعامله كما تعامل الملوك[1] .

وفي ربيع الأول ، من العام نفسه وصل الأمير علان ـ الدوادار الثاني للسلطان ـ الذي كان قد أرسله إلى السلطان « أبي يزيد » العثماني ، وقد قال : إن السلطان العثماني قد بالغ في إكرامه ، وأحسن إليه[2] .

وفي رجب سنة ٩١٦ هـ / أكتوبر سنة ١٥٠٩ م عاد « يونس العادلي » الذي كان قد أرسله الغوري إلى السلطان العثماني ليشتري له أخشاباً وحديداً وباروداً ، وقد أعطاه السلطان ما طلب ، ورد المال الذي معه ، وقال : « أنا أجهز بنفسي جيوش السلطان »[3] .

وبالفعل ، وصلت كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة ، فسر السلطان الغوري لأنه كان مهتماً بأمر تعديات البرتغاليين في البحر الأحمر وطريق الهند على أسطول المماليك وتجارتهم[4] .

وعندما وصل السلطان سليم إلى الحكم في سنة ٩١٨ هـ / ١٥١٢م دخلت العلاقات في مسار جديد ، واتصفت بسرعة تغير المواقف ، والمفاجآت المتتالية ، وبالأقوال المتناقضة مع الأفعال ، وكان معظمها من تدبير السلطان سليم ، الذي أصبح هو المحرك الرئيسي للأحداث في المنطقة ، منذ اعتلائه العرش وحتى وفاته .

---

(١) بدائع ١٥٣/٤ .
(٢) بدائع ١٨٤/٤ .
(٣) بدائع ١٩٦/٤ .
(٤) بدائع ٢٠١/٤ .

ذلك أنه عندما اغتصب الحكم في بلاده، متجاهلاً أخويه الكبيرين، « قرقد بك ، وأحمد بك » لجأ الأخير إلى الشاه إسماعيل ، وفر ابنه سليمان إلى مصر في ذي القعدة سنة ٩١٨ هـ / يناير سنة ١٥١٣ م ، ثم تبعه أخوه علاء الدين[١] . وقد استاء السلطان الغوري من ذلك « وخشي مما يأتي من هذه الحركة » ، وهذا يوضح حقيقة هامة ، وهي أن السلطان الغوري كان معنياً بألا يغضب السلطان سليم ، وبأن يبقى على الحياد في الصراع بين سليم والشاه إسماعيل ، ولذا يمكن اعتبار هذه الحادثة ، التي فرضت فرضاً على السلطان الغوري ، بداية مرحلة التوتر ، وتخوف السلطان الغوري من نوايا السلطان سليم ، وذلك على الرغم من الرسالة المطولة التي أرسلها خاير بك نائب حلب إلى الصدر الأعظم أحمد باشا ، والتي أكد فيها على لسان الغوري أن المملكة الشريفة والمملكة الرومية واحدة وبيت واحد[٢] .

ولذلك ، عندما وصلت إلى القاهرة أخبار انتصار السلطان سليم على الشاه إسماعيل في تشالديران سنة ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م ، ووصلت معها رؤوس الأمراء والقادة الصفويين ، أدرك الغوري نوايا سليم ، واعتبرها نوعاً من التهديد ، فلم يظهر الابتهاج ، وأخذ هو وأمراؤه حذرهم من سليم الذي بدأت مطامعه ببلادهم تظهر[٣] .

إلا أن الشعب في دمشق لم يدرك ذلك ، وابتهج بهذا النصر الذي أحرزه السلطان سليم على الخارجي إسماعيل الصفوري[٤]، لأنه وجد فيه انتصاراً للإسلام على أعدائه ...

---

(١) بدائع ٤/٧٨٩ ، ٢٩١ .
(٢) الفتح العثماني ومقدماته ، أحمد فؤاد متولي ، القاهرة ١٩٧٦ ص ١٠٤ ، وانظر أيضاً نهاية سلاطين المماليك ، مقال لمحمد مصطفى زيادة في المجلة التاريخية المصرية ، مايو سنة ١٩٥١ ص ١٩٩ وما بعدها .
(٣) بدائع ٤/٣٩٨ .
(٤) إعلام الورى ٢٠٦ .

ولقد تحققت مخاوف الغوري سريعاً ، عندما وجه سليم ضربته الأولى في السنة التالية سنة ٩٢١ هـ / ١٥١٥م، ذلك أنه ما كادت هذه السنة تهل ، حتى أرسل سليم إلى الغوري يطلب عزل « علي دولات » أمير ذي القدر التركمانية ، الموالي للمماليك ، وتعيين ابن أخيه مكانه ، وكان هذا قد التجأ إلى السلطان سليم هرباً من عمه علي دولات ، ولم يكتف السلطان سليم بذلك ، بل بادر إلى تأييد عليّ بن شاه سوار بعساكره ، وهاجم عمه علي دولات فجأة ، فقتل ابنه ، والتجأ علي دولات إلى قلعة زمنطوا[١] .

وعندما وصل رسول علي دولات إلى القاهرة ، السبت ١٠ محرم سنة ٩٢١ هـ / ٢٥ فبراير سنة ١٥١٥ م طالباً النجدة ، لم يزد الغوري على أن أرسل أربعة من كبار أمرائه إلى حلب لمراقبة الوضع عن كثب ، ولا شك أن هذا يعطي فكرة عن مدى تساهل الغوري ، وتهربه من اتخاذ الإجراءات الحاسمة لإنقاذ دولته[٢] .

وفي يوم الاثنين ١٢ ربيع الاول سنة ٩٢١ هـ / أبريل سنة ١٥١٥ م طرأت على الموقف المتأزم حادثة أخرى ، استغلها السلطان سليم إلى أقصى حد ، وهذه الحادثة هي فرار الأمير المملوكي « خشقدم » مع عشرة من المماليك إلى السلطان سليم ، ولا شك أنه اطلع من هؤلاء الفارين على أسرار الدولة المملوكية وقوتها، وعن عدم استعداد السلطان الغوري للحرب[٣] .

ثم تتالت الحوادث بسرعة ، ففي يوم الأربعاء ١٤ جمادى الأولى سنة ٩٢١ هـ / يوليو سنة ١٥١٥ م ، وصلت إلى القاهرة أخبار مصرع

---

(١) بدائع ٤/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦ .
(٢) بدائع ٤/ ٤٣٧ .
(٣) بدائع ٤/ ٤٤٩ .

علي دولات واحتلال السلطان سليم لبلاده ، وبدلاً من أن يتخذ الغوري خطوة حاسمة بهذا الشأن ، تنكد لهذه الأخبار ، وأرسل خلف الأمراء « وضربوا مشورة » ... وقد علق ابن إياس على ذلك بقوله : « وقد خرجت بلاد علي دولات من يد السلطان ولم تنتطح في ذلك شاتان »[1] .

وفي الوقت نفسه ، وصل إلى القاهرة « جانم الخاصكي » الذي كان في سفارة عند السلطان سليم ، وقد أخبر بأنه أكرمه غاية الإكرام ، وحمّله هدايا فاخرة[2] .

وهكذا كانت سياسة سليم : أن يستولي على أراضي المماليك ، ثم يتظاهر بالود تجاههم ، لكيلا يثير عزم السلطان الغوري على التحرك وحسم الأمر بالسرعة اللازمة ، وما إن يطمئن الغوري حتى يقوم سليم بحركة أخرى . وقد استمر هذا الأسلوب حتى معركة مرج دابق .

وبعد شهر واحد من وصول أخبار مصرع علي دولات ، وفي جمادى الثانية سنة ٩٢١ هـ / أغسطس سنة ١٥١٥ م وصلت إلى القاهرة رؤوس علي دولات وولده ووزيره في علبة ، وعندما عرضوا على السلطان الغوري استنكر ذلك وقال : أتراه انتصر على ملوك الفرنجة حتى أرسل إليّ رؤوسهم ؟[3] .

وكعادة السلطان سليم ، أرسل في رمضان سنة ٩٢١ هـ / نوفمبر سنة ١٥١٥ م رسالة إلى الغوري يقول فيها :

« ... فإنا أصدرنا هذه المفاوضة الشريفة مخبرة عن خلوص نيتنا ... وصفاء طويتنا ... إلى حامي الحرمين الشريفين ... ناصر

---

(١) بدائع ٤/٤٥٨ ، ٤٦٣ .
(٢) بدائع ٤/٤٥٩ .
(٣) بدائع ٤/٤٦٣ .

طريقة سليم ـ بتأكيد المحبة القديمة بين الدولتين[3] .

وكان قصــد الغوري إحراج السلطان سليم وكشف نوايـاه الحقيقية . ولقد كان الغوري يعرف مسبقاً رده على هذه الرسالة ؛ لأن السلطان سليم كان أدهى من أن يمكن عدوه من الاستعداد لقتاله ، ولذا فقد رد على الغوري برسالة مطولة مفادها : أنه يعتذر عن إرسال الصناع لأنــه قرر بنــاء مئــة مركب « كبيرة لا صغيرة » وكعادته ، ختـم رسالته بالقول :

« فالمقام العالي ينبغي ألا يحمل ذلك على التقصير والفتور ، وغور ماء الحب الموفور » واكتفى بتأمين طلبات الغوري الأخرى من الأخشاب وسواها دون أن يرسل الصناع لبناء السفن[4] .

على أن هذا الأسلوب لم يعد ينطلي على الغوري ، وقد جاءت الأحداث لتؤكد سياسة سليم وتكشف عن نواياه .

---

(١) القزلباش : معناها أصحاب الطرابيش الحمر، وهم جنود الشاه إسماعيل الصفوي .

(٢) مجموعة منشآت السلاطين ـ فريدون بك . الكتاب في جزأين ، طبع الأستانة سنة ١٢٦٤ هـ ، ١/٣٦٩ ، ومعظمه باللغة العثمانية ، وفيه بعض الوثائق العربية ، وسنرمز له اختصاراً باسم « فريدون » .

(٣) فريدون ١/٣٧٢ ، وقد نشرت الرسالة بالعربية .

(٤) المصدر السابق ١/٣٧٣ .

ذلك أنه بعد حوالي شهر (٣ رجب سنة ٩٢١ هـ / أغسطس سنة ١٥١٥ م) وردت إلى القاهرة أخبار مفادها : أن السلطان سليم قد تملك معظم بلاد علي دولات ، وشرع في بناء أبراج على « عقبة بغراص » ؛ وقد أرسل كل من خاير بك نائب حلب ، وسيباي نائب الشام ، يعتبان على السلطان في تأخير إرسال تجريدة إلى اليوم بسبب حفظ البلاد قبل أن يتمكن منها سليم[١] .

ولم يكد الغوري ينتهي من انزعاجه لهذه الأخبار ، حتى جاءته أخبار أشد سوءاً منها ، فلقد وصل إلى القاهرة في ١٦ شعبان سنة ٩٢١ هـ / ٢٥ سبتمبر سنة ١٥١٥ م « جانم الخاصكي » الذي كان السلطان الغوري قد أرسله إلى ملك التتار بسبب أقارب الغوري الذين أسرهم عنده ، وأخبر بأن السلطان سليم قد قبض عليه ، وأخذ ما معه من الهدية ، وهمّ بشنقه ، وأنه قال أموراً شنيعة في حق السلطان وعسكر مصر .

وكان رد الغوري على ذلك ، أن جمع الأمراء وحلفهم : ليكونن معه ظاهراً وباطناً ، فحلفوا ، ثم طلبوا منه أن يحلف لهم ــ بدوره ــ أنه لا يغدر بأحد منهم ، فحلف لهم[٢] .

ولما كان الرأي السائد في مصر أن السلطان سليم قد يغزوها بحراً عن طريق الاسكندرية ودمياط ، فقد قام الغوري بزيارة تفقدية لميناء الاسكندرية في رمضان من العام نفسه ، تفقد خلالها أبراج المدينة وحصونها ، ثم توجه إلى دمياط ورشيد للغرض نفسه ، وأمر بترميم ما تهدم فيها من الحصون والقلاع[٣] .

---

(١) بدائع ٤/٤٦٦ .
(٢) بدائع ٤/٤٧١ .
(٣) بدائع ٤/٤٧٤ .

وفي شوال ، وصل إلى القاهرة ابن علي دولات مع حاجب ـ في حلب ـ اسمه « قانصوه » ، كان خاير بك قد أرسله إلى السلطان سليم يرد عليه حصون علي دولات التي احتلها، وقد أخبر قانصوه هذا بأن سليما رفض تسليمه القلاع المذكورة ، لأنه أخذها بالسيف ، ولا يردها إلا بالسيف ؛ وأنه[1] « ما هــو راجع عن التوجــه إلى حلب والشام وحدثته نفسه بأخذ مصر » .

وهذا يدل على أن السلطان سليم لم يهاجم بلاد ومصر بتحريض من أحد ، وإنما كان مصمماً على ذلك منذ البداية ، وإنه كان ينفذ مآربه بموجب خطة محددة ومدروسة بعناية ؛ وأنه كان يحدد زمان الحوادث ومكانها ، وسنرى أن هذا كان من أهــم أسباب الهزيمة التي لحقت بالسلطان الغوري وجيشه .

ومع بداية العام الجديد سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م دخلت العلاقات العثمانية المملوكية مرحلتها الحرجة والحاسمة ، وقد اتصفت بسرعــة توالي الأحداث ، وبانكشاف ما كان مستوراً من النوايا[2] .

ففي المحرم ، وجه سليم إلى الغوري رسالة تضمنت النقاط التالية :

١ ــ إن سوء الظن الذي وقع بين الدولتين سببه ــ من وجهة نظــر سليم طبعاً ــ أن التجار العثمانيين منعوا من شــراء بضائعهم من أراضي السلطان .

٢ ــ إن الحرب مع « القزلباش » لم تتم إلا بدافع ديني محض ،

---

(١) بدائــع ٤/٤٨٣ .

(٢) سنعرض هذه الحوادث بحسب تسلسلها الزمني ، وذلك للوصول إلى رأي قاطع في أمر مختلف عليه ، وسنكتفي بذكر الاشهر لأن الحوادث كلها جرت سنة ٩٢٢ هـ .

دون أن يكون الاستيلاء على الأراضي من ضمن أسبابها ، ثم يقول :

٣ ــ نحن في حرب مع الشاه، وقد تعمدنا سد كل الطرق الموصلة إلى الشرق ، وسنفتش كل من نشك فيه .

٤ ــ لم يخطر ببالنا الإساءة إليكم أبداً .

٥ ــ أرسلنا لكم السفيرين « ركن الدين ، وأحمد » لإعادة الوئام بيننا .

٦ ــ أما السفن التي ذكرتموها فهي ضد الكفار[١] .

أدرنة ، أوائل محرم سنة ٩٢٢ هـ / فبراير سنة ١٥١٦ م .

وبتحليل هذه الرسالة ، يتبين بوضوح ، أن أهم ما فيها البند الثاني والثالث . ذلك أن السلطان سليم قد أعطى لنفسه حق الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ونصب نفسه حاكماً وحارساً على أراضي السلطان الغوري ، دون أن يشير في رسالته إلى أنه سينسحب منها ، في الوقت الذي يقول فيه : إن سياسة الاستيلاء على الأرض ليست من أهدافه .

وفي شهر صفر ــ مارس ــ وصلت إلى القاهرة أخبار استعدادات الشاه إسماعيل وعزمه الزحف على بلاد السلطان سليم ، فقال الغوري : إنه سيخرج إلى حلب ، بانتظار ما ستسفر عنه الأحداث ، لأنه وجد أن كل من انتصر على خصمه سيزحف على بلاده ، وعقد لذلك مجلساً بالقلعة ، قرر خروج « تجريدة » تقيم بحلب ، وتحرس البلاد[٢] .

---

(١) فريدون ١/٣٧٤ .
(٢) بدائع ٥/٢٢ .

ثالثاً ـ المواجهة ـ العثمانية ـ المملوكية ومعركة مرج دابق :

تعتبر معركة مرج دابق من المعـارك الفاصلة في التاريخ العربي العثماني ، وقد تباينت الآراء حول أسبابها ، وهزيمة المماليك فيها .

والأمر اللافت للنظر أن ثمة تبايناً تاماً حول أسبابها المباشرة ، بين المصادر العربية والعثمانية[1] .

فالمؤرخ العثماني « كامل باشا » يذكر أن السلطان الغوري قد أرسل جيشاً لعرقلة تحرك الجيوش العثمانية نحو الشرق ، ويضيف أن سنان باشا ـ قائد تلك الجيوش ـ اضطر إلى التوقف ، واستشارة السلطان الذي شكل مجلساً مخصوصاً برئاسته ، واتخذ قراراً بإعلان الحرب على السلطان الغوري ، على أن تسبق ذلك محاولات للصلح ، حتى تتخذ الحرب مظهراً شرعياً ، ولذلك أرسل كلاً من قاضي عسكر الروملي « ركـن الدين » ومعـه « قراجـا باشا » ليكونـا رسولي الصلح[2] .

وقد رددت وجهة النظر هـذه معظم المصادر العثمانية ، أو التي نقلت عنها .

فـ Hammer[3] ، الذي يعتمـد على المصادر العثانية يردد

(١) انظر في المصادر عن تقييمنا لكل من المصادر العثمانية والعربية .

(٢) تاريخ سياسي « بالتركية » كامل باشا ، جزءان طبعة أحمد إحسان ، استانبول سنة ١٣٢٧ الجزء الاول ص ١٥٢ وما بعد ، وسنرمز له اختصاراً بـ « كامل باشا » .

(3) Histoire de l'empire ottoman, depuis son origine , J'usqu'au nos Jours. Traduite de L'Allemend par: J. J. Hellert. Paris. Bellizard - 1835 - 1842 - 18. vols, 4 - 261 . « Hammer »

رواية مشابهة ، مفادها : أن السلطان سليم ، أمر سنان باشا بالتوجه من قيصرية إلى مرعش مع حلول ربيع سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م ، إلاّ أن سنان باشا كان قلقاً من الجيش الذي أرسله سلطان المماليك إلى الجبهة السورية لمراقبة الأحوال ، ولذلك وخوفاً من أن ينقض هذا الجيش على مؤخرة الجيش العثماني ، لم يتقدم ، وأعلم السلطان سليم بذلك ، فاستدعى ديوانه ، وقد أيد خوض الحرب كل من هرسك أحمد باشا الذي كان قد أسر في القاهرة في عهد قايتباي ، وقال بأنه سمع السلطان قايتباي يهدد بسحق العثمانيين إذا ما حاولوا الاقتراب من مكة والمدينة. والغريب أن أحمد هرسك باشا ، أكرم غاية الإكرام ، ودخل دمشق ومعه القضاة والأمراء وأعيان الناس..[١] .

ويتابع Hammer نقلاً عن « سليم نامة » للمؤرخ شكري وغيره من المؤرخين العثمانيين ، بأن الذي أيد الحرب أيضاً « النيشانجي باش » الذي حمس السلطان على امتلاك الحرمين الشريفين ، دعماً لمركزه ومجده ، وقد أيدهما أيضاً رئيس السراي الذي زعم بأنه رأى الخلفاء الراشدين الأربعة — في المنام طبعاً — مع راياتهم[٢] .

وقد عارض الحرب اثنان من وزراء السلطان سليم ، أحدهما المؤرخ Ibn Seinel وثانيهما : المؤرخ « السهيلي » وقد طرد الاثنان لمعارضتهما تلك[٣] .

وإذا ما قارنا وجهة نظر المؤرخين العثمانيين، مع وجهة نظر السلطان سليم ، نجد بينهما تطابقاً تاماً .

---

(١) انظر عن أسر أحمد هرسك باشا : بدائع الزهور ٣/٢٢٦ ، وكتاب في التاريخ ١٨١/ ٦ .

(2) «Hammer». 4/262.

(3) Ibid. 4/444 - 445.

ففي رسالة مدونة في بولاق ، وموجهة إلى « شيروان شاه شيخ إبراهيم » بعيد معركة الريدانية في ١٠ جمادى الآخرة سنة ٩٢٣ هـ / آخر يونيو سنة ١٥١٧ م يذكر السلطان سليم أن سلطان مصر قانصوه الغوري قد اتفق مع الملحد إسماعيل وأمده بالمساعدة ، ووقف مع عصابات القزلباش الملحدة في الوقت الذي يتباهى فيه بأنه خادم الحرمين الشريفين ، وحامي شريعة الإسلام ، وذلك رغماً عن العهود والمواثيق التي قطعها — على حد قول سليم — ثم يختم رسالته بالآية الكريمة « المنافقون والمنافقات بعضهم أولياء بعض »[1] .

هذه وجهة النظر العثمانية ، أما المصادر العربية ، فإنه لم يرد فيها أي ذكر للتهديد بسحق العثمانيين ، وهي التي كانت تنشر أدق الأخبار . بل إن الأمر — كما رأينا — كان على الضد من ذلك ، فخاير بك وسيباي كانا يعيبان على السلطان في تأخير إرسال التجريدة إلى حلب ، قبل أن يتمكن منها العثمانيون ، وقد وصلت الرسالة إلى القاهرة في رجب سنة ٩٢١ هـ / ١٥١٥ م ، أي قبل موقعة مرج دابق بسنة واحدة[2] .

ولقد نشر « فريدون » نفسه رسالة بالعربية من السلطان الغوري إلى السلطان سليم ، يعبر فيها عن ابتهاجه وسروره بنجاح السلطان سليم[3] أمام الشاه إسماعيل .

أما الحملة التي تتحدث عنها المصادر العثمانية ، فلم نجد لها ذكراً في المصادر العربية ، فابن إياس في القاهرة ، وابن طولون في دمشق ، كانا يرقبان كل كبيرة وصغيرة في الدولة وسجلانها ، ومع ذلك لم يتحدثا بشيء عن حملة الغوري ، أو جيشه الذي هدد جيش العثمانيين .

---

(١) فريدون ١/ ٣٨٥ — ٣٩٢ .
(٢) بدائع ٤/ ٤٦٦ .
(٣) فريدون ١/ ٣٧١ .

وكانت آخر حملة أرسلها السلطان الغوري إلى الشمال : هي الحملة التي بدأت بمغادرة القاهرة في جمادى الآخرة سنة ٩٢٠هـ/يونيو سنة ١٥١٤ م ، ولم تكن هذه الحملة موجهة ضد السلطان سليم ، لأنه كان في هذه الأثناء في الشرق ، يعد العدة لمعركة تشالديران ٦ رجب سنة ٩٢٠ هـ / ٢٨ أغسطس سنة ١٥١٤ م .

وفي رمضان من العام المذكور ، حضر إلى القاهرة عدد كبير من أهل حلب هرباً من تلك الحملة التي فتكت بهم ، ولم تغادر حلب أصلاً ، ولم تكن بقادرة على الحرب[1] أي أن هذه الحملة ـ وهذا أهم ما في الأمر ـ لم ترسل عندما أراد سنان باشا التوجه إلى الشرق في ربيع سنة ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م وإنما أرسلت قبل ذلك بسنتين ، ومن جهة أخرى لم ترسل إلى الحدود ، بل أرسلت إلى حلب .

والمهم أنه عندما ثبت للغوري ـ مع بدايات سنة ٩٢٢ هـ / سنة ١٥١٦ م ـ مطامع السلطان سليم واعتداءاته ، قرر التحرك بنفسه إلى حلب ، وسبقت حركته رسالة ذات أهمية بالغة وجهها إلى السلطان سليم ، وهي تلقي أضواء ساطعة على طبيعة الخلاف بين سليم والغوري ، وعلى « دبلوماسية » ذلك العصر ، كما تكشف ـ بجلاء ـ عن مدى تعمق السلطان الغوري في الأمور السياسية .

بدأ الغوري رسالته ـ بعد المقدمات المعتادة ـ بإعلام السلطان سليم بأنه سيتحرك نحو حلب للإصلاح بينه وبين طائفة القزلباش (جنود الشاه) وذلك نظراً لعزم سليم على التوجه نحو الشرق ، ولما كان الغوري يعرف مسبقاً أنه هو المقصود بالهجوم لا طائفة القزلباش ، فقد

---

(١) انظر عن هذه الحملة : بدائع ٤/٣٩٠ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ وما بعد ذلك .

طلب من سليم ــ ببراعة ــ أن يسارع في التوجه إلى تلك البلاد لأن أكثرها من أهل السنة والجماعة ، وذلك لاختبار نيات سليم الحقيقية .

ثم ينتقل الغوري إلى موضوع هام آخر ، فهــو يخبر السلطان سليم ، بأنه لا يرى فائدة ، مع ذلك ، في توجيه لقتال الشاه إسماعيل ، لأنه هزم وفر من بلاده ، وصار يحارب كقطاع الطرق ، بل بالعكس ، يرى الغوري في تلك الحرب ضرراً علــى المسلمين ، وتخريباً لديارهم وأراضيهم ، وهــم الذين « شربوا سموم أفاعي سيوفكم مراراً ... وأخذتم أكثر بلادهم وقلاعهم ، وخربتم أشرف دورهم ... فتهتك عرضهم ... وخرجت من بين أيديهم حصونهم وأرضهم ... » .

وهذا تعريض ظاهر بما يفعله السلطان من أعمال التدمير في الجبهة الشرقية ، ثم يقول : إنه يريد الإصلاح لرفاهية الأنام لأنه « من خدام الحرمين المكرمين ونظار الصفا والمروتين » .

وأخيراً يوجه الغوري أعنف انتقاد لسليم حين يقول له معرضاً : « ... على أن لكم مهمات كثير غير هــذه ــ أي غير تخريب البــلاد الإسلامية ــ مثل فتح رودس وأمثالها ، حتى سمعنا أنكم هيأتم مئة سفينة ... » .

ثم يحثه على مهاجمة تلك القلعة ، وفي ذلك إشارة واضحة إلى ما لمسه السلطان الغوري في السلطان سليم من أنه ترك الكفار ، وصار يحارب المسلمين بجنود لا يعرفون الإسلام .

وفي ختام الرسالة يطلب الغوري من سليم الاستماع إلى رسوله « محمد البغا » الذي أرسله لتمهيد أسباب المصالحة[1] .

---

(١) فريدون ١/٣٧٣ ــ ٣٧٤ .

وفي صفر ، وجه السلطان الغوري رسالة مؤثرة لسليم ، يخبره فيها أنه علم بتحركه نحوه ، وأنه لا يرى موجباً لذلك ، لأنه وسليم من سلاطين الإسلام . ثم يقول : « فإذا قلتم : إنما بنا طمع في بلادكم حقيقة، فإن أمر الله تعالى هو : يفعل الله ما يشاء ... ويحكم ما يريد »[1] .

ولما تأكد السلطان سليم من عزم الغوري على التحرك ، أرسل له رسولاً ، فاعتقله خاير بك في حلب ، وأرسل ما معه إلى السلطان الغوري ، وهو في الريدانية في طريقه إلى دمشق ، وكان مضمون الرسالة عبارات التزلف والتودد للسلطان الغوري ، منها قوله : « أنت والدي وأسالك الدعاء ، وإني ما زحفت على بلاد علي دولات إلا بإذنك ... ، وأنه كان باغياً علي ، وهو الذي أثار الفتنة القديمة بين والدي والسلطان قايتباي ... وأما ابن سوار فلكم أمر إبقائه أو عزله ... وأما التجار الذين يجلبون المماليك الجراكسة فإني ما منعتهم ، إنما هم تضرروا من معاملتكم بالذهب والفضة ، وأن البلاد التي أخذتها من علي دولات أعيدها لكم ، وجميع ما يرومه السلطان فعلناه ... » وقد سر السلطان والأمراء لهذه الأخبار ، واستبشروا بالصلح ، لكنه ثبت - فيما بعد - أن هذه الرسالة لم تكن إلا حيلاً وخداعاً من السلطان سليم[2] لتثبيط عزم السلطان الغوري وجيشه ، وهي - على كل حال - تناقض ما تذكره المصادر العثمانية من محاولة الغوري الانقضاض بجيشه على مؤخرة الجيش العثماني المتجه إلى الشرق ... لأنها وصلت بعد شهور من تلك الحادثة المزعومة .

---

(١) الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ومقدماته - احمد فؤاد متولي - القاهرة سنة ١٩٧٦ ، ص ١٢٣ .

(٢) بدائع الزهور ٥/ ٤٥ .

من أجل ذلك ، لم يعر السلطان الغوري هذه الرسالة أهمية تذكر، وتابع طريقه نحو دمشق ... فدخلها صباح الخميس ١٨ جمادى الأولى، ١٩ يونيو، في موكب هائل. وأصدر فيها مجموعة من المراسيم؛ ثم غادرها بعد ستة أيام إلى حلب ، فوصلها يوم الخميس ١١ جمادى الآخرة ، ١٣ يوليو .

وفيها اجتمع برسولي سليم : قاضي عسكره ركن الدين ، وأحد أمرائه المدعو « قراجا باشا » .

وهنا نجد التناقض بين المصادر في أمر هذين الرسولين ، فقد أخبرا الغوري بأنهما مفوضان من قبل سليم تفويضاً تاماً ، وأن لهما الصلاحية المطلقة في الموافقة ، نيابة عن سليم ، على كل ما يختاره السلطان ، ولم يكتفيا بذلك ، بل حملا الهدايا لكل أمراء الغوري وقضاته .

وقد أحضر قاضي العسكر معه ، فتاوى من علماء بلاده تجيز قتل الشاه ، ثم أبرز رسالة من سليم يقول فيها للغوري : « السلطان والدي وأسأله الدعاء ، لكن لا يدخل بيني وبين الصفوي ، فإني ما أرجع عنه حتى أقطعه من وجه الأرض ، فلا تدخل بيننا وبينه في الصلح » وقد أظهر سليم أنه متوجه نحو الصفوي ليحاربه ، وذكر أنه على « قيصرية » يريد التوجه نحو الشرق .

ولم يكتف الرسولان بذلك ، بل طلبا من الغوري على لسان السلطان سليم سكراً وحلوى ، فأرسل إليه السلطان مئة قنطار سكر وحلوى وغادرا حلب مكرمين[1] .

---

(١) بدائع ٥/٦٠ ـ ٦١ .

ثم عين الغوري أحد كبار أمرائه وهو « مغلباي » مع عشرة من الجند للذهاب إلى سليم ، ومعه شروط الصلح .

وهنا تقلب المصادر العثمانية الوقائع رأساً على عقب فـ Hammer الذي اعتمد على تلك المصادر — كما قدمنا — يقول :

« إن السلطان الغوري علم بتحركات الجيش العثماني ، فتقدم إلى حلب على رأس خمسين ألفاً من الجند ، وهناك استقبل بعثة سليم ، فأودعها السجن ، ولكن باقتراب سليم أطلق سراحها »[1] .

أما « هانس أرنست » فيقول بأن السلطان سليم قد أرسل بعض رسله ، يحملون بعض المقترحات لتسوية الخلاف ، ولكن الغوري ركب رأسه ، وقتل هؤلاء الرسل[2] ولا ندري من أين استقى مصدره .

وأما كامل باشا ، فقد قال بأن السلطان الغوري ، قابل سفيري السلطان سليم بالشتائم الغليظة ، وألقاهما بالسجن ، ثم أخلى سبيلهما بعد اقتراب السلطان سليم[3] . وهي — كما نرى — نفس رواية Hammer .

والغريب أن أياً ممن رددوا هذه الروايات لم يحاول الإجابة عن سؤال بديهي يفرض نفسه للوهلة الأولى : إذا كان الغوري قد أهان رسل سليم ، وزج بهم في السجن ، أو قتلهم ، فكيف أرسل مغلباي مع عشرة من خيرة جنده إلى السلطان سليم ؟ .

---

1 - Hammer 4/264

(٢) الدر المصان في سيرة الملك المظفر سليم خان ، تحقيق « هانس أرنست » صفحة (ح) من المقدمة ، وهذا يبين مدى الوهم الذي وقع فيه كثير من المؤرخين الذين تصدوا للكتابة عن هذه الحقبة الحساسة .

(٣) كامل باشا ١/١٥٢ — ١٥٥ .

وقد أورد ابن إياس ، نص رسالة بعث بها الخليفة الذي كان يرافق السلطان الغوري ، إلى والده بالقاهرة . وقد جاء في هذه الرسالة أن السلطان الغوري جهز أحد كبار أمرائه وهو « كرتباي » ومعه عشرة آلاف دينار إلى السلطان سليم ، وأكرم قاضي عسكره ووزيره ، وأذن لهما بالعودة إلى بلادهما[1] .

وفي ١٠ رجب ــ ٩ أغسطس وصل مغلباي ورفاقه إلى معسكر السلطان سليم ؛ فقتلهم إلا رئيسهم الذي حلق له لحيته وأركبه حمار جربان أعرج وأعاده وقال له : « قل لأستاذك يلاقيني على مرج دابق »[2] .

وتبرر المصادر العثمانية هذه المذبحة ، وتلقي تبعتها على السلطان الغوري !! لا سليم !! لأن الأول أرسلهم ليخيف بهم عسكر السلطان سليم ...

ومن جهة أخرى ، يذكر الخليفة العباسي ، في رسالته سالفة الذكر ، بأن كرتباي عندما وصل بهديته إلى عينتاب ، بلغه أن السلطان سليم قد أبى الصلح ، وأنه « بهدل » مغلباي ، ووضعه في الحديد ، وهم بشنقه ، فلما تحقق كرتباي من ذلك رجع إلى حلب ، وأعلم السلطان بما فعله سليم ، وأخبره بأن طلائع عسكره قد وصلت إلى عينتاب ، وأن العثمانيين احتلوا عددا من القلاع ، فاضطربت أحوال السلطان وأحوال العسكر قاطبة ، وقد كان هذا ما يريده سليم بالضبط .

---

(١) بدائع ٥/٦١ .

(٢) كامل باشا ١/١٥٥ و « الفتح ومقدماته ص ١٥٢ » الذي جاء فيه أن السلطان سليم قبل رجاء يونس باشا ولم يقتل الوفد ، وهذا خطأ بين . وانظر أيضا : Hammer 4/264 ، وانظر بدائع ٥/٦٨ .

وقد علق ابن إياس على ذلك فقال : إن إطلاق رسل سليم قبل عودة رسل الغوري كان « عين الغلط من السلطان »[1] .

وعندئذ ، بدأ التحرك للقاء الكبير ، ويبدو أن ثقة الغوري بالنصر كانت قوية ، لأنه عين « الأمير عبد الرزاق » على إقليم إمارة ذي القدر ، قبل أن ينتظر نتيجة المعركة ، ثم خرج نائب حلب خاير بك ، وتبعه نائب دمشق ، ثم السلطان يوم الثلاثاء ٢٠ رجب بعد صلاة الظهر ، وذلك بعد أن وجه الغوري آخر رسائله إلى القاهرة ، وقد أوصى فيها بالرعية خيراً وأمر بإطلاق من في السجون ، وتوعد مماليكه الجلبان بالعقاب الشديد إن غادروا القلعة ، وبلغ سلامه ــ الأخير ــ إلى أمرائه ، وقد وصلت الرسالة إلى القاهرة ، بعد هزيمة مرج دابق بخمسة أيام[2] .

كما وجه رسالة مماثلة إلى دمشق ، يطلب من أهلها الدعاء له ، وأن ملك الروم جهز عسكراً كثيفاً من النصارى والأرمن ، فاجتمع القضاة والعلماء ، وقرؤوا له في الجامع الأموي سورة الأنعام[3] .

وهنا لا بد من وقفة قصيرة على ما ذكره ابن طولون في معرض حديثه عن أسباب معركة مرج دابق ، فقد قال : إن سبب توجه الغوري لمحاربة سليم ــ بعد أن كان قصده الصلح ــ أن ملك الروم « اطلع على مطالعات من سلطاننا إلى الخارجي إسماعيل الصفوي ، يستعينه على قتال ملك الروم سليم خان ... »[4] .

---

(١) بدائع ٥/٦٤ .
(٢) بدائع ٥/٦٥ .
(٣) مفاكهة ٢/٢٣ .
(٤) المفاكهة ٢/٢٣ .

والغريب أن المصادر العثمانية نفسها لم تشر إلى ذلك ، كما أن الشاه لم يكن بحاجة إلى تحريض أحد له حتى يقاتل السلطان سليم ... وقد قدم ابن طولون لمقالته تلك بعبارة « شاع بين الناس » ، ولو كان ذلك صحيحاً لنشرته المصادر العثمانية ، وقد نشرت وثيقة عثمانية هي رسالة من خاير بك نائب حلب إلى الصدر العثماني الأعظم ، لم يرد فيها أي ذكر لاتفاق بين الغوري والشاه[1] .

وفي طريقه إلى مرج دابق ، تلقى الغوري آخر رسالة له من سليم ، مؤرخة في ١٥ رجب ، أي قبل المعركة بعشرة أيام ، وهي — برأينا — الرسالة الوحيدة التي تكلم فيها سليم بصدق وصراحة وبدون مراوغة ، فهي — والحالة هذه — تلخص موقفه الحقيقي ، لأنه كتبها بعدما فعله بشلباي ، وبعدما تحرك الغوري نحوه ، وبعدما أصبح على أبواب المعركة الفاصلة .

وقد افتتحها بقوله — بدون مقدمات — :

« قانصوه غوري ، أصلح الله شأنه ... » ثم شرع يعدد الاتهامات ضده فقال :

« إنك لجأت إلى أسلوب الحيل ، وتواطأت مع أعدائي ، وإني قد أدركت فسادك وفتنتك » ، ثم اتهم رسل الغوري بأنهم جاؤوا للتجسس

---

(١) الفتح ومقدماته ص ١٠٥ حيث يقول المؤلف تعقيباً على الرسالة : « فلو كان حدث اتفاق في ذلك الوقت بين السلطان المملوكي والشاه ، لأفضى خاير بك بسره إلى الصدر الأعظم في هذه الرسالة » . والأمر المحير ، أن مؤلف هذا الكتاب نفسه ذكر في الصفحة ٧٨ أن من أسباب الفتح العثماني التحالف المملوكي الصفوي !!! وهذا يبين مدى التخبط الذي وقع فيه المؤرخون في هذا الأمر . ثم يقول ص ١١٩ : لم أعثر على وثيقة في مصر أو في تركيا تؤيد وتؤكد تحالف الغوري والصفوي ...

والإفساد ، ثم قال : إنه كان منصرفاً إلى ديار الشرق « لإحياء الشريعة الغراء » في الوقت الذي كان فيه الغوري يقصد تقوية الملحد المفسد الشاه إسماعيل ، ثم قال له : وقد كنت أشد منه بغياً ، لذا وجهت سلطاني إليك ... ثم يحدثه عن البلاد التي انتزعها منه ، ويعلمه أنه وجه هذه الرسالة من « توجان دي بوغازي » « مضيق وادي توجان » ، وأخيراً يدعوه إلى ملاقاته في المكان الذي يختاره[1] .

وقد وصل الغوري إلى حيلان يوم الأربعاء ٢١ رجب ، ثم توجه إلى مرج دابق ، فأقام به إلى يوم الأحد ٢٥ رجب ـ ٢٤ أغسطس ، فصلى الصبح ، ثم توجه إلى « تل الفار » عند مشهد النبي داود ، وصار يرتب العساكر بنفسه ، وكان على يمينه أمير المؤمنين ، وكان يحيط به أربعون مصحفاً على رؤوس جماعة من الأشراف ، منهم مصحف عثمان بن عفان الشهير ، وكان حوله جماعة من الفقراء ، وقد وقف إلى جانبه قاسم بك العثماني مع صنجقه الأحمر ، أملاً من الغوري باستمالة عسكر سليم ، والتقى الطرفان في معركة استمرت إلى ما بعد الظهر ، وانجلت عن فقد الغوري وهزيمة جنده ، وفرار من بقي منهم إلى حلب ، وقد اجتاح العثمانيون مخيمه ، وداسوا المصاحف ، وأتوا على ما في المخيم ، وتابعوا طريقهم إلى حلب...[2] .

---

(١) فريدون ١/٣٧٤ .

(٢) انظر :
- فريدون ١/٣٩٩ ، ٤٢٧ .
- المفاكهة ٢/٢٣ ـ ٢٤ .
- بدائع الزهور ٥/٦٨ ـ ٧٤ .
- الكواكب السائرة ١/٢٩٧ .
- تاريخ ابن زنبل ص ١٤ .
- إعلام الورى ص ٢١٣ ، ٢١٤ .
- Hammer 4 / 276
- الفتح ومقدماته ص ١٥٩ .

وهكذا انتهت هذه المعركة التي قررت مصير العالم العربي ، والتي اختلف المؤرخون ـ مع ذلك ـ حول تاريخ حدوثها[1] .

ولو أننا أردنا الآن ـ بعد هذا العرض ـ أن نحدد الأسباب التي دفعت السلطان سليم إلى التحرك نحو دولة المماليك ، لوجدناها ـ باختصار شديد ـ رغبة السلطان سليم في الفتح ، وتصميمه عليه أملاً منه في أن يوسع رقعة دولته في منطقة اعتبرها ـ بحق ـ سهلة

---

(1) نظراً للاختلاف بين المصادر المذكورة ، حول التاريخ الصحيح لهذه المعركة ، فقد قارنّا بينها ، فتبيّن لنا : أن تاريخ المعركة الصحيح هو ما أثبتناه آنفاً ، الأحد ٢٥ رجب سنة ٩٢٢ هـ ـ ٢٤ أغسطس ـ آب ـ سنة ١٥١٦ م ، وذلك اعتماداً على الحقائق التالية :

١ ـ ذكر هذا التاريخ ابن إياس في البدائع ، وتاريخه دقيق جداً .

٢ ـ إن فريدون بك الذي كان يكتب تحركات الجيش العثماني يوماً بيوم يقول (٣٩٩/١) : « وصلنا السبت ٢٤ رجب إلى تل الحبش ، وسنحارب الغوري غداً » ثم يذكر تاريخ المعركة بالأحد ٢٥ رجب .

٣ ـ إن هذا التاريخ الأحد ٢٥ رجب ـ ٢٤ أغسطس يتطابق مع كتاب:

Table de concordance des ères chrétiennes et Hegirienne, par Cattenoz.

٤ ـ ذكر الغزي في « الكواكب السائرة » أن المعركة حدثت يوم الأحد ٢٥ رجب .

٥ ـ أما ابن طولون ، فقد أخطأ في ذكر التاريخ ـ بالرغم من قربه من مكان المعركة ـ فهو يقول : إن المعركة جرت الأحد ٢٤ رجب ، ولدى الرجوع إلى بداية شهر رجب عند ابن طولون وجدنا أنها الخميس ، وعليه فإن يوم الأحد يكون ٢٥ رجب وليس ٢٤ .

٦ ـ أما ابن زنبل فيزعم ـ ص ١٤ ـ أنها الأحد ٢٣ رجب ، وزعم آخرون أنها ٢٧ ، وكل ذلك خطأ . انظر الفتح ومقدماته ص ١٥٩ .

المنال ، أضف إلى ذلك رغبة سليم في أن يصبح حامي الحرمين الشريفين، وصعوبة توغله في الغرب .

لقد كان الغوري يتهرب من القتال ، في الوقت الذي كان فيه سليم يرسم الخطط المدروسة بعناية لاستدراجه إلى معركة حدد ــ مسبقاً ــ زمانها ومكانها .

وأما ما يقال من تآمر الغوري مع الصفوي فهو لا يتجاوز الظن والتخمين ، ولا يصل إلى مستوى الحقيقة التاريخية .



رابعاً ـ أسباب هزيمة المماليك :

لا يعنينا هنا ، أن نذكر عدد القتلى والجرحى في المعركة ، ولا خطط كل فريق ، فذلك أمر يهم المشتغلين بالتاريخ الحربي ، إنما يعنينا معرفة أسباب هزيمة مرج دابق .

لقد ذهب المؤرخون مذاهب شتـــى في تفسير أسباب الهزيمة كما تصوروها ، وسنختار نماذج مما ذهب إليه بعض المؤرخين المعاصرين لنا عندما أرادوا البحث عن أسباب الهزيمة ، وسنرى بعد ذلك مدى صحة ما ذهبوا إليه . فقد عزا فريق من المؤرخين سبب الهزيمة إلى خيانة خاير بك وجانبردي الغزالي .

من ذلك ما ذكر في أحد كتب التاريخ المعاصرة ، ذات القيمة العلمية بالحرف الواحد :

« ... فقد كان خاير بك يعمل علناً لصالح العثمانيين ، ثم انتقل مع أتبـاعه من صفوف المماليك ، إلى صفوفهم أثناء المعركة ، وكـان قانصوه قد حذر مقدماً من اتصال خاير بك بالعثمانيين سراً ، ولكنه لم يفعل شيئاً ... »[1] .

ولقد ردد هــذه المقالة عدد كبير من الذيـن كتبوا عن الفتـح العثماني[2] بحيث يتعذر على المرء أن يجد كتاباً ـ ولو كان مدرسياً ـ

---

(١) تاريخ بلاد الشام ومصر ، عبد الكريم رافق ، دمشق ١٩٦٨ ، الطبعة الثانية ص ٩٩ ، والعرب والعثمانيون للمؤلف نفسه ، دمشق ١٩٧٤ ، حيث قال ص ٦١ : إن والي حلب المملوكي ، والصواب نائب حلب ، خاير بك انتقل إلى جانب العثمانيين إبان القتال .

(٢) انظر مثلاً : الفتح ومقدماته ص ١٢١ حيث يقول : وجدير بالذكر أن خاير بك كان على اتصال بالعثمانيين سراً منذ وقت مبكر .

إلا ويردد هذا الرأي على أنه حقيقة تاريخية ثابتة ، فهل هو كذلك ؟ .

يؤكد أصحاب هذا الرأي صحة ما ذهبوا إليه ، من تولية خاير بك ــ أو خاين بك ــ كما أسموه ــ ولاية مصر ، وتولية جان بردي الغزالي ــ شريكه في الخيانة ــ ولاية الشام .

ولو كان هذا القياس صحيحاً لوجب اتهام كل المماليك الذين أبقاهم السلطان سليم بالخيانة .

لقد جرت عادة السلطان سليم على إبقاء أصحاب النفوذ في مراكزهم ، وعلى هذا أبقى جميع أمراء لبنان ، حتى ناصر الدين الحنش حليف المماليك الأول ، وقتل وزيره يونس باشا ، لأنه انتقده في سياسته تلك[1] .

لقد اعتمد هذا الرأي على مصدر ليست له قيمة علمية ، ومع ذلك فقد أولاه المشتغلون بالتاريخ العثماني أهمية كبرى ، ونعني به تاريخ أحمد بن زنبل الرمال[2] .

وقد ذكر Hammer ، كما ذكر كثيرون غيره ، رواية منقولة من ابن زنبل في أثناء توجه السلطان الغوري إلى حلب ، مفادها ، أن سيباي اصطدم مع خاير بك أمام الغوري ، وقال له : « إن أردت أن ينصرك الله على عدوك فاقبض على هذا الخائن ، يعني خاير بك ، ثم تدخل جان بردي الغزالي ودافع عنه ، فقبل السلطان رأيه ، ولم يتعرض لخاير بك بسوء[3] » .

---

(١) بدائع ٥/٢١٠ .

(٢) انظر تحليلنا لهذا المصدر وتقييمنا له في المصادر .

(٣) انظر ابن زنبل ص ١٣ ؛ والفتح ومقدماته ص ١٠١ و Hammer 4/276

لكننا لم نقع على أي مصدر ــ من أي نوع ــ يذكر انحياز خاير بك بمن معه إلى جانب سليم في أثناء المعركة .

ولعل ابن الحنبلي ، مؤلف « در الحبب في أعيان حلب » وهو حلبي قريب من الأحداث ويعرف الكثير عن خاير بك ، يمكن أن يكون ذا نفع في هذا المجال .

وقد ترجم لخاير بك ترجمة مطولة ، ولم يذكر شيئاً عن انحيازه هذا ، وإنما قال بأن السلطان سليم أمنه على لسان وزيره يونس باشا إذ لحقه بحماة[1] وبعد ذلك أصبح شديد الولاء للسلطان سليم والعثمانيين .

وقد ذكر أحد الضباط العثمانيين : أنه عندما كان الوزير يونس باشا في حماة في شعبان سنة ٩٢٢ هـ / سبتمبر سنة ١٥١٦ م ، صادف خاير بك يتجول مع بعض جنوده في الأنحاء المجاورة ، فدعاه لعقد صداقة بينهما ، فوافق خاير بك ودخل في طاعة العثمانيين[2] .

ومن دراستنا التفصيلية لمعركة مرج دابق ، نستطيع القول بأن كل مافي الأمر هو أن خاير بك ، عندما شعر بالهزيمة ، فر إلى حلب ، ومنها إلى حماة ، حيث قدم نفسه طائعاً مستسلماً للسلطان سليم ، فعفا عنه ، وألحقه بمعسكره ، أملاً منه في استمالة أمراء الغوري الآخرين ، ليوفر على نفسه عناء قتالهم .

وكل ما يمكن اتهام خاير بك به هو عدم استماتته في الدفاع عن

---

(١) در الحبب في أعيان حلب ، لابن الحنبلي ، طبع وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٤ ج ١/ق ٢/ص ٦٠٩ .

(٢) الفتح ومقدماته ص ١٦٧ ــ الحاشية رقم ٢ .

دولة المماليك كما فعل سيباي، وسودون العجمي، وكرتباي، وطومان باي وغيرهم .

ولا شك أن سرعة استسلامه كانت ناجمة عن إدراكه لحجم الهزيمة في مرج دابق، وذلك بحكم معرفته التامة بقوة العثمانيين، بحكم ملازمته لهم ، نظراً لطول حكمه في حلب ، ولاتصال نيابته بالعثمانيين مباشرة .

أما ما ذكره ابن إياس عن تآمر خاير بك مع السلطان سليم ، فقد قدم له بكلمة « قيل » ولعل مرد اتهامه هذا هو ما قام به خاير بك من أعمال وحشية في مصر ضد المماليك والمصريين ، لذلك قال : « وقد ظهر مصداق ذلك فيما بعد » وهذا لا يعنينا حالياً ، إنما يعنينا ـ بالضبط ـ ما قام به خاير بك في مرج دابق فقط[1] .

أما الغزالي فله شأن آخر .

فلقد وصفه المؤرخون بأنه شريك خاير بك في الخيانة ، وأنهما كانا أكبر سبب في هزيمة المماليك أمام العثمانيين .

أما متى ظهرت هذه الخيانة ، فهذا أمر اختلف فيه المؤرخون ... فقد ذكر معظمهم ـ وهم من المحدثين ـ أن الخيانة بدأت عندما دافع عن شريكه خاير بك أمام السلطان الغوري ، والجيش متوجه لمحاربة سليم ، كما قدمنا . وأما ما قام به بعد ذلك من أعمال ، فما هو إلا خطة مرسومة لتضليل المماليك وإخفاء خيانته[2] .

وقد ذكر آخرون أن خيانته بدأت عندما رفض الأمراء تنصيبه سلطاناً في دمشق ، بعد منصرفهم من مرج دابق[3] .

---

(١) بدائع الزهور ٥/٦٩ .
(٢) نهاية سلاطين المماليك ص ٢٢٤ .
(٣) ابن زنبل ص ٢٢ .

كما ذكر غيرهم أنه خان المماليك عندما دلّ العثمانيين على خطط طومان باي الدفاعية في الريدانية ... إلى آخر ما هنالك ...[1].

فهل كان الأمر كذلك ؟.

يذكر ابن طولون أن الغزالي دخل دمشق يوم الاثنين ٤ شعبان سنة ٩٢٢ هـ / ٢ سبتمبر سنة ١٥١٦ م مع محمد ابن السلطان الغوري وآخرين ، وأنه في اليوم التالي ٥ شعبان ، نودي له بنيابة الشام باتفاق جماعة الأمراء الراجعين في إصطبل دار السعادة ، وأنه وجه « دواداره » إلى حلب ليكشف أمر السلطان سليم ، ثم ولي يوم ١٧ شعبان حمص وحماة لرجلين من جماعته ،وتوجها إليهما ، ثم رجعا بعد ثلاثة أيام منهزمين من ملك الروم الذي كان قد ولي فيهما متسلمين من لدنه ، فانزعج لذلك « وتيقن المغلوبية ،وجهز حريمه إلى مصر »[2] فكيف اكتشفوا خيانته ، ثم ولوه عليهم بالإجماع ؟ .

ومن جهة أخرى كان الخليفة المتوكل على الله (محمد بن يعقوب) ملازماً للغوري في حملته ، وقد أرسل إلى والده رسالة مطولة ، وصف فيها ــ بتفصيل تام ــ كل ما دار في معسكر الغوري ، منذ انطلاقه من القاهرة وحتى وصوله إلى حيلان، حتى إنه ذكر الأسعار في حلب،وقارنها بأسعار القاهرة، ولم يرد في هذه الرسالة أي ذكر لما رواه ابن زنبل من خيانة خاير بك ، ودفاع الغزالي عنه[3] ، ولا ندري كيف جهل أمر هذه الخيانة كل أمراء الغوري ، وجهلها ابنه محمد والخليفة ، وعلمها ابن زنبل وحده ؟ .

---

(١) الفتح ومقدماته ص ١٧٩ ، نقلاً عن استخلاص لعبد الكريم رافق .
(٢) مفاكهة ٢/٢٥ ــ ٢٦ .
(٣) بدائع ٥/٦٢ ــ ٦٥ حيث ورد نصها بالتفصيل .

وعندما وصل الغزالي إلى القاهرة في رمضان سنة ٩٢٢ هـ/أكتوبر سنة ١٥١٦م عينه طومان باي (الذي أصبح سلطاناً ولقب بالصالح) نائباً للشـام . وإذا علمنا أن طومان باي قد تتبع الذين بـدا منهم تقصير وتقاعس في مرج دابق وما تلاها ، فاعتقل قانصوه نائب قلعة حلب ، لأنه سلمها بدون مقاومة ، أمكننا أن نعرف أنه لم يكن عنده أي ريب بإخلاص الغزالي ووفائه لسلطانه ولدولة المماليك .

وفي يوم الجمعة ٤ ذي القعدة ــ ٢٩ نوفمبر ، صلّى الغزالي مع طومان باي الذي عينـه قائـداً للتجريدة المتجهة إلـى غزة لملاقـاة العثمانيين[١] .

وقد أرسل السلطان سليم من دمشق إلى طومان باي في القاهرة رسالة مؤرخة بـ ١٥ شوال (١٠ نوفمبر ١٥١٦ م) ، يطلب منه الاستسلام والطاعة ومما جاء في الرسالة (وهي بالعثمانية) :

« ولما سمعنا ما يقال عن شخص جركسي يدعى جان بردي ، في ولاية غزة القريبة من مصر القاهرة ، اعتاد إفساد أشخاص كثيرين ، صدر الفرمان إلى الوزير الأعظم ، سنان باشا ، بالاستعداد للتحرك بعدد من العـاكر المنصورة ، كذلك صدر حكم عالي الشأن بهذا الخصوص من العتبة العليا ، وأرسل إلى جان بردي المذكور »[٢] .

وقد أرسل بعض الوزراء العثمانيين عدة رسائل إلى جان بردي الغزالي ، وبعض الأمـراء الجراكسة ، يحثونهم على تقـديم الولاء والطاعة .... ولم يرد جان بردي الغزالي على هذه الرسائل جميعها . ولم يكترث[٣] ، ولذلك أرسل له سليم رسالة خاصة (بالعثمانية أيضاً)

---

(١) بدائع ٥/١٠٨ ، ١١٨ .
(٢) الفتح ومقدماته ص ١٧٢ .
(٣) المصدر السابق .

وبعد أن وعده ومنّاه ، توعده بقوله :

« وإذا أصررتم على العناد ، وفكرتم في الباطل ، وأشعلتم شرر الفتنة والقتال ، وأعلنتم العداوة والعصيان ، وأظهرتم البغي والطغيان ، فإن مظالمكم معلقة في رقابكم ، ولن ينفع الندم في النهاية .... تداركوا الأمور ما دام الأمر كذلك .... عجلوا بالمجيء بأي طريقة ممكنة ومنصورة ..... » ولم يرد الغزالي على هذه الرسالة[1] .

وهذا كله يؤكد على حقيقة واحدة ، وهي أن كل ما قيل عن خيانة الغزالي لا يعدو الحدس والتخمين .

وفي يوم الأحد ٢٧ ذي القعدة ــ ٢٢ ديسمبر ، التقى الغزالي مع سنان باشا على الشريعة بالقرب من بيسان في معركة حامية ، أسفرت عن هزيمة الغزالي الذي كاد يقتل لولا أن دافع عنه مماليكه ، وكان سبب الهزيمة تقاعس المماليك عن اللحاق بالغزالي الذي خاض المعركة قبل أن تتكامل استعداداته .

وقد دخل القاهرة مع المنهزمين ، يوم الاثنين ٥ ذي الحجة ــ ٣٠ ديسمبر ، وقد اجتمع بالملك الصالح طومان باي هو والأمير « أرزمك

---

(١) المصدر السابق / ١٧٤ ، ١٧٥ . وقد علق المؤلف على ذلك بقوله : تؤكد المصادر العربية المعاصرة لهذه الفترة على خيانة الغزالي منذ زمن طويل ، لكن هذه الرسالة تثبت أن الخيانة لم تكن قد حدثت بعد حيث يقول سليم : « كتب الوزراء .. رسائل متضمنة أحكامي الشريفة ، وأرسلوها لدعوتكم إلى سدتي ... ولم يلح خبر متيقن أو يسنح أثر لطيف منكم » ص ١٧٦ .

الناشف » فأكرمهما السلطان ، ونزلا إلى داريهما ، وقد فرح بهما الجميع لأنهما « فرسان الإسلام »[1] .

وقد ذكر ابن إياس – كما ذكر ابن طولون ، والمصادر العثمانية – أن الغزالي قد قاتل في هذه المعركة ببسالة ، ومع ذلك يذكر بعض المؤرخين المحدثين أن الغزالي كان ضالعاً في الخيانة قبل المعركة وبعدها ، وأنه أخبر خاير بك بتحصينات المماليك ، وخطط طومان باي العسكرية ، وأنه سهل له الفرار ليتم دوره في الخيانة ، إلى آخر ما هنالك .

وقد ردد هذا الرأي في كتاب يعتبر من أحدث ما صدر بالعربية عن هذا الموضوع ، وقال مؤلفه في النهاية « وهذا الكلام موافق للحقيقة في رأيي رغم عدم وجود وثيقة تثبت ذلك »[2] .

أما ما قيل عن تسليم الغزالي خطط طومان باي الحربية إلى خاير بك ، الذي سلمها – بدوره – إلى السلطان سليم ، فأمر تنفيه الوثيقة العثمانية ذات الرقم ١٣١ التي جاء فيها أن الأسرى المصريين ، ذكروا في استجوابهم أن المماليك أحضروا رجال مدفعية أشداء ، وحفروا خندقاً طويلاً وعريضاً وبالغوا في تعميقه ، وعملوا من التراب الذي استخرج

---

(١) بدائع الزهور ٥/١٢٨ – ١٣١ ، وإعلام الورى ص ٢٢١ ، والفتح ومقدماته ص ١٧٩ ، ١٨٠ وبلاد الشام ومصر ص ١٠٥ ، ص ١٠٦ ، وفريدون ١/٣٨٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، وقد ذكر مؤلف « الفتح ومقدماته » أن المعركة حصلت الجمعة ٢ ذي الحجة في جلجولية ، ونعتقد أن هذا خطأ ، لأن الغزالي دخل القاهرة يوم ٥ ذي الحجة ، وما ذكر في الإعلام والبدائع أدق .

(٢) بلاد الشام ومصر ١٠٥ – ١٠٦ ، والفتح ومقدماته ص ١٧٩ ، ص ١٨٠ ، وقد نقل الثاني عن الأول الذي نقل بدوره عن ابن زنبل .

منه المتاريس ، وأقاموا في بعض المواضع حول الفيلق مئتين من المجانيق[1] .

فهذه الوثيقة تثبت أن العثمانيين كانوا على علم بتحصينات طومان باي من الأسرى الذين وقعوا في أيديهم ، لا من الغزالي .

وبعد هزيمة الريدانية،وبعد أن علم الغزالي أن السلطان طومان باي قد أرسل في طلب الصلح من السلطان سليم ، دخل الغزالي في طاعة سليم يوم الثلاثاء ١٨ محرم سنة ٩٢٣ هـ / ١١ فبراير سنة ١٥١٧ م .

وقد علق أحد المؤرخين على ذلك بقوله : « وهذا ما يدل على أن الغزالي كان ضالعاً في الخيانة من قبل .... وأنه متواطىء مع ابن عثمان في الباطن من أيام السلطان الغوري . وكان سبباً لكسرة العسكر في مرج دابق هو وخاير بك نائب حلب »[2] .

ومما قيل عن أسباب هزيمة المماليك رفضهم استعمال البارود . وقد اعتمد الذين رددوا هذا الرأي أيضاً ، على ابن زنبل ، ورددوا الخطاب الطويل المزعوم ، الذي ارتجله كرتباي أمام السلطان سليم والذي قال له فيه :

« ... جئت بهذه الحيلة .. وهي هذه البندقية التي لو رمت بها امرأة لقتلت بها كذا كذا إنساناً . ونحن لو اخترنا الرمي بها ما سبقتنا إليه ، ولكن نحن قوم لا نترك سنة نبينا محمد ، وهو الجهاد في سبيل الله بالسيف ... » .

---

(١) الفتح ومقدماته ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) بدائع ٥/١٦٠ ، وهذا القول من ابن إياس لا سند له إطلاقاً ، ولم يذكر شيئاً عنه من قبل ، وإنما هو ردة فعل من ابن إياس ، تجاه استسلام الغزالي . وانظر الفتح ومقدماته ص ١٩٦ الذي استخلص فيه المؤلف من استسلام الغزالي دليلاً على خيانته ، ولكنه لم يتهم أحداً من الذين استسلموا معه ، وكانوا ٧٧٢ فرداً ، بينهم مقدمو الوف ، بالخيانة .

وقد علق على هذا الكلام بالقول :

« ويظهر من هذا اعتداد المملوك بالفروسية ، وكرهه البندقية التي استخدمها الإفرنج ضد عساكر المسلمين ، الذين بجهادهم بالسيف إنما كانوا ينفذون سنة الرسول الكريم »[1] .

وهذا وهم آخر ، ذلك أن الخطاب المزعوم لا أصل له إطلاقاً . لقد استغرق أربع صفحات من كتاب ابن زنبل ، وكله اتهامات وشتائم للسلطان سليم الذي جعله المؤلف واسع الصدر ، ويتقن العربية !!! وهو الذي قتل وزيره يونس باشا لأنه عارضه في أمر من الأمور البسيطة .

ومن جهة أخرى ، فإنه ليس في الإسلام أصل للزعم بأن القتال بالسيف هو سنة ، ولو كان كذلك ، فلم فتح العثمانيون القسطنطينية بالمدافع والبارود وخالفوا السنة ؟ إن السنة في القتال هي : « وأعِدُّوا لهم ما استطعتم مِنْ قوَّة ... » وما قال عن القتال بالسيف إنما هو جهل تام بالإسلام ...

وأخيراً ، لا آخراً ، من ذا الذي قال : إن المماليك كانوا يرفضون استعمال البارود ؟ أو أنهم لم يتقنوا استخدامه ؟ .

إن المتتبع لأخبار الحروب المملوكية ــ العثمانية خلال الأربعين سنة الأخيرة من عمر الدولة المملوكية ، يجد أن المماليك لم يقصروا في استخدام البارود[2] سواء في المدافع ، أو البنادق ، ولذلك انتصروا على العثمانيين .

---

(١) بلاد الشام ومصر ص ٣٢ .

(٢) انظر : تاريخ الأمير يشبك الدوادار ، الورقتان ٣٢ ، ٣٣ ، حيث نرى أن الجيش المملوكي فتح قلعة عينتاب الحصينة باستخدام سلاح المدفعية ــ المكاحل ــ والتي كان يشرف عليها ويديرها أمراء المماليك ، وهم نائب دمشق ، ونائب حلب ، ويشبك الدوادار قائد الحملة .

وقد نشر ـ مؤخراً ـ مخطوط مصور يعود إلى أواخر العصر المملوكي يبين مدى عناية المماليك بالتدريبات العسكرية على البنادق والمدافع ، وعلى وسائل القتال الأخرى ، ويظهر المخطوط للعيان مدى قسوة التدريبات العسكرية وشدتها على مختلف الأسلحة[1] ، وهو يظهر ـ بوضوح ـ أن المماليك هم الذين كانوا يتدربون ، وليس العبيد أو المرتزقة كما يشاع .

وكل ما في الأمر ، أن العثمانيين استعملوا السلاح الناري ، على نطاق واسع ومكثف واعتمدوا عليه اعتماداً مباشراً ، فسبقوا في ذلك المماليك ، وذلك في عصر الغوري فقط .

ويذكر بعض المؤرخين أن سبب الهزيمة يعود إلى أن السلطان الغوري قدم المماليك « القرانصة » إلى القتال ، واستبقى مماليكه الجلبان ، الذين رباهم ، وذلك لاستئصال شأفة الأولين ، حتى يحلو له العيش مع الجلبان[2] .

وهذا خطأ آخر ، فالمتتبع لأخبار هؤلاء المماليك الجلبان يستطيع أن يكتشف ـ بسهولة ـ أنهم لم يكونوا أكثر طاعة للسلطان من القرانصة ، بل إن الأمر كان على الضد من ذلك، فكثيراً ما تمرد الجلبان، وسببوا للغوري ضيقاً كبيراً دفعه أكثر من مرة إلى البكاء وتمزيق ثيابه والتخلي عن العرش ...

وكان المماليك القرانصة هم الذين يدخلون في الصلح دوماً بينهم وبين مماليكه الجلبان الذين لولا وجود القرانصة ، لازدادوا بغياً على

---

(1) نشر محمد مصطفى هذا المخطوط ، بمناسبة العيد الألفي للقاهرة سنة ١٩٦٩ ، في المجلد الثالث ص ١٢١٩ وما بعد .

(2) ابن زنبل ص ١٥ ، ١٦ ، وبلاد الشام ومصر ص ١٧ .

بغيهم ، ولذلك فمن غير المعقول أن يفكر الغوري بإبادة القرانصة ، لأنهم لم يسببوا له أي ضيق ، وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من الجلبان كانوا في القاهرة أصلاً[1] والصحيح أن هؤلاء الجلبان لم يقاتلوا ببسالة كالقرانصة ، كما صرح بذلك طومان باي فيما بعد[2] .

وأخيراً وليس آخراً ، يعزو بعضهم هزيمة المماليك إلى الانحلال التام الذي وصلت إليه دولتهم، وإلى إفلاسها الاقتصادي ، وتذمر الناس منها ، وانهيار مؤسساتها ..... بحيث يصورونها كما صوروا الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ...[3] فهل هذا صحيح ؟ .

لقد بيّنا في فصول سابقة وضع المؤسسات المملوكية ، والاقتصاد المملوكي ، وقلنا بأنه لم يكن لاكتشاف رأس الرجاء الصالح ذلك الأثر المبالغ فيه على دولة المماليك التي كانت ــ أولاً وقبل كل شيء ــ دولة زراعية وصناعية ، ولم تكن « كالبندقية مثلاً » دولة تجارية بالدرجة الأولى ، ثم إن مؤسساتها الإدارية كانت سليمة وعملية وفي غاية الدقة ..

كل ذلك ينفي عن الدولة فكرة الفقر والعجز والانهيار التي أراد الذين كتبوا عن الفتح العثماني أن يصوروها بها . إن هذا قد يبدو صحيحاً لو أن الذين انتصروا عليها كانوا أكثر منها تقدماً ، أما والأمر لم يكن كذلك ، فمن غير المعقول أن يهزم المماليك بسبب انهيار مؤسساتهم .

إذن ما هي أسباب هزيمة المماليك ؟ .

لا شك أن ثمة أسباباً لا تنتهي لهذه الهزيمة، ولكل هزيمة عسكرية

---

(١) انظر فيما يلي .
(٢) بدائع ١٢٦/٥ . وانظر فيما بعد .
(٣) الذين تحدثوا عن ذلك كثيرون . انظر بلاد الشام ومصر ص ١٩ إلى ص ٢٤ .

أخرى ، وليس غرضنا هنا تقصي هذه الأسباب ، وإنما تثبيت أهمها ، بعد أن فنّدنا مالم يثبت أمام النقد التاريخي .

وعلى هذا يمكن إجمال أسباب الهزيمة ــ برأينا ــ في الأسباب التالية :

١ ــ وجود الغوري على رأس المماليك ووجود سليم على رأس العثمانيين :

إن دراسة هذين الرجلين بتعمق وتؤدة ، يمكن أن تقدم سبباً معقولاً للهزيمة .

وقبل الخوض في التفاصيل ، لا بد من الإشارة إلى أن القراءة الهادئة والواعية ، لكل ما كتب عن عصر الغوري وسليم ، من قبل المؤرخين الثقات المعاصرين هي أمر ضروري جداً لفهم الأسباب الحقيقية للهزيمة ، ولا يمكن للقراءات المبتورة ، ولا للمصادر المطعون في صحتها أن تقدم أي سبب حقيقي ومعقول .

لقد اعتلى السلطان الغوري عرش مصر ، بعد فترات طويلة من الصراع الداخلي ، وقد ناهز الثالثة والستين . وقد انصرف خلال حكمه الطويل الذي جاوز الخمسة عشرة عاماً إلى ممارسة هواياته في بناء القصور والمدارس والترب ، وغرس الورود والرياحين،وحضور المواكب كل يوم ، بحيث كان يمضي عليه الشهر والشهران ، دون أن يضع توقيعه على مرسوم ، أو ينظر في أي قضية[1] .

وقد كان مولعاً بشم الرائحة الطيبة ، وكان ترفاً في مأكله ومشربه وملبسه ، وكان يفهم الشعر ، وينظم فيه ، ويحب سماع الآلات والغناء ، وله كتاب أبدى فيه طول باعه في المجادلات الفقهية[2] .

---

(١) بدائع ٥/٨٦ ــ ١٠٢ .

(٢) اسم الكتاب « مجالس السلطان الغوري » نشره في القاهرة الدكتور عبد الوهاب عزام سنة ١٩٤١ .

والمتتبع لأخباره التي يرويها ابن إياس يعجب لكثرة الأسمطة التي كان يمدها أو التي كانت تمد له ، كما يعجب من مواظبته الدؤوب على لعب الكرة بالميدان ، والمبيت في الروضة أو بولاق ، أو المطرية ، وباختصار : كانت القاهرة في عهد الغوري تعيش في جو حقيقي من أجواء ألف ليلة وليلة .

وكان طبيعياً أن يشغله هذا الجو الناعم ، والعيش الرغيد ، عن تفقد أحوال الجبهة الشمالية التي كانت تغلي بحركات التمرد والعصيان ، والتي كان يكتنفها الخطر الشديد من جميع جهاتها .

ولذلك لم يغادر الغوري القاهرة إلى بلاد الشام إلا عندما التقى مع سليم ، وذلك على العكس من الأشرف قايتباي الذي زار بلاد الشام كلها لتفقد أحوالها ، كما أسلفنا .

وكل ما فعله الغوري ، هو إرسال تجريدة إلى حلب ، كان ضررها أكثر من نفعها ، وآثر هو جو القاهرة الخيالي .

ولما كان الناس على دين ملوكهم ، فقد اتبعه أمراؤه في البذخ ، وكان لكل منهم مملكة ضمن مملكة، وأصبح هم الجميع اللهو واللعب، وبناء القصور والمتنزهات ، وتوديع مناسبة واستقبال أخرى ، وتهنئة السلطان في الأعياد وأوائل الشهور ، وتلقي هداياه من الملابس وغيرها ، وحضور الأفراح والليالي الملاح .

صحيح أن المماليك لم يهملوا تدريبهم العسكري ، وصحيح أيضاً أنهم في ألعابهم كانوا يمارسون مختلف فنون الفروسية ، ولذلك لم تنقص مقدرتهم القتالية ، لكنهم رغم ذلك كله، ألفوا جو الهدوء والدعة، ونسوا جو الحرب والطعان ، فمالوا إلى التقاعس ، وفترت فيهم روح الحرب .

هذا عن الغوري فماذا عن سليم ؟ .

قــدر المؤرخون عمره عندما دخــل القاهرة بحوالــي الخامسة الأربعين ، وقد ولد سنة ٨٧٥ هـ / ١٤٧٠ م[1] وقد أمضى شبابه في إمارة طرابزون ، يرصد تحركات الصفويين ، ويحرض الصدر الأعظم ، ووالده السلطان بيازيد ، على ضرورة استئصال شأفتهم دون جدوى ، وله في ذلك رسائل مطولة إلى والده وإلى الصدر الأعظم تعطي فكرة عن هواياته الرئيســية التي تتلخص في التنظيم والإدارة والقتال ، وقد وصفه أحد رجال الدين العثمانيين بأنه عنيد أشد العناد . وأخيراً وصل إلى السلطة بسيوف الانكشارية، وبعد أن وطد حكمه، انصرف في السنوات الأولى إلى خوض المعارك التي لا تكاد تنتهي لتبدأ من جديد ، حتى إنه ــ على الضد من الغوري ــ لم يلازم عاصمة ملكه سنة واحدة بصورة متصلة، وقد كان بذلك كالاسكندر تماماً ، فاكتسب بذلك محبة جنوده وولاءهم .

وهكذا التقى الرجلان : سلطان هرم جاوز السبعين ، لم يمارس الحرب من قبل ، وسلطان مقتدر يصغره بربــع قرن ، مارس الحرب وجعلها هوايته .

لقد كان سليم يخطط للقضاء على دولة المماليك ، في الوقت الذي كان الغوري يخطط فيه لبناء مدرسة بالغورية ، ومصطبة في القلعة ، وحدائق في الروضة وبولاق ... [2] .

---

(١) بدائع ٥/١٥٠ ، وانظر الترجمة الضافية في « الفتح ومقدماته » ص ٨٧ .

(٢) للمزيد من التفاصيل عن حياة الغوري انظر : ابن إياس ٥/٨٦ــ١٠٢ ، وانظر ترجمته في الكواكب السائرة ١/٢٩٤ ــ ٢٩٧ . أما سليم فانظر ترجمته في : در الحبب ج ١ قسم ٢ الصفحات ٦٦٣ ــ ٦٦٨ .

٢ - طبيعة الحكم المملوكي ، وطبيعة الحكم العثماني :

لم يكن السلطان المملوكي بقادر على فرض إرادته في جميع الأحوال كما هو الحال بالنسبة للسلطان العثماني .

لقد كان الحكم المملوكي مقيداً إلى أبعد الحدود ، بقيود كثيرة منشؤها : شعور الأمراء بأن السلطان لا يختلف عنهم في قليل أو كثير ، فهو واحد منهم ، رفعوه إلى الحكم بسيوفهم .

فالغوري سلطن رغماً عنه ، وبكى مر البكاء ، وامتنع غاية الامتناع ، وقد سلطنه أمراء خلعوا من قبله سلاطين وقتلوهم . ولذلك اشترط عليهم ألا يقتلوه إذا لم يعجبهم ، وإنما يرسلوه إلى مكة أو أي مكان آخر ، فوافقوا على ذلك .

وكان قصدهم حين نصبوه أن يجعلوه سلطاناً كخلفاء بغداد في عصور الضعف والانحطاط ، يحركونه متى شاؤوا .

وبغض النظر عما قام به الغوري - بدهاء شديد - من تثبيت سلطانه ، والقضاء على معارضيه ، فإن سلطته لم تكن بحال من الأحوال مطلقة ، فلطالما تنازل عن الحكم ، للقهر الذي كان يسببه له الأمراء ، والمماليك الجلبان بصفة خاصة .... ثم إنه أصبح ميالاً للحلم ، فلم يعزل سيباي ولا خاير بك طوال مدة نيابتهما ، ولا حاول إقصاء أمرائه ، بل أصبح وإياهم يشكلون أسرة واحدة ، يتمتع فيها السلطان ، بسلطة هي معنوية وأدبية أكثر من كونها سلطة مطلقة ملزمة .

لقد كان المماليك والجند ، يحبون السلطان ويطيعونه بشرط ألا يتأخر لهم عنده حق أو امتياز، أو يرسلهم في « تجاريد » خارج القاهرة.

وما حصل للغوري من استهتار جنده به ، كما سنرى ، حصل مثله

لابن الملك الصالح طومان باي ـ آخر سلاطين المماليك ـ لأن هذه طبيعة الحكم المملوكي .

أما الدولة العثمانية ، فإن نظامها كان يختلف من أساسه عن نظام الحكم المملوكي ، فالسلطان يصل إلى الحكم عن طريق الوراثة ، وإن وصل عن غير هذا الطريق ، كالسلطان سليم مثلاً فإنه يبقى في نظر أمرائه وجنده وشعبه سلطاناً ، والعلاقة بينه وبين هؤلاء هي علاقة السيد بالعبد ، وسلطاته مطلقة لا راد لها ، أما المجالس التي كان يعقدها أحياناً مع أمرائه ، كما فعل قبيل غزو الشام ومصر، فهي ليست مجالس تشريعية أو استشارية ، وإنما هي مجالس يعقدها لفرض رأيه على مساعديه ، وقد رأينا كيف طرد اثنين من وزرائه لأنهما عارضا فكرة الغزو ، كما قتل وزيره يونس باشا لأنه خالفه في موقفه من المماليك ...

من أجل ذلك كله ، كان السلطان العثماني أقدر على الحركة والتخطيط والتنفيذ من السلطان المملوكي ، وبغض النظر عن مساوىء ذلك النظام، فقد كان ذا نفع عميم في الأمور التي تتطلب الحزم والحسم، كالأمور العسكرية وفتوح البلدان .

٢ ـ طبيعة الجندي العثماني ، وطبيعة الجندي المملوكي :

انعكست طبيعة الحكم هذه على القوات المسلحة للبلدين ...

فالجيش العثماني كان شديد الانضباط نظراً لطبيعة الحكم العثماني ، فإن أحداً لم يتحدث عن تمرد في جيش سليم ، أو عن إضراب يقوم به العسكر بين الفينة والأخرى ، وإنما كان الانضباط التام ، والطاعة العمياء ، هما شعار الجيش العثماني ، في عهد سليم خاصة ، وهي الصفات التي مكنته من الانتصار على جيش المماليك ، بالرغم من القدرة القتالية العالية للجندي المملوكي ، والتي كانت تفوق مقدرة الجندي العثماني القتالية بكثير .

لقد كان الجندي المملوكي يهزم ثلاثة من جنود العثمانيين ، لكن ألفاً من هؤلاء كانوا يهزمون ألفين من جنود المماليك ، لأنهم كانوا يتمتعون بحرية تفوق بكثير ما تحتمله طبيعة النظام العسكري .

فقبيل سفر الغوري إلى الشام ، فرّق على مماليكه الجلبان آلة الحرب ولباسه ، فتزاحم عليه المماليك ، وصاروا يخطفون ما يعجبهم من لباس وسلاح بأيديهم ، ولا يرضون بالذي يوزعه عليهم السلطان ، فعجز عن إرضائهم ، وسببوا له قهراً شديداً ، وكما قال ابن إياس : « كثر تمردهم في هذه الأيام إلى الغاية »[١] .

وفي دمشق ، تمرد مماليك سيباي عليه ، وتحصنوا بالجامع الأموي، بسبب اختلافهم معه على المبلغ الذي سيصرف لهم قبل الحرب، فقد أراد سيباي أن يصرف لكل واحد منهم خمسين أشرفياً ، وفرساً ، أي أقل مما أنفقه الغوري على مماليكه بثمانين أشرفياً ، فأبوا ذلك ، وأرادوا إثارة فتنة ، وقصدوا النهب ، فبلغ الخبر لسيباي ، فهربوا ، ثم مشى بينهم جماعة بالصلح على مبلغ معين[٢] .

وأخيراً فإن طوماي باي ، أنفق على مماليكه المعينين مع الغزالي إلى تجريدة غزة خمسين ديناراً ، فردوها عليه ... فضاعفها ، ومع ذلك لم يسافروا وطلبوا ستة دنانير ثمن جمل ، وطلبات أخرى ، ونائب غزة يقول : أدركونا بالعسكر ، وبعد أن أنفق لهم ما طلبوا ، أشهر المناداة بضرورة السفر ...

ولما حل شهر ذي القعدة ، أنفق لكل منهم ثلاثين ديناراً ، فألقوها في وجهه ، وقالوا : إنهم لن يسافروا حتى يقبض كل منهم مئة دينار ،

---

(١) بدائع ٥/ ٣١ .
(٢) مفاكهة ٢/ ٢٠ ـ ٢١ .

... عليهم السرطان : بأنكم أخذتم من السلطان الغوري مئة وثلاثين
... رفيا ولم تقاتلوا ، ثم قال لهم بأنه لم يبق في الخزائن شيء ، وأن
... عثمانيين سيقضون علينا وعليكم معاً ، ومع ذلك لم يلتفت أحد منهم
... الى قوله[1] .

هذا هو الجندي المملوكي . لقد فعل ما فعل ، وهو يعلم أن جند
سليم على أبواب القاهرة ، دون أن تهتز حميته ، أو تثور روحه القتالية
للدفاع عن البلد الذي يؤويه .

لقد كان الجندي المملوكي مقاتلاً بطبيعته ، لكن المشكلة كانت في
إيقاظ همته ، وبث الروح في جسده ، وهو ما حاول طومان باي القيام
به عبثاً ، ذلك لأن الشهور المعدودة التي قضاها هذا الملك الشاب في بلد
آلت خزائنه إلى أعدائه ، كانت أضعف من أن تمحو آثار سنين طويلة
من الخمول والركون .

ولذلك فإن الذين قاتلوا من المماليك عن عقيدة راسخة بأن سليماً
قد بغى عليهم ، وأنه يجب عليهم أن يخوضوا معركة الحياة أو الموت ،
إن هؤلاء من أمثال سيباي نائب الشام ، وسودون العجمي ، وطومان
باي ، وكرتباي الأحمر وغيرهم استطاعوا إحداث خسائر فادحة في
صفوف العثمانيين ، واستطاعوا اختراق معسكر سليم ، وقتل وزيره
سنان باشا ، وقد وصف هذا الهجوم وصفاً مؤثراً ، المؤرخ التركي
« سعد الدين » الذي كان أبوه شاهد عيان لما حدث[2] . لكن هذه
البطولات الفردية لم تكن قادرة على صنع النصر ، ومواجهة جيوش
جرارة منظمة ومطيعة .

---

(1) بدائع ١٢٦/٥ .

(2) - Hammer 4 / 306

٤ – سوء الخطط العسكرية المملوكية :

ومما ساعد في هزيمة المماليك أيضاً أنهم لم يقاتلوا بكل قواهم . في الوقت الذي كان يقاتلهم السلطان العثماني بمعظم قواته تقريباً ، سواء في مرج دابق ،أو الريدانية ، أو وردان ، ويعود ذلك أساساً إلى أن السلطان الغوري ، كان حتى وصوله إلى حلب ، يتشكك في حتمية المواجهة العسكرية مع السلطان سليم .

ولا شك أن ثمة أسباباً أخرى لهزيمة المماليك ، ولكن الخيانة . لم تكن بالتأكيد سبباً من هذه الأسباب ، ولما كانت كل هزيمة بحاجة إلى تبرير ، فقد بالغ المؤرخون في دور خاير بك والغزالي ، ونسبوا إليهما المسؤولية عن هزيمة المماليك ، وذلك بالرغم مما قام به الغزالي من دفاع عن دولة المماليك حتى الرمق الأخير .



الخاتمة

والآن ، وقد وصلنا إلى نهاية المطاف ، لا بدّ من عرض الأفكار الجديدة التي أوصلتنا إليها هذه الدراسة ، كما أنه لا بد من الإجابة عن الأسئلة التي طرحناها في المقدمة .

أولاً ـ إن أولى النتائج التي توصلنا إليها ، أن المؤسسات الإدارية المملوكية كانت حتى مجيء السلطان سليم قوية وثابتة ومتماسكة ، وبالتالي فإن دولة المماليك لم تكن على حافة الانهيار عندما جاء السلطان سليم ، ولعل أفضل مثال على ذلك الاطلاع على نظام الضرائب المملوكية على الأراضي الزراعية في بلاد الشام ، والتي كانت تحتاج إلى كفاءة إدارية عالية .

ولذلك فإن إطلاق « عصر الانحطاط » على أواخر عهد المماليك ليس دقيقاً ، لأنه يساوي بين وضع البلاد في العصر المملوكي ، والعصر العثماني ، مع ما بينهما من تفاوت كبير في جميع المجالات .

ثانياً ـ إن أهل بلاد الشام ، ومصر بطبيعة الحال ، كانوا يمارسون في ظل المماليك قسطاً غير قليل من الحرية في تصريف شؤون الدولة ، وذلك من خلال « المتعممين » من أهل البلد الذين كانوا يسيطرون على معظم الوظائف الإدارية الهامة كالقضاء ، والأوقاف ، والخطابة ، والتدريس ، وكتابة السر ، والحسبة ، وما إلى ذلك ، وهذا نابع من طبيعة حكم المماليك البعيدة عن المركزية والحكم الفردي المطلق .

ثالثاً ـ إن نظام القضاء ، كما كان في العهد المملوكي ، كان يتيح

لعامة الناس حرية واسعة تحميهم من تعديات السلطان ونوابه ، إن وجدت .

ذلك أنه كان بدمشق — على الدوام — مالا يقل عن أربعين قاضياً ، ينتشرون في كل أنحاء البلد ، وكان بوسع المرء أن يحتكم إلى أي قاض يثق في دينه وأمانته بسرعة ويسر ، وبدون تعقيدات أو قيود أو مماطلة ، كما كان بوسعه استئناف الحكم إلى أي قاض أو عالم ، في دمشق أو القاهرة ، الأمر الذي كان يزيد من الحرية المتاحة له ، وكان ذلك كله ، يتم بمعزل عن تدخل السلطان في الأحكام ، حيث إن السلطان الغوري نفسه وقف عاجزاً — لوقت طويل — أمام أحكام أصدرها قضاة القاهرة .

ولم تكن هذه الحرية للمسلمين فقط ، بل كان ينعم بها ويمارسها أهل الذمة من اليهود والنصارى ، على حد سواء[1] .

رابعاً — ومن جهة أخرى ، فإن عامة الناس : كانوا ينتقدون مالا يروق لهم من تصرفات الحكام ، من السلطان فمن دونه ، وكانوا يمارسون هذا النقد بعدة طرق وأساليب ، منها « التكبير » في الجامع الأموي ، أو تجاهل النداءات الرسمية ، أو شتم المنادي بها ، أو رجمه وإخراجه بالقوة ، وقد كان « الزعران في دمشق » ، « الجعيدية في مصر » يلتفون في وقت الشدة مع عامة الناس ، لمواجهة خطر عام ، أو مصيبة جماعية ، بغض النظر عن مصالح الزعران الخاصة في ذلك ، ولم تكن قوتهم تستخدم لمصلحة العامة فحسب ، بل إن الحكام المماليك أنفسهم كانوا يستعينون بها ، لفرض النظام ، أو لإرهاب البدو ، الأمر الذي كان يدعم وجود « العامة » ، ويوسع بالتالي من حريتهم ، ونفوذهم تجاه السلطة .

---

(١) انظر فصل القضاء .

خامساً ـ وقد صححت هذه الدراسة الأخطاء التاريخية التي كانت تقول : إن أسباب الفتح العثماني لبلاد الشام ، إنما كان التحالف الصفوي ـ المملوكي ، في حين أن السلطان الغوري لم يتحالف مع الشاه إسماعيل الصفوي ، فضلاً عن أن اتفاقاً كهذا لم يكن في مصلحة المماليك أنفسهم ، ولقد اختار السلطان الغوري أفضل السبل ، فوقف على الحياد في الصراع العثماني ـ الصفوي ، ولم يكن اتهام الغوري بالتحالف مع الصفويين إلا ذريعة أطلقها السلطان سليم ، ونقلها عنه بعض المؤرخين غير المدققين ، لفتح بلاد الشام ، ومصر أيضاً .

سادساً ـ وكذلك ، فلقد صححت هذه الدراسة خطأ تاريخياً كبيراً ، وقع فيه معظم الذين تصدوا لكتابة تاريخ الفتح العثماني لبلاد الشام ، أعني به ما قيل عن أن سبب هزيمة المماليك كامن في خيانة خاير بك وجانبردي الغزالي ، وتأكد أن هذا لا أصل له ، وإنما هو نتيجة عدم التثبت من المصادر . هذا عن المماليك .

أما عن العثمانيين ، فإن هذه الدراسة ، أثبتت أنه لا صحة للفكرة الشائعة ، والقائلة بأن العثمانيين قد أبقوا ما كان على ما كان ، وأن حكمهم للبلاد العربية اتصف بالسطحية .

أولاً ـ فمن ناحية نظام الحكم والقضاء ، فإن العثمانيين أدخلوا ـ منذ الأيام الأولى لفتح دمشق ـ تغييرات جديدة وجذرية وحاسمة على نظام الإدارة المملوكية ، أعدوها مسبقاً ، حتى قبل دخول السلطان سليم نفسه إلى دمشق ، وطبقوها بسرعة مذهلة ، وتصميم راسخ ، وبدون هوادة أو تردد ، انطلاقاً من طبيعة حكمهم القائم على المركزية الشديدة ، والاستبداد المطلق ، فعمدوا إلى سياسة « التتريك » الكاملة لكل المؤسسات المملوكية بدون استثناء ، وفرضوا فيها موظفين من

لدنهم ، واستبعدوا « المتعممين » من أهل البلد ، الذين كانوا يديرونها في العصر المملوكي .

فبالنسبة لنظام القضاء مثلاً ، لم يستطع العثمانيون تحمل وجود أربعين قاضياً في بلد كدمشق ، فقلصوا العدد إلى قاض عثماني واحد ، وأربعة نواب له ، بحسب المذاهب الأربعة ، ثم ألغوا النواب واستقر الأمر للقاضي العثماني وحده .

ولم يكتفوا بذلك ، بل وضعوا إجراءات معقدة وطويلة لنظام القضاء ، وفرضوا عليه قيوداً شديدة ، ورسوماً باهظة حدّت من فاعليته إلى حد كبير ، كما أنهم لم يعترفوا بالاجتهاد ، ولا بالاستئناف القضائي . وألزموا الناس بالخضوع لأحكام القاضي العثماني غير القابلة للطعن أو الاستئناف ، الأمر الذي كان يدفع بهؤلاء القضاة ــ وقد كان معظمهم يجهلون اللغة العربية أصلاً ، وبضاعتهم من العلم قليلة ــ إلى التحكم في الناس والاستبداد بهم ، بحيث فقدوا السند الهام الذي كان يحميهم في السابق من تعديات السلطة ، كما أن أحكام هؤلاء القضاة ، لم تعد تطال الأمراء والحكام ، وإنما كانت تقتصر على النظر في الدعاوي الشرعية البسيطة ، فازداد الحكام الأقوياء طغياناً على طغيانهم .

ثانياً ــ ومن الناحية العلمية ، فإن سيطرة العثمانيين على الأوقاف والمساجد ووظائف التدريس ، أدت إلى انهيار الحركة العلمية بسبب استيلائهم على واردات الأوقاف التي كانت مصدر التمويل الرئيسي للحركة العلمية في عصر المماليك ، وبسبب جهل المدرسين العثمانيين بالعلوم الدينية نتيجة عدم تمكنهم من العربية ، أضف إلى ذلك التحجر الفكري الذي ساد بلاد الشام في العصر العثماني بسبب عقلية العثمانيين المستبدة .

ثالثاً ــ ومن الناحية الاقتصادية ، فإن العثمانيين لم يستطيعوا

إدارة نظام الضرائب المملوكي ، بسبب عجزهم الإداري ، فاستبدلوا به نظام الالتزام الذي أدى إلى تدهور الزراعة ، لما كان يرافقه من ضروب القهر والتعذيب للفلاح .

ثم إن مصادرة العثمانيين ، بهذه الطريقة ، أو تلك ، لما كان بأيدي الناس من دنانيرذهبية ، ودراهم فضية ، وفرض عملة نحاسية جديدة ليس لها قيمة ذاتية ، ضاعف من سوء الحال الاقتصادي ، وقد ظهر هذا ظهوراً جلياً بارتفاع حاد في الأسعار ، بالنسبة إلى العصر المملوكي .

وكذلك فإن نقل العاصمة من القاهرة إلى استانبول ، حول بلاد الشام ومصر ـ ولا سيما القاهرة ودمشق ـ إلى قريتين كبيرتين وفقيرتين ، فاضمحلت صناعاتهما لانهيار الطبقة الحاكمة الثرية التي كانت تمول عملية صنع وشراء عدد غير قليل من الصناعات التي كانت مزدهرة في العصر المملوكي .

أما ما يقال من أن سبب هذا التدهور الاقتصادي هو نقل مهرة الصناع إلى استانبول ، فقول يفتقر إلى الدليل ، ذلك أن كثيراً ممن أخذهم السلطان سليم معه ، وبخاصة من القاهرة ، قد عادوا بعد سنوات ، كما ذكر ذلك ابن إياس .

وأخيرا ، فإنه لم يكن لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ذلك الأثر المبالغ فيه على دولة المماليك التي كانت ـ أولاً وقبل كل شيء ـ دولة زراعية قبل أن تكون دولة تجارية .

رابعاً ـ ومن الناحية الاجتماعية ، فإن من أهم النتائج التي قادت إليها الدراسة أن مركزية العثمانيين وشدة بأسهم ، أدت إلى بث الهلع والخوف والقنوط في نفوس السكان الذين لم يعودوا يقاومون السلطة

ويعترضون على تصرفاتها ، كما كان دأبهم في العصر المملوكـي ، بل صاروا يرضخون لقراراتها بدون أدنى اعتراض علني .

فعندما فرض السلطان سليم ضريبة على أهل دمشق جميعاً ، لم يجرؤ أحد منهم على الاعتراض ، بل دفعوها وهم صاغرون ، مع أنهم طالما رجموا رسل السلطان المملوكي عندما كان يفرض عليهم ضرائب مماثلة ، وهذه ناحيـة على جانب كبير من الأهميـة ، فلقـد تعود الناس في العصر العثماني على الخنوع ، وألفوا الذل ، وانتشر بينهم التواكل واللامبالاة .

ومما زاد في ذلك ، أن الزعران الذين كانوا يدافعون عنهم فيما سبق ، لم تقم لهم قائمة في العصر العثماني ، ووجهت لهم ضربات قاتلة ، كان أشدها عليهم مصرع ثلاثة آلاف منهم مع جند الغزالي بعد فشل ثورته على العثمانيين ، فانتهى بذلك دور الزعران كقوة يحسب لهـا الحكام حساباً ، وظهروا بدور جديد ، فانحصر بأسهم فيما بينهم وبين عامة الناس ، دون أن يكون لهم أي دور أو قدرة على النيل من السلطة العثمانية كما كانوا يفعلون أيام المماليك .

وهكذا تغيرت أخلاق الناس وطباعهم تغيراً غريباً ، وقد تم ذلك كله في بضع سنين ، ذلك أن الضربات المتتالية التي تلقاها الناس في بلاد الشام ـــ وفي بلاد العرب الأخرى التي حكمها العثمانيون ـــ كانت من القوة والتركيز ، بحيث دفعت بهم سريعاً إلى عصر الانحطاط التام الذي لا تزال آثاره ، أو بعض منها ، باقية إلى يومنا هذا .

المصادر والمراجع

لا بد قبل عرض المصادر من التنويه إلى أننا اعتمدنا ـ اعتماداً أساسياً ـ على المصادر الأصلية التي كتبها المعاصرون للحوادث ، ومع ذلك فإننا لم نأخذ ما فيها على علاته ، لمجرد أن مؤلفيها كتبوا ما شاهدوه وما سمعوه ، بل نقدناها وفحصناها ، وقارنا فيما بينها ، لنخرج بالفكرة التي نعتقد أنها أقرب ما تكون إلى الصحة .

وبالإضافة إلى هذه المصادر ، فقد استعنا بمصادر أخرى متقدمة عن فترتنا ، كصبح الأعشى ، ومسالك الأبصار ، وغيرهما ، ولكننا لم ننقل ما فيهـا من المعلومات ، إلا إذا تأيدت من كتب التاريخ المعاصرة لفترتنا ، وهي بدايات القرن السادس عشر الميلادي ـ العاشر الهجري .

والسبب الذي ألجأنا إلى ذلك ، أن هذه المصادر ، تفصل وتوضح ما تذكره المصادر الأخرى بإيجاز ، أو أنها تذكر معلومات لا وجود لها في المصادر المعاصرة ، ولا بـد منها لاستكمال البحث ، أو أن هـذه المعلومات من النوع الذي لا يطرأ عليه تغيير كبير على مرور الزمن ، كوصف ابن بطوطة للجامع الأموي ، وطريقة الصلاة فيه ، وأخلاق أهل دمشق وعاداتهم ، وحتى هذه المعلومات فقد كنا نوردها بتحفظ شديد ، بعد أن نؤيدها وندعمها بشواهد من المصادر المعاصرة ، وذلك على قدر ما تسمح لنا هذه المصادر .

أما المصادر المتأخرة ، فإننا لم نعتمد عليها ، إلا إذا اعتمد مؤلفوها على مصادر أصلية يتعذر علينا الوصول إليها ، ككتاب نقولا زيـادة « دمشق في عهـد المماليك » ، و « تاريخ الامبراطورية العثمانية » لـ Hammer ، و « والفتح العثماني ومقدماته » لأحمد فؤاد متولي وغيرها .

وفيما عدا ذلك ، لم ننقل من هذه المصادر أي مادة علمية أساسية ،

وإننا كنا نقتبس منها ـ أحياناً ـ فقرات للـرد عليها ومناقشتها ، أو لمقارنتها مع الفترة التي جعلناها موضوعاً لدراستنا .

وعلى هذا ، تبقى المصادر الأصلية ـ مخطوطة كانت أو مطبوعة ، عربية أم أجنبية ـ هي الأساس الأول لدراستنا .

وقد رأينا أن نتحدث بشيء من التفصيل عن المصادر الهامة ، وأن لا نكتفي بما جرت عليه العادة من ذكر اسم الكتاب والمؤلف ومكان الطبع وتاريخه ، وإنما قرظناها ونقدناها نقداً علمياً . وبينّا محتوياتها ، وأماكن وجودها ، وقيمتها العلمية ، وذلك ليستعين بها من أراد التثبت من أمر ، أو التوسع فيه .

وثمة بعض المخطوطات نشرت في بعض المجلات ، رأينا أن نذكرها مع المخطوطات ، لا مع المطبوعات ، لسهولة التعرف عليها .

كما أن مخطوطات أخرى ، نشرت محرّفة ، آثرنا ذكرها في قائمة المخطوطات وإعـادة ذكرها في قائمـة المطبوعات ، مع بيـان أوجـه التحريف فيها .

هذا عن المصادر العربية ، أما المصادر الأجنبية فإن لها شأناً آخر .

ذلك أن عصر المماليك الأخير ـ على العكس من العصر العثماني ـ لم يحظ بدراسات جادة وعلمية من الكتاب والمؤرخين الغربيين ، بسبب قلة المصادر ، وعدم الاهتمام بذلك العصر .

وعلى هذا ، فإنه يمكن أن نصنف هذه الكتابات ، في مجموعتين رئيسيتين متميزتين :

الأولى : هي الكتابات التقليدية ، كتلك التي ألفها :
Laoust, Quatre mères, Demombynes.

وغيرهم ، فهذه الكتابات تعتمد بشكل أساسي على المصـادر العربية التقليدية ، كصبح الأعشى ، وإعلام الورى ، ومسالك الأبصار .

ونظراً لأن هذه المصادر جميعاً هي في متناول القارىء العربي ، فإن الاعتماد عليها في مظانها ، يوفر على الباحث الوقوع في الأخطاء التي يقع فيها الغربيون عادة ، حينما يتصدون لنشر التراث الشرقي ، فالعربي أولى بتاريخه وأجدر من الغربيين .

إلا أن لهذه الكتب الأجنبية فائدة هامة ، هي فيما يقدمه مؤلفوها من مصادر كثيرة ، ومن شروح وتعليقات ، لا نجدها بسهولة في المصادر العربيـة .

من ذلك ، على سبيل المثال ، « الدرجة » فالمصادر العربية تتحدث عنها على أساس أنها مقياس للوقت، لكن أياً ممن تصدى لتحقيق المصادر العربية من العرب ، لم يحاول تحديد قيمة الدرجة الزمنية ، حتى وجدنا لها تفسيراً في بعض هذه الكتب الأجنبية ، يدل على أنها درجة نجمية تعادل أربع دقائق ، وهي استمرار مرور درجة في الحساب الأرضي[1] .

والثانية : هـي الكتابات الهامة والقيّمة ، وهـي مجموعـة من الدراسات التي نشرها الغربيون عن عصر المماليك ، وتكمن أهميتها في أنها منقولة عن تقارير القناصل، أو رجال الدين ، أو الرحالة ، أو التجار، أو الطلبة ، الذين زاروا دولة المماليك ، ولا سيما في عصرها الأخير .

ومن هذه الكتابات كتابا ASHTOR عن الحياة الاقتصادية ، وتقـارير السفيرين Sanuto ، Martire اللذين اجتمعـا بقانصوه الغوري ، وما نشره Sauvaget عن المراسيم والقرارات المملوكية المنقوشة في بلاد الشام .

---

(1) La Syrie, Par. G. Demombynes. P. 146

وبالرغم من ذلك ـ وفي معظم الأحوال ـ لا بد من الأخذ بحذر من المصادر الأجنبية أيا كانت نوعيتها ، وعدم التسليم بما فيها بدون تروٍّ وتمحيص ، وذلك لاعتبارات شتى ، لا مجال لذكرها الآن .

والخلاصة ، فإن المصادر العربية ـ مخطوطة كانت أم مطبوعة ـ تعدّ الأساس الأول لكل دارس لأواخر العصر المملوكي؛ تليها في الأهمية المصادر الأجنبية .

وستورد فيما يلي المصادر العربية بحسب أسماء مؤلفيها ، مبتدئين بالمخطوطات فالمطبوعات ، فالدوريات ، فالمصادر الأجنبية ، وأخيراً الدوريات الأجنبية .



اولا : المصادر العربيـة المخطوطـة :

ـ البصروي : علاء الدين البصروي •

«كتاب في التاريـخ» •

رقمه في دار الكتب بالقاهرة ٥٦٣١ تاريخ •

وهو يقع في ٢٢٣ ورقـة •

ولدى اطلاعنا عليه ، تبيّن أنه يضم كتابين في التاريخ وليس كتاباً واحـداً •

فأما الكتاب الأول : فيبدأ من الورقة الأولى وينتهي بآخر الورقة ١٥٨ ، وخط هذا القسم حسن ومنقوط ، ويفهم منه أن مؤلفه يعيش في القاهرة ، وتنتهي حوادثه سنة ٨٨٠ هـ / ١٤٧٥ م وهذا الكتاب هو «عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران» للبقاعي المتوفى سنـة ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م •

وقد ورد ذكره في فهرست الكتب العربية ــ الجزء الثامن ــ الملحق الثاني لعلم التاريخ ص ٢٠٩ ، لكن المفهرس استبعد أن يكون الكتاب للبقاعي ، لأنه وجد أن حوادثه تمتد حتى سنـة ٩٠٤ هـ في حين توفي المؤلف ــ كما ذكرنا ــ سنة ٨٨٥هـ ، ولم ينتبه المفهرس لاختلاف الخط بين أول الكتاب وآخره ، ونحن ننوه بذلك بالرغم من أننا لم نعتمد على هذا القسم •

وأما الكتاب الثاني : وهو الذي يهمنا ، فيبدأ من الورقة ١٥٩ وينتهي بالورقة ٢٢٣ ، وخطه مهمل وصعب ومتشابك ، وليس فيه اسم المؤلف ، لكنا استنتجنا اسمه من عدة قرائن :

١ ــ إن ابن طولون نقل في كتابه « مفاكهة الخلان » نصوصا نسبها للعلاء البصروي ، نائب القاضي الشافعي بدمشق ، وبمقارنة هذه النصوص مع ما وجدناه في هذا الكتاب ، تبيّن أن النصين متطابقان تماماً •

٢ ــ إن العلاء البصروي ، استدعي إلى القاهرة للتحقيق معه في بعض الأمور ، وقد ذكر ذلك بكل وضوح في مخطوطه هذا،وذكر رحلته إلى القاهرة وما جرى فيها •

٣ ــ وأخيراً فقد تحدث المؤلف عن ابنه الجلال ، وجلال الدين هذا هو ابنه الذي خلفه في قضاء الشافعية بدمشق •

من ذلك كله ، تأكد لنا بما لا يقبل الشك ، أن هذا الكتاب هو لعلاء الدين البصروي ، ولما لم يكن له عنوان ، فقد أطلقنا عليــه اسم « كتاب في التاريخ » •

أما عن محتويات هذا الكتاب ، فإنه يتناول تاريخ دمشق في الفترة من سنة ٨٧٢ هـ إلــى سنة ٩٠٤ هـ / ١٤٦٧ م إلى ١٤٩٩ م ، وقــد استأثرت أخبار القضاء بالنصيب الأوفى من هذا الكتاب ، وبالإضافة إلى ذلك فهو يتحدث عن الحياة العامة في دمشق في تلك الفترة الهامة •

ومن ذلك حديثه عن حريق الجامع الأموي الكبير ، الذي وقع سنة ٨٨٤ هـ ظنا[١] ، وحديثه عن الحياة اليومية لأهل دمشق ، وعن أخبار الحكام والأمراء ، وتحركات الجيوش، وقوافل الحج، وما إلى ذلك •••

والكتاب عبارة عن مسودة المؤلف ، وهذا عيبه ، ففيه كثير من

---

(١) اول الصفحة التي تحدث فيها عن هذا الحريق مفقود ، مما جعلنا نعدل من الجزم إلى الظن •

الشطب ، كما أنه مبتور وناقص ، فهو يبدأ فجأة ، وينتهي فجأة ، وفيه سنوات كاملة غير موجودة ، كما أن ترتيب السنوات فيه غير موضح •

وواضح أن الذي جمع هـذا المخطوط ، مـع المخطوط الأول ، جمعهما على عجل ، ، فنقصت أوراق ، ووضعت أوراق أخرى في غير مكانها ، الأمر الذي شوه هذا الكتاب •

وعموماً ، فإن هذا الكتاب ــ على علاته ــ قيّم وهام، وإن تحقيقه مع مذكرات عبد القادر النعيمي اليومية[1] ، يمكن أن يغطي فترة هامة من تاريخ العصر المملوكي الأخير في دمشق، ويكشف النقاب عن حوادث لم يطلع عليها أحد حتى الآن •

ــ ابن آجـا : شمس الدين محمد بن اجا الحلبي

« تاريخ الأمير يشبك الدوادار »

مخطوط مصور على نسختين ، إحداهما : في مجمع اللغة العربية بدمشق ، والثانية : في دار الكتب بالقاهرة ، رقمهـا ٢٥٩٢ تاريخ ، وفي المكتبـة التيمورية بالقاهرة ، نسخة أخرى رقمهـا ١٠٧١ ، تاريخ تيمور ، وهي منقولة عن المصورة ، وقد اعتمدنا على نسخـة دمشق ونسخة دار الكتب ، باعتبارهما نسخة واحدة •

ولم يذكر المؤلف اسمه في أي مكان من المخطوطة ، لكنه أشار إلى أنه قاضي الحملة التي أرسلهـا السلطان الأشرف قايتباي لمقـابلة شاه سوار ، وكانت بقيادة دواداره الكبير الأمير يشبك (صاحب القبة المشهورة المطرية) ،كما أشار المؤلف إلى سفارته إلـى حسن باك ،

---

(١) انظر فيما يلي •

ومفاوضاته مع شاه سوار . وبالرجوع إلى بدائع الزهور تبين أن المؤلف حلبي الأصل : هو شمس الدين بن أجا ، وهو أحد قضاة حلب .

هذا عن المؤلف ، أما المخطوطة نفسها . فترجع أهميتها إلى أن المؤلف كان يكتب ما يشاهده خلال رحلته في بلاد الشام في أواخر عصر المماليك ، فقد وصف المدن التي مر بها ، كما وصف سفارته الهامة إلى « حسن باك » في تبريز ، وما جرى معه ، فكشف بذلك النقاب عن بعض جوانب العلاقات المملوكية الصفوية . وعن مشكلات الحدود بين الطرفين .

كما وصف سفارته إلى شاه سوار . وكيف كان يصر على ضرورة تسليم القلاع والحصول للسلطان ، ووصف حصار عينتاب وطريقة فتحها بالمدافع ، كل ذلك بأسلوب سليم ورصين ، يدل على تمكن تام من من اللغة . والكتاب ـ من عدة وجوه ـ يشبه كتاب القول المستظرف في رحلة مولانا الملك الأشرف[1] .

ومشكلة الكتاب الرئيسية ، هي المبالغة في إطراء الأميرشبك ، وفيما عدا ذلك ، فهو مصدر هام من مصادر أواخر العصر المملوكي في بلاد الشام .

ـ ابن طولون : محمد بن علي بن طولون

مؤرخ دمشق المشهور ، ولد فيها ، وتوفي فيها سنة ٨٨٠ـ٩٥٣ هـ ، ١٤٧٥ ـ ١٥٤٦ م ، وقد تلقى مختلف العلوم ، ومارس جملة وظائف في التدريس والخطابة ، والإفتاء ، وله تصانيف كثيرة ، طبع بعضها ، ولا يزال بعضها الآخر مخطوطاً ، وهو بالنسبة إلى دمشق ، كابن إياس

---

(١) انظر فيما يلي .

بالنسبة للقاهرة ، وإن كان الأخير أكثر تعمقاً ونضجاً في كتاباته من ابن طولون •

لقد عاصر ابن طولون أواخر الدولة المملوكية وأوائل الدولة العثمانية ، عاصر الأولى في شبابه ، والثانية في كهولته ، وكتب ما كان يسمعه ويشاهده من أخبار دمشق في تلك الفترة الهامة ،وهذه هي قيمته الحقيقية •

وقد اعتمد في الفترات السابقة لعصره ، على مؤلفات أساتذته كعبد القادر النعيمي ، ويوسف بن عبد الهادي ، والعلاء البصروي ، فضمن مؤلفاتهم في مؤلفاته ، ثم أتمها ، فحفظ بذلك تلك المؤلفات من الضياع •

ومن كتبه المخطوطة التي اعتمدنا عليها :

١ ــ « البرق السامي في منازل الحج الشامي » :

رقمه في دار الكتب بالقاهرة ٧٩ مجاميع تيمور ، ويقع بين الورقة ٢١٥ والورقة ٢٢٨ •

وقد وصف ابن طولون ــ في كتابه هذا ــ رحلة الحج التي قام بها من دمشق سنة ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م فتحدث عن استعدادات القافلة والطريق التي سلكتها ، ووصف البلدان التي توقفت فيها ، وذلك حتى وصول القافلة إلى المدينة المنورة ، وهناك وصف طريقة استقبالها من أفراد الحرمين الشريفين ، فهو لذلك أهم مصدر عن رحلة الحج الشامي في أواخر العصر المملوكي ، على الإطلاق •

٢ ــ « ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر » :

رقمه في دار الكتب بالقاهرة ١٤٢٢ تاريخ تيمور ، ومنه نسخة أخرى رقمها ١١٤٣ تاريخ ، لكننا اعتمدنا على الأولى •

والكتاب ــ كما هو واضح من عنوانه ــ كتاب تراجم لأشهر رجال ذلك العصر ، ومعظمهم من علماء دمشق وأعيانها ، وهو ذيل على كتابه المخطوط والمفقود « التمتع بالأقران في تراجم الشيوخ والأعيان » كما يتضح مما ذكر في الورقة ٤٠٤ ، وهو يفيد في تاريخ الحركة العلمية في دمشق .

وقد استفدنا منه في ذكـــر حارات دمشق ، كما كانت في أواخـــر العصر المملوكي ، والتي ذكرها عرضاً أثناء مذاكرته مع أحد الذين ترجم لهـــم .

وقد نشرت فقرات من هذا المخطوط في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (في العددين ٢/١٤٧ و ٣/٣٣) ، كما نشرت فقرات منه في مجلة المشرق اللبنانية (سنة ١٩٣٧/ص ٣٣) وقد تناول ما نشر وصف الربوة وما يجري فيها .

٣ ــ « رسائل ابن طولون » :

رقمها في دار الكتب بالقاهرة ٣٥١ / مجاميع تيمور .

وهي رسائل في مجلدين ، تضم مجموعة من كتب ابن طولون ، منها إعلام الورى ،وضوء السراج ، ورسائل فقهية ولغوية شتى ، وقد صورت هذه الرسائل من نابلس سنة ١٣٤٣ هـ كما جاء في مقدمتها .

٤ ــ « الشمعة المضية في اخبار القلعة الدمشقية » :

رقمها في دار الكتب بالقاهرة ٧٥٩ مجاميع تيمور ، الورقة ١٧ وما بعدها ، وابن طولون يسرد في هذا المخطوط تاريخ القلعة اعتماداً على الكتب السابقة ، لكنه لم يتحدث بشيء عن وصفها في عصره ، فهو لذلك قليل الأهمية ، وقد طبع في مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٣٤٨ هـ .

٥ ـ « ضرب الحوطة على جميع الغوطة » :

مخطوط في أربع لوحات وثماني صفحات ، موجود بمكتبة المجمع العلمي العربي بدمشق برقم /٢/ ، وقد نشر في مجلة المجمع المذكور سنة ١٩٤٦ ، ص ١٤٩ .

وهو يبين حدود الغوطة ، وقراها ، لكنه يخلط بين ما هو عليه الحال في عهده ، وبين ما كانت عليه حال الغوطة من قبل .

٦ ـ « ضوء السراج فيما قيل في النساج » :

٣٥١ مجاميع تيمور ، المجلد الثاني ، الورقة ١٣٦ وما بعد .

يتحدث فيه ابن طولون عن أنواع المنسوجات الدمشقية ، وطريقة صناعتها ، فهو ـ والحالة هذه ـ يقدم معلومات في غاية الأهمية عن الصناعات النسيجية في أواخر العصر المملوكي ؛ لا نجد لها مثيلاً عند غيره .

٧ ـ « نقد الطالب لزغل المناصب » :

مجاميع تيمور ٣٥١، المجلد الأول من اللوحة٢٣ لغاية اللوحة٥١ .

يتحدث المؤلف فيه عن أحوال الحكام والموظفين في عهده ، ويبين مدى ابتعادهم عن روح الشرع ، فهو ـ من هذه الناحية ـ يعطي صورة حية ودقيقة عن شكل الحكومة المملوكية في أواخر عهدها ، وهذا ما امتاز به عن كل الذين كتبوا عن الموضوع نفسه من قبل .

ـ ابن ظهير : محمد بن إبراهيم بن ظهير الحنفي

« روضة الأديب ونزهة الأريب » .

مخطوط ، نشرت فهارسه ونبذة عنه ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة الجزء الثالث ص ١٠٤٤ وحتى ص ١٠٩٤ ، وقد نشر

البحث الدكتور محمد الحبيب الهيلة تحت عنوان « النظم الإدارية بمصر في القرن التاسع الهجري » .

والمخطوط لا يحوي إلا أربعة أبواب ، تتناول نظام الحكم بشكل مفصل ، وكذلك الأوزان والعملات والمكاييل ، والضرائب والرسوم التي كانت تؤخذ من الفلاح المصري ، فهو إذن هـام في موضوعه ، ويمكن أن يكمل معلومات القلقشندي التي أوردها في « صبح الأعشى » .

ـ ابن علوان : علي بن عطية بن علوان الحموي

مؤلف على غرار ابن المبرد ، وابن طولون ، له مؤلفات شتى تدور حول الانحرافات التي كان يقع فيها الحكام والعامة ، وهو يلتزم الخط الإسلامي الصارم في نقده للمجتمع ، وقد انفرد عن غيره في ذكر بعض جوانب الحياة الاجتماعية في بلاد الشام .

ومن كتبه التي اعتمدنا عليها :

١ ــ « أسنى المقاصد في بدع المساجد » :

رقمه في دار الكتب بالقاهرة ٩٠ مجاميع تيمور ، ويقع في ٣٧ ورقة .

وهو ــ كما يتضح من عنوانه ــ يتحدث عن المنكرات التي كانت تحدث في المساجد ، من قبل رجال الدين والعامة ، فكشف بذلك جانباً هاماً من جوانب الحياة الاجتماعية والعلمية في دمشق المملوكية .

٢ ــ « مصباح الهداية » :

رقمه في ظاهرية دمشق ٣٧٦١ عام .

مخطوط فقهي ، لكنه يتحدث فيه عرضاً (الأوراق ١٣٠ ــ ١٣٢) عن عادات أهل الشام في الحمامات فأكمل بذلك الصورة التي رسمها لنا ابن المبرد ، يوسف بن عبد الهادي .

٣ ـ « نسمات الأسحار » :

توجد منه عدة نسخ في ظاهرية دمشق ، أرقامها :

عام ٨٤٦٠ و ١٤١٥ و ١٤١٦ ، وتصوف ٩٧ ، وتصوف ٩٨ ٠

والكتاب ـ أصلاً ـ يذكر كرامات الأولياء والصالحين ، لكنه تعرض فيه بشكل مفصل لتقاليد الخطبة ، وعقد القران والزفاف في الشام ، مما لا نجده عند غيره ، فكشف بذلك عن جانب هام من جوانب الحياة الاجتماعية في بلاد الشام ٠

٤ ـ « النصائح المهمة » :

رقمه في ظاهرية دمشق عام ٧٣٥٧ ٠

وله عنوان آخر هو « نصيحة الشيخ علوان » ورقمه في ظاهرية دمشق ٢١٥٨٠ ب ، ضمن مجموع من الورقة ٩٠ لغاية الورقة / ١٤٠ ، ومنه نسخة نشر خلاصتها عبد الله مخلص في مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق ، العدد / ٢٠ ص ٣٢٤ ٠

والكتاب عبارة عن نصائح لاذعة ، موجهة من المؤلف إلى السلطان سليم بأسلوب عنيف وجريء ، حاول فيه المؤلف التقرب من السلطان سليم بذكر مساوىء المماليك ، والتلميح إلى أنها لا تزال في العصر العثماني ٠

ويمكن القول : بأن المؤلف كان يعبر في ذلك ، عن الرأي الذي كان سائداً في بلاد الشام بعد انقضاء السنوات الأولى من الحكم العثماني،كما أنه تحدث فيه عن طبيعة هذا الحكم، وما أحدثه العثمانيون من تغييرات جذرية في مختلف النظم المملوكية، وآثار ذلك على الشعب٠

– ابن فضل الله : أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري

« مسالك الأبصار في ممالك الأمصار » :

سفر ضخم وهام ، يقع في ثلاث وأربعين مجلدة ، وهو موسوعة سياسية واجتماعية وعلمية عن عصر المماليك الأول ، وقد اعتمد عليه القلقشندي في صبح الأعشى ، وهو من المصادر الأصلية التي تعلو ما عداها قيمة .

رقمه في دار الكتب بالقاهرة ٢٥٦٨ تاريخ، وله نسخ أخرى أرقامها ٢٥٦٩ ، ٢٥٧٧ ، ٢٨٥١ ، ٩٩م ، ١٧٨ وغيرها .

– ابن كنان : محمد بن كنان

مؤرخ دمشقي من القرن الثاني عشر الهجري – الثامن عشر الميلادي ، وأهمية كتبه ترجع إلى أنها منقولة عن كتب فقدت ، ومن كتبه التي اعتمدنا عليها :

١ – « حدائق الياسمين في قوانين الخلفاء والسلاطين » :

مخطوط مصور في المجمع العلمي العربي بدمشق ، ودار الكتب بالقاهرة ، ويقع في ٩٥ لوحة .

وهو يتناول عادات المماليك وقوانينهم ، وهو ينقل عن مسالك الأبصار ومفاكهة الخلان ، وهو يتم النقص الموجود في المفاكهة والذي يبدأ من ١٨ ذي القعدة سنة ٩٢٦ هـ وينتهي سنة ٩٢٧ هـ . وفيما عدا ذلك فليس للكتاب أهمية خاصة في تاريخ الفترة التي ندرسها .

٢ – « المواكب الإسلامية في الممالك الشامية » :

مخطوط مصور في مجمع اللغة العربية بدمشق ، ومنه نسخة مماثلة في دار الكتب بالقاهرة رقمها ٣٥٠١ تاريخ .

وهو يتناول تاريخ الشام حتى القرن الثاني عشر ، ويجري الآن تحقيقه في جامعة دمشق .

ـ ابن المبرد : يوسف بن عبد الهادي

يعتبر من أهم الذين كتبوا عن دمشق في أواخر العصر المملوكي ، وتمتاز مخطوطاته بأنها ما تزال بخطه ، وبأنها تعالج مختلف وجوه الحياة في دمشق المملوكية ، وبأن صاحبها كان يكتب ما يراه ويسمعه ، وكما ذكرنا، فقد اعتمد عليه تلميذه ابن طولون، ونسخ كثيراً من كتبه وبخاصة القلائد الجوهرية ، ومعظم مخطوطاته لم تنشر بعد ، ومن هذه المخطوطات :

١ ــ « آداب الحمام » :

في المكتبة الظاهرية بدمشق رقمه ٤٥٤٩ عام .

وقد أورد فيه أوضاع الحمامات في دمشق في عهده ، وما كان يجري فيها من عادات وتقاليد ، وبين الفرق بين حمام الرجال وحمام النساء ، وتعرض إلى الأجرة التي يدفعها الداخل إلى الحمام ، وكيفية استحمامه ، إلى آخر ما هنالك ، فهو إذن مصدر هام لهذه الناحية في دمشق المملوكية .

٢ ــ « الإعانات في معرفة الخانات » :

في ظاهرية دمشق ، رقمه ٤٥٣٦ عام .

وهو مخطوط صغير ، ذكر فيه ستة وسبعين خاناً كانت قائمة في عهده في دمشق ، وقد نشره حبيب الزيات في مجلة المشرق اللبنانية سنة ١٩٤٦ ص ٥٢ ، وما بعدها .

٣ ــ « إيضاح طرق الاستقامة وبيان أحكام الولاية والإمامة » :

رقمه في ظاهرية دمشق ٣٣٠١ عام ، ويقع في ١٦٧ ورقة .

يتحدث فيه عن الحكم والحكام منذ فجر الإسلام وحتى عصره ؛ وفائدته بالنسبة لنا أنه يتحدث عن أوضاع دمشق الإدارية في مستهل القرن العاشر الهجري وعن أحوال الموظفين فيها ، فهو يتم بذلك الصورة التي رسمها القلقشندي والخالدي وابن طولون .

٤ ــ « الحسبــة » :

يتحدث فيــه عن الموظفين ، وأصحاب المهن في دمشق ، وطريقة غشهم ، وما هم عليه في زمانه ، وقد نشر المخطوط في مجــلة المشرق اللبنانية سنة ١٩٣٧ ص ٣٨٤ .

٥ ــ « ذم الهوى والذعر في أحوال الزعر » :

رقمه في الظاهرية ٧٣ أدب ، ٣٢٤٣ عام .

وقد ألفه رداً عن سؤال وجّه إليه حول شرعية قتل أعوان الظلمة ، فتناول فيه أحوال الزعران والعيارين في دمشق ، وتسلطهم على الشعب ، وبيّن أنه لا يجوز قتلهم باعتبارهم أعواناً للظلمة ، لأنه إن جاز قتلهم ، فجواز قتل الظلمة أنفسهم أولى .

والكتاب أهم مصدر عن أحوال الزعران في دمشق المملوكية .

٦ ــ « صبّ الخمول على من وصل أذاه إلى أولياء الله والرسول » .

رقمه في ظاهرية دمشق ٣٥٠ حديث ، ويقع في إحدى وثمانين ورقة .

وهو كتاب تاريخي هام جداً ، لا يدل عليه عنوانه ، وقد ألفه ابن المبرد سنة ٩٠٣ هـ / سنة ١٤٩٨ م ، وهو موجــه أصلاً إلى الأمير

المملوكي « آقبردي » دوادار السلطان المتوفى ، الأشرف قايتباي ، الذي ثار على ابنه الناصر محمد ، وأهلك الحرث والنسل في بلاد الشام في سبيل الوصول إلى السلطنة عبثاً •

وكان آقبردي قد حاصر دمشق ، واجتمع بابن المبرد في صالحيتها (التي تقع خارج السور) وتناظر معه في طبيعة تلك الحروب، كما وصف ابن المبرد أفعال آقبردي الشنعاء وتآمره وغلظته ، ومقاومة أهل دمشق له حتى ردوه عن مدينتهم مذموماً مدحوراً ويعني ابن المبرد فيمن وصل أذاه إلى أولياء الله والرسول آقبردي المذكور •

٧ ــ « الطباخة » :

رقمه في دار الكتب بالقاهرة ٥٨ صناعة تيمور ، وهو مصور عن نسخة بخط المؤلف •

ويقع في أربع ورقات ، وتنقص الورقة الخامسة ، وقد نشره حبيب الزيات في مجلة المشرق سنة ١٩٣٧ ، ص ٣٧٠ •

وقد تحدث فيه المؤلف عن المأكولات الدمشقية وطرق تحضيرها بتفصيل تام •

٨ ــ « عدة الملمات في تعداد الحمامات » :

رقمه في ظاهرية دمشق ٤٥٣٥ عام •

وقد كتبه في أواخر القرن التاسع الهجري ، ونقله عن ابن شداد وابن عساكر ، وهو يتعرض للحمامات التي كانت قائمة في دمشق في عهد الأيوبيين والعهد المملوكي ، ولكنه لم يتحدث عن الحمامات التي كانت في عهده ، ولذلك فهو قليل الأهمية بالنسبة لنا •

٩ ـ « نزهة الرفاق في شرح حالة الأسواق » :

مخطوط نشره حبيب الزيات في مجلة المشرق سنة ١٩٣٩ ، ص ١٨ ، وما بعدها .

وقد تحدث فيه عن أسواق دمشق في عهده ، وما يباع فيها بتفصيل تام ، ساعد في تكوين صورة حية عن أوضاع دمشق الاقتصادية في عصر المماليك الأخير .

١٠ ـ « وقف كتب يوسف بن عبد الهادي » :

رقمه في ظاهرية دمشق ١٩ أدب ، ويقع في ١٥٠ ورقة .

تنحصر أهميته في أنه يعطي فكرة وافية عن الكتب العلمية التي كانت تدرس في عهد المؤلف .

ـ حبيب : زين الدين بن حبيب

« كشف المروط عن محاسن الشروط » :

مخطوط ، نشرت فقرات منه في مجلة المشرق اللبنانية عدد ١٦ ص ١٧١ .

وتتضمن نص الأيمان التي كان على نائب القلعة بدمشق أن يحلفها بحضرة السلطان في العصر المملوكي .

ـ الخالدي : بهاء الدين محمد بن لطف الله العمري الخالدي

« المقصد الرفيع المنشا ، الهادي لديوان الإنشا » :

مخطوط مصور في جامعة القاهرة رقم ٢٤٠٤٥ .

يبحث المخطوط في نظم الحكم في عصر المماليك ، على غرار صبح

الأعشى ، وميزته أن الخالدي انفرد بذكر معلومات لم يذكرها غيره ؛ لأنه عاش بعد القلقشندي بحوالي مئة عام ، فقدم وصفاً دقيقاً لنظام الحكم المملوكي في مصر والشام في أواخر عهد المماليك ، الأمر الذي ساعد في تعديل المعلومات التي قدمها القلقشندي في صبح الأعشى ؛ ولذا فإن هذا المخطوط، يعتبر من المراجع القيمة عن أواخر عصر المماليك في مصر والشام .

ـ الصالحي : عبد الصمد الصالحي

« هدية العبد القاصر إلى الملك الناصر » :

مخطوط في دار الكتب بالقاهرة رقمه ٢٦٠٢ تاريخ ، وهو مصور ويقع في ٥٩ لوحة ، في اللوحة الواحدة صفحتان .

والكتاب كما هو واضح من عنوانه مهدى إلى الملك الناصر محمد ابن الأشرف قايتباي بمناسبة ارتقائه العرش ؛ وفيه نصائح وإرشادات له ، تتخللها بعض المعلومات الهامة عن الإدارة المملوكية في مطلع القرن العاشر الهجري ـ السادس عشر الميلادي .

ـ الطيبي : محمد بن إبراهيم الطيبي

« القول المستظرف في رحلة مولانا الملك الأشرف » :

مخطوط في دار الكتب بالقاهرة ، رقمه ٢١٠ تاريخ ، وهو يقع في ٨٤ ورقة من القياس الصغير ، والخط كبير وجميل ، وفي الصفحة بضعة أسطر .

يتناول المخطوط رحلة الملك الأشرف قايتباي إلى الشام سنة ٨٨٣ هـ / ١٤٧٦ م ، ويصف فيها أحوال بلاد الشام ، ومدنها وعادات أهلها ، وطرقها ، وما فيها من فواكه وزروع ، وصفاً دقيقاً لشاهد عيان ،

فهو بذلك مصدر ممتاز للتعرف على أحوال بلاد الشام في أواخر العصر المملوكي .

وقد نشر هذا المخطوط مرتين ، أولاهما بالإيطالية سنة ۱۸۷۷ م في تورينو . وثانيتهما بالفرنسية ، نشرته R. L. Devonshire بالقاهرة سنة ۱۹۲۲ م تحت عنوان :

Relation d'un voyage du Sultan Quitbay en Palestine et en Syrie

والنسختان المذكورتان لا تخلوان من أخطاء ، بسبب طبيعة الذين نشروهما ، وعدم تمكنهم من اللغة العربية ، والاصطلاحات المملوكية ، وتمتاز النشرة الفرنسية بأن فيها مصورات هامة ودقيقة لبلاد الشام .

- الكتبي : محمد بن شاكر الكتبي

١ ــ « عيون التواريخ » :

مخطوط قيم وهام عن تاريخ المماليك . وقد طبع منه جزءان في القاهرة ، وصدر حديثاً الجزء الثالث في بغداد . ولا يزال معظم الكتاب مخطوطاً .

٢ ــ « فوات الوفيات » :

مخطوط في دار الكتب بالقاهرة . رقمه ۲۰۰ تاريخ ، وهو ذيل على وفيات الأعيان لابن خلكان ، وقد طبع عدة طبعات ، لكننا اعتمدنا على المخطوط .

- مرائي : خليل المرائي

« عرف البشام فيمن ولي فتوى الشام » :

رقمه في دار الكتب بالقاهرة ٢٠٥٩ تاريخ تيمور ، ويقع في ١٥٧ ورقة .

ترجم فيه المؤلف لمن تقلد منصب الإفتاء في دمشق ، في أواخر العصر المملوكي وأوائل العثماني . وتعرض لما أحدثه العثمانيون من تغييرات في نظام الإفتاء .

ـ النعيمي : محي الدين عبد القادر النعيمي

من مؤرخي دمشق المملوكية البارزين، كان نائباً للقاضي الشافعي، وأستاذاً لابن طولون وغيره ، وقد ترك مجموعة قيمة من الكتب الهامة عن تاريخ دمشق ، طبع معظمها[1] . ولا يزال بعضها مخطوطاً ، ومن هذه المخطوطات ، مخطوط عثر عليه في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، لم يذكر عنوانه ولا اسم مؤلفه ، فسمي اصطلاحاً بـ « مذكرات يومية » ورقمه ٤٥٣٣ عام ، ويقع في ٤٠٥ ورقات .

١ ـ أما المؤلف ، فهو النعيمي ، وقد استنتج اسمه الدكتور يوسف العش [2] من جملة وقائع ، ثم تأكد فيما بعد ، بمقارنة الخط ، وتطابق ما ذكره المؤلف عن نفسه مع أحوال النعيمي .

وهذا المخطوط ، عبارة عن مذكرات يومية كتبت بدمشق ، وعلى غرار مذكرات أحمد البديري الحلاق ، التي دونت في القرن الثامن عشر ، وتبدأ حوادثها من ٨ شوال سنة ٨٨٥ هـ ، إلى سنة ٩١٤ هـ / ٨ ديسمبر سنة ١٤٨٠ م إلى سنة ١٥٠٨ ، مع سقط قليل .

وتشمل هذه المذكرات تاريخ دمشق السياسي والاجتماعي والعلمي والاقتصادي في عصر المماليك الأخير ، على غرار تاريخ ابن إياس

---

(١) انظر فيما يلي : المصادر العربية المطبوعة .
(٢) انظر فهرس مخطوطات الظاهرية ـ قسم التاريخ ، يوسف العش ، دمشق ١٩٤٧ .

المصري الذي كتبه عن القاهرة في الحقبة نفسها ، ومما يضاعف من قيمة هذه المذكرات أنها بخط المؤلف الذي كان معاصراً للحوادث ، والذي كان يشارك فيها أيضاً .

وقد نشر يوسف العش حوادث شهر المحرم سنة ٨٩٧ هـ (نوفمبر ١٤٩١ م) [1] ، فاتضح أن المؤلف يذكر الحوادث يوماً بيوم بتفصيل تام ووضوح كامل ، وهو مالم نجده عند غيره من مؤرخي دمشق المملوكية .

ونعتقد أن نشر هذا المخطوط ،مع كتاب علاء الدين البصروي سالف الذكر يعتبر من الأعمال الكبيرة التي تخدم تاريخ دمشق ، في مرحلة من أخطر المراحل .

لكن صعوبة قراءة الخط ، وتشابكه ، ووجود الألفاظ العامية ، والجمل غير المستقيمة يجعل هذه المهمة في غاية الصعوبة .

٣ ــ « العنوان في ضبط مواليد ووفيات أهل الزمان » :

رقمه في دار الكتب بالقاهرة ٢١٩٣ تاريخ تيمور ، ويقع في ٣٩ ورقة .

وقد ذكر فيه النعيمي شيوخه ومن عاصرهم ، باختصار شديد بحيث يكاد يكون المخطوط فهرساً للعلماء في عصر النعيمي .

ــ وثائق المحاكم الشرعية بدمشق :

هي مجموعة كبيرة من الوثائق ، يضمها مركز الوثائق التاريخية بدمشق .

ومعظم هذه الوثائق من العصر العثماني ، وهي عبارة عن محاضر

---

(١) انظر مجلة المجمع العلمي العربي ، العدد ١٨ ص ١٤٢ وما بعدها .

المحاكم الشرعية في دمشق وحلب وحماة ، وبالرغم من الجهود المبذولة لفهرسة هذه الوثائق وكشف محتوياتها ، فإن معظمها لا يزال بدون فهرسة ، الأمر الذي يشكل عقبة كأداء أمام الباحثين .

والوثائق ، بوضعها الحالي ، مفهرسة بحسب تاريخها ومكانها ، وليس بحسب الموضوعات التي تحتويها، وعلاوة على ذلك ، فإنها جميعاً تبدأ من منتصف القرن العاشر الهجري وما بعد ، أي بعد الفتح العثماني بحوالي ثلاثين عاماً ، وليس فيها ذكر لأوائل الفتح العثماني .

وقد عثرنا في هذه الوثائق على مجلد اصطلحوا على تسميته بـ « مشوش حلب » لأنه يحوي وثائق متباينة في تاريخها ومحتواها ، وفي هذا المجلد بضع عشرة صفحة تعود إلى أواخر العصر المملوكي ، وبالتحديد شهر جمادى الآخرة سنة ٩١٣ هـ / أكتوبر ١٥٠٧ م ، وقد أفدنا منها فوائد جمة ، ذلك أنها كانت أقدم وثيقة عن تاريخ الشام المملوكي . فهي تقدم معلومات هامة عن طبيعة نظام القضاء ، كما تلقي ـ من خلال القضايا المطروحة ـ ضوءاً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في تلك الحقبة .

أما بقية وثائق المركز ، فإنها تبين أحوال بلاد الشام في العصر العثماني فهي تتناول الزواج ، والطلاق ، والبيع، والمعاملات الاقتصادية، وتوزيع ميراث المتوفين ... وتحتاج إلى جهود جبارة لفهرستها وفق الموضوعات التي تحتويها .

ـ « وقفية جلبان المؤيدي » :

مخطوط على شكل لفافة في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، رقمه ٤٨٣٧ عام . والمخطوط عبارة عن صورة الوقف الذي أوقفه أحد أمراء

المماليك جلبان المؤيدي[1] على برج طرابلس وبرج صيدا حيث بيّن فيه رواتب المقاتلين والطلبة والأئمة .

ويعطي هذا المخطوط صورة نادرة وهامة عن « دور المرابطين » في المشرق ، إن صحت هذه التسمية .

- مجهول المؤلف :

« رسالة عليان الضبيبي » :

مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، رقمه ٢٤٠ عام ، الأوراق من ١٥٧ ، لغاية ١٦٣ .

وعليان الضبيبي هذا : هو قائد الحملة التي أرسلها السعوديون إلى الشام سنة ١٢٢٥ هـ / ١٨١١ م وقد أرسل رسالة لعلماء الشام يطلب منهم فيها مناظرته ، وكان ذلك في عهد الوالي يوسف باشا ، وقد استشهدنا بهذه الرسالة بمقارنة وضع الحركة العلمية في أواخر العصر المملوكي بوضعها في العصر العثماني . أما المؤلف فلم نعرف اسمه ، وربما يكون أحد العلماء السعوديين .

- مجهول المؤلف :

« مخطوط في تعليم فنون القتال والفروسية في أواخر عصر المماليك الجراكسة » :

---

(١) هو نائب دمشق ، وهو النائب الوحيد الذي كان مصريا ، ولم يكن مملوكيا، انظر ترجمته في إعلام الورى، طبعة دمشق ص ٥٢، ٥٣ .

نشر المخطوط د. محمد مصطفى ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، التي نشرتها دار الكتب في ثلاثة أجزاء ١٩٧٠ : ١٩٧١ / ج ٣ ص ١٢١٩ حتى ص ١٢٣٠ ، والمخطوط عبارة عن أوراق معدودة من أواخر عصر المماليك تتناول طرق التدريب والقتال موضحة بالرسم ، وقد صور المخطوط ونشر مع المقال ، وهو يعطي فكرة طريفة عن الناحية العسكرية عند المماليك .



ثانيا : المصادر العربية المطبوعة

أ ـ الكتب

ابن إياس : محمد بن إياس :

مؤرخ مصر الأول في أواخر العصر المملوكي وأوائل العثماني ، يمتاز بغزارة معلوماته ودقتها وواقعيتها ، وبكونه شاهد عيان لأخطر مرحلة من مراحل التاريخ العربي ـ مرحلة سقوط المماليك وقيام العثمانيين ـ وهو يكمل تاريخ مصر المملوكي الذي بدأه المقريزي ، وتغري بردي ، وغيرهما ، وله جملة مؤلفات ، أهمها سفره الضخم :

« بدائع الزهور في وقائع الدهور » :

وهو تاريخ مصر منذ القدم ، وحتى بدايات العصر العثماني (سنة ٩٢٨ هـ / ١٥٢٢ م) وللكتاب أكثر من طبعة :

(١) فهناك طبعة بولاق سنة ١٣١١ التي صدرت في ثلاثة أجزاء وفهرس ، ولكنها ناقصة نقصاً مخلاً ، فهي لم تذكر عصر الغوري كله تقريباً ، ولذلك لا يمكن التعويل عليها لدراسة أواخر العصر المملوكي ، ومن جهة ثانية ، فإن كونها مفهرسة يعطيها قيمة خاصة ، لأنها تسهل على الباحث ، وهذه النسخة هي أقدم النسخ المطبوعة .

(٢) وقد نشر « محمد مصطفى » عن طريق جمعية المستشرقين الألمانية ـ هذا الكتاب في لايبزيغ في ثلاثة أجزاء وفهرس ، بين سنة ١٩٣١ ـ ١٩٣٦ ، وتشمل من سنة ٨٧٢ هـ إلى سنة ٩٢٨ هـ / سنة ١٤٦٨ م ـ ١٥٢٢ م ، ثم عاد ونشر قسماً يشمل السنوات من سنة ٨٥٧ هـ ـ ٨٧٢ هـ / سنة ١٤٥٣ م سنة ١٤٦٨ م تحت عنوان :

« صفحات لم تنشر من بدائع الزهور » وكان ذلك في دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥١ م •

(٣) ثم أعاد نشر الكتاب في القاهرة ، فنشر الجزء الثالث والرابع والخامس بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٦٣ ، ثم عاد ونشر الجزء الثاني في فسبادن ١٩٧٢ ، وبقي الجزء الأول وفهارس الكتاب ، وقد اعتمدنا على هذه الطبعة ، وهي التي أشرنا إليها في الهامش •

(٤) كما أصدرت دار الشعب بالقاهرة ، طبعات شعبية كعادتها، من هذا الكتاب •

(٥) وقد نشر قسم من هـذا الكتاب ، بالفرنسية ، تحت عنوان غريب هو :

«يوميات بورجوازي من القاهرة» Journal d'un bourjois du Caire وبشمل هذا القسم تاريخ الغوري حتى آخر الكتاب ، وقد صدر في باريز في جزأين سنة ١٩٥٥ / سنة ١٩٦٠ •

(٦) وقد نشر المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة سنة ١٩٤٥ قسماً من هذا التاريخ يشمل الفترة من سنة ٨٧٢هـ ــ ٩٠٦هـ/١٤٦٨ ــ ١٥٠١ م تحت عنوان : Histoire des Memlouks Circassiens

هذا عن طبعات الكتاب ، التي استطعنا الإحاطة بها ، وقد توسعنا فيها نظراً لأهمية الكتاب بالنسبة إلى موضوعنا •

أما عن الكتاب نفسه ، فإن ميزته الهامة التي تعنينا ، أن ابن إياس كان يكتب من وجهة نظر العامة ، وليس من وجهة نظر المماليك ، بالرغم من أنه محسوب عليهم •

وقد اتهمه بعضهم بأنه مؤرخ دولة . ويقيناً إن هذا الاتهام غير صحيح .

إن ابن إياس مملوكي الأصل ، مافي ذلك ريب ، ولكنه لم يكن يدافع عن المماليك ، ولا يعبر عن آرائهم . لقـد كان يكتب ما يـراه لا ما يطلب منه أن يراه ، كان يكتب لنفسه وليس للحكام . وكان المنطلق الذي يكتب منه هو منطلق ديني بحت ، مثل ابن طولون تماماً ، فهو يقيس أعمال الحكام بمقاييس الشرع ، ويقيمهم تبعاً لذلك ، ومن هنا جاء انتقاده لسلاطين المماليك وأمرائهم عندما كانوا يأتون أمراً نكراً[1] .

ومن ناحية ثانية ، فإنه لم يكن يتردد عن الثناء على من يقوم منهم برفع مظلمة ، أو مساعدة صاحب حق ، يستوي عنده في ذلك جميع الحكام ، سواء كانوا من أهل البلد ، أم من المماليك ، وإن اتفاق الخط العام الذي سار عليه ابن إياس مع الخط العام الذي سلكه نظيره الشامي محمد بن طولون ، هو الذي يؤكد حياد ابن إياس ، وعدم انحيازه .

ومن مميزات ابن إياس أنه كان شاهد عيان لما يكتب ، وقد جمع ـ مع مشاهدته للحوادث ـ فكراً ثاقباً ، ومحاكمة متزنة .

ونظراً لسلامة نسخ الكتاب الخطية وكثرتها ، فقد حفظ الكتاب كما هو ، دون أن يقلل من قيمته نقص . كذلك الذي نراه في كتب ابن طولون .

أما عن تحقيق الكتاب ، فإن الكتاب لم يحقق ، وإنما نشر ، ولا شك أن الذين لم يتعمقوا في دراسة العصر المملوكي سيجدون صعوبة في فهم كثير من الاصطلاحات والعبارات التي ترد في الكتاب ، لأن الذين حققوه أو نشروه لم يحاولوا تقديمه تقديماً سهلاً إلى قراء اليوم ، ولا شك أن تحقيق هذا الكتاب تحقيقاً علمياً سيضاعف من قيمته .

(١) الكتاب مليء بهذه الأخبار ، انظر على سبيل المثال ٤/٤٤١ .

وأخيراً ، فإن ابن إياس ، لم يخل في كتابه هـذا من الوقوع في بعض الأخطاء والهنات ، لكنها لا تقاس بما قدمه في سفره هذا ، وقد لا نغالي إذا قلنا : إن ابن إياس وكتابه « بدائع الزهور » يمكن أن يكون موضوعاً لمؤلف مستقل .

ابن بطوطة : محمد بن عبد الله

« تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المعروف برحلة ابن بطوطة » القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

كتاب غني عن التعريف ، وبالرغم من بعد الشقة بين العصر الذي ندرسه وعصر ابن بطوطة ، فإننا نقلنا منه ما يتعلق بتغير طريق الحاج ، وعادات أهل الشام ، ووصفه لطريقة الصلاة في الجامع الأموي ، وحديثه عن الطائفة المغربية بالشام .

ابن زنبل : أحمد بن زنبل الرمال المحلي

« تاريخ أخذ مصر من الشراكسة » سنة ١٣٨٧ ، لا مكان للطبع .

وله عناوين أخرى : « واقعة السلطان سليم وقانصوه الغوري »، « آخرة المماليك » .

وللكتاب طبعة أخرى ، وقد اعتمدنا على الطبعة الأولى التي يرجح أنها طبعت في بولاق ، وقد حقق الطبعة الأخرى عبد المنعم عامر ، وطبعت في القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

ونظراً لكثرة اعتماد المؤرخين المحدثين على هذا الكتاب ، وما ترتب على ذلك من آثار ونتائج ، فقد رأينا أن نقف قليلاً عنده ، لما في ذلك من أهمية .

للكتاب مخطوطات كثيرة ، داخل مصر وخارجها ، فمن مخطوطاته في مصر ، مخطوطة بدار الكتب بالقاهرة، رقمها ٣٧٦ تاريخ تيمور، ومنه

نسخة أخرى تحت رقم ٤٤ تاريخ ، وهي التي اعتمد عليها عبد المنعم عامر ، وهذه النسخة منقولة عن نسخة البطركية الأرثوذكسية المرقسية بالقاهرة ، وثمة نسخة ثالثة رقمها ٧١٤ تاريخ تيمور ، ونسخة أخرى بمكتبة البلدية بالاسكندرية ، وأخرى في مكتبة الأزهر .

وثمة نسخ أخرى لهذا الكتاب في ألمانيا[١] .

وقد أوقع هذا الكتاب المؤرخين في أخطاء كبيرة ، تتعلق بعصر المماليك والعصر العثماني ، لأن الذين نقلوا عنه لم يحاولوا تمحيص رواياته، ومقارنتها بما ترويه المصادر الأخرى . وذلك لمجرد أن ابن زنبل مؤرخ معاصر للحوادث ، وسنورد فيما يلي ، بعضاً من مآخذنا على هذا الكتاب :

١ ــ إن المؤلف مجهول ، لم يترجم له أحد ، وكان يعمل في ديوان الجيش العثماني بالقاهرة .

٢ ــ ذكر عبد المنعم عامر ما خلاصته : أن ثمة اختلافاً كبيراً في حجم النسخ الخطية لهذا الكتاب ، ثم قال : « إن الخلاف الموجود بين نسختي تيمور ونسخة الاسكندرية من جهة ، وبين نسخة البطركية ، واضح وجلي، وبخاصة خلاف الحجم الذي يرجع إلى الاستطراد والسرد لحوادث تاريخية لا صلة لها بهذه الفترة من الزمن ، وإلى ذلك الشعر الطويل الكثير الذي يرويه المخطوط ، ويبدو لي : أن هذا المخطوط لا يصور المخطوط الذي ألفه ابن زنبل ، تصويراً صادقاً لخلافه مع المخطوطات الأخرى[٢] .

---

(١) انظر : بلاد الشام ومصر ، عبد الكريم رافق الطبعة الثانية ص ٤٢١ .
(٢) ص ١٠ من كتابه ، طبع القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

٣ ـ ونضيف إلى ذلك أن ابن زنبل ذكر عند حديثه عن ثورة الغزالي ، أن السلطان سليمان يقيم في الملك ما يقرب من خمسين سنة ، فكيف عرف ابن زنبل هذا ، وهل عاش إلى ما بعد سنة ٩٧٦ هـ ، على اعتبار أن ثورة الغزالي كانت سنة ٩٢٦ هـ[١] إن هذا يؤكد مبدأ الزيادة التي طرأت على الكتاب .

٤ ـ أما عن ماهية المعلومات التي يقدمها ابن زنبل ، فإنها أقرب إلى روايات الأبطال منها إلى المخطوطات التاريخية الرصينة ، وقد ألمحنا إلى ذلك في الهوامش ، وسنورد فيما يلي نماذج أخرى :

إن ابن شاه سوار يرتجل خطبـة وهو في المعركة ، كان مما جاء فيهـا :

« من عرفني فقد كفى ، ومن لم يعرفني فأنا ابن شاه سوار .. أين من ربي في إنعام أبي ، أين المحبون لوالدي ...! » .

وطومان باي ، بعد هزائمه المتكررة يعزي نفسه بقصيدة من أربعة وسبعين بيتاً ، يلقيها على نفسه في سنوح الأهرام[٢] ، ولا ندري متى أصبح طومان باي شاعراً ...

وكرتباي يلقي أمام السلطان سليم خطبة بلغته من أربع صفحات ، كلها شتائم للسلطان سليم ولجيشه ، والسلطان سليم ساكت يسمع ولا يتكلم ... وهو الذي قتل وزيره يونس باشا ، لأنه خالفه في بعض

---

(١) تاريخ ابن زنبل ، الطبعة الأولى صفحة ١٢١ .
(٢) المصدر السابق ص ٩ .
(٣) المصدر السابق ص ٥٣ ـ ٥٦ .

الأمور[١] ومن الغريب أن بعض المؤرخين المحدثين قد نقل هذه الخطبة دون أن يلاحظ أنها لا تثبت أمام الواقع .

٥ ــ ومن جملة أوهام ابن زنبل التي انفرد بذكرها ، أن السلطان سليم أمر برمي رقاب الصوفية الذين كانوا مع السلطان الغوري في مرج دابق ، فقتلهم جميعاً ، وكانوا يزيدون على ألف رجل[٢] مع أن سليماً كان شديد الميل للمتصوفين ، وهو الذي بنى ضريح الشيخ محيي الدين ابن عربي بدمشق .

٦ ــ يذكر ابن زنبل أن أحمد هرسك قال للسلطان سليم[٣] : إنه كان قد حلف للسلطان قايتباي ، يوم أسر في مصر ، ألا يسحب في وجه القبلة سيفاً أبداً ، أي ألا يحارب المماليك في حين يذكر Hammer أن هرسك هذا كان من المتحمسين للحرب مع المماليك ، وأنه سمع قايتباي يهدد بسحق العثمانيين[٤] .

وقد نقل عن هذا الكتاب عدد كبير من المؤرخين المحدثين دون أي تمحيص لما ورد فيه ، فوقعوا في أخطاء فاحشة[٥] .

والخلاصة : إنه قد طرأت على هذا الكتاب زيادات من النساخ ، ومبالغات من المؤلف ، وأخطاء من المحقق قضت على قيمته العلمية تماماً، بحيث لا يصح الاعتماد على رواياته ، وهذا مالم ينتبه له معظم الذين تصدوا لكتابة تاريخ الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٧ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٥ .
(٣) المصدر السابق ص ١٠ .
(٤) Hammer 4/26
(٥) انظر وجهة نظرنا من موقف جانبردي الغزالي من السلطان سليم خلال معركة مرج دابق وفي أعقابها ، في الفصل الثامن .

ابن طولون : محمد بن طولون

١ ــ « مفاكهة الخلان في حوادث الزمان » :

نشره محمد مصطفى بالقاهرة في جزأين سنة ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، عن طريق المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

نقول : نشره ، ولا نقول : حققه ، لأنه لم يحقق فيه شيئاً ، وفوق ذلك فقد وقع في أخطاء كثيرة ، يقع فيها عادة من يقدمون على نشر مخطوطات لبلاد لا يعرفونها حق المعرفة : وليس لهم إلمام باصطلاحات أهلها العامية .

من ذلك مثلاً أنه يقول (ص ٣١٣) من الجزء الأول :

ــ « وفي ليلة الأربعاء ..... دخلت زوجة المتوفى شهاب الدين المحوجب على موقع النائب الآن ، وهو رجل أقر حسناً وجاهاً من زوجها ، ولكنه أصغر سناً ، وهذا وجه ميلها إليه ... وخرجت بسببه عن حيز العقل لأجل شهرتها ..... »

ــ وهذا الكلام ليس له معنى ، ولا يصح إلا بوضع كلمة « أقل » بدل « أقر » و « شهوتها » بدل « شهرتها » .

ــ ويقول ص ٧ من الجزء الأول « زقاق القرائبين » والصواب « القرايين » وهو لا يزال إلى اليوم في دمشق .

ــ ويقول ج ١ / ص ٦٦ : « مكبس دار الفاكهة » والصواب « مكس دار الفاكهة » أي رسومها .

ونحن لا نريد تتبع هذه الأمور ، ولكنا نقول : إن من لم تكن عنده معرفة مسبقة بالعصر المملوكي واصطلاحاته ، لا يستطيع أن يفهم كل ما يقرؤه من هذا الكتاب ، لأن « محمد مصطفى » تجنب شرح

الكلمات الصعبة التي يتعذر فهمها ، وشرح بعض كلمات من هنا وهناك . دون أن يسير على قاعدة ثابتة ، مع أنه كان ينشر نسخة المؤلف نفسه . أي إن أيدي النساخ لم تحور من هذه النسخة .

هذا عن التحقيق ، أما عن الكتاب نفسه ، فإن عيبه الرئيسي أن فيه نقصاً كبيراً ، فثمة سنوات كاملة لا توجد أو لا يوجد عنها إلا سطور، من ذلك سنة ٨٩١ هـ ، سنة ٨٩٨ هـ وسنة ٩٠١ هـ .

أما المصادر التي اعتمد عليها ابن طولون فهي — بالاضافة إلى مشاهداته — كتاب أستاذه النعيمي « مذكرات يومية » وكتاب القاضي علاء الدين البصروي ، وقد أشار هو إلى ذلك في صلب الكتاب[1] ، وكلا الكتابين موجود اليوم .

وثمة مؤلف ثالث ، اعتمد عليه ابن طولون ، وهو تاريخ الشهاب الحمصي ، لم نستطع العثور عليه .

ولذا ، فإنه يمكن تدارك الثغرات الموجودة في هذا الكتاب — مفاكهة الخلان — من المصدرين السابقين ، بالاضافة إلى مصدر ثالث هو « حدائق الياسمين » لمحمد بن كنان الذي كان نقل كتابه عن المفاكهة .

أما عن أسلوب ابن طولون ، فإنه كان يكتب ما يراه وما يسمعه ببساطة وصدق ، لكن أخباره قصيرة ومختصرة ، وليس فيها تفصيل أو ربط أو تحليل إلا فيما ندر .

ولقد اعتمدنا اعتماداً كاملاً على هذا الكتاب لأن مؤلفه عاصر الفتح العثماني ، لكننا لم ننقل منه نصوصاً مطولة ، وإنما نقلنا فقرات من

---

(١) انظر المصادر العربية المخطوطة ، ففيها تفصيل واف عن هذه الكتب .

اكن شتى ، ربطناها ببعضها ، فكونت فكرة جديدة ، قد لا ينتبه لها
ن يقرأ ابن طولون للمرة الأولى .

ومن كتب ابن طولون الهامة الأخرى :

٢ – « إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى »:

وقد حقق هذا الكتاب محمد أحمد دهمان ، ونشرته وزارة الثقافة
دمشق سنة ١٩٦٤ م . وكان عبد العظيم خطاب – من جامعة عين
شمس – قد شرع في تحقيقه ، وجعله موضوعاً لرسالة ماجستير ، وقد
طبع الكتاب في جامعة عين شمس سنة ١٩٧٣ ، فصار منه نسختان .

ولدى المقارنة بينهما تبين لنا أن نسخة دمشق ، لم تحقق تحقيقاً
علمياً كاملاً ، وذلك للأسباب الآتية :

١ – إن في النص بعض الأخطاء التي قد تنطلي على القارئ
العادي ، لكنها لا تنطلي على الباحث المختص ، من ذلك مثلاً قوله
ص ٢٢٨ :

« وفي يوم الثلاثاء ... فوض السلطان نيابة دمشق لجنبردي
الغزالي وما معها من بلاد وقرى إلى عريش مصر » وقد كتب في الهامش
(في الأصل ، ومعها من بلاد العرى) وهذا كله خطأ ، وصوابه « وما
معها من بلاد المعرى إلى عريش مصر » والمعرى أو المعرة بلدة مشهورة
كانت تدخل في نيابة حماة في العصر المملوكي .

٢ – إن المحقق لم يبين المصادر التي اعتمد عليها في تحقيقه ،
وأورد المعلومات وكأنها من عنده .

ومن الجهة الأخرى ، فإن هذه النسخة تمتاز عن نسخة القاهرة ببعض الميزات التي يمكن إيجازها فيما يلي :

١ ـ إن محققها من دمشق ، وهذا شيء هام وأساسي ، فهو يعرف دمشق معرفة تامة ، وهو رجل قد شاهد آثاراً لم يعد لها وجود اليوم ، من ذلك وصفه لمصطبة السلطان بالقابون ، فهو آخر من شاهدها[1] ، ومن ذلك حديثه عن المدرسة الشاذبكلية[2] في القنوات ، وتربة ذي النون[3] وغير ذلك ، وهكذا جاء التحقيق حياً وواقعياً ، بعكس نسخة القاهرة ، التي كان التحقيق فيها يتصف بـ «الكلاسيكية» المفرطة والجمود ، وذلك لاعتماد المحقق على المصادر ، في كل كبيرة وصغيرة ، ولجهله التام بمدينة دمشق ، وهذا لا يلام عليه ، لكنه يغض قيمة التحقيق مع ذلك .

٢ ـ استطاع الأستاذ محمد أحمد دهمان أن يضبط عدد نواب دمشق في العصر المملوكي ضبطاً دقيقاً ، فبلغ عددهم ثمانية وسبعين نائباً ، بعكس الأستاذ خطاب ـ محقق نسخة القاهرة ـ الذي أوصل عددهم إلى واحد وتسعين ، دون أن ينتبه أو ينبه ـ على الأقل ـ إلى النواب الذين عينوا أكثر من مرة .

وفيما عدا ذلك ، فإن نسخة القاهرة مضبوطة ضبطاً علمياً . وفيها مقدمة ضافية وهامة عن ابن طولون وعصره .

والخلاصة : إن الاستعانة بالنسختين أمر ضروري للخروج

---

(١) إعلام الورى ، طبعة دمشق ص ٤٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٥٣ .
(٣) المصدر السابق ص ٤٥ .

بالمعلومات الدقيقة والصحيحة عن تلك الفترة ، وقد اعتمدنا من جهتنا على نسخة دمشق لتوفرها لدينا .

هـذا عن التحقيق .

أما عن الكتاب نفسه ، فهو على غرار مفاكهة الخلان ، إلا أنه شديد الاختصار ، ولا تذكر فيه بدايات السنين ، كما أن أخبار القسم الأول منه (حتى القرن العاشر تقريباً) منقولة برمتها من كتب شتى ، وليس لها قيمة كبرى ، أما أهمية الكتاب الحقيقية فتكمن في تلك المعلومات النادرة التي دونها ابن طولون عن أواخر العصر المملوكي وأوائل العصر العثماني، تلك المعلومات التي يمكن أن تسد بعض النقص الموجود في كتاب مفاكهة الخلان ، وبخاصة في السنوات الأخيرة من عمر الدولة المملوكية .

وعلى العموم ، فإن هذا الكتاب ، وكتاب المفاكهة يعتبران من أهم المصادر التاريخية الموثوقة عن أخطر مراحل تاريخ دمشق ، تاريخ سقوطها بيد العثمانيين وما نجم عن ذلك .

٣ ــ « الشمعة المضية في أخبار القلعة الدمشقية » :

دمشق ، مطبعة الترقي سنة ١٣٤٨ هـ .

كتاب عن تاريخ قلعة دمشق ، منقول من المصادر السابقة ، وليست له ــ بحد ذاته ــ قيمة كبرى ، لأن ابن طولون لا يصف القلعة كما كانت في عهده ، بل كما كانت في العهد السابق .

٤ ــ « الفلك المشحون في أحوال ابن طولون » .

دمشق ، مطبعة الترقي سنة ١٣٤٨ هـ .

كتيب في ٥٥ صفحة ، يتحدث فيه ابن طولون عن أحواله ، وعن

العلوم التي تعلّمها وعلّمها ، وعن الوظائف الإدارية التي مارسها ، وعن شيوخه وطرق التدريس ، وبالرغم من اختصاره الشديد ، فإنه يقدم صورة حية عن طـرق التعليم وأسـاليبه في دمشق في أواخـر العصر المملوكي ، وأوائل العثماني •

٥ ـ « ضرب الحوطة على جميع الغوطة » :

كتيب نشر في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٤٩ ، ص ١٤٩ ، وقد ذكر ابن طولون في كتابه هذا قرى الغوطة ، لكنه لم يبين القرى الآهلة من تلك التي اندثرت ، كما أنه سها عن عدد غير قليل من قرى الغوطة ، ولعل مخطوطه قد جاءنا ناقصاً •

٦ ـ « القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية » :

نشر في دمشق سـنة ١٩٥٦ ، في جزأين ، بتحقيق محمد أحمـد دهمان ، وهو يتناول تاريخ الصالحية منذ تأسيسها وحتى عصره ، كما تحدث عن مساجدها ومدارسها وتربها ومنتزهاتها ، وعن الذين زاروها أو درسوا فيها ، أو دفنوا فيها •

وقد اعتمد في كتابه هذا ـ اعتماداً أساسياً ـ على كتاب كان وضعه أستاذه ابن المبرد عن تاريخ الصالحية ، وأضاف إليه ما تجمع لديه من معلومات •

وقد لخص هذا الكتاب محمد بن كنان ، من رجال القرن الثاني عشر ، وأسماه « المروج السندسية الفيحية في تاريخ الصالحية » كما سنرى •

٧ ـ « الثغر البسام فيمن تولى قضاء الشام »

نشر في دمشق سنة ١٩٥٦ بتحقيق صلاح الدين المنجد •

أهمية الكتاب في أنه يعطي وصفاً دقيقاً لأحوال القضاء والقضاة في أواخر العصر المملوكي ، ويقارن ذلك بما آل إليـه الحال في العصر العثماني .

ـ ابن العماد : عبد الحي بن العماد الحنبلي

« شذرات الذهب في أخبار من ذهب » .

القاهرة ، مكتبة القدسي والبدير سنة ١٣٥١ هـ .

كتاب تراجم ، يعتمد على الكتب السابقة له ، وبخاصة الكواكب السائرة ، ودر الحبب ، ومفاكهة الخلان ، وهو قليل الأهمية فيما يتعلق بأواخر العصر المملوكي .

ـ ابن فضل الله العمري : أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري

« التعريف بالمصطلح الشريف » القاهرة ، مطبعة العاصمة سنة ١٣١٢ هـ .

كتاب قيّم ، يتحدث عن البريـد والتقسيمات الإداريـة لدولة المماليك في مصر والشام ، وهو من المصادر التي اعتمد عليها القلقشندي في صبح الأعشى .

ـ ابن كثير : أبو الفداء ، الحافظ ابن كثير الدمشقي

« البداية والنهاية » طبع مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٥٨ في ١٤ جزءاً وقد صور الكتاب سنة ١٩٦٦ م ، والكتاب غني عن التعريف ، وقد اعتمدنا عليه في بعض الاستطرادات التي لم يكن منها بدّ لاستكمال البحث .

- ابن المبرد : يوسف بن عبد الهادي

« ثمار المقاصد في ذكر المساجد » بيروت سنة ١٩٤٣ .

حققه أسعد طلس بطريقة علمية جيدة، تعرض في مقدمتها بالتفصيل لحياة المؤلف ومصنفاته ، وإن لم يحط بها جميعاً .

والكتاب متمم لكتاب الدارس في تاريخ المدارس ، كما اعتمد عليه مؤلف كتاب منادمة الأطلال : عبد القادر بدران ، وهو بحد ذاته يحوي مادة علمية غزيرة ، ضاعف التحقيق الجيد من قيمتها . وفي المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة مخطوطة منه رقمها ٤٦٢٤ عام .

- أبو الفداء : عماد الدين إسماعيل

« المختصر في أخبار البشر » القسطنطينية ، سنة ١٢٨٦ هـ . ويعرف بتاريخ أبي الفداء .

وهو كتاب في غاية الأهمية ، لأن مؤلفه ، ساهم في صنع الأحداث التي يرويها ، فأعطى صورة واقعية عن وضع الإمارات الأيوبية في بلاد الشام ، إبّان العهد المملوكي .

- بدران : عبد القادر بدران

« منادمة الأطلال » دمشق سنة ١٩٦٠ .

كتاب يتحدث عن مدارس دمشق ، ومساجدها ، وتربها ، وقد اعتمد فيه مؤلفه على كتاب الدارس للنيعمي ، وكتاب المساجد لابن المبرد ، وغيرهما ، وتتجلى القيمة الحقيقية لهذا الكتاب في أن مؤلفه ، كان يعاين ويصف ما يكتبه ، فجمع بذلك بين الماضي والحاضر ، وقدّم لنا فكرة عن أوضاع المدارس المملوكية في دمشق في أوائل القرن العشرين ، وهو ما تتعذر معرفته اليوم ، نظراً لما طرأ على المساجد والمدارس من الهدم والاغتصاب .

- البدري : عبد الله بن محمد البدري

« نزهة الأنام في محاسن الشام » المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ ٠

كتاب هام جداً عن تاريخ دمشق في أواخر العصر المملوكي ، لأن مؤلفه مصري ، زار دمشق فوصفها وصفاً دقيقاً ، وقارن بين ميادينها وميادين القاهرة ، وقدم صورة تنبض بالحياة عن عادات أهل دمشق وطبائعهم وحياتهم اليومية وسهراتهم ٠٠٠٠٠٠ فهو إذن مصدر ممتاز ٠

- البديري : أحمد البديري الحلاق

« حوادث دمشق اليومية » تحقيق أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ١٩٥٩ م ٠

يوميات لأحد حلاقي دمشق في أواسط القرن الثاني عشر الهجري ـ الثامن عشر الميلادي ، وقد كتب له المحقق مقدمة ضافية عن أحوال دمشق في العصر العثماني ، وبالرغم من بعد الشقة بين موضوعنا وبين القرن الثامن عشر ، فقد استفدنا من هذا الكتاب في إجراء بعض المقارنات الضرورية التي كان منها مقارنة وضع الشعب النفسي بين العهدين المملوكي والعثماني ٠

- بولياك

الإقطاع ، بيروت سنة ١٩٤٩ ٠

كتاب مكثف عن النظم الإقطاعية في بلاد الشام ، منذ عصر المماليك ، لكن فيه أحكاماً متسرعة أشرنا إليها أثناء حديثنا عن الأوقاف ، ولذلك ، يجب أن يؤخذ ما فيه بحذر ، بالرغم من أنه قيّم وهام ٠

ـ الحنبلي : رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف الحنبلي

« در الحبب في تاريخ أعيان حلب » أربعة أجزاء ، طبعة وزارة الثقافة بدمشق ، سنة ١٩٧٢ ، سنة ١٩٧٣ بتحقيق محمود الفاخوري ويحيى عبارة •

كتاب قيّم في التراجم ، لأن مؤلفه كان معاصراً للأحداث التي رويها ، وكان يكتب بروح علمية مجردة بعيدة عن الهوى ، وهو يتمم النقص الموجود في كتاب الكواكب السائرة ، ومما زاد في قيمة هذا الكتاب ، أنه حقق تحقيقاً علمياً ممتازاً ، ولذلك ، فإنه يعتبر بحق من أفضل كتب التراجم عن القرن العاشر الهجري ـ السادس عشر الميلادي •

ومنه بدار الكتب بالقاهرة نسخة مخطوطة رقمها ج ١٢٧١٥ •

ـ الحنبلي : مجير الدين الحنبلي

« الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل » :

كتاب في جزأين ، طبعته المطبعة الوهبية بالقاهرة سنة ١٢٨٣ هـ •

وقد طبع في بغداد سنة ١٩٦٨ ، طبعة حسنة محققة ، لكنا اعتمدنا على الأولى لعدم توفر الثانية في دمشق •

والكتاب بحدّ ذاته ، من أمهات الكتب التي تتناول أواخر العصر المملوكي في جزء هام من بلاد الشام ، وهو منطقة فلسطين ـ إن صحت هذه التسمية •

ذلك أن مؤلفه الذي كان يقيم في القدس ، كان يدوّن ما يراه وما يسمعه من حوادث يوماً بيوم ، ولئن كتب ابن إياس عن القاهرة ، وابن طولون عن دمشق ، فإن ابن الحنبلي ـ هذا ـ قد سدّ الثغرة فيما يتعلق بتاريخ القدس والخليل ، وما يجاورهما ، فأورد

أخبارهما حتى سنة ٩٠٠ هـ / ١٤٩٥ م ، وقد تحدث عن علمائها وقضاتها وحوادثها السياسية ، ووضع أهـل الذمة والفرنجة في القدس بشكل خاص ،كل ذلك بأسلوب علمي دقيق ورصين ومفصل •

ويبدو أنه كان ينوي متابعة الكتابة عن القرن العاشر ، لكننا لم نعثر على ما كتبه • والخلاصة : أن هذا الكتاب عظيم النفع والأهمية ، لكل من يتصدى لتاريخ بلاد الشام وأوضاع أهل الذمة فيها في العصر المملوكي •

ــ دراج : احمد دراج :

١ ــ « المماليك والفرنج » القاهرة سنة ١٩٦١ م •

كتاب هام ، لاحتوائه على مـادة علمية غزيرة ونادرة ودقيقـة ، مستقاة من الوثائق الأجنبية التي يتعذر على الباحث العربي الوصول إليها • وموضوع الكتاب ــ كما هو واضح من العنوان ــ العلاقات المملوكية مع الفرنجة حتى نهاية دولة المماليك •

٢ ــ « وثائق دير صهيون » القاهرة ١٩٦١ •

كتاب هام كسابقه ؛ يكشف النقاب عن مجموعة كبيرة من الوثائق التـي كانت موجودة في دير صهيون في عهـد المماليك ، وتبيّن هذه الوثائق الوضع الممتاز الذي كان يتمتع به أهل الذمة عموماً ، والفرنجة منهم بشكل خاص ، وما كان يقدم لهم من حرية لممارسة عبادتهم ، ومدى حماية السلطان ونوابـه لهم ولشعائرهم مما يدحض مزاعم المؤرخين الغربيين عن اضطهاد المماليك لأهل الذمة ، وعلى هذا : فكتاب « وثائق دير صهيون » يعتبر مرجعاً أساسياً وهاماً لأهل الذمة في العصر المملوكي •

ديـل : شـارل ديـل

« البندقية » : ترجمة أحمد عزت عبد الكريم ، وتوفيق اسكندر ، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٧ .

يتنـاول الكتاب تاريخ البندقيـة منذ القرن الخامس الميلادي وحتى القرن الثامن عشر ، وقـد استفدنا منـه فيما يتعلق بالعلاقات التجارية لدولة المماليك مع البندقية ، وما آل إليه حال التجارة معها إبّان الحكم العثماني .

رافق : عبـد الكريم رافق

١ ـ « بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابوليون بونابرت » .

الطبعة الأولى ، دمشق سنة ١٩٦٧ ، الطبعة الثانيـة سنة ١٩٦٨ وهي التي اعتمدنا عليها .

كتاب غني عن التعريف ، فهو من كتب التاريخ العربية القيّمة التي تحدثت عن العثمانيين وتنظيماتهم في مصر والشام .

أما فيما يتعلق بالفتح العثماني لبلاد الشام ـ وهـذا ما يعنينا حاليا ـ فإن المؤلف اعتمد اعتمادا كليا في إيراد حوادث تلك الحقبـة الهامة على تاريخ أحمد بن زنبل الرمال لمجرد أنه مؤرخ معاصر للحوادث، دون أن يمحص رواياته ، فخرج باستنتاجات غير صحيحة ، وقد ذكرنا ذلك بالتفصيل في الفصل الثامن .

٢ ـ « العرب والعثمانيون » دمشق سنة ١٩٧٤ م .

كتاب يتحدث عن أوضاع العرب في إفريقيا ومصر وبـلاد الشام والعراق في ظل الحكم العثماني منذ عام ١٥١٦ وحتى ١٩١٨ .

ولكن المؤلف كرر هنا ما قاله في الكتاب السابق عن خيانة خاير بك وانضمامه إلى صفوف العثمانيين أثناء معركة مرج دابق سنة ١٥١٦ ، وكذلك أعاد الحديث عن خيانة الغزالي ، ولذلك يجب أن يؤخذ ما فيه عن الفتح العثماني للشام ومصر بتبصر ويقظة ، وفيما عدا ذلك ، فهو من أحدث الكتب العربية التي تعالج أوضاع العرب في فترة الحكم العثماني .

زيادة : محمد مصطفى زيادة

« نهاية سلاطين المماليك » القاهرة سنة ١٩٥١ م .

بحث نشر في المجلة التاريخية المصرية ، عدد مايو سنة ١٩٥١ ، ثم استل منها ، وكأنه كتيب مستقل ، وهو من أفضل ما كتب بالعربية عن العلاقات العثمانية ــ المملوكية خلال الخمسين سنة الأخيرة من عصر المماليك .

زيادة : نقولا زيادة

« دمشق في عصر المماليك » بيروت ١٩٦٦ .

كتاب هام يعالج تاريخ دمشق المملوكية ، بعقلية غربية ، لأنه صدر أصلاً بالانكليزية في أمريكا ، ثم ترجمه مؤلفه إلى العربية .

وقد تناول المؤلف في هذا الكتاب ، وصف مدينة دمشق ، وكيفية إدارتها ، وعادات أهلها ، وقوافل الحج التي تنطلق منها ، وأسواقها وما يباع فيها ، ومعاملها وما يصنع فيها ، كل ذلك بالاعتماد على مصادر يصعب على الباحث العربي الوصول إليها ، وأعني مذكرات الرحالة الأجانب الذين زاروا دمشق في أواخر العصر المملوكي ، والذين استطاعوا أن يقدموا وصفاً دقيقاً للمدينة ، من زوايا لم يتعرض لها أي مؤرخ عربي من قبل .

فلقد كان هؤلاء الرحالة يعقدون مقارنات بين مدنهم ، وبين مدينة دمشق ، ويصفون ــ بإسهاب ــ ما بينهما من اختلاف ؛ الأمر الذي أعطانا فكرة حقيقية عن مدى تقدم دمشق الحضاري في أوائل عصر النهضة الأوربية ، وأواخر عصر المماليك .

ومن جهة أخرى ، فإن أياً من الرحالة والمؤرخين العرب الذين زاروا دمشق وتحدثوا عنها ، لم يستطيعوا رسم تلك الصورة النادرة لقافلة الحج الشامي التي رسمها الرحالة الأجانب الذين كانوا مأخوذين بما يرون ، كما أن أياً ممن كتب عن قافلة الحج من العرب لم يحاول أن يذكر عدد أفراد القافلة ، بعكس الرحالة الأجانب الذين تتصف كتاباتهم بالتفصيل التام لكل شيء .

وقد أفادنا هؤلاء الرحالة أيضاً ناحية هامة أخرى ، وهي عدد سكان مدينة دمشق في أواخر العصر المملوكي .

والخلاصة : أن هذا الكتاب ــ على صغر حجمه ــ (٢٥٢ صفحة من القطع الصغير) هام وأساسي عن تاريخ دمشق ، ويكمل الصورة التي رسمها البدري لدمشق في كتابه « نزهة الأنام في محاسن الشام » .

ومما يؤخذ عليه ، مع ذلك ، أن المؤلف كان يعمد في أحيان كثيرة إلى كتابة رأي مستخلص مما كتبه هؤلاء الرحالة ، بدون الإشارة إلى ما قاله كل منهم ، ومصدره في ذلك ، الأمر الذي يجعل من العسير على الباحث الوصول بسهولة إلى تلك المصادر ، ويفقد الكتاب ــ بالتالي ــ بعض الصفات العلمية الأساسية المتعارف عليها في البحث العلمي .

ــ ساتودو : مارين ساتودو

« يوميات عن مصر » نشرت في أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ج ٢ ص ٨٧٩، واليوميات تتناول تاريخ مصر منذ أول يناير سنة

١٤٩٦ م ـ ربيع الثاني سنة ٩٠١ هـ حتى السنوات الأولى من الحكم العثماني . أي أن هذه اليوميات تعالج تاريخ مصر كما يرويه الرحالة الأجانب . وقد نشر هذا البحث الهام ملخصاً ، فضاعت فائدته . وعلى العموم فإن هذه اليوميات تبين ـ بجلاء تام ـ الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ، وما أعقب ذلك من أحداث هامة .

ـ شلبي : احمد شلبي

« تاريخ التربية في الإسلام » القاهرة ١٩٦٠ .

كتاب يبحث في تطور نظم التربيـة والتعليم في مختلف العهـود الإسلامية ، فهو من هذه الناحية نادر في موضوعه .

الصبـاغ : ليلـى الصبـاغ

١ ـ « الفتح العثماني لسورية » القاهرة سنة ١٩٦٠ .

رسالة ماجستير في جامعة القاهرة، في ثمانية فصول ، تحدثت فيها عن وضع سورية في عهد المماليك ، وأسباب الفتح العثماني ، والفتح العثماني ونتائجه ، وتنظيمات سليم في سورية ، ثم تحدثت عن تطور سورية بين سنة ١٥١٦ وسنة ١٥٦٦ ثـم تطرقت إلـى بحث الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوائل العصر العثماني .

والرسالة ـ بوجه عام ـ تعالج بدايات الحكم العثماني لسورية أكثر من معالجتها لنهاية العصر المملوكي فيها ، مع الإشارة إلى عدم دقة كلمة « سورية » ، وكان من الأفضل لو استبدلت بها كلمة « بلاد الشام » لأنه لم يكن في تلك الحقبة شيء اسمه سورية ، وإنما هي تسميات يصر الأوربيون على إطلاقها ، ولم أجد في أي من الكتب التي اطلعت عليها الإشارة إلى كلمة سورية إطلاقاً .

٢ ــ « المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني » .

دمشق ١٩٧٣ ، وزارة الثقافة .

ليس بينه وبين سابقه كبير اختلاف سوى أنه توسع في الناحية الاجتماعية .

صصري : محمد بن محمد بن صصرى

« الدرة المضية في الدولة الظاهرية » بركلي ولوس آنجلوس سنة ١٩٦٣ .

قام بتحقيق الكتاب ونشره William . M. Brimer في جامعة كاليفورنيا ، وألحق به عدة مصورات . وموضوع الكتاب : حوادث يومية بدمشق في العصر المملوكي ، كان المؤلف يدوّنها يوماً بيوم ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا الكتاب يعتبر مصدراً ممتازاً لمعرفة اللغة العامية لأهل دمشق في عصر المماليك ، لأن مؤلفه كان يكتب بالعامية .

وقد بذل المحقق جهوداً كبيرة ضاعفت من قيمة الكتاب ، وقد نشر طبعة أخرى منه باللغة الانكليزية .

الظاهري : غرس الدين بن خليل الظاهري

« زبدة كشف الممالك ، وبيان الطرق والمسالك » باريس ١٨٩٤ .

كتاب هام ، يتحدث عن التنظيمات الإدارية المملوكية في دمشق والقاهرة على غرار صبح الأعشى ، وفائدته في أن مؤلفه ولد ببيت المقدس ، وتوفي بطرابلس ، أي أنه عاش في الشام بعد القلقشندي بحوالي نصف قرن (توفي سنة ٨٧٣ هـ / ١٤٦٨ م) هاتان الميزتان

لها أهمية كبرى ، لأننا استطعنا ـ من خلالها ـ تكوين فكرة أقرب ما تكون إلى الصحة عن التقسيم الإداري لبلاد الشام في أواخر عصر المماليك •

وفي الكتاب بعض الحوادث التي يجب أن تؤخذ بحذر ، من ذلك ـ مثلاً ـ تقدير قوة المماليك بمئات الآلاف من الجنود ، وغير ذلك ، وباستثناء بعض الأخبار التي يرويها ، فإن الكتاب ـ على إيجازه ـ قيّم وهام •

عبد الكريم : أحمد عزت عبد الكريم

« التقسيم الإداري لسورية في عهد المماليك » القاهرة ١٩٥١ •

مقال منشور في مجلة كلية الآداب في جامعة إبراهيم باشا (عين شمس) عدد مايو سنة ١٩٥١ ، ص ١٢٧ وما بعدها •

وقد ذكر فيه التقسيم الإداري لسورية ، ثم الإقطاع المملوكي فيها ، ومصادره ، والعصبيات الإقطاعية ، وأخيراً الفتح العثماني لبلاد الشـام •

وكما هو موضح في هوامش البحث ، فإن المؤلف اعتمد فيه على المصادر التقليدية ، كبدائع الزهور ، وإعلام الورى ، وغيرهما •

العلموي : عبـد الباسط العلموي

١ ـ « مختصر تنبيه الطالب » دمشق ١٩٤٧ •

حققه صلاح الدين المنجـد ، وهذا الكتاب هو مختصر كتـاب « الدارس في تاريخ المدارس » لعبد القادر النعيمي ، وفائدته : في أن فيه إضافات للعلموي والعدوي وابن مفلح ، وهي ملاحظات شخصية كتبها شهود عيان •

ولأسباب مجهولة ، توقف نشر هذا الكتاب قبيل النهاية ، وكانت المديرية العامة للآثار بدمشق هي التي تتولى نشره ، فجاءت فهارسه ناقصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يصعب الحصول عليه خارج دمشق، فهو أقرب إلى المخطوط منه إلى المطبوع ، وقد ألحق به صلاح الدين المنجد خارطة كبيرة لدمشق بيّن فيها مواضع المدارس والمساجد والزوايا والترب ، وتحقيق الكتاب جيد عموماً ، لولا النقص الذي أشرنا إليه آنفاً .

٢ ــ « المعيد في أدب المفيد والمستفيد » .

دمشق ، مطبعة الترقي سنة ١٣٤٩ هـ .

كتاب مختصر من كتاب « الدر النضيد » للبدر الغزي ، المتوفى سنة ٩٨٤هـ / ١٥٧٧م وهو يتناول الحياة العلميــة ، وطرق التعليم ، ووضع العلماء في دمشق في أواخر العصر المملوكي .

الغــزي : نجم الدين الغــزي

الكواكب السائرة ، بأعيان المئة العاشرة .

بيروت ١٩٤٥ ، ١٩٤٩ و ١٩٥٧ .

كتاب في ثلاثة أجزاء ، حققه جبرائيل جبور ، وترجع أهمية الكتاب إلى غنى المصادر التي اعتمد عليها المؤلف، وكونه من رجال القرن العاشر الهجري ــ السادس عشر الميلادي ، واعتماده على ما سمع ورأى ، ومما زاد من قيمة الكتاب ، التحقيق العلمي الممتــاز ، فهو من أفضــل كتب التراجم عن رجال دمشق في القرن العاشر الهجري .

فريدون : أحمد فريدون بك

« مجموعة منشآت السلاطين » الآستانة سنــة ١٢٦٤ هـ ، في جــزأين .

كتاب بالغ الأهمية ، يضم الوثائق الرسمية العثمانية حتى أواخر القرن العاشر الهجري ـ السادس عشر الميلادي ، ومن جملة هذه الوثائق ، الوثائق المتعلقة بالعلاقات العثمانية ـ المملوكية ، والأحداث الهامة التي سبقت معركة مرج دابق ، ثم المعركة والفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ، وغير ذلك من الوثائق الهامة .

ومعظم الوثائق باللغة العثمانية ، وقليل منها بالعربية ، وهي تلك الموجهة من سلاطين المماليك ، أو أمراء الحرمين الشريفين ... ، لأن اللغة العربية ، هي اللغة الرسمية التي كان المماليك يستعملونها في مراسلاتهم .

وعلى ذلك ، فالكتاب وثائقي بالدرجة الأولى ، فهو يذكر الوثيقة وتاريخها دون تعليق ، ويبقي الوثائق كما كانت بدون أدنى تحوير ، وهذا هو وجه الأهمية فيه ، ولو ترجم للعربية لعمت فائدته .

القلقشندي : ابو العباس احمد القلقشندي

١ ـ « صبح الأعشى في كتابة الإنشا »

القاهرة مطبعة دار الكتب ١٩١٣ ـ ١٩١٨ ، ويقع في أربعة عشر جزءاً .

كتاب أشهر من أن يعرف ، يعطي النموذج الأمثل للمؤرخ المدقق واليقظ ، ويقدم معلومات قيمة في علوم شتى .

وهو ينقل عن مسالك الأبصار ، والتعريف بالمصطلح الشريف، لابن فضل الله العمري .

وميزة هذا الكتاب أن مؤلفه أضاف إلى المادة التي جمعها ، معلوماته التي اكتسبها من خلال عمله الطويل رئيساً لديوان الإنشاء

بالقاهرة ، وفوق ذلك ، فالقلقشندي يتمتع بفكر ثاقب ، وذهن صاف ، ينفذ من خلالهما عبر الحوادث ، فهو يقارن ويقابل بلغة عربية سليمة وموجزة .

ويمكن القول : إن هذا الكتاب ، يصح أن يعتبر موسوعة علمية كاملة عن عصر المماليك ، تشمل التاريخ والجغرافية والسياسة والأدب والحياة الاجتماعية والعلمية والإدارية ونظام الحكم ، بحيث تعطي فكرة كاملة الوضوح عن العصر المملوكي .

وقد نشرت فهارس هذا السفر الضخم بالقاهرة سنة ١٩٧٢ .

وقد اعتمدنا على هذا الكتاب ، بالرغم من بعد الشقة بيننا وبينه ، وذلك لندعم المعلومات التي استقيناها من المصادر المعاصرة للقرن العاشر الهجري ،ولنبين حدود الدولة المملوكية في بلاد الشام وغير ذلك من الأمور التي لا تتغير كثيراً بمرور الزمن ، كما ألمحنا إلى ذلك من قبل .

٢ ــ « ضوء الصبح المسفر » القاهرة سنة ١٩٠٦ م .

هو مختصر هام لصبح الأعشى ، وهو ــ على إيجازه ــ عظيم الفائدة لمن لم يتيسر له الاطلاع على الكتاب الأم .

كامل باشا

« تاريخ سياسي دولت عليت عثماني» جزءان ، طبع الاستانة سنة ١٣٢٧ . وهو بالعثمانية .

كتاب ، يستعرض تاريخ الدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر ، ولم نعتمد عليه إلا لنبين وجهة النظر العثمانية من الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر .

وهذا الكتاب ، شأنه شأن جميع الكتب العثمانية[1] لا يمكن الركون إليه بدون تمحيص، لأنه يعكس وجهة النظر الرسمية للعثمانيين، وبخاصة في عهد السلطان سليم ، بل إنه يأتي أحياناً بالحوادث معكوسة تماماً ، وذلك نابع من طبيعة الدولة العثمانية، التي تعتمد على المركزية ، ولا تسمح بوجود آراء تخالف وجهة النظر الرسمية للسلاطين ، ولذلك فهي أقرب إلى النشرات الرسمية منها إلى كتب التاريخ المعتبرة ، لأن المؤرخين ــ هنا ــ هم مؤرخو دولة ، وهذا الوصف ينسحب أيضاً على عدد من المؤلفات العربية التي وضعت في العصر العثماني ، كما سيتضح بعد قليل .

كرد علي : محمد كرد علي

« خطط الشام » ستة أجزاء ، دمشق ١٩٢٥ ــ ١٩٢٧ .

هو من الكتب الشاملة عن تاريخ دمشق ، وترجع أهميته إلى أن مؤلفه ــ بوصفه رئيساً للمجمع العلمي العربي بدمشق ــ قد اعتمد على مجموعة كبيرة من الوثائق والمخطوطات ، ذكرها في صدر الكتاب ، ولا أثر لمعظمها اليوم ، وقد أمده العلامة أحمد تيمور باشا من القاهرة بقسم كبير منها .

ولكن مشكلته، أنه لا يحيل إلى المصادر التي يستقي منها معلوماته في الهامش ، وفيما عدا ذلك ، فهو أفضل مصدر عن تاريخ دمشق بين أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل العشرين ، أما فيما يتعلق بالفتح العثماني لدمشق ، فقد أورد المؤلف ما يصح تسميته بموقف الرأي العام

---

(١) انظر تحليلنا لكتاب HAMMER في قائمة المصادر الأجنبية فيما يلي ، حيث اعتمد على مصادر عثمانية كثيرة .

من هذا الفتح ، متمثلاً بالعلماء ، ورجال الدين ، فكشف ناحية هامة من نواحي الفتح العثماني للشام[1] .

كنـــان : محمد بن كنان

« المروج السندسية الفسيحة في تاريخ الصالحية » دمشق سنة ١٩٤٧ هـ .

كتاب عن تاريخ الصالحية ، حققه محمد أحمد دهمان ، وهـذا الكتاب هو مختصر كتاب « القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية » لابن طولون ، والاسم الحقيقي للكتاب هو « المروج السندسية الفيحية » وليس الفسيحة كما دوّن عليه خطأ ، وأهميته في الإضافات التي أضافها المؤلف على كتاب ابن طولون ، لأن ابن كنان توفي بعد ابن طولون بقرنين كاملين بالضبط ، أي سنة ١١٥٣ هـ .

اللخمـي : علي اللخمـي

« الدر المصان في سيرة الملك المظفر سليم خان » .

القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٦٢ م .

كتيب في بضع وعشرين صفحة ، حققه « هانس أرنست » وكتب له مقدمة تاريخية طويلة ، وغير دقيقة .

ولقد لفت هذا الكتاب نظر من تصدوا لكتابة تاريخ الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ، لأن مؤلفه توفي سنة ٩٢٣ هـ ، أي في العام الذي دخل فيه السلطان سليم القاهرة على جثث المماليك، فأقبلوا عليه ، ونقلوا منه من غير تروٍ ولا تمحيص، تماماً كما فعلوا مع كتاب ابن زنبل الرمال.

---

(١) انظر الخطط ٢٣٤/١ حيث تجد رأي الإمام علي بن محمد المقدسي .

والكتاب ـ بعد ذلك ـ ليست له قيمة علمية ، ولم يؤلف ليكون كتاب تاريخ أصلاً ، وإنما ألف لإطراء السلطان سليم وتبجيله ، كما هو واضح من عنوانه[1] ، فهو إذن واحد من عشرات الكتب التي وضعت في العصر العثماني ، لتكيل المديح لهذا السلطان أو ذاك .

وفضلاً عن ذلك ، فقد وقع المحقق في بعض الأخطاء التاريخية ، من ذلك أنه يقول : « في يوم ١٨ مايو سنة ١٥١٦ م ترك السلطان الغوري القاهرة على رأس جيشه لمساعدة إسماعيل ضد الغزو التركي ... وقبل أن تشتبك الحرب أرسل سليم بعض رسله ، ولكن الغوري ركب رأسه وقتل هؤلاء الرسل »[2] .

« وبعد انتهاء المعركة أمر سليم وزيره يونس باشا بدخول مدينة حلب التي كان يحكمها في ذلك الحين المملوك خاير بك ، الذي استسلم الفتح بدون أية مقاومة » .

« ودخل دمشق يوم ٩/٣٦ بدون مقاومة بفضل مساعدة الخائن خاير بك الذي كان على صلة بحاكمها » .

هذه نماذج أوردناها من مقدمة « هانس أرنست » نعتقد أنها تكفي لإعطاء فكرة عن التحقيق ، فهي لا أساس لها من الصحة ، وتتعارض مع جميع الروايات التاريخية الثابتة .

ولعل أهم مافي الكتاب كله ، هو القائمة الطويلة التي أوردها المحقق من المصادر العربية والتركية والأجنبية ، والتي تتحدث عن الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر .

---

(١) « هو ملك الزمان على الإطلاق ، مؤسس مباني العلم والإيمان ، صاحب النفس القدسية ، ضياء العالم ، قبلة علماء العرب والعجم .... » ص ٢ من الدر المصان .

(٢) المقدمة صفحة ح .

متولـي : احمـد فؤاد متولـي

ـ « الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ومقدماته، من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له » •

القاهرة ، مكتبة النهضة سنة ١٩٧٦ م •

من أحد الكتب العربية التي تناولت الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ومقدماته ، وقد اعتمد المؤلف فيه على مجموعـة من الوثائق التركية المخطوطة ، بالرغم من أن بعضها مطبوع ومنشور ، كمجموعة منشآت السلاطين لأحمد فريدون •

ونظراً لأهمية الكتاب ، فسنبسط الكلام عليه بعض البسط •

لقـد حوى الكتاب مجموعة من الوثائق العثمانية ، ولكن المؤلف ـ على ما يبـدو ـ لم يحسن الاستفادة منهـا ، فهـو لم يقارن بينها ليستخلص منها الحقائق التاريخية ، كما جـاء في عنوان الكتاب ، بل مزجها ببعض المصادر العربية الهزيلة ، كتاريخ أحمد بن زنبل الرمال ، فضاعت الفائدة المنشودة من هذه الوثائق ، ووقع المؤلف في التناقض •

وسنضرب على ذلك بعض الأمثلة •

١ ـ ذكر المؤلف أن التحالف الصفوي[1] المملوكي ، كان من أسباب الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ، ولكنه لم يذكر الوثيقة التي تؤيد كلامه ، بل إن الأمر كان على الضد من ذلك ، فقد ذكر وثائق تنفي هذا التحالف[2] ، منها الوثيقة المرسلة من خاير بك إلى الصدر الأعظم أحمد ، فقد علق عليها المؤلف بقوله :

---

(١) ص ٧٩ ـ ٨٠ •
(٢) ص ٨٣ حيث نجد نص الوثيقة ، وترجمتها •

«إن هـذه الوثيقة تدل على عـدم حصول اتفاق بين المماليك والصفويين، لأنه لو حدث اتفاق كهذا، لأعلم به خاير بك العثمانيين[1]»، وهكذا أوقع المؤلف نفسه في تناقض واضح .

٢ ـ نقل المؤلف أخباراً من تاريخ ابن زنبل بدون تدقيق ولا تمحيص[2] من ذلك القصيدة التي زعم ابن زنبل أن طومان باي ؛ عزّى بها نفسه في سفوح الأهرامات ؛ كما ذكر ما قاله طومان باي لسليم عندما أسره ، والواقع أن طومان باي لم يقل كلمة للسلطان سليم عندما قابله ؛ فابن إياس لم يزد على القول في واقعه أسر طومان باي :

« فلما وقعت عين ابن عثمان عليه ؛ قام له ، ثم عتبه ببعض كلمات[3] .. » .

٣ ـ ذكر المؤلف أن يونس باشا ترجّى السلطان سليم[4] ألا يضرب أعناق رسل الغوري العشرة ، وأن السلطان قبل ذلك ، والواقع أنه لم يقبل ، فقد قتل التسعة وأعاد رئيسهم مغلباي على حمار أعرج إلى السلطان الغوري ؛ كما تواترت بذلك جميع كتب التاريخ .

٤ ـ بالرغم من أن المؤلف ذكر وثائق صريحة، تدفع عن جانبردي الغزالي تهمة الخيانة ، وبالرغم من أنه لم يذكر وثيقة عثمانية واحدة تثبت خيانته ، فقد انساق وراء ابن زنبل ومن نقلوا عنه ، وقال : إنه مقتنع مع ذلك بخيانة الغزالي !![5] .

---

(١) ص ١٠٥ .
(٢) انظر على سبيل المثال الصفحات ١٠١ ، ١٢٢ ، ١٥٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢١٨ من الكتاب المذكور « الفتح العثماني ومقدماته » .
(٣) بدائع الزهور ٥/١٧٥ .
(٤) ص ١٥٢ .
(٥) ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

٥ ــ يقول نقلاً عن الوثيقة «١٣١» إن الأسرى المصريين ذكروا في استجوابهم أن المماليك أحضروا رجال مدفعية أشداء ، وحفروا خندقاً طويلاً»[١] ثم يقول في الصفحة التالية مباشرة : إن الغزالي الخائن أعلم خاير بك بخطة طومان باي في الدفاع ، وواضح أنه نقل هذا الكلام من ابن زنبل ، وتجاهل ما تضمنته الوثائق بالرغم مما يوحي به عنوان الكتاب ، من أن وجهات النظر الواردة فيه إنما هي مستقاة من الوثائق المعاصرة ....

٦ ــ يقول المؤلف : إن السلطان[٢] سليم لم يكن ينوي فتح مصر ، لولا تحريض خاير بك، مع أنه ذكر في الصفحة السابقة نص رسالة سليم إلى الغزالي التي تبين عزم سليم على فتح مصر ، وتبرىء الغزالي من تهمة الخيانة تبرئة قاطعة ، وقد كان مما جاء في تلك الرسالة :

« ..... وبعد فتحنا بلدة مصر بعناية الله ، ومعجزات رسول الله بقوة قاهرة ، فإنكم ستهلكون على أي حال من جراء عقابي وجزائي ، لكي يكون ما حدث لكم موجباً للعبرة » .

ويدعم ذلك ما ذكره ابن طولون في « مفاكهة الخلان » من أن السلطان سليم باشر منذ شهر شوال بعمل قرب الماء والروايا بالكلاسة (بدمشق) وطبيعي أنه كان ينوي استخدامها في غزو مصر ، وكان قبل ذلك ، قد أمر بتجهيز الطريق إلى مصر عند عقبة سعسع وطريق جسر يعقوب في فلسطين[٣] .

٧ ــ أخطأ المؤلف في أسماء عدد من مدن الشام ، لأنه ترجمها عن التركية دون أن يعرف أسماءها الحقيقية ، فقال :

---

(١) ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
(٢) ص ١٧٥ ، ١٧٦ .
(٣) انظر ابن طولون « مفاكهة الخلان » ج ٢ ص ٣٩ ، ٤٠ .

« رصطان » بدل « الرستن » و « القطيف » بدل « القطيفة » و « مشعشعة » بدل « سعسع »[1] .

٨ ـ نقل معلومات عن كتاب تاريخ حديث لإبراهيم طرخان ، الذي نقل ـ بدوره ـ عن ابن إياس ، وهذا لا يجوز في كتاب وثائقي ، فقد كان الأولى أن ينقل مباشرة عن ابن إياس ، ولا سيما أن كتابه متوفر في كل مكان .

والخلاصة : أن قيمة هذ االكتاب ، ليست في الأفكار التي توصل إليها المؤلف ، وإنما في الوثائق القيّمة التي نشرها وترجمها .

المقريزي : تقي الدين احمد المقريزي

« السلوك لمعرفة دول الملوك » القاهرة ، مطبعة دار الكتب ١٩٣٤ ـ ١٩٧٢ كتاب في ستة أجزاء عن تاريخ مصر ، حققه مصطفى زيادة ، وسعيد عاشور ،وهو أشهر من أن يعرف .

المنجد : صلاح الدين المنجد

« دور القرآن في دمشق » بيروت ١٩٤٦ .

هو جزء من كتاب « الدارس في تاريخ المدارس » لعبد القادر النعيمي ، ذكر فيه المنجد دور القرآن في دمشق ، وحقق حالتها كما كانت في عهده ، وهنا تكمن أهمية الكتاب .

وقد صدر منه طبعة ثانية في بيروت سنة ١٩٧٣ ، أصدرتها مؤسسة الكتاب الجديد ، لكننا اعتمدنا على الطبعة الأولى .

---

(١) انظر ص ١٦٨ ، ١٧٨ .

مويــر : وليم موير

« تاريخ دولة المماليك في مصر » القاهرة سنة ١٩٢٤ م .

يتصف الكتاب بعدم التعمق بفهم نفسية الشرق الإسلامي في العصور الوسطى ، وهو شديد الوطأة على المماليك ، لذلك علت أبحاثه مسحة من التعصب والتعسف ، شأنه في ذلك شأن معظم الكتب الأوربية التي تتحدث عن المماليك ، وقد فندنا آراء المؤلف في بعض فصول الكتاب ،ومن جهة ثانية فليست للكتاب ــ بحد ذاته ــ قيمة علمية خاصة لاعتماده على مصادر عربية معروفة .

مؤنس : حسين مؤنس

« سفارة بدرومارتيرد أغلاريا » ديسمبر ١٥٠١ ــ فبراير ١٥٠٢ .

بحث قيّم نشر ضمن أبحاث الندوة الدوليــة لتاريخ القاهرة ، التي نشرتها دار الكتب في ثلاثة أجزاء سنة ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ ، ويقع البحث في الجزء الأول ص ٤٣١ ، ٤٨٣ ، وهو بحث ممتاز من عدة وجوه، منها أنه اعتمد على مصدر نادر وهو يوميات الرحالة بدرومارتيرد إلى القاهرة في فترة هامة من تاريخها ، ومنها ــ وهو ما يهمنا ــ أنه بيّن بجلاء تام نظرة التعصب الأعمى التي كان ينظر بها الغربيون عموما لدولة المماليك ، باعتبارها القوة الإسلامية الكبرى في أواخر العصور الوسطى ، ومنها أنها تعطي فكرة عن طبيعة العلاقات السياسية بين دولة المماليك وأسبانيا في بدايات القرن السادس عشر الميلادي .

النعيمي : محيي الدين عبد القادر النعيمي

« الدارس في تاريخ المدارس » جزءان ، طبع بدمشق سنة ١٩٤٨ .

سنة ١٩٥١ م ، واسم الكتاب الأصلي « تنبيه الطالب وإرشاد الدارس إلى أحوال دور القرآن والحديث والمدارس » ولكنـه يعرف باسم الدارس .

وقد حققه جعفر الحسـني .

وهذا الكتاب من أهم الكتب التي تعالج الحياة العلمية في دمشق الأيوبية والمملوكية ، وقد تحدث المؤلف فيه عن دور القرآن والحديث ، ثم مدارس الفقه الشافعية فالحنفية فالمالكية ، وأخـيراً الحنبلية ، كما تحدث عن الترب ، والزوايا ، والخوانق ، والربط ، وكان يتعرض عند حديثه عن كل مدرسة ، نشأتها ، ومن درس فيها من الأساتذة ، فهو إذن كتاب تراجم ممتاز لعلمـاء العصر المملوكي ، بالإضافة إلى كونه موسوعة علمية هامة عن تطور الحركة العلمية في دمشق المملوكية ، وقد دون المؤلف ملاحظاته على المدارس التي كانت قائمة في عهده ، في حين اعتمد على المصادر فيما يتعلق بالفترة التي سبقت عهده .

ب ـ الدوريات العربية

مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية :

هي مجلة أشهر من أن تعرّف ، وقد نشرت فيها بعض الأبحاث ، ثم استلت منها ، فغدت كتيبات منفصلة ، كالبحث المنشور في عدد مايو سنة ١٩٥١ م للدكتور محمد مصطفى زيادة ، ولذلك ذكرناها مرتين : أولاهما في الكتب العربية المطبوعة ، والثانية هنا ، في الدوريات .

مجلة كلية الآداب في جامعة عين شمس (إبراهيم باشا سابقا) :

نشر فيها في شهر مايو سنة ١٩٥١ مقال للدكتور أحمد عزت عبد الكريم عن التقسيم الإداري لبلاد الشام في عهد المماليك .

مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق :

وقد صدر العدد الأول منها سنة ١٩٢١ ، ولا تزال تصدر إلى اليوم ، مع انقطاع بسيط في فترة الحرب العالمية الثانية .

وقد كتب في هذه المجلة في السنوات الأولى من صدورها عدد كبير من أقطاب الحركة العلمية العربية والأجنبية ، وكانت أبحاثهم تتناول الموضوعات الأدبية والتاريخية والعلمية ، ومن هؤلاء الذين كتبوا فيها : محمد كرد علي الذي كان رئيساً للمجمع ، وأحمد تيمور باشا ، والأمير جعفر الحسني ، ومصطفى الشهابي ، ومحمد أحمد دهمان ، وأسعد طلس ، وصلاح المنجد ، وعدد كبير من المستشرقين .

والخط العام لهذه المجلة يتصف بسيطرة الروح العلمية المجردة عليه ، أي إن أبحاث المجلة علمية تماماً ، لا يشوبها تعصب أو انحراف أو تحيز .

واعتباراً من سنة ١٩٦٦ تحولت إلى « مجلة مجمع اللغة العربية »
فاقتصرت أبحاثها على المواضيع الأدبية واللغوية ؛ فتدنت بذلك قيمتها
دون أن تحل محلها مجلة أخرى .

مجلـة المشرق اللبنانيـة :

تصدر عن الجامعة اليسوعية في بيروت ؛ وقد صدر أول أعدادها
سنة ١٨٩٨ ، وقد نشرت في هذه المجلة أبحاث قيمة في مختلف المواضيع
ولمختلف العلماء ؛ وقد نقلنا منها ما نشره حبيب الزيات في باب « الحرف
الشرقية » وما نشره Sauvaget معرباً ؛ فهي إذن مصدر هام .

غير أنه يجب التنويه إلى أن هذه المجلة ـ على الضد من مجلة
المجمع ـ تغلب عليها مسحة دينية متعصبة ، فهي ـ أولاً وقبل كل
شيء ـ مجلة يسوعية كاثوليكية ، تمثل تيارات خاصة من المشرق
العربي ، وتوجه قسماً كبيراً من أبحاثها لنشر وجهة نظرها ؛ وعلى هذا
بل إن فيها أبحاثاً تتعارض تماماً مع معتقدات الغالبية العظمى من سكان
الشرق العربي ، الأمر الذي ينفي عنها صفة المجلة العلمية الرصينة
ولذلك يجب الأخذ منها بحذر تام ، كما قلنا .

وكثيراً ما تنشر هذه المجلة بعض الأبحاث التي كانت قد نشرت في
مجلة الدراسات الإسلامية « R.E.I » بعد ترجمتها للعربية .



ثالثاً ـ المصادر الأجنبيـــة :

ASHTOR, Eliahu

1. Les metaux précieux et la balance des payements du proc
Orient à la basse époque Paris : 1971. 125. p.

كتاب يبحث في المعادن الثمينة ، وميزان المدفوعات في « الشرق
دنى » في العصور الوسطى ، وحتى بدايات القرن السادس عشر .

وأهمية هذا الكتاب في أنه اعتمد على مجموعة كثيرة ونادرة من
ثائق ، تشمل تقارير الرحالة الأجانب ، والحجاج ، والتجار ، والطلاب ،
قناصل ، لكنه يركز تركيزاً واضحاً على وثائق اليهود الذين كانوا
يشون في بلاد الشام ، وبخاصة في القدس ، فهو لذلك كتاب قيّم ،
ن يجب ألا يؤخذ كل ما فيه على أنه أمر مسلّم به ، بل تجب اليقظة
لحذر والمقارنة دائماً ، وللمؤلف كتاب آخر يشبهه ، لكنه أعم وأشمل
هـو :

2. Histoire des prix et des salaires dans
L, Orient Médival. Paris : 1969. 572. p.

يتناول فيه المؤلف ، الأجور والأسعار ، منذ عهد الأيوبيين وحتى
ابة عهد المماليك ، ومصادره لا تختلف كثيراً عن مصـادر الكتاب
أول ، وهو على ما أعتقد أفضل كتاب يبحث عن الأجور والأسعار في
لة المماليك ، وقـد أورد جداول كثيرة تتضمن مختلف الأسعار ،
بخاصة أسعار التوابل التي كانت تشغل بال الأوربيين ، وكان المؤلف

قد كتب عدة مقالات حول هذا المعنى في مجلة الدراسات الإسلامية ، ثم جمع المعلومات كلها في هذا الكتاب .

Cattenoz. H. G.
« Table deconcordance desères chrètienne et Hégirienne »
2. Edition. Rabat 1954.

كتاب أشهر من أن يعرّف ، وهــو أفضل كتــاب على الإطلاق لتحويل السنوات الهجرية إلى ميلادية وبالعكس .

Demombynes. G.
1. « Le pelerinage de la Mekke » Paris 1923 . 159. p.

يتحدث عن الحج إلى مكة المكرمة . لكنه لا يتناول تطور قافلة الحج عبر العصور ، وكل ما ذكره ينطبق على العصر العثماني ، ولذلك ليست له أهمية فيما يتعلق برحلة الحج في أواخر العصر المملوكي ، وكما سبق القول ، فإنّ مخطوطة ابن طولون « الحج الشامي » تعتبر أفضل ما كتب عن رحلة الحج الشامي في أواخر عصر المماليك .

2. La Syrie à lèpoque des Memlouks Paris 1923 288. p.

كتاب موضوع أصلاً للقارىء الأوربي ، وهو ليس كبير القيمة بالنسبة للقارىء العربي ، لأن معظمه منقول نقلاً حرفيــاً من كتــاب « صبح الأعشى » « والتعريف بالمصلح الشريف » « والمقصد الرفيع المنشا » فقط ، وقد تناول الكتاب جغرافية « سورية » كما سماها مع ما في هذه التسمية من الخطأ ، ثــم تحدث عن جهاز الحكم المملوكي فيها ، وطرق البريد ، ونقل الثلج ، وما إلى ذلك .

وما يهمنا في هذا الكتاب هو الشروح والتعليقات التـي دونهـ
المؤلف في الحواشي .

Elisseeff - Nikita
« L'Urbanisme Arabe »

محاضرات بالفرنسية ، ألقـاها نيكتا ايلسيف من جـامعة ليون
بفرنسا ، على طلاب الدراسات العليا في قسم التاريخ في جامعة دمشق
في العام الدراسي ١٩٧٦ ، وهي تتناول تطور تخطيط المدينة العربـ
عبر العصور التاريخية ، وقد نقلنا منه ما يتعلق بتطور مدينة دمشق
وذلك لعلمنا بأنه لم تؤلف في العربية أبحاث من هذا القبيـل .

Hammer
«Histoire de l' empire ottoman, depuis son origine j' us qu au' mos
jours » Traduite de l Allemend par J. J. Hellert.
Paris, Bellizard. 1835 - 1842. 18. V.

موسوعة كبرى عن التاريخ العثماني : اعتمد فيها المؤلف على
مصـادر نادرة لا يتيسـر الحصول عليها للباحث العربي ، وهو بالألمانية
أصلاً ، لكنه ترجم إلى الفرنسية ، وعن هذه النسخة أخذنا ، كما ترجم
إلى العثمانية من قبل محمد عطا .

والكتاب ككل كتب التاريخ التي تعالج فترات زمنيـة تمتـد
قروناً ــ لم يخل من الوقوع في بعض الهنات والأخطاء التي يتلافاهـ
ــ عادة ــ من يعالجون فترات زمنية محددة .

ومن أهم هذه الأخطاء اعتماد المؤلف أساساً على المصادر العثمانية
ولا سيما فيما يتعلق بالفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ، الأمر الذي
أوقعه في بعض الأخطاء التاريخية ، لأنه اعتبر تلك المصـادر صحيحة ولا
يرقى إليها الشك ، ولا شك أن عدم اعتماد المؤلف على المصـادر العربية
التي تعدّ حجر الأساس في دراسة أواخـر العصر المملوكي وأوائـل
العثماني ، يرجع بالدرجة الأولى إلى تعذر حصوله على تلك المصادر

فالكتاب ألف قبل حوالي القرن والنصف أي: في الوقت الذي كانت فيه المخطوطات العربية مبعثرة في المكتبات الخاصة ، بحيث يتعذر الوصول إليها ، ولذلك فقد التزم المؤلف وجهة النظر العثمانية في الإجمال والتفصيل ، ومن هنا ترجم إلى العثمانية ، وقد تعرضنا لذلك مفصلاً أثناء حديثنا عن العلاقات العثمانية المملوكية ، في الفصل الثامن ، ولذا يلزم الأخذ بحذر من هذا الكتاب ، وقد اعتمدنا بالدرجة الأولى على الجزأين الرابع والخامس ، وقارنّا بين ما ذكره المؤلف ، وما ذكرته المصادر العربية ـ وعموماً ـ فإن هذا الكتاب أشهر من أن يعرّف ، ويعتبر من أوسع الكتب التي تناولت التاريخ العثماني ، منذ نشأة العثمانيين وحتى القرن التاسع عشر .

Heyd, W.

Histoire du commerce du Levant. 2. T. Paris 1923.

كتاب قيّم ، يتناول تجارة الشرق الأدنى والأوسط في العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة، وهو مترجم عن الألمانية ، وقد تعرض المؤلف في الجزء الثاني بشكل مفصل إلى تجارة المماليك الداخلية والخارجية في مصر والشام ، وهو يعتمد على تقارير القناصل والرحالة والحجاج ، شأنه في ذلك شأن مؤلفات : Ashtor

Hinz, W.

Islamische masse und Gewichte. Leiden. J. Brill. 1955.

كتاب بالألمانية ، على شاكلة الكتاب السابق ، يتناول فيه مؤلفه الحياة الاقتصادية في دولة المماليك، معتمداً على مصادر مشابهة للمصادر السابقة .

Kammerer. A.

« La mer rouge » 6. V. le Caire 1935.

وقد نشرته الجمعية الجغرافية المصرية في ستة مجلدات وأربعة أجزاء .

وهو يتناول الصراع الدولي حول طريق السويس ــ الهند ، كما تحدث عن تاريخ الدول الواقعة على شواطيء البحر الأحمر والمحيط الهندي ، كالحبشة واليمن وعدن وجدة والهند ، ويتعرض أيضا للغزو البرتغالي لهذه المناطق حتى العصر العثماني ، وفوق ذلك ، فالكتاب يضم عدداً وافراً من الخرائط التاريخية النادرة .

أما بالنسبة لموضوعنا ، فقد استفدنا من الكتاب ما أورده المؤلف من العلاقات التجارية والسياسية بين البندقية ودولة المماليك .

Laoust, H.

« Les gouverneurs de Damas sous les Memlouks, et les premiers Ottomans (1200 - 1744) . Damas, 289 . p.

وهذا الكتاب يتناول تاريخ دمشق منذ سنة ١٢٠٠ وحتى سنة ١٧٤٤ م ، وليس فيه شيء جديد ، لأنه مترجم حرفيا من كتابين عربيين ، أما أولهما : فهو كتاب « إعلام الورى » لابن طولون ، وقد سبق أن تحدثنا عنه . وأما الثاني : فهو « الباشات والقضاة » لمحمد بن جمعه المقار الذي تناول فيه تاريخ دمشق منذ الفتح العثماني وحتى سنة ١٧٤٤ م / ١١٥٦ هـ ، وقد نشره صلاح الدين المنجد مع كتاب آخر هو « الوزراء الذين حكموا دمشق » لرسلان بن يحيى القاري في دمشق سنة ١٩٤٩ ضمن مجموعة واحدة أطلق عليها اسم :

« ولاة دمشق في العصر العثماني » .

وتقع المجموعة في تسعين صفحة، وفيها فهارس ومعلومات ، ولذلك لا يصح للمؤلف العربي الاعتماد على كتاب Laoust المذكور ، ما دام بوسعه الاعتماد على الأصل . وقد أوردنا هذا الكتاب لبيان مصادره والتعريف به ، ولم نورده لأننا اعتمدنا عليه .

Pearson, J. J. D .

« Index Islamicus »

كتاب قيّم يتناول كل ما نشر من إسلاميات في المجلات الأوروبيـ
منذ سنة ١٩٠٦ إلى الوقت الحاضر •

وقد صدرت طبعته الأولى في سنة ١٩٥٨ وتتناول كل ما نشر حتى
سنة ١٩٥٥ ثم صدر لهذا الكتاب أحد عشر ملحقاً تغطي الفترة من سن
١٩٥٥ حتى الآن •

وإذا كان كتاب « كارل بروكلمان » هو أفضل مرجع للمخطوطات
العربية ، فإن هذا الكتاب يعتبر ــ بحق ــ أفضل مرجع لمعرفة ما نش
من أبحاث وموضوعات تتعلق بالشرق الإسلامي في مختلف العصور في
جميع المجلات والمصادر الغربية ، ولذلك فإنه أول مرجع يتعين على كل
من تصدى لكتابة أبحاث عن الشرق الإسلامي أن يعود اليه •

Quatre mère. M.
Histoire des sultans Mamlouks de l' Egypte 2:T. Paris.

كتاب يعتمـد على ترجمـة كتاب تقي الدين أحمـد المقريز
« خطط القاهرة » كما جاء في مقدمته ، بل وعنوانه ، وهو يعتمد أيض
على « صبح الأعشى » • وفائدته في المقدمة الطويلة الضافية ، التي
عالج فيه المؤلف تاريخ المماليك •

Raymond. A.
« Artisans et commerçants au Caire au XVIII siècle »
Institut Français de Damas. Damas 1973 T.

كتاب قيّم تناول فيـه المؤلف تطـور أوضاع طوائف الحرف
والتجار في القاهرة حتى القرن الثامن عشر ، فهو من أوسع المصادر
هذا الباب •

وقد استفدنا من هذا الكتاب ، عند التعرض لأحوال الصناعات
العصر المملوكي، ومقارنة أوضاعها، بما آل إليه الحال في العصر العثما

حيث لاحظنا اختفـاء صناعـات كانت مزدهرة في العصر المملوك
كصناعات الفراء ، وظهور صناعات لم تكن موجودة كصناعة التبغ .

Sauvaget. J.

« Decrets Mamlouks de Syrie ».

بحث قيّم جداً ، تناول فيه المؤلف المراسيم المملوكية المنقو
على المساجد والأوابد المملوكية في بلاد الشام ؛ وقد صور النص
نشره بالعربية والفرنسية ؛ فجمع عدداً كبيراً من المراسيم المملوكية
مختلف بلاد الشام ولا سيما دمشق .

وقد نشر هذه المراسيم في مجـلة الدراسات الشرقية .R.O
التي يصدرها المعهد العلمي الفرنسي في دمشق في عدده رقم ١٢
غيره من الأعداد ، ثم عاد ونشر هذه المراسيم في كتيب مستقل طبع
باريس سنة ١٩٤٧ .

وقـد رجعنا مباشرة إلى تلك المراسيم المنقوشـة في دمشق
الجامع الأموي ، وجامع التوبة ، والجامع الجديد ، وسوق جقمق
عن تلك المنقوشة في حماة ، وجبلة ، وغيرهـا . فقد اعتمدنا على ما
Sauvaget بشأنها .

وعلى العموم ، فإن هذه الدراسة تعتبر دراسة هامة ، نظراً لما
تتعرض له تلك الآثار والنقوش من الهدم والطمس مع مرور الزمن .

2. « Les monuments historiques de Damas » Beyrouth, 1932

تناول المنشآت الأثرية في دمشق ، وبضمنها المنشآت المملوكية
ويهمنا منه ما ورد بين الصفحتين ٤٣ ، ٤٨ .

Strange: G.

« Description of Syria » London 1886.

كتيب صغير ، في مكتبة جامعة القاهرة ، نقلنا منه ما ذكره عن أبعاد مدينة دمشق، كما نقلنا منه مقياس المصور الذي وصفه لبلاد الشام.

Ençyclopédie de L'islam. Paris, 1913-1936 4 : V

هذه الموسوعة أشهر من أن تعرّف ، فهي مصدر أساسي وهام لكل باحث في تاريخ الشرق الإسلامي .

وقد صدرت منها طبعة جديدة بدءاً من سنة ١٩٦٠ ، لكننا اعتمدنا على الطبعة الأولى لعدم تكامل الأخيرة .

الدوريـــات

Bulletin d'études Orientales :

وتعرف اختصاراً بـ « B. E. O »

وهي مجلة المعهد العلمي الفرنسي بدمشق ، وهي مجلة علميـة وقيمة ، فيها أبحاث تاريخية وأدبية ممتازة ، تتناول مختلف الموضوعات الإسلامية .

وقد صدر أول عدد منها سنة ١٩٣١ ، وكانت قبل ذلك تصدر بعنـوان : « Mélanges de Institut Français de Damas »

والمعهد المذكور ينشر عدداً غير قليل من المخطوطات العربيـة في مختلف الموضوعات .

Revue des études Islamiques :

وتعرف اختصاراً بـ « R. E. I »

وهي مجلة تعنى بالشؤون الإسلامية ، وتصدر في باريس ، وكما سبق القول ، فإن مجلة المشرق اللبنانية ، تعيـد نشر بعض أبحاثهـا بعد ترجمتها .



(حرف الهمزة)

(حرف الباء)

* ملحوظة : لقد اتبعنا في ترتيب الأسماء ذكر الاسم مباشرة مع إسقاط الألقاب التي تسبقه كالملك الظاهر بيبرس ، حيث يبحث عنه في حرف الباء ، كما أسقطنا أيضا لفظتي : ابن و... حيث روعي في ترتيبها الاسم الذي بعدها مثل أبو يوسف تجده في : يوسف ، وابن زنبل تجده في : زنبل وهكذا فليتنبه لذلك ·

(حرف التاء)

(حرف الجيم)

(حرف الحاء)

(حرف الدال)

(حرف الراء)

(حرف السين)

(حرف الشين)

(حرف الصاد)

(حرف الطاء)

(حرف الظاء)

(حرف العين)

(حرف الغين)

(حرف الفاء)

(حرف الكاف)

(حرف الميم)

(حرف النون)

فهرس أعلام النساء

* * *

* * *

فهرس ذكر الأمم والطوائف والقبائل والجماعات

فهرس البقاع والأمكنة والبلدان

(حرف الهمزة)

(حرف البـاء)

(حرف الحاء)

(حرف الخاء)

(حرف الدال)

(حـرف الـراء)

(حـرف الزاي)

(حـرف السين)

(حرف الشين)

(حرف الصاد)

(حرف الطاء)

(حرف العين)

(حرف الغين)

(حرف الفاء)

(حرف القاف)

(حرف الكاف)

(حرف اللام)

(حرف الميم)

(حرف النون)

(حرف الهاء)

(حرف الواو)

(حرف الياء)

فهرس موضوعات الكتاب

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة
أ ـ العلاقـات المملوكيـة ـ الفارسية وأثرها علـى العلاقات العثمانية ـ المملوكية	٣٧١
ب ـ تطـور العلاقات العثمـانية ـ المملوكية حتى بدايـة سنة ٩٢٢ هـ ـ ١٥١٦ م	٣٧٤
ثالثاً ـ المواجهة العثمانية ـ المملوكية ومعركة مرج دابق	٣٨٣
رابعاً ـ أسباب هزيمـة المماليك	٣٩٧
١ ـ وجود الغوري علـى رأس المماليك ووجود سليم على رأس العثمانيين	٤٠٩
٢ ـ طبيعة الحكم المملوكي ، وطبيعة الحكم العثماني	٤١٢
٣ ـ طبيعة الجندي العثماني ، وطبيعة الجندي المملوكي	٤١٣
٤ ـ سوء الخطط العسكرية المملوكية	٤١٦
الخاتمـة :	٤١٧
المصادر والمراجـع	٤٢٣
أولاً ـ المصادر العربية المخطوطة	٤٢٩
ثانياً ـ المصادر العربية المطبوعة	٤٥٠
أ ـ الكتب	٤٥٠
ب ـ الدوريات العربية	٤٨٦
ثالثاً ـ المصـادر الأجنبيـة	٤٨٩
الـدوريات	٤٩٧

جدول الخطأ والصواب

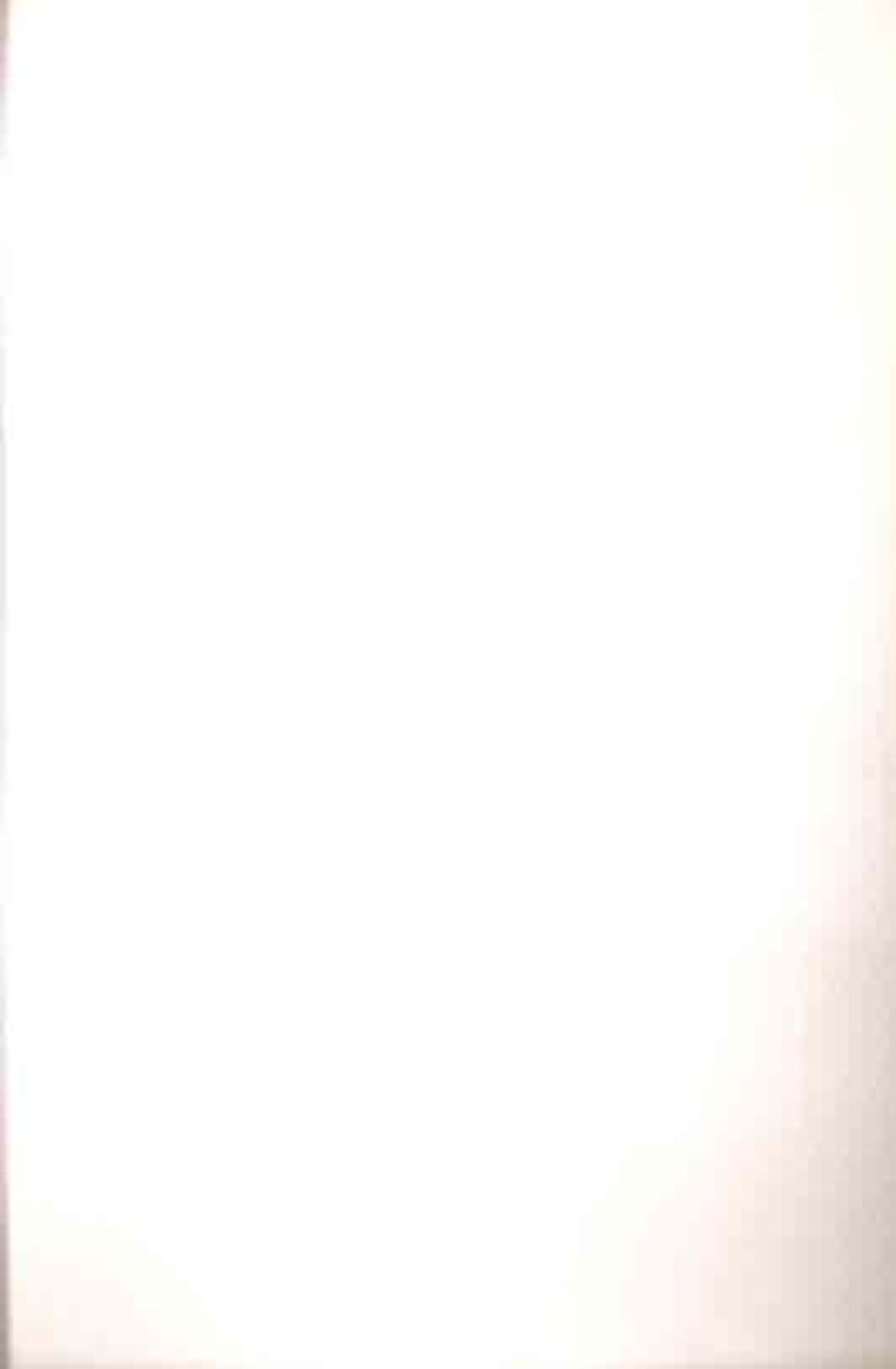
الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٤	١	الاداري	الإداري
٣٠	٨	عتتياب	عيتاب
٣٨	١	(٢)	(١)
٤٥	١٤	السلوقي	السلجوقي
٥٢	١	المبانى	المباني
٥٢	٣	مؤرحي	مؤرخي
٥٣	١٢	الاجانب	الأجانب
٥٨	١٨	الدولى	الدولي
٥٩	٢١	الى	إلى
٦١	٩	والى	وإلى
٦٥	٢	،« سيباي »	« سيباي » ،
٦٥	٢١	الشرق	المشرق
٦٧	٣	سنه	سنة
٧١	٢	وحيائهم	وحياتهم
٧٣	٣	والى	وإلى
٧٣	٢٥	الاول	الأول
٧٧	٢٣	وانما	وإنما
٨٤	٢١	يرعمون	يزعمون
٨٦	٢٣	نشرة	نشره
٨٧	١	فبو	قبو
٩٢	١٨	بكرامة	بكرامة
١٠٥	٣	ولمساعدتهم	لمساعدتهم
١١١	٥	يرسل	يرسل
١١٢	١٣	فضه	فضة
١٢٠	٥	بالعقيه	بالعقبة

الصفحة	السطر	الخطــا	الصواب
١٢٨	١	في اليوم الصالحية	في الصالحية اليوم
١٣٠	١٠	ومتنزهات	ومتنزهات
١٣٠	١٢	ومتنزهات	ومتنزهات
١٣٠	١٣	ان	إن
١٣٢	١و١٠و١٣و١٦	المتنزهات	المتنزهات
١٣٣	٥	بدائع الزهور	« بدائع الزهور »
١٣٣	١٣	المتنزهات	المتنزهات
١٣٨	١٩	ليوسف عبد الهادي	ليوسف بن عبد الهادي
١٣٩	١٧	النائب الحاجب	النائب والحاجب
١٤٠	١٨	لإسكندرية	الإسكندرية
١٤١	١٧	يلجــأون	يلجؤون
١٤٤	٥	العقوبات فهي فهي سلخ	العقوبات ، فهي سلخ
١٤٧	١ــ٢	أوحى بهذه	أوحى الظاهر بهذه
١٤٩	٢٠	جمل عشرة	كل جمل عشرة
١٥١	٢٠	********	يحذف السطر كله
١٥٩	٨	بالأدب إعتبار	بالأدب إلى اعتبار
١٦١	٢٢	رجـع	مرجـع
١٦٧	١٤	إليـك	إليـه
١٦٨	٣	والكاملة	والكاملية
١٧٢	٣	الاخنائية	الإخنائية
١٩٤	٧	أضمحـل	اضمحـل
٢٠١	١٠	القضــاة	القضــاء
٢٠٤	٦	القضــاة	القضــاء
٢١٥	١	القضــاء	القضــاة
٢١٩	١٣	بين	تبين
٢٢٤	٣	العابدين ، من	العابدين من
٢٣٠	١٩	ضمن ضمن شروط	ضمن شروط

الصفحة	السطر	الخطــأ	الصــواب
٢٣٤	١	قيس	قيست
٢٣٦	٣	النهـم	النهب
٢٣٩	١٣	السبائك	سبائك
٢٤٧	١٠	اليهود ، « الذي	اليهود، وكان صدقة اليهودي «الذي
٢٤٩	١٨	وراتب	ورواتب
٢٤٧	٢٠	صبح	وصبـح
٢٥٣	١٥	الشيخي	الشيخى
٢٥٤	١٣	والأفاويـة	والأفاويه
٢٥٥	١٦	نشرة	نشره
٢٥٨	١٨	الحنش ــ نائب	الحنش نائب
٢٥٩	١	بيروت ــ وأرسل	بيروت ، وأرسل
٢٦٧	٤	نجلح	نجـاح
٢٧٢	١٢	أحدى	إحـدى
٢٧٢	١٣	الداودار	الدوادار
٢٧٢	١٤	(١)	(٣)
٢٧٢	١٥	(٢)	(٤)
٢٧٣	٧	انـه	إنـه
٢٧٥	٣	لا لأنهـا	لا لأنهمـا
٢٧٦	٢٠	نشرة	نشره
٢٨٥	٨	الاسعار	الأسعار
٢٩٥	٤	المتعمين	المتعسين
٢٩٩	٢٠	إطاعتـه	إقطاعتـه
٣٠١	٧	ما دعـى	ما دعـي
٣٠١	٩	اقطاعـه	إقطاعـه
٣٠٢	١٥	السلطن	السلطان
٣٠٧	١٩	وينادي	وينـادى
٣١١	٢٠	خزائب	خزائن

الصفحة	السطر	الخطــا	الصــواب
٣١٤	١٦	واليــه	إليــه
٣١٧	٣	هــو	وهــو
٣١٧	٤	والاقطاع	والإقطاع
٣٢٣	٢١	ذكرناهم	ذكرناها
٣٣٤	٣	قاتباي	قانباي
٣٣٦	٤	وقاتباي	وقانباي
٣٤٠	٢٠	لجأ كل منهما إلى كل منهما إلى الخدعة	لجأ كل منهما إلى الخدعة
٣٤١	٢١	للرســل	للرسول
٣٥٢	١١	الشوالك	الشوبك
٣٥٥	٧	اقطــاع	إقطــاع
٣٧٦	١٢	الرومية واحدة	الرومية مملكة واحدة
٣٧٦	١٩	الصفوري	الصفوي
٣٨١	٧	بلاد ومصر	بلاد الشام ومصر
٣٩٠	١٩	أ	(أ)
٣٩٣	٢٠	والامــر	والأمــر
٣٩٤	١٠	وكان	وكان
٤٠٣	١٥	بأي	باي
٤٠٧	١٩	ـبينهم	بينـه
٤١٤	١٧	غـيرة	غـزة
٤٣٢	١٠	والحصول	والحصون
٤٦٢	١٣	ومنتزهاتها	ومتنزهاتها
٤٧٤	١٣	الكواكب	« الكواكب
٤٧٤	١٣	العاشرة »	العاشرة » »
٤٨٣	١٣	المتجـد	المنجـد
٤٩٣	١٩	ولادة	ولاة

محتويات الكتاب



هذا الكتاب

دراسة تاريخية واجتماعية وثقافية لمرحلة حاسمة من حياة مدينة دمشق وأوضاعها في تلك الفترة التي سبقت دخول العثمانيين لها . تلك المرحلة هي نهاية حكم المماليك فيها وما خلفه من آثار على أوضاع المدينة في شتى جوانب الحياة فيها .

هذه الدراسة التي نال بها المؤلف درجة الماجستير في الدراسات التاريخية من قسم البحوث والدراسات التاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية في جامعة عين شمس بالقاهرة توضح لنا حقيقة ما جرى في تلك الحقبة التي ما زالت أحداثها غامضة حتى اليوم ، والتي كانت موضع جدل كبير بين المؤرخين القدامى والمحدثين .

وقد عرض المؤلف ما وصل إليه من نتائج علمية مع بيان حياة المدينة وأوضاع الناس فيها بأسلوب واضح رصين يضفي كثيرا من القيمة على هذا الكتاب .

صمم الغلاف : جواد عدنان سبيعي

الناشر

الشركة المتحدة للتوزيع